



جامعة أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

و

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين



في إطار مشروع بحث ذو صدى اجتماعي واقتصادي

بعنوان:

'دور الجامعة الجزائرية في تعزيز أثر المقاولاتية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاقتصاد الابتكاري'

يقدمان:

كتب أعمال الملتقى الوطني المحكم حول:

المقاولاتية ورهانات تحقيق التنمية المستدامة

- بين الفرص والتحديات -

بقاعة المحاضرات الكبرى لجامعة أم البواقي

يوم: 21 سبتمبر (أيلول) 2022

تنسيق وإخراج:

د. رياض عيشوش

أ.د. خليل شرقي

د. سليم العمراوي

منشورات:

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي



حقوق النشر محفوظة:
لمخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين
جامعة العربي بن مهيدي
- أم البواقي

عنوان الكتاب:
أعمال المؤتمر الملتقى الوطني المحكم حول: المقاولاتية ورهانات تحقيق
التنمية المستدامة - بين الفرص والتحديات -

المؤلف:
مجموعة من المؤلفين

الناشر:
مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

ISBN:
978-9931-768-09-8

الأيداء القانوني:
نوفمبر، 2022.

إن الأعمال الواردة في هذا الكتاب تعبر حصريا عن رأي كُتَّابها وتحت
مسؤوليتهم، ولا تمت بأي صلة بتوجهات وآراء المخبر أو هيئات الملتقى
أو المؤلفين الآخرين.

محتوى الكتاب

ترتيب المواضيع المنشورة، لا تخضع لأية اعتبارات ذات علاقة بالمكانة العلمية للكاتب أو الموضوع المنشور، وإنما لاعتبارات تتعلق بترتيب محاور الملتقى، وأخرى تتعلق بالاعراج والنشر.

الرقم	الكاتب	الجامعة	عنوان المقال	الصفحة
05	افتتاحية الكتاب			
01	أ.د. مراد كواشي أ. حنان شلغوم	أم البواقي قسنطينة 2	المقاولاتية خيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر - مع الإشارة إلى التجربة الإيطالية -	07
02	د. فوزية برسولي	باتنة 1	دور وتحديات دار المقاولاتية في ظل النظام البيئي للمشاريع في ولاية باتنة	22
03	د.لامية عاتي د.كميلية بوكرة	أم البواقي أم البواقي	L'écosystème de l'entrepreneuriat vert : acteurs et interactions -Le Danemark comme référence-	32
04	د. عثمان عثمانية د. وداد بن قيراط	تبسة تبسة	النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في ضوء الإتجاهات التكنولوجية الحالية	54
05	د. فارس طلوش ط.د عادل قرين	أم البواقي م.ج. ميله	عرض دور التمويل الملائكي الجماعي في تمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة	67
06	د.هوارى منصوري	أدرار	مكانة الجامعة الجزائرية في دعم العمل المقاولاتي - دراسة حالة -	82
07	د.فاتح لقوقي د. طارق بن قسمي	أم البواقي م.ج. بريكه	المحيط البيئي والتعليم المقاولاتي وأثرهما على تعزيز روح المقاوله لدى الطلبة - دراسة على عينة من طلبة الاقتصاد بجامعة أم البواقي -	100
08	د. الهام بوجعدار ط.د.لبينة تيموساغ	قسنطينة 2 جيجل	آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر- الواقع والتحديات -	120
09	د.صراح بن لحرش د. سليم العمرابي	أم البواقي أم البواقي	واقع المشاريع المقاولاتية المنجزه بالجزائر في ظل عمل أجهزة الدعم والمرافقة	137
10	د. نعيمة غنام د. ملياء مكرسي	أم البواقي أم البواقي	صعوبات ومعوقات العمل المقاولاتي في الجزائر -قراءة تحليلية -	152
11	د. مسعود بويباون د. سميحة بوحفص	أم البواقي خنشلة	واقع وتحديات المقاولاتية في الجزائر وسبل مواجهتها	168
12	د.محمد الأمين عسول ط.د. حدة سلطاني	أم البواقي أم البواقي	المواطنة في المجال المقاولاتي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة	185
13	د.نورالهدى عمارة د. هندة مدفوني	أم البواقي أم البواقي	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم المشاريع المقاولاتية لتحقيق التنمية المستدامة	202
14	د. سعاد قوفي ط.د. صفاء زايدي	أم البواقي أم البواقي	العناقيد الشبكية كبيئة فعالة للمؤسسات الناشئة -العناقيد المعرفية في اليابان أمودجلا-	213
15	ط.د.هاجر مزغيش د. عادل خالدي	أم البواقي أم البواقي	من جامعة تقليدية إلى جامعة مقاولاتية نموذج جامعة Texas	229

245	دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة في الجزائر	غليزان تبسة	د. جمال دقيش ط.د. فيروز شريط	16
260	دور المقاوالتية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة عينة مجموعة من أصحاب المشاريع في ولاية تبسة	تبسة تبسة	د. سورية بوطرفة ط. د. نجوى نصره	17
276	آليات الانتقال الى المقاوالتية المستدامة: دراسة تحليلية لمشاريع سامسونغ الكترونيك	أم البواقي أم البواقي	ط.د. زينب مرابط د. فتحية يحيوي	18
292	دور الإبداع المقاوالتية في تحفيز الفكر الابتكاري بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	أم البواقي أم البواقي	د. محمد كريم قروفي د. يونس عنانة	19
306	الابتكار إستراتيجية أساسية للمقاوالتية ودوره في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	أم البواقي البويرة	د. عبد الحميد قادم د. محفوظ عراي	20
319	الدور التنموي للقطاع السياحي في الجزائر من خلال المقاوالتية	أم البواقي	د. سامي فؤاد براك	21
336	قراءة في تحديات المؤسسات الناشئة الجزائر	أم البواقي أم البواقي	ط.د. زينب بلخير د. أمال بوسمينه	22
349	هندسة التكوين المقاوالتية ودورها في تنمية التفكير الابداعي للخريجين - دراسة عينة من نماذج مقترحة على مستوى ولاية أم البواقي -	أم البواقي أم البواقي	ط.د.زهيرة قطراني د. رياض عيشوش	23
367	تطور المقاوالتية الالمانية ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة: قراءة لمؤشرات نمو الصناعات الخضراء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	قسنطينة 2 قسنطينة 2	د. شهرزاد نسيب د. نصيرة عليط	24
381	مداخل إعادة الهندسة في إنجاح العمل المقاوالتية وتحقيق استدامة التنمية	أم البواقي	أ.د. جبار بوكثير	25

المقالاتية خيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر - مع الإشارة إلى التجربة الإيطالية -

Entrepreneurship is a strategic option to achieve economic diversification in Algeria - With reference to the Italian experience -

أ.د. مراد كواشي ، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ. حنان شلغوم، جامعة قسنطينة 2، الجزائر

Abstract:

The present research paper aims to shed light on the role that entrepreneurship plays as one of the most important strategies the State must consider in order to improve the economic diversification and get rid of oil dependency. That is for fuel income is considered the most important source of income in Algeria. Moreover, it is a means of reviving the Algerian economy in the light of the Russian-Ukrainian conflict. The Italian experience, which is considered a pioneer in the development of small and medium enterprises, was also referred to in order to benefit from it and promote entrepreneurship in Algeria. This study has concluded that the Algerian economy has recently witnessed a revival, and it is also possible to rely on small and medium enterprises that are an economic force that must be exploited as an attempt to diversify exports.

Keywords: Entrepreneurship; economic diversification; oil revenue; Italian experience ; keywords4.

Jel Classification Codes: C8, M13

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المقالاتية كأحد أهم الاستراتيجيات التي يجب أن تعتمد عليها الدولة من أجل التوجه إلى التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية النفطية، حيث تعتبر مداخيل المحروقات أهم مورد للدخل، إضافة لكونها وسيلة لإنعاش الاقتصاد الجزائري في ظل الصراع الروسي الأوكراني، كما تم الإشارة إلى التجربة الإيطالية التي تعتبر رائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وأخذ الدروس المستفادة منها من أجل النهوض بالمقالاتية في الجزائر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري عرف انتعاشا في الفترة الأخيرة، كما يمكن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الصادرات كونها قوة اقتصادية يجب استغلالها.

الكلمات المفتاحية: المقالاتية، التنوع الاقتصادي، المداخيل النفطية، التجربة الإيطالية.

تصنيف JEL: C8 ، M13.

مقدمة:

عملت الجزائر في السنوات الأخيرة جاهدة من أجل الخروج من التبعية النفطية، والبحث عن وسائل أخرى واتباع استراتيجيات جديدة من أجل تنوع صادراتها، حيث لا يخفى عن أحد أن قطاع المحروقات في الجزائر هيمن لسنوات عديدة على صادراتنا، وتشكل مداخيل المحروقات الجزء الأساسي والأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وبالنظر للعدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات وجب تفعيل دور هذه المؤسسات والتي تعتبر خيار استراتيجي مهم يساعد على تحقيق التنوع الاقتصادي، وذلك من خلال إيجاد آليات تساعد على النهوض بهذه المؤسسات والتي تعاني من الكثير من العوائق في ظل عدم وضوح القوانين الاقتصادية، وعدم استقرار النظام الاقتصادي الذي يعاني من هشاشة البنية التحتية وعدم وجود قاعدة صلبة تساعد على تحقيق التنوع الاقتصادي وبالتالي تقليل الاعتماد على مداخيل المحروقات خاصة في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية التي لازالت تتفاقم والتي تعتبر محل اهتمام العالم في هذه الفترة، أما من جانب المقاولاتية فتعتبر التجربة الإيطالية نموذج ناجح هذا المجال يمكن الاستفادة منه من خلال اسقاط التجربة على المؤسسات الجزائرية.

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث بهذا الشكل: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المقاولاتية كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مع الإشارة الى التجربة الإيطالية؟
أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال الدور الذي تلعبه المقاولاتية كأحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي يمكن أن تعتمد عليها الجزائر من اجل تحقيق التنوع الاقتصادي في ظل عدم استقرار المداخيل النفطية، من خلال تسليط الضوء التجربة الإيطالية ومحاولة اسقاطها على الاقتصاد الجزائري من أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشباب على الدخول إلى عالم المقاولاتية خاصة فئة الطلاب بصفة خاصة والتي تتلقى تسهيلات من جانب الحاضنات وكذلك أجهزة الدعم والمرافقة، حيث أصبحت المقاولاتية من مواضيع الساعة وتحتل موضع مهم في الخطاب السياسي في الفترة الأخيرة

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- الإشارة إلى الوضعية الاقتصادية للجزائر في سنة 2022 من خلال مؤشرات الكلية
- تسليط الضوء على المقاولاتية كوسيلة لتحقيق التنوع الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار وتجنب الازمات الناتجة عن انهيار أسعار البترول
- الإشارة إلى التجربة الإيطالية كأهم النماذج الناجحة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فرضية البحث:

تم بناء هذا البحث على فرضية رئيسية تتمثل في أنه يمكن الاعتماد على المقاولاتية كأحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي تساعد على تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الاستفادة من التجربة الإيطالية.

منهجية الدراسة:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الورقة البحثية قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل المؤشرات الاقتصادية و كيفية تفعيل دور المقاولاتية من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي واستخلاص أهم الدروس المستفادة من التجربة الإيطالية في مجال المقاولاتية. هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى 3 محاور أساسية: نتناول في المحور الأول واقع الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية لسنة 2022، أما المحور الثاني فيخص ضرورة تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال اعتماد على تفعيل دور المقاولاتية، والمحور الأخير خاص بالمقارنة بين التجريبتين الإيطالية والجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخلاص أهم الدروس المستفادة

1. واقع الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2022

يرتكز الإقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات ومختلف المداخل النفطية التي لطالما كانت المورد الأساسي لميزانية الدولة بالإضافة إلى الجباية البترولية التي ترتبط بها بصفة مباشرة، لذا فإن تذبذب مداخل المحروقات أصبح يسبب هاجس كبير للسلطات خاصة في ظل أزمة كوفيد التي أثرت على الإقتصاد الجزائري والعالمي أيضا.

1.1 قراءة في مؤشرات الإقتصاد الوطني الجزائري

تعكس المؤشرات الاقتصادية الكلية في أي دولة قدرتها على القيام بمختلف أنشطتها الاقتصادية، ومدى استقرار أنظمتها التي تعمل على تحقيق أكبر معدل من النمو في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها.

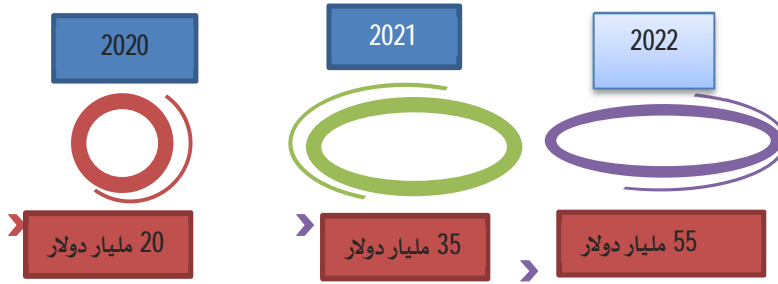
من أهم المؤشرات التي تساعد على التحليل الدقيق للإقتصاد نجد كل من الناتج الوطني الخام، معدل النمو الاقتصادي ونسب البطالة ومؤشر أسعار المستهلك وغيرها من المؤشرات، وبالنسبة للجزائر كما سبق وأن ذكرنا فإن مداخل المحروقات هي المورد الأساسي للدولة والذي يعرف تذبذبا من سنة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات.

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أوسع مقياس لصحة الإقتصاد بصفة عامة في الأجندة الاقتصادية، لأنه مقياس شامل للإقتصاد فضلا عن أن استعمال هذا المقياس مع المستوى العام للأسعار يفسر العديد من المشاكل الاقتصادية المرتبطة هي الأخرى بالعملية الإنتاجية، مثل البطالة، التضخم والركود الاقتصادي وقيمة المشاكل الاقتصادية الأخرى. بينما يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها (صاري ، 2020، صفحة 90).

حيث بلغ الناتج الوطني الخام للجزائر لسنة 2022 قيمة 180 مليار دولار، وتعتبر هذه القيمة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة التي عرفت تراجع الناتج المحلي الوطني خاصة في ظل جائحة كورونا، والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة.

وكما ذكرنا سابقا فإن ارتفاع المؤشرات الاقتصادية وخاصة الناتج المحلي الإجمالي يساهم بشكل كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في أي بلد، وبالنسبة للجزائر فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي لسنة 2022 معدل 3.6 % ، ولكنه يعرف تذبذبا وعدم الاستقرار من سنة لأخرى كونه مرتبط بعائدات الدولة من مختلف صادراتها والتي تتمثل أساسا في المحروقات

أما من جانب مداخيل المحروقات لسنة 2022 فقد بلغت 55 مليار إلى حد الآن مما يعني ارتفاع المداخيل مقارنة مع السنة الماضية وبالتالي زيادة معدل النمو، مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الجزائري الشكل رقم 01: مداخيل الجزائر من المحروقات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

من خلال المبالغ الميمنة في الشكل أعلاه فإننا نلاحظ بأن مداخيل المحروقات في الجزائر شهدت ارتفاعا معتبرا في سنة 2022 مقارنة بالسنوات السابقة أين بلغت 20 مليار دولار سنة 2020، و35 مليار دولار سنة 2021 وكان لجائحة كورونا وتدهور الاقتصاد العالمي في تلك الفترة الدور الكبير في هذا التراجع لمداخيل البترول، بالإضافة إلى التزام الجزائر بقرار منظمة الأوبك بعدم زيادة حجم الإنتاج، فمع اندلاع الوباء وتحوله لجائحة منذ إعلان منظمة الصحة العالمية في 2020 عن تفشي فيروس كورونا المستجد، اتجهت التوقعات العالمية إلى تأكيد حدوث أزمة اقتصادية عالمية بسبب تدهور معدلات العرض العام للسلع والخدمات مع تدهور الإنتاج والتبادل التجاري بسبب القيود المفروضة على الحركة، ولم تكن الدول المصدرة للنفط عن منأى من هذه الانعكاسات التي ألحقتها الجائحة باقتصادياتها التي عانت من الانكماش بسبب تراجع أسعار النفط بسبب استمرار تدفق البترول إلى الأسواق العالمية مما أدى إلى حدوث فائض في الإنتاج ونقص الطلب عليه بسبب إجراءات الحجر التي فرضتها الدول (مماس ، 2022، صفحة 291) .

إلا أن الاستقرار الذي يعرفه العالم في سنة 2022 وكذلك زيادة الطلب العالمي على الغاز الجزائري بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية أدى إلى زيادة المداخيل النفطية بشكل كبير.

1. 2. تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

عندما سقط الاتحاد السوفياتي الذي يعتبر الامبراطورية العظمى سنة 1991، بقيت نسبة كبيرة من الروس ضمن سكان تلك الكيانات التي استقلت لتصبح دولا مجاورة لروسيا وذات سيادة مستقلة ولكنها مع ذلك تتأثر ثقافيا وفكريا واجتماعيا بشكل مباشر بجارتها الكبرى روسيا، إذ أن 17% من مواطني اوكرانيا هم من الروس ولذلك ليس من السهل لأي رئيس روسي أن يتخلى عن تلك العلاقة الثقافية لصالح المشروع الغربي ويرى الباحث دميتري ترنين بأنه ليس هناك زعيم روسي واحد يستطيع البقاء في منصبه إذا خسر اوكرانيا للولايات المتحدة بتحول اوكرانيا الى عضو في الناتو (بلخيرات ، 2022، صفحة 258).

بحسب دراسة جديدة أجراها مركز التعافي الاقتصادي وشركة الاستشارات "سيفيتا وايزي بينس"، فقد تكبدت روسيا خلال الأسبوع الأول للحرب خسائر بلغت 7 مليارات دولار. يأتي ذلك في الوقت الذي أعلن صندوق النقد الدولي أن اوكرانيا طلبت الحصول من الصندوق على تمويل طارئ قدره 1.4 مليار دولار في إطار "أداة التمويل السريع".

وبحسب دراسة أخرى صدرت حديثا من المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا، رجحت أن الصراع في اوكرانيا قد يقلل من معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 1% بحلول عام 2023، وهو ما يمثل نحو تريليون دولار من إجمالي الناتج العالمي. كما قدر النموذج ارتفاع معدلات التضخم عالميا بنحو 3 نقاط مئوية في العام 2022 ونقطتين مئويتين في العام 2023. وتتوقع الدراسة تفاقم مشاكل سلاسل التوريد لمستهلكي السلع الأساسية مع استمرار الحرب، بما في ذلك التيتانيوم والبلاديوم والحديد، مما يؤثر سلبا على صناعة السيارات والهواتف الذكية والطائرات حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا من الموردين المهمين لتلك السلع على المستوى العالمي. كما ترجح الدراسة أن تطل أوروبا أضرارا أكثر من غيرها، بالنظر إلى الروابط التجارية مع الدولتين والاعتماد على إمدادات الطاقة والغذاء الروسية، بينما سيكون تأثير التداعيات على الأسواق الناشئة بدرجة أقل من الاقتصادات المتقدمة. وشددت الدراسة على تأثير الصراع الروسي - الأوكراني في أسعار السلع الغذائية، والطعام اليومي وهو الخبز، حيث أن غالبية دول العالم مستوردة للقمح والذرة والصويا، وبالتالي إنفاق الأسرة وجيب المواطن هما الأكثر تضررا، مما قد يهدد الاستقرار الاجتماعي في الاقتصادات الناشئة في العالم جميعا وليس فقط في أوروبا (السلامي، 2022)

أما من الجانب الطاقوي فقد ظهر ما يعرف بأمن الطاقة حيث يرتبط أمن الطاقة بصفة عامة بالعديد من التحديات التي لها أثارها الواضحة على استراتيجية أمن الطاقة العالمية والإقليمية، وهو الأمر الذي يدفع بالدول الكبرى إلى تبني السياسات العمل على امتلاك أدوات متنوعة تتفق مع الأوضاع الراهنة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن أهم تلك التحديات (سلطان ، 2022) :

• حدوث تغيرات سياسية وأمنية جوهرية في الدول المنتجة للطاقة والبتروال مثلما حدث بين روسيا

وأوكرانيا

- حدوث اختلال في توازن عمليتي العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية، بسبب التزايد المستمر في استهلاك موارد الطاقة، خاصة البترول والغاز، وأيضاً مع تزايد النمو السكاني العالمي، خاصة في دول شرق القارة الآسيوية، مثل دولتي الصين والهند، وبالتالي فإن موارد الطاقة المتاحة بكافة مصادرها لا تزال غير كافية لتلبية الطلب العالمي المتزايد الذي يشهد ارتفاعاً ملحوظاً سنوياً.
- القيود المفروضة على إمدادات الطاقة المختلفة، مثل إعاقة الحظر، وهي التي تنشأ من فرض دولة مستهلكة قيود على الاستيراد من دولة منتجة معينة، أو إعاقة من خلال فرض قيود على الصادرات، وتنشأ عندما ترغب دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتج في فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو استراتيجية.

3.1 الآثار الإيجابية للأزمة الروسية-الأوكرانية على قطاع المحروقات الجزائري

- بالرغم من الآثار السلبية التي أحدثتها الحرب الروسية - الأوكرانية والتي سبق وأن تطرقنا إليها وخاصة من جانب الامن الغذائي، وتدهور الحالة الاجتماعية للمواطنين إلا أن هذه الحرب كان لها بعض الآثار الإيجابية غير المباشرة لبعض الدول خاصة النفطية ومن بينها الجزائر حيث نلمس مجموعة من النقاط نلخصها في:

- تحقيق 8 اكتشافات بترولية وغازية مؤكدة
- احتلت الجزائر المرتبة الأولى عالمياً من حيث الاكتشافات المؤكدة
- سوناطراك في المرتبة 12 عالمياً
- الجزائر هي أكبر مصدر للغاز في افريقيا، والسابع عالمياً، وثالث مصدر للغاز للاتحاد الأوروبي
- مداخيل الجزائر من المحروقات ستتجاوز 55 مليار دولار خلال سنة 2022
- سعر برميل البترول حوالي 100 دولار
- تصدر الجزائر أكثر من 1 مليون برميل سنوياً
- سعر الغاز لامس 300 دولار لكل 1000 متر مكعب
- تزود الجزائر أوروبا بـ 55 مليار متر مكعب من الغاز عبر أنبوبين بالإضافة الى كمية أخرى من الغاز المسال (الجزائر تضمن 12 بالمائة من احتياجات أوروبا الغازية)
- الميزان التجاري الجزائري خلال السداسي الأول من عام 2022، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الى 25,9 مليار دولار أي بزيادة قدرها 48,3 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، أما الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت خلال السداسي الأول 3,5 مليار دولار، أي 50% من الهدف المسطر لسنة 2022
- حقق الميزان التجاري فائضا بحوالي 5,6 مليار دولار بعدما كان عاجزا بحوالي 1,3 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي

4.1 أهم المحطات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في سنة 2022

عرفت الجزائر نقلة نوعية سنة 2022 خاصة في مؤشرات الاقتصادية، كما عرفت انتعاش الكثير من القطاعات التي كانت تعاني، كما أن السياسة التي تتبعها الدولة والقرارات الرئاسية الخاصة بتخفيض الضرائب وزيادة الأجور تعتبر سابقة لم تعرفها الجزائر منذ فترة طويلة، كما تم تقديم بعض الوعود الخاصة بمراجعة شبكة الأجور، وزيادة منحة البطالة مع مطلع سنة 2023، ويمكن أن نلخص أهم ما ميز سنة 2022 إلى يومنا هذا عن السنوات السابقة في النقاط التالية:

- قطاع الاستثمار: قامت الجزائر باطلاق القانون الجديد للاستثمار، حيث يقدم القانون الجديد تسهيلات عديدة للمؤسسات سواء المحلية أو الأجنبية
 - قطاع الطاقة: تم إنشاء أنبوب الغاز العابر للصحراء بالإضافة الى اكتشافات نفطية وغازية هامة
 - قطاع المناجم والتعدين: في سنة 2022 كانت بداية استغلال غار جيبلات الذي عرف تهميشا وعدم استغلال منذ فترة طويلة
- لكن بالمقابل فإن أزمة كوفيد 19 كان لها آثار سلبية وعرقلت الكثير من الإصلاحات حيث تعاني الجزائر من مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظر الحل لعل أهمها:
- ارتفاع معدلات البطالة: بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ معدل البطالة 14.1٪ من السكان عام 2020 مقارنة بعام 2019 بسبب أزمة كوفيد 19، كما أن المعدل لا يزال يعرف ارتفاعا في السنوات القادمة لتصل إلى 15 ٪. وهي الأعلى بين الشباب والنساء والخريجين بسبب عدم تطابق المهارات في سوق العمل، كما تم تسريح العمال في عدة قطاعات خاصة الخاصة (فني و دبابش، 2022، صفحة 397).
 - زيادة معدلات الفقر: إن الاختلالات وعدم الاستقرار الذي يعرفه النظام الاقتصادي الجزائري كان السبب في تدهور الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، كما أن ارتفاع معدلات البطالة يعكس زيادة معدلات الفقر بسبب نقص أو انعدام مداخل الأفراد.
 - ركود اقتصادي مع تسيد للاقتصاد الموازي: ويرجع ذلك للأسباب السابقة فبسبب قلة الطلب على الاستهلاك بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية، هو السبب في الركود الاقتصادي الذي نعيشه في ظل جائحة كورونا وما بعدها، كما تبقى الدولة عاجزة على مكافحة الاقتصاد الموازي الذي يسيطر بشكل كبير على الكثير من الموارد.

2. ضرورة تبني استراتيجية التنوع الاقتصادي

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للمصدرة للنفط وقد أولت اهتماما كبيرا لهذا المورد واعتبرته المورد الأساسي لزيادة الإيرادات وتحقيق الفائض فالميزان التجاري، لكن بالمقابل فإنها أهملت كثيرا القطاعات الأخرى مما سبب له تأخر كبير في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التطور التكنولوجي لمواكبة التغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي، لهذا وجب البحث عن استراتيجيات جديدة من أجل الخروج من

التبعية النفطية وتحقيق التنوع الاقتصادي الذي يضمن للاقتصاد الاستقرار وتجنب الأزمات الاقتصادية في حال ما إذا انهارت أسعار النفط.

1.2 أنماط التنوع الاقتصادي:

تختلف أنماط التنوع الاقتصادي على حسب الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة، فيمكن جعل الهيكل الإنتاجي للدولة أكثر تنوعا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن توسيع سلة الصادرات من خلال تنويعها أو دخول أسواق جديدة وبالتالي يمكن أن نميز بين: (باهي ورواينية ، 2016، صفحة 136)

أ- تنوع الهيكل الإنتاجي (الصناعي): حيث يمكن أن يساعد على الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل لعنة الموارد الطبيعية أو المرض الهولندي، فالتنوع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات.

ب- تنوع الأسواق: إن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يؤثر على الاقتصاد، لذا يجب الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة من أجل تحقيق وفورات خارجية أكبر، حتى تتمكن الدولة من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية مثل المهارات التكنولوجية، وانشاء قنوات تسويق جديدة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى دعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة.

2.2 القطاعات الاستراتيجية التي يمكن التعويل عليها

من خلال تحليل البيئة الاقتصادية للجزائر، ودراسة مختلف القطاعات في السنوات الأخيرة نلاحظ أن الجزائر بإمكانها تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال التعويل على القطاعات الأخرى بعيدا عن قطاع المحروقات، وهذه القطاعات قادرة على زيادة الإيرادات في حالة ما إذا تم استغلالها بشكل جيد، وقد اعتمدت الجزائر في جويلية 2016 على استراتيجية لمواجهة تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط سميت بالنموذج الجديد للنمو الاقتصادي الذي يحمل في طياته إصلاحات هيكلية تمس كافة جوانب الاقتصاد تهدف لتحقيق تغيير للهيكل الاقتصادي القائم في ظل رؤية مستقبلية آفاق 2030 للتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع (قاسي وفلاق ، 2022، صفحة 270)

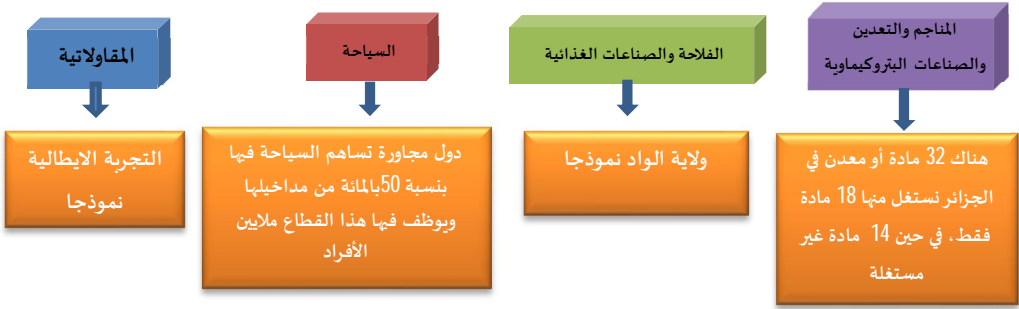
- قطاع المناجم والتعدين والصناعات البتروكيمياوية: يمكن التعويل على قطاع المناجم والتعدين والصناعات البتروكيمياوية من خلال زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10% آفاق 2030، وذلك من خلال الاعتماد على المواد والمعادن غير المستغلة فهناك 32 مادة أو معدن في الجزائر نستغل منها 18 مادة فقط، في حين 14 مادة غير مستغلة

- قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية: تطوير قطاع الفلاحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، ورفع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في ظل التكامل القطاعي، وزيادة الإنتاجية واعتماد الابتكار كآلية لتحديث وعضرنة القطاع، وتعتبر ولاية الوادي نموذجا ناجحا في هذا القطاع وقد قطعت أشواطاً في تطوير الفلاحة في المدينة بالنظر لمناخها.

- السياحة: يجب اتباع استراتيجيات جديدة من خلال تفعيل دور السياحة في الجزائر حيث تمتاز الجزائر بمناخ سياحي جيد يمكنه استقطاب الكثير من السياح كما يمكن الاستثمار في هذا القطاع كما تفعل الدول المجاورة حيث تساهم السياحة فيها بنسبة 50% من مداخيلها ويوظف فيها ملايين الأفراد وبالنسبة للجزائر يبقى هذا القطاع عاجز عن زيادة إيرادات الدولة وتوظيف العمال .

- المقاولاتية: تعاني الجزائر من قلة عدد الشركات الاقتصادية خاصة الخاصة لذا وجب العمل على تحفيز إنشاء الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من خلال تبسيط العبء الإداري وربطه بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقليل تكاليف المعاملات، وتطوير الشركات الناشئة عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل الوكالات التي تخضع لأشراف الوزارات لإقامة شركات بين القطاع العام والخاص ووكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير برامج حاضنة لكل منها بمساعدة الجامعات ومراكز التكوين وتعتبر التجربة الإيطالية نموذجا ناجحا في هذا المجال يجب الاستفادة منه (علي ، 2022، صفحة 435)

الشكل رقم 02: القطاعات الاستراتيجية التي يمكن التعويل



المصدر: من إعداد الباحثين

2. 3 شروط وأليات نجاح التنوع في الجزائر: لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر يجب تحقيق مجموعة من الشروط والأليات وهي (مجلخ و بشيشي ، 2022، صفحة 57):

- تعدد القطاعات الاقتصادية المنتجة
- تنوع النشاط الاقتصادي للنشاط الاقتصادي الواحد
- تعدد المؤسسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي الواحد
- تنوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الواحدة
- الادراك المبكر لأهمية التنوع الاقتصادي في التنمية المستدامة
- ديناميكية الاقتصاد ككل في الدولة
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- توفير بيئة مؤسسية مناسبة

- سهولة ممارسة الأعمال
- تشجيع الابتكار والإبداع
- توفير بنية تحتية حديثة
- استقرار السياسة النقدية
- تطور القطاع المصرفي
- الانفتاح الاقتصادي
- الاستقرار السياسي والأمني

3. مقارنة بين التجريبتين الإيطالية والجزائرية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لاحظنا في الفترة الأخيرة توجه الخطاب السياسي نحو تشجيع المقاولاتية بالنظر للدور الذي أصبحت تلعبه سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو المعرفي على حد سواء باعتبارها قطاع منتج للأفكار وللابتكار في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، وتبقى التجربة الجزائرية في هذا المجال فتية مقارنة بتجارب الدول الأخرى على رأسها التجربة الإيطالية

3.1 واقع المقاولاتية في الجزائر:

كتعريف بسيط للمقاولاتية قبل التحدث عن واقعها فإن المقاولاتية عند العالم **SAY**: هي اكتساب الفرد القدرة الفائقة على الإدارة، فهي عملية تشمل إدارة عملية إنتاجية وتنظيم عناصر الإنتاج والإشراف على مجمل هذه العملية مع القدرة على التنسيق والتوجيه باعتباره حجر الزاوية في العملية الإنتاجية (السكرانة ، 2008، صفحة 17)، ولا تتم هذه العمليات إلا من خلال وجود أجهزة مرافقة دورها توجيه الشباب كون المقاولاتية تخص مختلف أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وحتى الناشئة والتي يتميز أصحابها بنقص الخبرة و الحداثة في هذا المجال مما يلزم السلطات على إنشاء أجهزة دعم ومرافقة لهم وكذلك إنشاء حاضنات هدفها توجيه هؤلاء الشباب وحل كل العوائق التي تواجههم.

لذا فإن التعريف الأكثر شمولاً لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف اندري لوتواسكي وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة انشاء المؤسسات بفرنسا **APCE** اذ نجده قد عرفها على انها تجنيد للبيكل والاتصالات والوقت من اجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة و محاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المنشئ، أي ان مهنة المرافقة تتعلق باتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي (خرخاش ، 2021، صفحة 68):

- استقبال الافراد الذين يرغبون في انشاء مؤسسة

- تقديم خدمات تتناسب و شخصية كل فرد

- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموما تكون طويلة (حسب طبيعة المرافقين)

وقد اهتمت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيقها لمجموعة برامج إصلاحية تنموية متتالية المخطط الثلاثي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو

2010-2014، ويعد قانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منعرجا في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث بلغ عددها في نهاية 2013 حوالي 777818 أين تمثل منها 90% منها مؤسسات مصغرة، وقد اتجهت الجزائر إلى استحداث مجموعة من الكيانات والعوامل التي توظف في تطوير المقاولاتية وتوفير مناخ استثماري يسمح بنمو بيئة المال والأعمال وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الآليات والخطط والأجهزة لدعمها وتشجيع الأفراد على الولوج لمجال المقاولاتية منها إنشاء لجنة وطنية لتحسين مناخ الأعمال، فقد تم الإشارة إلى هذه اللجنة بتاريخ 10 مارس 2013، ومهمتها الأساسية هي تحسين مناخ الأعمال، مع اعتماد نهج مشترك بين مختلف القطاعات المشاركة في الاقتصاد الجزائري، وذلك من أجل حل جميع المشاكل ومعالجة العقبات الرئيسية التي تعاني منها بيئة الأعمال ويرأسها وزير الصناعة والمناجم (بدروني ، 2019، صفحة 38)، ورغم الدور الفعال لهذه البرامج في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضعيفة، كما أن وتيرة نمو المؤسسات يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب، إذ كان المستهدف من المخطط التنموي 2009-2014 هو إنشاء 200 ألف وأن هذا العدد بلغته دول خلال سنة واحدة ضف إلى ذلك فالكثير من الباحثين والمتابعين يشككون في إمكانية بلوغ هدف أكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في سنة 2015، ثم مليون سنة 2020 ثم 2 مليون مؤسسة بحلول سنة 2025، لكن معدل إنشاء المؤسسات لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم ولكن كذلك بمدى توفر روح المقاوله لدى المجتمع والتي ما يلاحظ عليها في الجزائر هو انخفاض مستواها وكذلك تجاهل نظام التكوين لميكانيزمات وأسس لغرس ثقافة المقاوله.

3.2 التجربة الإيطالية في المقاولاتية:

تتميز التجربة الإيطالية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من السمات (ساحل وبن تقات ، 2017، صفحة 621):

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز جغرافيا في مناطق خاصة ما يعرف بالعناقيد الصناعية، وقد قدر عدد العناقيد في إيطاليا بحوالي 200 عنقود يعمل بها 2200000 عامل في القطاع، والذين يمثلون نسبة 42% من اليد العاملة في إيطاليا
- تتميز هذه العناقيد الصناعية عن غيرها في أوروبا حيث يتم في إطار المنطقة الصناعية الواحدة تصنيع كافة مكونات السلعة الواحدة، كما تشترك هذه المؤسسات في تجميع ونشر المعلومات حول التقنيات وطرق الإنتاج الجديدة والمبتكرة
- إنشاء معاهد وفروع متخصصة للتدريب بمشاركة وزارة التجارة الإيطالية، لا سيما في مناطق التجمعات الصناعية الكبرى ومهمتها إعادة التأهيل الفني وإعداد العمالة الماهرة.
- يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا أهمية كبيرة، وتنبع من مساهمتها في توفير فرص العمل وخلق القيمة المضافة، بالإضافة إلى دعم الصادرات

- أما من جانب التعليم المقاولاتي في إيطاليا فقد أطلق مشروع ماركو بولو من قبل غرفة التجارة في بادوفا بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية، وهو يوفر مجموعة من الأدوات لتعزيز سلوكيات ومرافقة المقاولاتية في المدارس الثانوية في المدينة، وفي العام 1999 استهدف البرامج بشكل خاص حوالي 2200 طالب في أكثر من نصف المدارس على مستوى المدينة ممن كانوا على وشك دخول سوق العمل وقد شارك في المشروع 26 مدرسة ثانوية وحوالي 100 معلم و 478 مؤسسة أعمال ويقوم المشروع على دروس تعليمية معدة للترويج لثقافة المشاريع، وكانت هذه بداية نشر ثقافة المقاولاتية في وسط المتمرسين وفي المجتمع ككل (نوي ، غربي ، والجودي ، 2016. صفحة 10)

جدول رقم 01: مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا والجزائر

إيطاليا	الجزائر
60 مليون نسمة	45 مليون نسمة
5 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة	1,2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة
تشغل 60 بالمائة من القوة العاملة	تشغل 3 مليون عامل
تسهم بـ 80 بالمائة من مداخيل البلد	-
هي مؤسسات في غالبيتها ذات طابع عائلي	هي مؤسسات في غالبيتها ذات طابع عائلي
نجحت إيطاليا في تحويلها من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي	لا يزال الاقتصاد غير الرسمي يهيمن على الاقتصاد الجزائري

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إيطاليا تتفوق كثيرا على الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ أن إيطاليا في التحكم في هذا القطاع بشكل جيد مما ساهم في القضاء على الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير وأن هذه المؤسسات أصبحت تساهم بـ 80% من مداخيل إيطاليا على عكس الجزائر التي نلاحظ أن المؤشرات متواضعة وهذه المؤسسات لاتساهم بشكل كبير في مداخيل البلد ، كما نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا كبير جدا يصل إلى 5 مليون مؤسسة في حين لايتعدى في الجزائر 1.2 مليون بالرغم من كل التحفيزات التي تقدمها الدولة لهذه المؤسسات، حتى عدد السكان في إيطاليا فهو أكبر من الجزائر.

3.3 عوائق المقاولاتية في الجزائر

على الرغم من البرامج العديدة التي قامت بها الدولة ومحاولة تفعيل دور هيكل المرافقة إلا أن المقاولاتية في الجزائر لاتزال تواجه الكثير من التحديات نذكر من بينها

- البيروقراطية
- ضعف المرافقة والدعم لمحدودية عدد حاضنات الأعمال
- ضعف الاتفاق الحكومي على البحث العلمي
- ضعف التمويل
- ضعف روح المقاولاتية والمخاطرة لدى الشباب

وبالمقابل يجب تفعيل دور السباب الجامعي وزيادة الاهتمام بالتعليم المقاولاتي حتى ننشئ شباب مثقف قادر على الدخول إلى مجال الأعمال من خلال القاعدة التي ستم بناؤها، بالإضافة إلى الدور المهم للحاضنات في الجامعات والتي أصبحت ضرورة حتمية وقرار وزارى يجب تطبيقه فإذا لاحظنا نجد عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر يصل إلى 2 مليون فإذا لم يتم تحويل الجامعة الجزائرية من منتج لطلاب متخرج باحث عن العمل إلى منتج لطلاب متخرج صاحب مشروع وخلق لمناصب عمل، سيكون مصيرهم البطالة.

خاتمة:

لقد أصبح الاهتمام بالمقاولاتية والاعتماد عليها كأحد الخيارات الاستراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي وبالتالي زيادة الصادرات أمرا ضروريا تسعى إليه مختلف الدول والحكومات التي تعاني من مشاكل نقص الصادرات، بالنظر لقدرة المقاولاتية على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعكس ذلك تسجيل معدلات جيدة في مختلف المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الوطني، كما حاولنا تسليط الضوء على التجربة الإيطالية في مجال تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر من أهم التجارب الرائدة في هذا المجال، واستخلاص الدروس المستفادة لمحاولة تطبيقها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وقد تم الوصول إلى مجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- حققت الجزائر ارتفاعا في مداخيل المحروقات لسنة 2022 تصل إلى 55 مليار دولار أمريكي إلى يومنا هذا .
- حقق الميزان التجاري فائضا بحوالي 5,6 مليار دولار بعدما كان عاجزا بحوالي 1,3 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.
- وصل سعر الغاز في سنة 2022 إلى 300 دولار لكل 1000 متر مكعب من جراء الحرب الروسية - الأوركرانية من خلال زيادة الطلب على الغاز الجزائري في أوروبا.
- يساهم التنوع الاقتصادي على الحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي كما يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة حيث أصبح ضرورة حتمية.
- يعتبر قطاعة الفلاحة والصناعة والسياحة والمقاولاتية من أهم القطاعات التي يمكن للجزائر الاستثمار فيها من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي .

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في
- تعاني المقاولاتية في الجزائر من كثير من العوائق من أهمها ضعف المرافقة والدعم بسبب قلة الحاضنات، وكذلك قلة الانفاق الحكومي على البحث العلمي وضعف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاقتراحات والتوصيات:

بعد عرض أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الورقة البحثية، نضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- بالرغم من ارتفاع مداخيل المحروقات في سنة 2022 وتحقيق فائض في الميزان التجاري لكن يجب البحث عن مداخيل أخرى تساهم في انتعاش الاقتصاد الجزائري بعيدا عن النفط
- لا يتم تحقيق التنوع الاقتصادي إلا من خلال دعم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة مثل قطاع المناجم والتعدين والصناعات البتروكيمياوية وكذلك قطاع الفلاحة والسياحة
- التعاون الاقتصادي بين الجزائر وإيطاليا في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال اسقاط التجربة الإيطالية على البيئة الاقتصادية الجزائرية
- بغرض تطوير قطاع المقاولاتية في الجزائر يجب تخصيص مبالغ مالية إضافية لتمويل هذا القطاع، والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني بشكل كبير من التمويل، وبالتالي إيجاد حل لمشاكل استمراريتها

قائمة المراجع:

1. أحمد سلطان . (11, 04, 2022). تأثير تحديات أمن الطاقة في العلاقات الدولية. تم الاسترداد من <http://www.siyassa.org.eg/News:2022/10/10> تم الاطلاع يوم
2. الأخضر قاسمي ، و علي فلاق . (2022). التنوع الاقتصادي المرجو في الجزائر وسياسات تحقيقه لتخطي الآثار السلبية لظاهرة المرض الهولندي. مجلة العلوم الإدارية والمالية، (01)06، 262-282.
3. ألفة السلامي. (13, 03, 2022). خسائر الحرب الروسية - الأوكرانية وتهديد الأمن الاجتماعي العالمي! تم الاسترداد من <http://www.siyassa.org.eg/News:2022/10/10> تم الإطلاع يوم
4. بلال خلف السكارنة . (2008). الريادة وإدارة منظمات الأعمال. عمان: دار المسيرة.
5. حوسين بلخيرات . (2022). الحرب الروسية الأوكرانية: الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، (3)15، 243-265.
6. سامية خرخاش . (2021). المقاولاتية ريادة الاعمال (الإصدار 1). الجائر: دار اباحت للنشر والتوزيع.
7. سليم مجلخ، ووليد بشيشي . (2022). قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019. Revue Algérienne d'Economie et gestion، (1)16، 46-60.

8. طه حسين نوي ، ياسين سي لخضر غربي ، و محمد علي الجودي . (2016). عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي. دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة. (صفحة 10). المركز الجامعي تندوف.
9. عز الدين علي . (2022). التنوع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع. دراسات اقتصادية، 16(1)، 442-429.
10. علي صاري . (2020). قراءة في مدى استقرار وتوازن مؤشرات الاقتصاد الوطني. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 09(01)، 104-85.
11. عيسى بدروني . (2019). واقع المقاولاتية في الجزائر المقاولاتية النسوية نموذجاً. مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، 2(4).
12. فضيلة في ، و رفيعة دبابش. (2022). الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كوفيد 19 - دراسة تحليلية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 16(1)، 406-387.
13. محمد ساحل ، و عبد الحق بن تفات . (2017). التجربة الإيطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية(8)، 622-615.
14. مزيان مماس . (2022). تداعيات جائحة كوفيد 19 على الدبلوماسية الطاقوية الروسية اتجاه أوروبا. دفاتر السياسة والقانون، 14(03)، 298-285.
15. موسى باهي ، و كمال رواينية . (2016). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(05)، 152-133.

دور وتحديات دار المقاولاتية في ظل النظام البيئي للمشاريع في ولاية باتنة

The role and challenges of the contracting house in light of the projects ecosystem in the state of Batna

د. فوزية برسولي ، جامعة باتنة 1، الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز أهمية النظام البيئي المقاولاتي للمشاريع، وأهمية نقل صورة عن هذا النظام للطلبة عبر دور المقاولاتية التي تعتبر عنصر مهم من هذا النظام وتعمل على غرس روح المقاولاتية ونشر ثقافتها داخل الوسط الجامعي، وكذا إبراز العلاقات المختلفة بين مكونات النظام البيئي المقاولاتي وأهم التحديات التي تواجه دور المقاولاتية ضمن هذا النظام بولاية باتنة.

الكلمات المفتاحية: النظام البيئي المقاولاتي، دار المقاولاتية، ولاية ياتنة.

تصنيف JEL: A23, L26.

Abstract:

This research paper aims to highlight the importance of the entrepreneurial ecosystem for projects, and the importance of conveying an image of this system to students through the role of entrepreneurship, which is an important element of this system and works to instill the spirit of entrepreneurship and spread its culture within the university community, as well as highlighting the different relationships between the components of the entrepreneurial ecosystem and the most important Challenges facing the role of entrepreneurship within this system in the state of Batna.

Keywords: entrepreneurial ecosystem, entrepreneurial house, Yatna province

Jel Classification Codes: A23, L26.

مقدمة:

تعدّ دار المقاولاتية نتيجة التعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في الجامعة والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE من جهة أخرى. حيث تعمل عبر العديد من النشاطات الهادفة التي تحاول من خلالها جعل الطالب يطلع ويعيش واقع النظام البيئي المقاولاتي للمشاريع والاستعداد للتأقلم والتكيف معه وليكون نظرة صحيحة تجعله مستعدا بعد تخرجه لخوض غمار النشاط المقاولاتي على مختلف مقارباته وتنوع نماجه تماشيا والواقع المحلي.

مما سبق يمكن طرح اشكالية الدراسة التالية:

ما هو دور دار المقاولاتية في ظل النظام البيئي للمشاريع في ولاية باتنة؟ وماهي التحديات التي تواجهها؟
وتقتضي الاجابة على هذه الاشكالية الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو النظام البيئي المقاولاتي؟

- ما هي نماذج النظام البيئي المقاولاتي؟

- ما هي دار المقاولاتية ومهامها؟

الفرضية العامة: يتم تقديم صورة عن النظام البيئي للمشاريع في ولاية باتنة من خلال برامج وأنشطة دور المقاولاتية

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور دار المقاولاتية في ظل النظام البيئي للمشاريع في ولاية باتنة وأهم التحديات التي تواجهها. عبر التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: النظام البيئي المقاولاتي

ثانيا: دار المقاولاتية

ثالثا: دور المقاولاتية بولاية باتنة والتحديات التي تواجهها

1. النظام البيئي المقاولاتي

إن النظام البيئي للمشاريع قد لفت انتباه العديد من الباحثين والمهتمين في مجال الأعمال خلال فترة قصيرة من ظهوره في الأوساط البحثية.

يشير النظام البيئي إلى العناصر والأفراد والمنظمات أو المؤسسات التي تكون عاملا محركا في اتخاذ الفرد لقراراته كما إنها تعزز من احتمالية نجاح هذا الشخص في حال بدأ بفتح مشروع عمل مقاولاتي صغير. إن النظام البيئي المقاولاتي يخلق بيئة تشجع على المساعي المقاولاتية، وباعتباره إطارا يؤدي إلى خلق القيمة والتوزيع العادل لها في النظام البيئي .

إن النظام البيئي المقاولاتي يكون فريدا وخصوصا بكل منطقة ويمكن أن يكون إطار عمل النظام البيئي أداة مفيدة للإشارة إلى نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال المحلية ثم توجيه الاقتصاديات النامية لاستخدام موارد قوية نسبيا لتسهيل نشاط المقاولاتية وعلى هذا الأساس، ومن أجل توفير منصة مناسبة

لاختيار أفضل نظام بيئي للأعمال على المستويين الوطني والإقليمي، من الضروري اكتساب معرفة عميقة ودقيقة بحالة النظام البيئي المقاولاتي في تلك المنطقة. (Mason, 2014)

1. مفهوم النظام البيئي المقاولاتي:

تعود جذور كلمة "النظام البيئي" إلى أصل إيكولوجي وقد استخدمها للمرة الأولى الباحث تنسلي في عام 1391م، يشمل النظام البيئي ثالث مكونات رئيسة هي البيئة أو الأشخاص المعنيين، ومكان النظام البيئي وموقعه وأخيرا التعامل بين أجزاء هذا النظام البيئي، إن التعاريف المختلفة حول النظام البيئي تدل كلها على وجود نوع من الارتباط والانسجام بين عناصر النظام البيئي وهي تحتاج إلى بعضها البعض لتحقيق النجاح والاستمرار، وكل منها يقوم بدور محدد ومختلف، إن وضع عبارة النظام البيئي بجانب المقاولاتية خلق مصطلحا جديدا هو النظام البيئي المقاولاتي، وقد تم توظيف هذا المصطلح عام 1993 من قبل الباحث جيمز مور، ووفق هذا المفهوم الجديد، فإن نشاطات المؤسسات في الوقت الراهن تتم عبر فضاء ونظام بيئي مقاولاتي. يشمل النظام البيئي مجالات مختلفة مثل الزبائن والعملاء والموردين والمنتجين والمساهمين وجمعيات أيعمال والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وجميع الجهات المعنية. في النظام البيئي المقاولاتي هناك علاقات متقابلة ومعقدة بين أعضاء وأجزاء النظام البيئي وإن نجاح هذا النظام مرتبط بمدى التنسيق والتعاون بين أجزائه. (،، 2021)

يؤكد النظام البيئي المقاولاتي على ضرورة خلق المناخ الإبداعي لدى النشطاء المتصلين ببعضهم البعض. وبشكل خاص إن مبادئ الأنظمة البيئية المقاولاتية تركز على دور البيئة والمناخ في الأعمال المقاولاتية و يشير النظام البيئي للمقاولاتية إلى العناصر أو الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات خارج الشخص المقاول؛ تحفز أو تعيق قرار الفرد ليصبح مقاول أو إمكانية نجاحه إذا بدأ مشروع تجاريا وخلق بيئة تشجع جهود المقاولاتية، فإن النظام المقاولاتي هو بيئة مادية يتواجد فيها عدد من الأفراد والعناصر التي تؤثر في ظهور وتنمية الأعمال والمشاكل والجدير بالذكر أن النظام البيئي المقاولاتي لا يتوقف على وجود عناصر محددة بل قد توجد تراكيب وعناصر كثيرة تؤدي في نهاية المطاف إلى خلق النظام البيئي المقاولاتي، وهذه العناصر تشمل الشركات والجامعات والمختبرات والمستشارين والمستثمرين والمؤسسات . تتم مناقشة الأنظمة البيئية المقاولاتية في مستويات ونطاقات مختلفة، فنطاق النظام البيئي قد يكون محصورا في جامعة أو مؤسسة أو مدينة أو منطقة جغرافية أو بلد ما، لكن بكل تأكيد فإن النظام البيئي لكل منطقة يكون مميّزا ببعض المميزات الخاصة.

يعتقد هريسون وليج بأن الأنظمة البيئية إضافة على كونها تقدم مضمونا معيناً فهي كذلك تتضمن مجموعة متنوعة من وجهات النظر المختلفة حول جغرافيا المقاولاتية. وهذا الأمر يقود إلى أن يسعى السياسيون إلى الاستفادة من تجارب الأنظمة البيئية الناجحة دون الأخذ بعين الاعتبار للخصائص الثقافية والاقتصادية في البنى التحتية. وبشكل عام فإن إستراتيجية النظام البيئي المقاولاتي هي إستراتيجية جديدة وفعالة من حيث التكلفة لتطوير المقاولاتية والتقدم الاقتصادي.

فالأنظمة البيئية المقاولاتية ومن خلال خلق مزايا تنافسية والقيم للشركات والقطاعات التي تعمل بشكل منفرد ومنفصل تساهم في الحصول على مكتسبات إبداعية للمناطق المختلفة وتوزيع القيمة المنتجة بين أعضاء النظام البيئي؛ ولهذا فإن الأنظمة البيئية المقاولاتية تقوم بمهمتين رئيسيتين، الأولى أنها تخلق القيمة والثانية أنها توزع هذه القيمة التي خلقتها بين أعضاء النظام البيئي.

2. نماذج وأبعاد النظام البيئي المقاولاتي

يعتبر كوهن سبعة عوامل رئيسية ضمن المكونات المفتاحية في تشكيل النظام البيئي المقاولاتي المستدام وهي عبارة عن: الشبكة الرسمية والشبكة غير الرسمية، والجامعة والحكومة، والخدمات الحرفية وخدمات الدعم والحماية، والخدمات المالية والمواهب الموجودة، بناءً على طبيعة العديد من هذه المكونات، بشكل عام، يجمع كل نظام بيئي بين العوامل في المنطقة بطريقة محددة؛ لذلك فإن المكونات الرئيسية للنظم البيئية هي نفسها، ولكن بالنظر إلى أن لكل بلد سياقه الخاص، فإن اختبار هذا النظام البيئي في بلدان مختلفة أمر محفوف بالمخاطر ونظراً إلى أن البحوث والدراسات حول تنمية المقاولاتية في المناطق الجغرافية المختلفة لم تكن ذات إطار محدد ومنسجم قدم كيناوايل وفوجل في عام 1994 إطاراً من خمسة أبعاد للبيئة المقاولاتية وتتكون من هذه الأبعاد بيئة حاضنة للأعمال التي تقبل عنصر المخاطرة. تشمل هذه الأبعاد: السياسات والإجراءات الحكومية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، ومهارات الأعمال المقاولاتية، والمساعدة المالية وغير المالية، والأجزاء الخمسة من عملية إنشاء الأعمال المعروضة في السياق البيئي، تشمل فرص المقاولاتية، والقدرة على العمل، والميل إلى النشاط الاقتصادي، وإمكانية النشاط الاقتصادي وخلق أعمال تجارية محفوفة بالمخاطر. (Koubaa, 2017, p276)

حسب المنتدى الاقتصادي العالمي فإن نظام البيئة المقاولاتي يشمل ثمانية أبعاد وهي: الأسواق الداخلية والخارجية المتاحة، القوة الإنسانية، المواهب الإدارية والفنية والتجارب المقاولاتية، والأطر القانونية والبنى التحتية، وتعليم المقاولاتية وتدريب القوة العاملة على الجودة والإتقان، والجامعات، والدعم الثقافي وصناعة النماذج المقاولاتية الناجحة، نظام الدعم والاستشارة، والاستثمار والتوفير المالي.

3. -النموذج الجامع للنظام البيئي المقاولاتي

إن نموذج النظام المقاولاتي الذي قدمه البروفيسور ايزنبرغ هو نتيجة لبحث حول النظام البيئي قدمته كلية بابسون الأمريكية. في هذا النموذج الذي شكل بعد دراسة التجارب الناجحة وغير الناجحة للدول في مجال المقاولاتية حاول ايزنبرغ وصف بيئة يرغب المفاوض فيها أن يحقق النجاح. يعتقد ايزنبرغ بأن المفاوض يكون ناجحاً عندما يكون قادراً على الوصول إلى الموارد البشرية والمالية والحرفية التي يحتاجها، وأن يعمل في بيئة تكون فيها السياسات الحكومية داعمة ومشجعة للمقاولين. ويصف ايزنبرغ هذه البيئة بأنها نظام بيئة مقاولاتي. وحسب رأيه فإن نظام البيئة المقاولاتي يشمل مئات العناصر التي تتعامل فيما بينها بشكل معقد، ويمكن أن تصنف على ستة مجالات ومجموعات رئيسية. (Isenberg, , p416, 2011)

ويرى ايزنبرغ أن النظام البيئي المقاولاتي هو حافظ لنفسه؛ لأن النجاح سيخلق النجاح. وعندما تترقى

كل من هذه المجموعات الست فإنها تعزز بعضها. فوجود عوامل وخصائص مثل التناغم والتوازن والانسجام هي التي تجعل النظام المقاولاتي يقدم مقاولين ناجحين.

شكل رقم 01: نموذج النظام البيئي المقاولاتي لايزنبرغ



Source: Isenberg2011 .p420.

2. دار المقاولاتية

1. نشأة دار المقاولاتية

إن فكرة إنشاء دار المقاولاتية بالجامعة الجزائرية كانت تعبيرا لالتزام مواطنة في البداية ثم تطورت وأصبحت تهدف إلى أن تكون قاطرة الكفاءات الجامعية التي تحقق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تشجيع الثقافة المقاولاتية و تعزيز التوجه المقاولاتي للطلاب الجامعي. ويعود ظهور دار المقاولاتية لأول مرة حسب Boissin في منطقة غرونوبل بفرنسا سنة 2002 بدعم من وزارة التعليم العالي والبحث بفرنسا 20 ، ليتم فيما بعد نقل التجربة إلى العديد من دول العالم على غرار الجزائر، كندا ، البرازيل... الخ، حيث تم عرض هذه التجربة خلال العديد من الأيام الدراسية والمؤتمرات الدولية مثل كندا ، تونس وفلندا والسويد، ثم أخذت الفكرة تتطور وتتوسع على مستوى البلد ، حيث شكلت لجنة وطنية لانتقاء مشاريع إنشاء العديد من دار المقاولاتية على مستوى مختلف المناطق الفرنسية ، تشكلت هذه اللجنة من فاعلين من وزارة التعليم العالي والبحث ، والقطاع الصناعي ، في بادئ الأمر تلقت اللجنة 19 مشروعا في جويلية 2004 ليتم إنتقاء 06 مشاريع منها فقط تتوزع على منطقة أوفرنى Auvergne وليموزان Limousin ونوربا دو كالي calais de pas-Nrd وبروفنس Provence. حيث كلفت وزارة التعليم العالي الفرنسية دار المقاولاتية بغرونوبل بمهمة التنسيق بين مختلف دار المقاولاتية من خلال خلق شبكة تجمع بينها وتنسق بينها وبين مختلف هيئات المرافقة .

2. نشأة دار المقاولاتية بالجامعات الجزائرية

لقد تبنت الجزائر هذا المنهج بإنشاء دار المقاولاتية في بعض الجامعات أولها جامعة قسنطينة سنة 2007، وتعتبر تجربة

جامعة منتوري قسنطينة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار المقاولاتية تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في انشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة، لتليها جامعات أخرى سنة 2013، ثم عممت على كافة جامعات الوطن سنة 2014. وتبرز كلمة "دار" من كلمة "مركز" أو "معهد" الذي يشير إلى الهياكل الأكاديمية والتعليم التقليدي وتستحضر كلمة الدار بنية ودية، ودود، رحب، متضامن ومنتج للقيم والثقافة. حيث يكون الجو مفيدا لتبادل الأفكار وتنمية روح المبادرة. فدار المقاولاتية الأداة المناسبة لغرس قيم ريادة الأعمال وتعريف الطلاب على الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق أفكارهم وإبراز المشاريع ذات القيمة المضافة العالية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني. وتعرف دار المقاولاتية على أنها: "نقطة التقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هدفها الرئيسي تنمية روح المقاولاتية وتكريس الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، والعمال على بعث الأفكار الإبداعية في الوسط الطلابي والخروج تدريجيا من طبيعة المشاريع الابتكارية والتوسع من دائرة المشاريع الابتكارية والتي من شأنها إعطاء دفع جديد للتنمية من جهة، وكذا منح الشريحة الطلابية فرصة إنشاء مؤسسات ناجحة في ميادين مختلفة من جهة أخرى، ومن ثم اقتحام المقاولاتية باعتبارها نواة التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وتحت دار المقاولاتية على أنه يجب أن تتضمن الجامعة في أهدافها تعريف الطلاب القيم المقاولاتية تدريجيا، وتزويدهم بالوسائل الفكرية التي تمكنهم من الشروع في مغامرة انشاء مؤسسة، ولهذا الغرض فإن دار المقاولاتية هي عنصر أساسي من الجهاز الذي يسمح لتشجيع روح المبادرة والوعي إلى إنشاء مؤسسات جديدة.

3. تعريف دار المقاولاتية:

يتكون مصطلح دار المقاولاتية من كلمتين هما دار: ويقصد بها المترل وما يحمله من دفء ومودة؛ والمقاولاتية: وهي تتعلق أساسا بالمشاريع وإنشاء المؤسسة. وعليه يمكن أن نفسر سبب استخدام مصطلح دار بدلا من معهد أو مركز لأن كلا المصطلحين يشيرا إلى الهياكل الديناميكية والتدريس التقليدي بينما مصطلح دار فهو يعبر عن الدفء العائلي والمودة حيث يكون الجو مناسبا لتبادل الأفكار وتنمية روح المبادرة. أما التعريف الأكاديمي لدار المقاولاتية: هي عبارة عن هيئة مرنة، مقرها الجامعة تتمثل مهمتها في تحسيس، تكوين، تحفيز ودعم الطلبة وضمان مرافقتهم الأولية من اجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة وتسييرها. (كروش، 2020)

تعتبر دار المقاولاتية فضاء مفتوحا لكل الطلبة، الأساتذة، الباحثين، الأندية العلمية ومختلف الفاعلين وهذا بغية تمكين الطلبة من ولوج عالم المقاولاتية، الإبداع والابتكار في مختلف المجالات الحيوية

ذات القيمة المضافة، كما تهتم دار المقاولاتية بمرافقة حاملي المشاريع من الطلبة على مستوى المؤسسات الجامعية.

بالتالي فإن دار المقاولاتية تعني المكان الذي يخصص للأفراد الذين لديهم رغبة في إنشاء مؤسسات، والذي يوفر لهم المتطلبات اللازمة حتى يتمكنوا من إيجاد أفكارهم والإقدام على إنشاء مشاريع خاصة بهم، و يتمثل هؤلاء الأفراد في الطلبة الجامعيين.

4. أهمية دار المقاولاتية: تتمثل أهمية دار المقاولاتية فيما يلي: (بنون، 2018)

- توفير السبل والآليات الكفيلة التي تساهم في تنمية وغرس روح المقاولاتية لدى فئة الطلبة الجامعيين .
 - غرس روح المقاولاتية لديهم وإنعاش الحس المقاولاتي .
 - تفعيل فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمن لديهم مؤهلات وقدرات.
 - تشجيع الطلبة على النهضة والإبداع .
 - المساهمة في تقديم التسهيلات وتذليل كل العقبات والصعوبات التي قد تواجههم من خلال تقرب المسافة بين الطالب وهيكل الدعم والمرافقة وكل الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار والإنتاج.
 - تشجيع الطلبة على التوجه نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة وعدم انتظار الوظيفة العمومية .
 - المساهمة في خلق مناصب عمل جديدة والتقليل من البطالة في صفوف طلبة الجامعات.
5. أهمية دار المقاولاتية:

- تستند النشاطات التي تقوم بها دار المقاولاتية إلى خطة عمل سنوية كما يلي :
 - تخصيص أيام إعلامية وتحسيسية حول المقاولاتية .
 - الملتقيات والأيام الدراسية حول المقاولاتية .
 - الجامعات الصيفية أو الشتوية بما يتناسب وسياق الجامعة.
 - الاجتماعات والموائد المستديرة.
 - المسابقات حول أفضل مخطط أعمال ومسابقة أحسن فكرة.
 - الدورات تدريبية حول منهج المقاولاتية وأسلوب CREE-TRIE لمنظمة العمل الدولية.
6. رسالة دار المقاولاتية بالجامعة الجزائرية :

تتمثل رسالة دار المقاولاتية للجامعة الجزائرية في العناصر الآتية: (أسماء، 2021)

- زيادة الوعي وتشجيع الانفتاح على عالم الأعمال؛
- المقاولاتية لاسيما من خلال تنظيم الأيام الدراسية؛
- مرافقة الشباب لإنجاح مشاريعهم مروراً بالجامعة لتسهيل مهمة الطلبة في التعامل مع الشركاء الاقتصاديين بالخبرة اللازمة والمطلوبة؛

- إتاحة مساحة مفتوحة للطلبة على هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر؛
- همزة وصل بين المتخرجين حاملي الشهادات وبين المؤسسة التي ستشرف على تمويلهم؛
- التدريب وتطوير مهارات محددة لإدارة المشاريع وخلق الأعمال؛
- المرافقة ودعم المشاريع الإبداعية، وتقديم المشورة للطلبة والتواصل مع هياكل الدعم والتمويل.

3. دور المقاولاتية بولاية باتنة والتحديات التي تواجهها:

توجد بولاية باتنة ثلاثة دور مقاولاتية تتواجد على مستوى جامعة باتنة¹، جامعة باتنة² والمركز الجامعي سي الحواس بركة. حيث تم إنشاء دار المقاولاتية بجامعة الحاج لخضر باتنة¹ سنة 2010، و دار المقاولاتية بجامعة مصطفى بن بولعيد باتنة² تم إنشاؤها في 14 أكتوبر 2018. كما تم إنشاء دار المقاولاتية بالمركز الجامعي سي الحواس بركة سنة 2020.

رغم الدور المتواضع الذي تلعبه هذه الدور مقارنة بعدد الطلبة الكبير من تدريبات، أيام تحسيسية، أبواب مفتوحة وجامعات خريفية وصيفية.... إلا أنها لم تستطع إعطاء نظرة عن واقع النظام البيئي المقاولاتي المحلي بولاية باتنة وهذا يعود أيضا إلى غياب التنسيق والتفاعل بين عناصره في معظم الأحيان وأيضا الإمكانات المادية والبشرية الموضوعة تحت تصرف هذه الدور، لذلك تواجه دور المقاولاتية عدة تحديات من عدة جهات لذلك نقدّم التوصيات التالية.

التوصيات:

- تنصيب خلية ولائية ذات طابع استشاري، يتكون أعضاؤها من الفاعلين في النظام البيئي للمقاولاتية في الولاية، يكون دورها تقديم مقترحات وتقارير دورية الى أصحاب القرار المحليين حول تطوير النظام البيئي الخاص بالمؤسسات والمشاريع المقاولاتية.
- فتح دور المقاولاتية على مستوى جامعات الولاية بالنسبة للمتخرجين السابقين أو الغير منتمين إلى الجامعة.
- تكثيف الاتفاقيات والشراكات بين الفاعلين في النظام البيئي المقاولاتي على مستوى الولاية.
- إنشاء بطاقة موحدة خاصة بالمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة على مستوى كل الفاعلين في النظام البيئي، عبر رابط أو بوابة تسجيل موحدة.
- تزويد مخبر التصنيع لجامعة باتنة² بالعتاد الغير مستعمل والمخزن منذ سنوات في الثانويات التقنية التابعة لمديرية التربية و التعليم.
- تسهيل حصول أصحاب المشاريع المقاولاتية والمؤسسات الناشئة على البيانات الاقتصادية التي تستعمل في دراسة جدوى مشاريعهم وتسمح لهم بالحصول على "علامة مؤسسة ناشئة" (عبر إنشاء إيميل متخصص على مستوى الإدارة المركزية، عبر تعليمة إدارية... الخ)
- نشر ثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب بالولاية عبر الصحافة المحلية، بمقالات، مواضيع وأركان متخصصة، بنشر قصص مقاولاتية محلية ايجابية، ومختلف المشاريع المبتكرة في الولاية بشكل دوري. (الانفتاح على المحيط).

- تخصيص محلات في وسط التجمعات الحضرية من أجل إنشاء حاضنة/مسرعة أعمال، بسبب قدرتها على احتضان عشرات المؤسسات الناشئة.
- وضع قانون أساسي خاص بدور المقاولاتي ينظم عملها وعلاقتها بمختلف مكونات النظام البيئي المقاولاتي.

خاتمة:

لقد أصبح الاقتصاد في البلدان المتقدمة يتمحور حول المقاولين والأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، فالمقاولاتية. لا تتم في بيئات مغلقة بل هي ظاهرة تتأثر بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة، كما هناك عوامل بيئية تؤثر على المقاولاتية. وعلى هذا الأساس فإن تنميتها ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى الاهتمام بالمجالات المختلفة التي تسمى النظام البيئي المقاولاتي، وتعد دور المقاولاتية جزء من ها النظام عليها أن تتفاعل وتنسق مع باقي العناصر من أجل القيام بدورها وتحقيق أهدافها، كما أنها تبقى تواجه العديد من التحديات سواء من الجانب التنظيمي أو من جانب الموارد والتشبيك. لذلك عليها إعادة النظر في كيفية تفعيل علاقتها مع مختلف النظام البيئي المقاولاتي.

قائمة المراجع:

- تاريخ الاسترداد 10 03, quest-ce-que-l-ecosysteme-entrepreneurial, (2021). Carlos Barraza. من <https://barrazacarlos.com/>, 2021.
- D.J Isenberg" (2011). The entrepreneurship ecosystem strategy as a new paradigm for economic policy .principles for cultivating entrepreneurship , "Presentation at the Institute of International and European Affairs.
- Pc & Brown, DR Mason (2014). النظم البيئية لريادة الأعمال وريادة الأعمال الموجهة نحو النمو. وزارة الشؤون الاقتصادية الهولندية. OECD LEED برنامج
- Salma Benaziz mSalah Koubaa. (بلا تاريخ). Le s implications de l'evolution des ecosistemas entrepreneuriaux sur le mode d'accompagnement des structures d'incubation .American Journal of Innovative Research and Applied Sciences.276 ، صفحة
- بن عباس موسى، زدوري أسماء. (2021). دار المقاولاتية بوابة الطالب الجامعي على النظام البيئي المقاولاتي المحلي دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة باتنة2. مجلة التكامل الاقتصادي ، صفحة 580.

- جيلالي العقاب، نور الدين كروش. (2020). دار المقاولاتية كألية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale* ، صفحة 16.
- فاروق بوالريحان، خير الدين بنون. (2018). دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كإداة لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، صفحة 117.

النظام البيئي للمقاولة الخضراء: الجهات الفاعلة والتفاعلات مع الإشارة لحالة الدنمارك

L'écosystème de l'entrepreneuriat vert : acteurs et interactions -Le Danemark comme référence -

Dr. Ati lamia, Université Larbi Ben M'hidi O.E.B, Algérie

Dr. Boukra Kamilia, Université Larbi Ben M'hidi O.E.B, Algérie

Resumé:

L'importance de l'entrepreneuriat dans les économies modernes pousse à s'intéresser sur son essence, à savoir son écosystème. L'écosystème entrepreneurial offre un cadre d'analyse holistique qui contribue à structurer la réflexion à ces sujets en intégrant les choix, les agissements, l'influence et les interactions entre plusieurs acteurs liés au phénomène entrepreneurial sur un territoire donné.

De plus, l'impératif de la prise en considération d'un développement orienté d'avantage vers la durabilité, oblige les acteurs du domaine des affaires, chacun à son niveau à se tourner vers l'entrepreneuriat vert. Le Danemark, est l'un des pays, qui s'est aperçu tôt, des avantages à gagner en encourageant les entrepreneurs verts.

Cette étude vise à suivre l'évolution de l'écosystème dans le domaine des affaires ; présenter les principaux modèles d'écosystème ; mettre l'accent sur les avantages de l'entrepreneuriat vert ; et enfin exposer l'écosystème entrepreneurial danois.

Mots-clés : écosystème, entrepreneuriat vert, interactions, acteurs.

Jel Classification Codes:M13,M19,M21

ملخص:

حظى المقاولة في الاقتصادات الحديثة بالاهتمام بجورها، أي نظامها البيئي. حيث يوفر هذا الأخير إطاراً شاملاً للتحليل يساعد على تنظيم التفكير من خلال دمج الخيارات والإجراءات والتأثيرات والتفاعلات بين العديد من الجهات الفاعلة المتعلقة بريادة الأعمال في إطار نطاق معين..

إضافة إلى ذلك، فإن حتمية الأخذ بعين الاعتبار التنمية الموجهة أكثر نحو الاستدامة، تلزم الجهات الفاعلة في مجال الأعمال، كل على مستواه، بالتحول إلى ريادة الأعمال الخضراء. ويعتبر الدنمارك من الدول التي أدركت في وقت مبكر الفوائد التي يمكن جنيها من خلال تشجيع ريادة الأعمال الخضراء..

تهدف هذه الدراسة إلى متابعة تطور النظام البيئي في مجال الأعمال؛ عرض لأهم نماذج النظام البيئي؛ التأكيد على فوائد المقاولة الخضراء، وأخيراً عرض النظام البيئي للمقاولة في الدنمارك الكلمات المفتاحية: النظام البيئي، المقاولة الخضراء، التفاعلات، الجهات الفاعلة.

تصنيف JEL: M13,M19,M21

Introduction

La combinaison des effets de la mondialisation, de la tertiarisation de l'économie, de l'accélération et de la complexification de l'innovation, de l'apparition de nouvelles technologies et du développement de nouveaux modèles de production replace le fait territorial au cœur du champ d'analyse portant sur le développement socioéconomique, et sur l'un de ses moteurs : l'entrepreneuriat, qui demeure une forme d'emploi et une source de revenus remarquables. En 2018-2019, à titre d'exemple, elle emploie un peu moins de 15 % de la population adulte¹.

Au cours de ces vingt dernières années, et depuis la conférence mondiale des Nations Unies sur le développement durable (Rio+20, 2012), la thématique de l'économie verte et son impact sur le développement durable à pousser plusieurs chercheurs à réfléchir en profondeur au mouvement mondial vers une économie plus équitable, vivable et durable, vers une « économie verte », suscitant un engagement total à travers le monde.

Le Danemark, comme plusieurs autres pays, a accordé une grande importance dans ses programmes de relance attribués aux entrepreneurs, qu'ils prennent la forme, de crédits alloués à la recherche pour stimuler l'innovation, ou de garanties d'emprunts, ou encore d'allègements fiscaux ou d'encouragement à la création d'entreprises dans une optique d'une économie verte.

L'importance de l'entrepreneuriat dans ces nouvelles économies pousse à s'intéresser sur son essence, à savoir son écosystème. L'écosystème entrepreneurial offre un cadre d'analyse holistique qui contribue à structurer la réflexion aux thématiques modernes en intégrant les choix, les agissements, l'influence et les interactions entre plusieurs acteurs liés au phénomène entrepreneurial sur un territoire donné.

De plus, l'impératif de la prise en considération d'un développement orienté d'avantage vers la durabilité, oblige les acteurs du domaine des affaires, chacun à son niveau à se tourner vers l'entrepreneuriat vert. Le Danemark, est l'un des pays, qui s'est aperçu tôt, des avantages à gagner en encourageant cette nouvelle forme d'entrepreneuriat.

Problématique

- Quels sont les modèles d'écosystème dans le domaine des affaires ?
- Quelles sont les principales politiques du gouvernement favorisant ou entravant l'entrepreneuriat vert?
- Quelles sont les contributions des universités pour promouvoir l'entrepreneuriat vert ?
- Quel est le niveau de qualification et acquis indispensables aux entrepreneurs verts ?
- Quels sont les principaux problèmes infrastructurels entravant le fonctionnement des entrepreneuriats verts?

Objectifs

- Suivre l'évolution de l'écosystème dans le domaine des affaires ;
- Présenter les principaux modèles d'écosystème ;
- Mettre l'accent sur les avantages de l'entrepreneuriat vert ;

1. Ecosystème entrepreneurial: principes

1.1, Aperçu historique et Définition

A la fin du XIXème siècle , l'écosystème entrepreneurial a été évoqué implicitement dans les travaux *de Alfred Marshall* qui a avancé pour la première fois le concept de « district industriel ». Il a montré l'intérêt de la proximité et de la concentration géographique des différentes activités économiques. A la fin des années 1970, l'économiste *Giacomo Becattini* reprend ce concept et l'applique à l'organisation industrielle du nord de l'Italie. Dans les années 1990, Michael Porter vient d'introduire le concept de clusters (grappes) qu'il a défini comme : « Une concentration géographique d'entreprises liées entre elles, de fournisseurs spécialisés, de prestataires de services, de firmes d'industries connexes et d'institutions associées (universités, agences de normalisation ou organisations professionnelles) dans un domaine particulier, qui s'affrontent et coopèrent ».

Mais peu avant, la contribution des économistes et stratèges , le concept d'écosystème trouve ses origines dans le domaine de la biologie, décrivant un système interactif d'organismes vivants dans leur environnement physique² . Le terme d'écosystème puise donc ses fonds dans le champ de la biologie et était utilisé en 1935 par *Tansley* pour insister sur les interactions entre les organismes vivants et leur environnement.

Dans le même ordre d'idées, et par simulation à la biologie, un écosystème entrepreneurial, dans le domaine des affaires, un décrit un « ensemble d'acteurs et de facteurs interdépendants coordonnés de telle sorte qu'ils permettent un entrepreneuriat productif sur un territoire donné »³ .

La notion d'écosystème est importée de son domaine d'origine à celui des affaires à partir des années 1993 où il a été défini pour la première fois en 1993 par Moore comme « une communauté économique soutenue par l'interaction d'individus et d'organisations ». Moore l'emploie pour définir l'écosystème d'affaires : « Un écosystème d'affaires, comme son homologue biologique, passe progressivement d'une collection aléatoire d'éléments à une communauté plus structurée ».

En 1994, *Gnyawali et Fogel* développent quant à eux le concept d'écosystème entrepreneurial, celui-ci prend écho au concept d'écosystème d'affaires, et désigne l'ensemble interconnecté d'acteurs, et d'organisations, d'institutions et de processus qui se combinent de multiples façons, au sein d'un environnement entrepreneurial local⁴.

1.2.Les modèles d'écosystèmes

Au fil des années, plusieurs modèles d'écosystèmes ont été développés, les plus connus sont : Le modèle d'écosystème des affaires ; le modèle de *Cohen* ; le modèle de processus entrepreneurial ; le modèle d'Isenberg ; modèle d'écosystème basé sur la connaissance ; modèle de

Foster. ;modèle de la banque mondial ; Le modèle d'écosystème innovant.

- Le modèle d'écosystème des affaires

Comme il a été mentionné dans les sections précédentes, le concept d'écosystème des affaires a été développé il y a de nombreuses années par *Moore* , il l'a adaptée de la biologie, l'écosystème des affaires, se concentre sur les réseaux inter-organisationnels situés à proximité les uns des autres et sur les grandes entreprises qui assument le rôle d'orchestration. Ce type d'écosystème met fortement l'accent sur le processus de création de valeur lié à l'entreprise qui émerge grâce à une collaboration étroite entre les différentes entreprises.

- Le modèle de *Cohen*

En 2006, *Cohen* dans son article « Sustainable valley entrepreneurial ecosystem » évoque les composantes suivantes d'un écosystème : le réseau formel et informel, l'infrastructure physique et la culture entrepreneuriale⁵.

- Le modèle de processus entrepreneurial

Ce modèle porte une attention particulière sur la personnalité de l'entrepreneur, ainsi sur le processus de création de l'entrepreneuriat. Selon ce modèle, une start-up est une combinaison des relations d'entrepreneurs potentiels et de son environnement. Les traits de la personnalité de l'entrepreneur conditionnent ses capacités à évaluer les risques et profiter des opportunités qui se présentent sur le marché.

L'écosystème entrepreneurial émerge à travers l'interaction réussie entre les diverses parties prenantes, y compris des individus, des entreprises, des entreprises et des soutiens, des organisations, tous travaillant conjointement à la croissance économique d'un certain territoire.

Ce modèle décrit également, le démarrage de l'entreprise comme une succession d'étapes tout dépend de l'opportunité entrepreneuriale qui se présente , le processus de démarrage doit être soutenu par les facteurs environnementaux qui sont: les politiques et procédures gouvernementales, les conditions socioéconomiques, les compétences entrepreneuriales et commerciales, l'aide financière et l'assistance non financière.

Plus loin, et précisément en 2011, *Isenberg* a développé l'écosystème d'entreprise pour le développement économique où Il a identifié six domaines éléments constituant l'écosystème : une culture propice, des politiques, un bon leadership, le financement approprié, un capital humain de qualité, les marchés de l'entreprise pour les produits et un soutien institutionnels. Ces éléments interagissent au dépend des activités de l'entrepreneuriat en place.

- Le modèle d'écosystème basé sur la connaissance (universités)

L'écosystème basé sur la connaissance couvre des éléments importants de la collaboration et de l'échange de connaissances, il reconnaît l'intersection créatrice de valeur du monde des affaires et du monde académique .Selon ce modèle, les universités sont appelées à répandre et à promouvoir l'esprit d'entrepreneuriat dans leur région, ils devront développer des écosystèmes entrepreneuriaux universitaires pleinement fonctionnels qui tiennent en compte les aspects pratiques et théoriques.

- Le modèle de *Koltai*

En 2014, Steven *Koltai* a créé et dirigé le programme mondial d'entrepreneuriat pour les États-Unis, présente son modèle,et qui se base sur douze éléments ; six acteurs et six activités Les acteurs de l'écosystème selon *Koltai* sont : les Organisations Non-Gouvernementale ; les fondations ;les universités ; les investisseurs ; le gouvernement ; les entreprises .Les activités sont : identifier ; former ;

connecter et maintenir ; financer ; activer. Les douze éléments doivent interagir pour rendre l'écosystème favorable à l'entrepreneuriat.

- Le modèle de *Foster*

Le modèle est basé sur le principe de cycle de vie , l'écosystème selon *Foster* se compose de : marché accessible, fonds et finances, systèmes de soutien, cadre gouvernemental et réglementaire, éducation et formation, grandes universités en tant que catalyseurs, soutien culturel, Source de capital humain .

De plus, ce modèle explique comment les écosystèmes entrepreneuriaux émergent et évoluent dans le temps. L'émergence d'écosystèmes repose sur des individus prenant la décision de devenir un entrepreneur. La manifestation individuelle de cette décision se fait par les voies de la création de nouvelles entreprises ou par « l'intrapreneuriat » au sein d'une entreprise existante.

- Modèle de la banque mondial

Dans son rapport sur l'entrepreneuriat, la banque mondial désigne implicitement l'écosystème entrepreneurial sous six dimensions : la politique, le marché, le financement, le capital humain la culture, le soutien.

- Le modèle d'écosystème innovant

Ce modèle est développé en 2010 par *Adner & Kapoor* , selon lui, les entreprises qui sont situées à proximité (géographique ou cognitive) créent des produits ou services innovants destinés à être vendus partout dans le monde, Dans l'écosystème innovant par rapport aux autres, le niveau d'incertitude lié à la fois à l'offre et à la demande est très élevé. Dans le cas de ce modèle, la présence virtuelle est également un facteur de distinction entre les systèmes d'innovation nationaux et régionaux. Un écosystème d'innovation se compose principalement d'acteurs indépendants, organisations

gouvernementales et non gouvernementales, sources financement (comme les bailleurs de fonds).

1.3.Les caractéristiques d'un écosystème pertinent

Selon notre modeste vision, pour qu'il soit pertinent, l'écosystème doit avoir :

- Un territoire : national, régional ou mondial.
- Des acteurs : L'écosystème entrepreneurial est notamment constitué des entrepreneurs émergents et des entrepreneurs expérimentés, des institutions d'enseignement et de recherche, des instances gouvernementales locales, des mentors, des investisseurs et institutions de financement, des fournisseurs de services professionnels et des consommateurs d'un territoire donné⁶.
- Des interconnexions et interactions : le changement d'une partie de l'écosystème entrepreneurial entraîne des changements dans d'autres parties de l'écosystème, comme par ex. une augmentation de la connectivité et de la vitesse d'Internet, comme les prochaines connexions haut débit 5G - accéléreront la conception et les tests des nouvelles technologies. En particulier, l'évolution et la croissance d'Internet ont rendu notre monde véritablement interconnecté et a permis une pléthore de technologies innovantes, applications, produits ou services sur le niveau local, régional, mondial⁷.
- La fiabilité de l'écosystème : un écosystème fiable signifie que les missions de ses acteurs sont bien remplies, ceci est remarqué à travers le pourcentage de réussite des entrepreneuriats en cours, l'achèvement des objectifs...cet.
- Le dynamisme : la capacité de l'écosystème en place à s'adapter aux contraintes et aux opportunités que présente son environnement.

2.L'entrepreneuriat vert : un domaine en plein essor

2.1. Définition de l'entrepreneuriat vert

L'entrepreneuriat vert peut être vu comme « axé sur la préservation de la nature, sur le support à la vie et des communautés, dans la poursuite d'opportunités qui permettent de développer des produits, processus et services, pour réaliser des gains, ceux-ci incluant les gains économiques et non économiques pour les individus, l'économie et la société »⁸.

L'entrepreneuriat vert est donc un type d'entrepreneuriat qui, intègre les facteurs environnementaux, économiques et sociaux dans le business plan, et propose des solutions et alternatives innovantes en matière de production et de consommation responsables.

2.2. Les avantages de l'entrepreneuriat vert

- L'entrepreneuriat vert conduit à l'intégration des objectifs socio-économiques et environnementaux des générations actuelles et futures et constitue donc un facteur clé pour le développement durable de l'entreprise (entreprise ou projet) d'abord, ainsi que pour la société.
- L'entrepreneuriat vert cherche à adopter des solutions de durabilité supérieures et innovantes, en aidant les entreprises innovantes à optimiser leur compétitivité et leur potentiel de croissance.
- La tendance vers l'entrepreneuriat vert contribue à la conservation des ressources naturelles et environnementales et réduit les risques environnementaux potentiels pour le progrès économique ou industriel.
- Leur contribution à l'augmentation de l'efficacité des travaux a entraîné une diminution de la pollution et du volume des déchets, réduisant ainsi les coûts de recyclage ou de décontamination des déchets .

- Offre le potentiel de la pénétration des marchés grâce à des produits et des services plus respectueux de l'environnement.
- Améliorer l'emploi et le maintien de la main-d'œuvre grâce à la mise en place d'un meilleur environnement de travail.
- Orienter la production et la consommation directement vers des objectifs écologiques, y compris le développement et la diffusion de technologies de production propre.

2.3. Les aspects de l'entrepreneuriat vert

A partir des définitions précédentes on peut retenir les trois aspects de l'entrepreneuriat vert qui représentent aussi le développement durable⁹ :

- L'aspect économique

Être économiquement motivé, opportuniste et très rentable grâce à une gestion des risques, des innovations de produit ou de processus

- L'aspect Environnemental

Être orienté vers l'environnement, préserver les ressources naturelles et créer le développement économique

- L'aspect Social

Être socialement orienté et promouvoir les valeurs et les objectifs du bien-être social

Les caractéristiques d'entrepreneuriats orientés vers la durabilité sont :

- Ecopreneuriat : la motivation de base est de résoudre les problèmes environnementaux et créer de la valeur économique, de l'attention portée aux questions environnementales à l'intégration des enjeux économiques.
- Entrepreneuriat social : elle part du principe de résoudre les problèmes sociales et créer de la valeur pour la société, elle

met l'accent sur les problèmes de société à l'intégration des enjeux économiques.

- Entrepreneuriat institutionnel : contribuer à l'évolution de la réglementation de marché, De changement des institutions à l'intégration des enjeux économiques.
- Entrepreneuriat vert : cet entrepreneuriat contribue à résoudre des problèmes sociétales et s environnementales à travers la réalisation d'une entreprise prospère, de petite contribution à grande contribution au développement durable.

2.4. Les approches conceptuelles de l'entrepreneuriat vert

Il est à distinguer trois approches conceptuelles de l'entrepreneuriat vert¹⁰:

- Une perspective stratégique créant des activités éco-entrepreneuriales, considérées comme sources d'avantage compétitif pour les organisations. Dans cette perspective, les écoentrepreneurs sont des acteurs capables de reconnaître, créer et exploiter des opportunités stratégiques issues d'innovations environnementales.
- Une perspective cognitive s'interrogeant sur la manière d'identifier les opportunités de nature environnementale afin de les encourager.
- Une perspective socio-historique défendant l'idée selon laquelle l'éco-entrepreneuriat est un outil au service du changement sociétal. Cette approche s'interroge directement sur le rôle joué par l'éco-entrepreneuriat dans la société.

3. Etat des lieux et perspectives de l'écosystème entrepreneurial vert au Danemark

Le développement théorique de l'écosystème entrepreneurial et ses modèles, nous a permis d'identifier les principaux éléments favorables au

développement de l'entrepreneuriat, dans ce qui suit, nous abordons, les principaux éléments de l'écosystème de l'entrepreneuriat vert au Danemark en insistant principalement sur : le gouvernement , les organisations, les universités & institutions d'éducation le soutien& les infrastructures, la culture et le capital humain .

3.1. L'écosystème entrepreneurial Danois

Au Danemark l'écosystème entrepreneurial s'articule autour de plusieurs acteurs étatiques et privés: incubateurs, espaces de co-working, associations de promotion de l'entrepreneuriat, réseaux de parrainage et de financement, fonds d'investissement et réseaux de business angels, plateformes de crowdfunding, programmes étatiques et administration publiques, et autres institutions.

De son côté, l'écosystème vert au Danemark est composé d'un certain nombre d'organisations de soutien à l'entrepreneuriat vert, surtout pour aider les entreprises dans leur phase de démarrage, dans la section suivante, nous mettons en lumière les pièces maitresse de l'écosystème entrepreneurial danois.

1.4. Acteurs et interactions au sein de l'écosystème vert Danois

Le Danemark est allé plus vite et plus loin que les autres pays de l'OCDE dans la réduction de ses émissions de gaz à effet de serre. En 2020, les émissions de CO2 au Danemark étaient inférieures de 50 % à leur niveau de 1990. Ce constat, s'explique en grande partie par l'engagement du Danemark en faveur d'une économie verte soutenue par un écosystème entrepreneurial remarquable, et composé d'un ensemble d'acteurs.

- Rôle du gouvernement

L'état par ses institutions dédiées à l'entrepreneuriat, par ses lois et actions, coordonne les interactions des parties, définit les conditions

d'entrée et de sortie des écosystèmes, et motive les acteurs à coordonner de manière efficace.

Le Danemark dispose d'une série de mesures politiques dédiées pour soutenir les entrepreneurs verts en leur donnant accès au financement, aux réseaux, aux services de soutien aux entreprises, à la promotion des exportations, à l'incubation et à l'accélération, et à la formation à l'entrepreneuriat. Le cadre juridique et réglementaire soutient également les entrepreneurs verts en augmentant la demande de produits et de solutions vertes. Le reste de cette section décrit les principales initiatives politiques qui sont en place pour soutenir les entrepreneurs verts au Danemark, couvrant des mesures à la fois au niveau national et international.

Il est évident que l'entrepreneuriat vert nécessite plus de technologies et soutien financier, c'est une nécessité de base pour les entrepreneurs verts car s'ils se rendent compte qu'il y a un manque de soutien financier ou de fonds, ils retardent plutôt le démarrage de la création de l'entrepreneuriat¹¹.

Le Danemark a mis en place un large éventail de mesures de soutien supplémentaires qui ciblent plus généralement les entrepreneurs. Parmi ceux-ci figurent les six centres d'affaires régionaux, le portail Virksomhedsguiden et le réseau danois d'incubateurs et d'accélérateurs, dont Beyond Beta.

Le financement

Les entrepreneurs verts au Danemark ont la possibilité de puiser dans un certain nombre de sources de financement public. Le Fonds de croissance danois cherche à combler les lacunes de financement laissées par le secteur privé en offrant une gamme de mesures de soutien financier aux entrepreneurs, notamment des prêts, des prêts convertibles, des garanties de prêt et des prises de participation directes. Dans le cadre du Fonds

danois pour l'avenir vert, qui est un engagement de 25 milliards de DKK destiné à soutenir la transition verte, 4 milliards de DKK ont été dirigés vers le Fonds de croissance danois pour financer les entreprises vertes au Danemark.

En partenariat avec des institutions financières, le Fonds d'investissement vert danois prête jusqu'à 60 % des coûts de projets bénéfiques pour l'environnement dans les domaines de l'énergie, de l'alimentation et de l'agriculture, des bâtiments et des infrastructures, des matériaux et des ressources, ainsi que des transports et de la mobilité. Elle accorde des prêts pouvant atteindre 400 millions de DKK, avec une échéance pouvant aller jusqu'à 30 ans. Le plafond des prêts garantis par l'État pour le Fonds d'investissement vert danois a été relevé de 2 milliards de DKK à 8 milliards de DKK dans le cadre du Fonds d'avenir vert du Danemark. En 2020, la valeur des prêts en cours émis par le fonds s'élevait à 1 649 millions de DKK. Il est à noter que le soutien est disponible pour les entreprises de toutes tailles, ce qui signifie que cette initiative ne cible pas spécifiquement les entrepreneurs.

Dans le cadre de l'Accord sur les entreprises fortes et innovantes de 2022, le Fonds de croissance danois, l'Agence de crédit à l'exportation (EKF) et le Fonds d'investissement vert danois seront progressivement fusionnés en un seul fonds : le Fonds danois d'exportation et d'investissement. La raison d'être de la fusion est de faciliter les synergies entre les différentes entités de financement et de permettre à la conception des opportunités de financement public de s'adapter plus facilement aux évolutions internationales de manière cohérente. L'un des objectifs du Fonds danois pour l'exportation et l'investissement sera de renforcer la transition verte, ce qui impliquera un soutien aux entrepreneurs verts.

Des subventions sont mises à la disposition des entrepreneurs verts par le biais du Fonds d'innovation Danemark, un fonds d'investissement public qui soutient les entrepreneurs, les entreprises et les chercheurs ayant le

potentiel de développer des solutions aux défis sociétaux. Les investissements sont évalués sur la base de facteurs sociaux et environnementaux en plus des résultats financiers, et l'accent est mis sur le soutien de projets à haut risque et à fort potentiel qui auraient autrement eu du mal à obtenir un financement. L'un des trois domaines prioritaires du fonds est le climat, l'environnement et le changement vert. Dans l'accord sur la réserve de recherche 2021, 1,2 milliard de DKK d'investissement ont été affectés au Fonds d'innovation pour investir dans des initiatives de recherche verte.

Egalement, l'accès au marché du vert est facile et largement disponible pour les entrepreneurs danois et étrangers car le marché danois des produits et services verts est caractérisé par une forte demande.

- Culture

La population danoise est consciente et consentie vis-à-vis la préservation de l'environnement, la production et la consommation verte. Il est également à noter que les opportunités pour les entrepreneurs verts sont souvent soutenues par la demande des consommateurs pour des biens et services verts. Par conséquent, les attitudes du public envers l'environnement peuvent influencer la santé d'un écosystème d'entrepreneuriat vert lorsque ces préoccupations environnementales se traduisent par une demande de produits verts. Dans l'itération du printemps 2021 de l'Eurobaromètre de la Commission européenne, 51 % des Danois ont classé l'environnement et le changement climatique parmi les deux problèmes les plus importants auxquels le pays est confronté (Commission européenne, 2021), cela se compare à 33% qui ont identifié la santé et 20% qui ont identifié la situation économique au Danemark.

Organisations nationales

Au Danemark, l'Energy Cluster Denmark et CLEAN travaillent pour établir un pont entre les communautés de recherche et d'affaires.

Organisations internationales

Le Conseil européen de l'innovation (EIC), qui a été créé dans le cadre du programme européen Horizon Europe. Le programme de travail de l'EIC comprend trois programmes:

- Rôle des universités& institutions d'éducation

Les instituts d'enseignement supérieur jouent un rôle important dans l'adaptation des pratiques dans la société. Dans les pays occidentaux, la tendance des campus verts gagne en popularité, partant de l'idée que les étudiants s'ils doivent changer leur comportement lorsqu'ils sont à l'intérieur du campus , ça entraînera dans le temps, un changement d'état d'esprit de toutes les personnes associées à l'institution à mettre en œuvre cela dans la vie extérieure aussi¹².

Au Danemark, la motivation des étudiants à entreprendre est un constat indiscutable, il est à constater que l'intention de devenir entrepreneur est présente chez une grande majorité des étudiants, mais derrière cette volonté se cache des efforts considérables car le système au Danemark est traditionnellement centré sur l'étudiant, ce qui se reflète dans la pédagogie et vers l'extérieur. à la recherche d'un programme d'études. Par conséquent, l'introduction de la formation à l'entrepreneuriat s'est déroulée sans heurts dans tout le système.

Les écoles, les enseignants et les élèves ont la possibilité de s'engager avec un grand nombre d'initiatives, programmes et projets, en raison de l'accent mis sur l'entrepreneuriat l'éducation et sur l'attitude et les compétences entrepreneuriales au niveau politique au Danemark.
L'éducation

La plate-forme intitulée "Partenariat pour l'éducation à l'entrepreneuriat" a été créée par quatre ministères : ministère de la Science, de l'Innovation et de l'Enseignement supérieur, ministère de la Culture, Ministère de l'enfance et de l'éducation et Ministère des affaires et de la croissance. Pour soutenir davantage la mise en œuvre de la vision gouvernementale en matière de formation à l'entrepreneuriat, telle qu'énoncée dans le 'Strategy for Education and Training in Entrepreneurship', une Fondation dédiée a également été créée.

La Fondation danoise pour l'entrepreneuriat, créée en 2010, est un autre effort conjoint des quatre ministères danois. la Fondation, également membre de Junior Achievement Worldwide, soutient la développement de la formation à l'entrepreneuriat à tous les niveaux, finance des projets entrepreneuriaux et entreprend des recherches et des analyses dans le domaine, C'est un centre pour le développement de l'éducation à l'entrepreneuriat pour tous les niveaux, y compris les enseignants et la société au Danemark. La fondation promeut la formation à l'entrepreneuriat, finance l'entrepreneuriat projets et entreprend des recherches et des analyses dans le domaine entrepreneurial. La Fondation danoise pour l'entrepreneuriat gère des programmes d'entrepreneuriat pour les élèves, les étudiants et les enseignants et alloue des fonds à des projets d'entrepreneuriat dans les établissements d'enseignement. La stratégie 2020-2025 de la fondation vise à ce que 300 000 élèves et étudiants reçoivent une formation à l'entrepreneuriat au cours de l'année scolaire 2023-24. Un autre objectif est que 20 000 enseignants et éducateurs reçoivent une formation de la fondation pendant la période de la stratégie. Afin d'encourager les jeunes à poursuivre leurs idées entrepreneuriales, la fondation accorde également des subventions allant jusqu'à 50 000 DKK aux nouvelles entreprises créées par des étudiants.

NextLevel est un autre programme éducatif dirigé par la Fondation danoise pour l'entrepreneuriat. qui cible la 8e et la 10e année (école secondaire). Le but du programme est de fournir une possibilité pour les

participants de développer leurs compétences entrepreneuriales grâce à un apprentissage par la pratique méthodologie. Le programme se déroule en quatre étapes, du développement des idées au développement d'une entreprise. Les élèves travaillent en essayant d'aborder des problèmes en temps réel et en fin de compte scène sont invités à concourir pour le meilleur projet. La participation à NextLevel donne aux élèves l'opportunité et la motivation de penser de manière créative et de voir et d'utiliser les matières scolaires dans d'autres contextes.

- Le soutien et les infrastructures

Il s'agit de soutien et d'infrastructures disponibles par le biais d'incubateurs, d'accélérateurs et d'autres ONG .

Au Danemark, il existe six centres d'affaires régionaux, le portail Virksomhedsguiden et le réseau danois d'incubateurs et d'accélérateurs, dont Beyond Beta. Le Danemark compte un certain nombre d'incubateurs et d'accélérateurs d'entreprises bénéficiant d'un soutien public, qui offrent un hébergement, des conseils, une formation, des contacts et un financement aux entrepreneurs danois. Ces programmes aident à soutenir les entreprises en démarrage et à accélérer la croissance d'entreprises plus établies. Les programmes d'incubateur qui sont particulièrement pertinents pour les entrepreneurs verts sont l'incubateur d'énergie de Beyond Beta et l'accélérateur GreenUp. L'incubateur d'énergie de Beyond Beta, qui est partiellement financé par le programme d'aide à la relance de l'UE pour la cohésion et les territoires européens (REACT-EU), offre aux start-ups un accès à des réseaux d'entrepreneurs, un mentorat et des ateliers, pour soutenir le développement d'une stratégie feuille de route pour le développement des entreprises. L'accélérateur GreenUp est géré par le parc scientifique de l'Université technique du Danemark. Il s'agit d'un programme d'accélération de 20 mois qui offre aux participants un prêt convertible de 1 million de DKK et plus de 75 heures de conseils gratuits, avec l'ambition de créer des start-ups de

technologie climatique prêtes à exploiter les marchés de capitaux internationaux.

Le soutien aux start-ups et aux entreprises souhaitant exporter est principalement fourni par l'EKF. Elle gère un programme d'accélération dédié aux entreprises danoises qui cherchent à exporter des technologies propres. Un total de 30 millions de DKK a été mis à disposition pour financer des activités commerciales préparatoires ainsi que des visites à court terme sur des marchés d'exportation potentiels. L'EKF émet également des garanties de crédit, qui permettent aux entreprises danoises d'offrir des financements à leurs clients étrangers sans assumer de risque de crédit ou de retard de paiement.

Conclusion

Au cours de ces vingt dernières années, et en particulier, depuis la conférence mondiale des Nations Unies sur le développement durable (Rio+20, 2012), la thématique de l'économie verte et son impact sur le développement durable à pousser plusieurs chercheurs à réfléchir en profondeur au mouvement mondial vers une économie plus équitable et plus durable, vers une « économie verte », suscitant un engagement total à travers le monde. Dans ce sillage, l'entrepreneuriat vert se pose comme un domaine porteur d'avantages.

Le paysage de l'entrepreneuriat vert au Danemark regorge d'opportunités. En général, un écosystème d'entrepreneuriat vert solide repose sur :

- Une forte demande de biens et services verts ;
- La disponibilité des compétences, des infrastructures et des technologies nécessaires pour développer des produits verts, et ;
- Un cadre politique qui soutient les entrepreneurs dans le développement de produits verts et la conversion de ces innovations en entreprises viables et évolutives, par exemple en

favorisant l'accès au financement, aux installations ou à la formation.

Dans un certain nombre de ces domaines, le Danemark se distingue par ses bases particulièrement solides pour un écosystème d'entrepreneuriat vert florissant.

Bien que le Danemark soit un acteur mondial établi dans le domaine de l'entrepreneuriat vert, il n'est pas encore une plaque tournante de premier plan. Dans le classement 2022 de Startup Genome, 12 écosystèmes de start-up de technologies propres en Europe se classent au-dessus de Copenhague, dont trois en Scandinavie.

Malgré les opportunités que peuvent offrir les secteurs verts au Danemark (énergies renouvelables, agriculture, etc.), les marchés verts se développent prudemment et des efforts sont nécessaires à déployer pour relever.

Copenhague est classée parmi les 31e à 35e écosystèmes de start-up de technologies propres au monde dans le classement mondial 2022 de Startup Genome . En Europe, 12 écosystèmes de start-up de technologies propres se sont classés au-dessus de Copenhague, dont trois situés en Scandinavie. L'écart de classement entre Copenhague et Stockholm - qui est le premier écosystème de start-ups de technologies propres en Europe - est principalement dû à des différences significatives dans le nombre de start-ups réussies et d'accords de financement. L'analyse de Startup Genome révèle que les forces relatives de l'écosystème des start-up de Copenhague sont ses résultats de recherche et son niveau de sophistication technologique.

Selon les données fournies par Statistics Denmark, les start-ups dans le secteur des technologies environnementales représentaient 15 % de l'emploi total dans le secteur en 2019. Cela se compare à un chiffre de 14 % pour les entreprises. l'économie dans son ensemble. Cependant, les scale-ups dans le secteur des technologies environnementales

représentaient 19 % d'emploi. Ce chiffre est inférieur au chiffre moyen de 22 % pour l'ensemble de l'économie. Le fait que les start-ups dans les technologies environnementales aient une empreinte d'emploi supérieure à la moyenne tandis que les scale-ups du secteur aient une empreinte inférieure à la moyenne suggère que les start-up vertes au Danemark rencontrent des difficultés particulières pour se développer.

En effet, de nombreuses start-ups vertes présentées dans la série Impact de TechBBQ ont identifié la mise à l'échelle comme un défi majeur. D'autres questions fréquemment soulevées concernent la persuasion des industries existantes d'adopter le changement et la communication avec les clients potentiels .

¹ Nations Unies. (2020), L'entrepreneuriat au service du développement durable, Rapport du Secrétaire général,P20 .

² Harrar , Sabeha.(2021) , Écosystème D'accompagnement Entrepreneurial en Algérie: Etat des Lieux, Revue Abaad Iktissadia Vol: (11) N°(01) ,page(391-418)

³ R. B. Bouncken, S. Kraus. (2022) Entrepreneurial ecosystems in an interconnected world: emergence, governance and digitalization, Review of Managerial Science 16:1–14 ,disponible sur :

(consulté:12/04/2022)<https://doi.org/10.1007/s11846-021-00444-1>

⁴ Philippart, Pascal.(2016), Écosystème entrepreneurial et logiques d'accompagnement, Collection : Gestion en liberté

Éditeur : EMS Editions,P25

⁵Boyd ;Cohen . (2006) , Sustainable valley entrepreneurial ecosystems, Business Strategy and The Environment, volume15, pages1-14,disponible sur : <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/bse.428>

⁶ Scaringella, L., Radziwon, A., Innovative Entrepreneurial Business Ecosystems: Old wine

in new bottles?, Technological Forecasting and Social Change – Special Issue on innovation Ecosystems:

Theory, Evidence, Practice, and Implication,disponible sur : <https://deliverypdf.ssrn.com/delivery.php?ID=137098066007091119078112001106026089032018023086008028101069086065073093098025098121048045116005042126027028103119120076014124049004063019046067084005118075124070064070058046008103066119005089068103016103002117006080097001064083010115029003068099122087&EXT=pdf&INDEX=TRUE>

⁷ R. B. Bouncken, S. Kraus. (2022) Entrepreneurial ecosystems in an interconnected world: emergence, governance and digitalization, Review of Managerial Science 16:1–14, disponible sur :

(consulté:12/04/2022)<https://doi.org/10.1007/s11846-021-00444-1>

⁸ Labelle, François, Étienne St-Jean, et Vincent Dutot.(2012), Déterminants de l'entrepreneuriat durable : Quelques constats auprès d'étudiants universitaires, La Revue des Sciences de Gestion, vol. 255-256, no. 3, 2012, pp. 23-30.

⁹ Theodore Tarnanidis, Jason Papanthasiou (2015), Sustainable entrepreneurship: What it is? Can we measure it?

¹⁰ World Bank.(2017), Igniting Climate Entrepreneurship in Morocco :Findings from the Climate Entrepreneurship and Innovation Ecosystem Diagnostic,P13

¹¹ Cai X, Hussain S and Zhang Y(2022) Factors That Can Promote the Green Entrepreneurial Intention of College Students: A Fuzzy SetQualitative Comparative Analysis. Front. Psychol. 12:776886. doi: 10.3389/fpsyg.2021.776886

¹² Fanea-Ivanovici, M.; Baber, H. (2022).Sustainability at Universities as a Determinant of Entrepreneurship for Sustainability. Sustainability, 14, 454.
<https://doi.org/10.3390/su14010454>

النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في ضوء الإتجاهات التكنولوجية الحالية

the Ecosystem of Start-ups in the Light of Recent Technology Trends

د. عثمان عثمانية، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر

د. وداد بن قيراط، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر

Abstract:

Modern technology has always been described as disruptive, making traditional business models obsolete. In this context, this study comes to highlight the current technological trends, and those that shape the future, and how they affect some components of the ecosystem of start-ups.

The study found that the recent trends of technology have a significant impact on the ecosystem. At the funding level, crowdfunding via peer-to-peer platforms and initial coin offering (ico) can constitute an alternative to traditional sources of funding. As for universities, the skills that they must offer today are different from the past, in order to suit the jobs of the future, while organizations are becoming more dependent on artificial intelligence, process automation, and the use of robots.

Keywords: Artificial intelligence; big data; financial technology; blockchain; start-up eco-system.

Jel Classification Codes: M13, O33.

ملخص:

لطالما وصفت التكنولوجيا الحديثة ولا تزال بأنها مدمرة، إذ تجعل من نماذج العمل السابقة أمرا عفا عنه الزمن. وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الإتجاهات التكنولوجية الحالية، وتلك التي تشكل المستقبل، وكيف تؤثر على بعض مكونات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

توصلت الدراسة إلى أن الإتجاهات الحديثة للتكنولوجيا تؤثر بشكل كبير على النظام البيئي، فعلى مستوى التمويل، يمكن للتمويل الجماعي عبر منصات الند للند والإكتتاب العام للعمليات أن تشكل بديلا عن مصادر التمويل التقليدية. وبالنسبة للجامعات، فالمهارات التي يجب أن تقدمها اليوم مختلفة عن السابق، حتى تتناسب ووظائف المستقبل، أما المنظمات فهي تصبح أكثر اعتمادا على الذكاء الإصطناعي وأتمتة العمليات واستخدام الروبوتات.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الإصطناعي، البيانات الضخمة، التكنولوجيا المالية، البلوكتشين، النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

تصنيف JEL: M13، O33.

مقدمة:

في 2016 كتب الإقتصادي الألماني كلاوس شواب Klaus Schwab، رئيس المنتدى الإقتصادي العالمي، كتابا بعنوان "الثورة الصناعية الرابعة" وهو عنوان يلخص التغيرات التي تحدث اليوم. ويوضح شواب أنّ الثورة الصناعية الرابعة:

"لا تتعلق فقط بالآلات والأنظمة الذكية والمتصلة، بل إنّ نطاقها أوسع بكثير، فهي تحدث في نفس الوقت في مناطق تتراوح من التسلسل الجيني إلى تكنولوجيا النانو، من الطاقات المتجددة إلى حوسبة الكم. إنّ اندماج هذه التكنولوجيات وتفاعلها عبر المجالات المادية، الرقمية والبيولوجية هي التي تجعل الثورة الصناعية الرابعة مختلفة إختلافا جوهريا عن الثورات السابقة. في هذه الثورة، تنتشر التكنولوجيات الناشئة والإبتكار واسع النطاق بشكل أسرع وأكثر إنتشارا من السابق." (Schwab, 2016, p. 12)

هذا يشير إلى التحول الكبير في الإعتماد على التكنولوجيات المتطورة في مختلف أوجه الحياة البشرية، حتى أن الذكاء الإصطناعي ومن ورائه الخوارزميات أصبحت اليوم تتدخل في تفاصيل أكثر فأكثر في حياتنا اليومية، بالشكل الذي لا يعيه الكثيرون.

في هذا الوضع الجديد، ستكون المنظمات التي تنجح هي تلك التي تقوم بالرقمنة بشكل فعال وتسخير التكنولوجيا لتصبح أكثر مرونة وابتكارا ونتاجية واستدامة.

ومن هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

"كيف يمكن للإتجاهات التكنولوجية الحديثة أن تؤثر على مكونات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة؟"

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن السؤال السابق، يمكن وضع فرضيات يتم إختبارها من خلال البحث كما يلي:

- تؤثر التكنولوجيات الحديثة، من ترميز Tokenization، تكنولوجيا مالية، بلوكشين ومالية لامركزية على التمويل كمكون للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة؛
- تؤثر الأتمتة والاعتماد على الروبوتات على المنظمات كمكون للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة؛
- تتغير المهارة التي تقدمها الجامعات جراء التطورات التكنولوجية من ذكاء إصطناعي وبيانات ضخمة وغيرهما.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد الإتجاهات الحديثة للتكنولوجيا، والتي تشكل مستقبل الأعمال؛
- بث وعي بضرورة مسايرة ما يحدث اليوم من أجل التمكن من البقاء والمنافسة في المستقبل؛
- توضيح كيف تؤثر تلك التكنولوجيات على جوانب عمل المؤسسات الناشئة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية التكنولوجيا في بيئة الأعمال الحالية، إذ أن الاتجاهات التكنولوجية التي تتناولها الدراسة تدمر صناعات بأكملها وتشكل المستقبل بالنسبة للأعمال، وتؤثر على الإقتصاديات والمجتمعات، وتعدد محددًا هامًا للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة، سيما أن السلطات الجزائرية جعلتها في صلب استراتيجيتها لتنمية الإقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن سؤال الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي، وذلك لتحديد مختلف الاتجاهات التكنولوجية وعلاقتها بالنظام البيئي للمؤسسات الناشئة، من خلال الإعتماد على كتب وتقارير ومواقع إلكترونية ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة.

العنوان 1. الإتجاهات التكنولوجية الحالية

قدم مكتب الإستشارة المعروف آرثر دي ليتل Arthur D Little تقريره حول "اتجاهات التكنولوجيا للنجاح ما بعد الأزمة". (Domer, Kolk, Pfirsching, & Mudersbach, 2022) وقد ضمن فيه 11 إتجاهًا على المؤسسات أن تسيرها إذا أرادت أن تضمن لنفسها النجاح، وهذه بعض تلك الإتجاهات، تضاف إليها إتجاهات أخرى نراها أساسية في تحديد بيئة الأعمال الحالية والمستقبلية.

العنوان الفرعي 1. إبتكار نموذج أعمال قائم على البيانات

التحول من منافسة التكنولوجيا إلى النظام البيئي للخدمات. هذا الإتجاه يعبر عن أهمية المتزايدة للبيانات في الإقتصاد، حتى أنها توصف بـ "العملة الجديدة". خاصة اليوم مع البيانات الضخمة. ماذا تعد البيانات الضخمة جبارة للغاية؟ لك أن تتصور جميع المعلومات المنتشرة في الأنترنت خلال يوم واحد، وأن لدينا رقما بمقدار تلك المعلومات المتوفرة، حيث يضخ الناس خلال اليوم العادي في أوائل القرن الحادي والعشرين ما مقداره 2.5 مليون تريليون بايت من البيانات، وأن كلها بمثابة أدلة. (دافيدوتس، 2018، صفحة 30)

شهرًا هناك حوالي: (Dixon, 2022)

2.9 مليار شخص نشط على الفايبريوك

2.5 مليار شخص نشط على اليوتيوب

2 مليار شخص نشط على الواتساب

1.47 مليار شخص نشط على الإنستاغرام

هذه البيانات تشير إلى القدرة الكامنة اليوم في الأنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي.

العنوان الفرعي 2. التركيز على الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء

حياتنا الإقتصادية مرتكزة على استهلاك الموارد -في الماضي، الحاضر والمستقبل-، اليوم نحن نواجه حقبة جديدة: العصر الأخضر، مدفوعا بالرغبة في مكافحة التغير المناخي. ويعزز ذلك أيضا ضرورة تخفيض الإعتمادات الجيوسياسية عبر سلاسل القيمة...يظهر اليوم تحولا راديكاليا في النظام السوسيوثقني.

العنوان الفرعي 3. إندماج الآلة- الإنسان

أغلب الوظائف سترى تحول الأنشطة إلى المدخل الهجين. في السابق كان واضحا ما هي المهام المخصصة للناس وتلك المخصصة للآلات. حتى وإن كانت الآلات أسرع، أكثر موثوقية أو أكثر دقة، أو إذا كانت المهام أكثر تعقيدا أو إبداعية فهي بحاجة ليقوم بها الإنسان. نحن اليوم على أعتاب عصر جديد يقود فيه الإبتكار التكنولوجي إلى تحول أساسي في الأعمال والمجتمع، جاعلا علاقات عمل جديدة كليا بين الإنسان والآلات. بعض المهام الروتينية سيتم تخصيصها للآلات ولخوارزميات الذكاء الإصطناعي، ما سيسمح للعمال بالتركيز على المهام عالية القيمة.

العنوان الفرعي 4. أتمتة العمليات المدعومة بالذكاء الإصطناعي

تمكن أتمتة عمليات الأعمال المؤسسات من أتمتة العمليات القابلة للتكرار ومتعددة الخطوات...وهذا يمكن أن يقدم زيادة ملحوظة في إنتاجية المنظمات. على سبيل المثال يمكن جعل عملية طلبات القروض مستقلة من خلال الذكاء الإصطناعي. يتقدم العملاء بطلب عبر البريد، مع فحص النماذج تلقائيا وإدخالها في تطبيق داخلي. بمجرد اكتمال هذه الخطوة، يتم استخراج الجدارة الإئتمانية للعميل، ثم يتم تحليلها بواسطة الذكاء الإصطناعي. يمكن للنظام بعد ذلك أن يقرر ما إذا كان العميل يفي بمعايير الأهلية لمنحه القرض، وإذا تمت الموافقة عليه، يمكنه بعد ذلك تحويل الأموال إلى العميل بعد مراجعة الجودة. تقريبا كل صناعة تتعرض للاضطراب بسبب الذكاء الاصطناعي والأتمتة والروبوتات. سواء تعلق الأمر بالتعلم الآلي، أو التطبيقات والأجهزة الذكية، أو المساعدين الرقميين، أو المركبات المستقلة، فإن الشركات التي لا تستثمر في منتجات وخدمات الذكاء الاصطناعي تخاطر بأن تصبح قديمة. يتوقع أن تنمو صناعة الذكاء الإصطناعي من 59.6 مليار دولار في 2021 إلى 422 مليار دولار في 2028.

(Duggan, 2022)

العنوان الفرعي 5. الترميز Tokenization: طريقة جديدة لتداول الأصول

خلق أسواق وفرص جديدة للمالية. الترميز هو عملية تحويل اصل محدد وقيم إلى رموز رقمية يمكن استخدامها في تطبيق البلوكتشين. يمكن تحويل كل من الأصول الملموسة، مثل الذهب أو العقارات أو الأعمال الفنية، والأصول غير الملموسة، بما في ذلك حقوق الملكية وترخيص المحتوى وحقوق التصويت إلى رموز رقمية.

في قلب الترميز يوجد نظام المالية اللامركزية المرتكز على البلوكتشين، التي تتيح تداول الأصول بكفاءة وتعمل بدون وسطاء تقليديين.

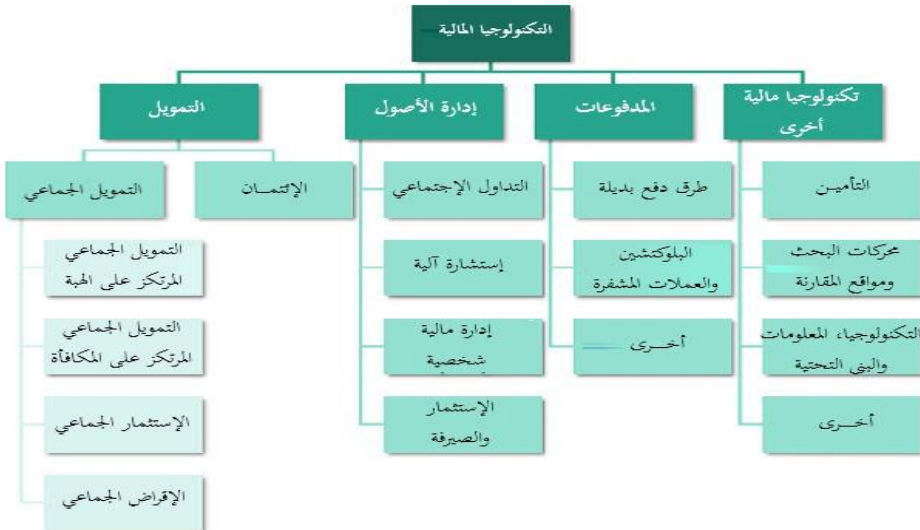
العنوان الفرعي 6. التركيز على الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء

حياتنا الإقتصادية مرتكزة على استهلاك الموارد -في الماضي، الحاضر والمستقبل-، اليوم نحن نواجه حقبة جديدة: العصر الأخضر، مدفوعا بالرغبة في مكافحة التغير المناخي. ويعزز ذلك أيضا ضرورة تخفيض الإعتمادات الجيوسياسية غير سلاسل القيمة...يظهر اليوم تحولا راديكاليا في النظام السوسيوثقفي.

العنوان الفرعي 7. التكنولوجيا المالية Fintech

إن مصطلح التكنولوجيا المالية، الذي يشار إليه في اللغات الأخرى إختصارا فنتك Fintech، هو مصطلح مركب من التكنولوجيا Technology والمالية Financial. ويشير إلى الشركات أو ممثلي الشركات التي تتركب الخدمات المالية مع التكنولوجيات الجديدة المبتكرة، وإلى جانب تقديم منتجات وخدمات في القطاع المصرفي، فهي تقدم أيضا أدوات مالية وتأمين أخرى، أو تقدم خدمات الطرف الثالث...وفي معناه الواسع يشمل أيضا الشركات التي تقدم ببساطة التكنولوجيا (مثل حلول البرمجيات) لمقدمي الخدمات المالية. وبالتالي، فالتكنولوجيا المالية لا تعني المصارف فقط بل تتعداها إلى جميع مكونات النظام المالي، كما أن المصطلح يشمل حتى تلك الشركات التي لا تعمل في القطاع المالي، لكنها تقدم حلولاً تكنولوجية للشركات المالية والمصرفية. (عثمانية و بن قيراط، 2022، صفحة 64)

الشكل 1: أجزاء صناعة التكنولوجيا المالية



المصدر: عثمان عثمانية ووداد بن قيراط (2022)، اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.68.

العنوان الفرعي 8. البلوكتشين

البلوكتشين هي كتاب حساب كبير مفتوح ويُمكن الوصول إليه من قبل الجميع كتابة وقراءة، وهو موزع على عدد كبير من الحواسيب عبر العالم. ومن الناحية التقنية، فهي تكنولوجيا جديدة لقواعد البيانات تركز على الاستفادة من الأنترنت، من البروتوكول الحر، من قوة الحساب وعلم التشفير. قاعدة بيانات الصفقات هذه موزعة ومشابهة لكتاب محاسبي كبير (سجل) حيث تُسجل كل صفقة بشكل تتابعي وراء بعضها البعض، دون إمكانية تعديل أو محو الصفقة السابقة. هذا السجل نشط، زمني، موزع، قابل للفحص ومحمي ضد التزييف بنظام ثقة موزع (إجماع) بين الأعضاء أو المشاركين (العقدة). هذا التعريف الذي يصفه لوران لولو Laurent Leloup بأنه تعريف تقني، يوضح أن البلوكتشين هي سجل مفتوح وموزع، مفتوح بمعنى أنه يمكن للجميع الوصول إليه وموزع أي أنه مشترك بين عدد كبير من الحواسيب المترابطة في شبكة ند للند عبر العالم. كما يُسلط الضوء على الهدف من وراء البلوكتشين، وهو تسجيل الصفقات بالشكل الذي يجعل البيانات التاريخية متاحة للجميع، شفافة، وأكثر أمناً حيث لا يمكن تزييف وتعديل البيانات المسجلة، بفضل الثقة الموزعة بين عُقد النظام. (عثمانية و بن قيراط، 2022، صفحة 107)

وقد عرفت البلوكتشين اهتماماً متزايداً من قبل الشركات خلال السنوات الماضية، وتقدم البيانات صورة واضحة عن حجم الإستثمارات الموجهة لهذه التكنولوجيا الواعدة، حيث استثمرت الشركات بين سبتمبر 2021 وجوان 2022 ما يفوق 6 مليار دولار أمريكي في مؤسسات ناشئة، تعد البلوكتشين مجال نشاطها الأساسي.

جدول 1: حجم الإستثمار في البلوكتشين

الشركة	حجم الإستثمار (مليون دولار أمريكي)
ألفابت Alphabet	1506
بلاكروك	1171
سامسونغ	979

698	غولدمان ساكس
690	بي أن واي ميلون BNY Mellon
650	بايبال
477	مايكروسوفت
421	بنك الكومنولث
260	بروسيس Prosus
224.5	تسننت Tencent

Source : Team Blockdata (2022), Top 100 Public Companies Investing in Blockchain & Crypto Companies, (August 16, 2022). At: <https://www.blockdata.tech/blog/general/top-100-public-companies-investing-in-blockchain-and-crypto-companies> (accessed September 18, 2022).

يوضح الجدول رقم 1 حجم الإستثمار في البلوكتشين لفترة 9 أشهر، وقد تصدرت شركة ألقابت (الشركة المعروفة أكثر ب غوغل) القائمة، بإستثمار ما يفوق 1.5 مليار دولار أمريكي في مؤسسات ناشئة تعمل في مجال البلوكتشين، كما أنفقت شركتي بلاكروك وسامسونغ حوالي مليار دولار أمريكي كل منهما على ذلك خلال نفس الفترة. ويشير هذا إلى الأهمية المتزايدة لهذه التكنولوجيا في نظر الشركات المختلفة، سواء كانت شركات تكنولوجيا عالية أم شركات مالية وبنوك.

العنوان الفرعي 9. المالية اللامركزية Defi

تشير المالية اللامركزية إلى نظام بيئي EcoSystem من التطبيقات المالية المبنية على بلوكتشين، هدفها الأساسي هو تطوير وتشغيل كل أنواع الخدمات المالية على شبكة بلوكتشين شفافة وموثوقة، بشكل لامركزي ودون وساطة البنوك أو مقدمي خدمات الدفع أو صناديق الإستثمار. إذن ترتبط المالية اللامركزية مثلها مثل المالية التقليدية بالخدمات المالية، لكنها على عكسها تعتمد في ذلك على تكنولوجيا البلوكتشين. (Financial Association for Information Technology, 2022, p. 4)

وتهدف المالية اللامركزية إلى تقديم الخدمات المالية دون استخدام الكيانات المركزية. وهي تقوم برقمنة وأتمتة عمليات التعاقد، والتي -وفقا لمؤيديها- يمكنها في المستقبل تحسين الكفاءة عن طريق تقليص طبقات الوساطة. الأهم من ذلك أنه يوفر للمستخدمين أيضا إخفاء هوياتهم بشكل أكبر بكثير من المعاملات في CeFi والتمويل التقليدي. (Aramonte, Huang, & Schmpf, December 2021, p. 23)

في ديسمبر 2019 كان سوق المالية اللامركزية يقدر بأقل من 700 مليون دولار، وبحلول فيفري 2020 نعى ليصل إلى 1 مليار دولار. النمو الأسي لسوق المالية اللامركزية إستمر مع تقديرات في مارس 2021 لتصل رسملته السوقية إلى حوالي 74.8 مليار دولار. وفي ماي 2021 وصلت الرسملة السوقية للمالية اللامركزية إلى 130 مليار دولار. (Scharfman, 2022, p. 171) وهذا يشير إلى الإهتمام المتزايد بهذا المجال، والنمو السريع الذي لا يمكن مقارنته بمعدلات نمو الخدمات التي تقدمها المالية التقليدية.

العنوان 2. النظام البيئي للمؤسسات الناشئة

يتكون النظام البيئي للمؤسسات الناشئة من أشخاص وشركات ناشئة في مراحلها المختلفة وأنواع مختلفة من المنظمات في موقع ما (مادي و / أو افتراضي) ، يتفاعلون كنظام لإنشاء شركات ناشئة جديدة. يمكن تقسيم هذه المنظمات أيضاً إلى فئات: الجامعات ، ومؤسسات التمويل ، ومنظمات الدعم (مثل الحاضنات والمسرعات ومساحات العمل المشترك وما إلى ذلك) ، والمنظمات البحثية ، ومنظمات مقدمي الخدمات (مثل الخدمات القانونية والمالية وما إلى ذلك) والشركات الكبيرة. تركز المنظمات المختلفة عادةً على أجزاء محددة من وظيفة النظام البيئي و / أو الشركات الناشئة في مرحلة (مراحل) التطوير المحددة. عناصر النظام البيئي للشركات الناشئة:

- الأفكار والاختراعات والأبحاث
- الشركات الناشئة في مراحل مختلفة
- رجال الأعمال
- أعضاء فريق الشركة الناشئة
- المستثمرون الملاك
- مستشارو المؤسسات الناشئة
- الأشخاص ذوي التفكير الريادي الآخرين
- الجهات الثالثة من المنظمات الأخرى التي لديها أنشطة بدء التشغيل
- المنظمات والأنشطة مع أنشطة المؤسسات الناشئة:
- الجامعات
- المنظمات الاستشارية والتوجيهية
- حاضنات المؤسسات الناشئة
- مسرعات المؤسسات الناشئة
- مساحات عمل مشتركة
- مقدمو الخدمات (الاستشارات ، والمحاسبة ، والقانون ، وما إلى ذلك)
- مسابقات المؤسسات الناشئة
- شبكات المستثمرين

- شركات رأس المال الاستثماري
- بوابات التمويل الجماعي
- مقدمو التمويل الآخرون (قروض ، منح ، إلخ)
- مدونات المؤسسات الناشئة ووسائل الإعلام التجارية الأخرى
- ميسرون آخرون

العنوان 3. أثر الإتجاهات التكنولوجية الحالية على النظام البيئي للمؤسسات الناشئة

وجدنا أن الإتجاهات سابقة الذكر على علاقة وثيقة بالنظام البيئي للمؤسسات الناشئة، وسنوضح فيما يلي طبيعة تلك العلاقة.

العنوان الفرعي 1. بالنسبة للتمويل

لقد غيرت التكنولوجيا ملامح الأنظمة التمويلية التقليدية، وقد ذكرنا سابقا من بين الإتجاهات التكنولوجية الحديثة المتصلة بذلك: البلوكتشين، التكنولوجيا المالية والمالية اللامركزية، وقد أسهمت كلها في ظهور أشكال جديدة من التمويل، تعتمد أساسا على البلوكتشين والشبكات، وسنذكر هنا شكلين فقط، هما التمويل الجماعي عبر منصات الند للند والإكتتاب العام للعمليات.

يمكن تعريف التمويل الجماعي **Crowdfunding** على أنه دعوة عامة إلى الإستثمار في مشروع أو شركة ناشئة، يتم إصدارها عموما عبر الأنترنت، حيث يتم دعم الحملات بواسطة مجموعة كبيرة من الأفراد المهتمين.¹ أي أنه يتم إستخدام قدرة الأنترنت على الوصول إلى عدد كبير جدا من الأفراد، بهدف إقناعهم بدفع أموال للمساهمة في تحقيق فكرة ما. (عثمانية وبن قيراط، 2022، صفحة 200)

من خلال التمويل الجماعي ند-لند: في 2021 تم جمع أكثر من 13,64 مليار دولار، ويتوقع أن يصل إلى 28,92 مليار دولار في 2028.

الإكتتاب العام للعمليات **ICO** يسمى أيضا بطرح عملات مساعدة رقمية، هو حدث تمويلي لشركة أو مشروع مرتكز على البلوكتشين: الشركة تتحصل على تمويل في شكل عملات مشفرة، ومكافأة للمساهمين بإستخدام العملات المساعدة الرقمية **Tokens**. يمكن أن تخدم العملات المساعدة الرقمية عدة أغراض، ولكن الهدف الأساسي منها هو منح المتعهدين (وكذلك المطورين) الوصول إلى الخدمات التي تقدمها الشركة. غالبا ما يتم تداولها في البورصات الإلكترونية غير المنظمة بعد الطرح: وبالتالي يمكن إعتبارها كأصل مالي مبتكر. (Adhami & Giudici, 2019, p. 61)

¹ Laurin Arnold et al., ‘Blockchain and Initial Coin Offering: Blockchain’s Implications for Crowdfunding.’ In: Horst Treiblmaier and Roman Beck (Edts), *Business Transformation Through Blockchain*, V.1 (Gewerbstrasse, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019), p.233.

جدول 2: تطور عدد عمليات الإكتتاب العام للعمليات والمبالغ المجموعة

السنوات	عدد عمليات الإكتتاب العام للعمليات	إجمالي المبلغ المجموع (دولار أمريكي)
2014	2	16.032.802
2015	3	6.084.000
2016	29	90.250.273
2017	875	6,226,689,449
2018	1253	7,812,150,041

Source: <https://www.icodata.io/stats/2018>, (accessed March 16, 2020)

يوضح الجدول رقم 2 تزايد حجم التمويل الذي يوفره الإكتتاب العام فب العملات المشفرة، حيث انتقل من 16 مليون دولار أمريكي إلى أكثر من 7 ملايين دولار، وهذا يمثل معدل نمو عال. إذن، أسهمت التكنولوجيا الحديثة في خلق فرص تمويلية لم تكن متاحة سابقا، وقد تشكل مصدرا تمويليا هائلا بالنسبة للمؤسسات الناشئة.

العنوان الفرعي 3. بالنسبة للجامعات

يشير تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي في تقريره لسنة (2020) إلى أن طبيعة العمل والوظائف تتغير بسرعة، وفي المستقبل المهارات المطلوبة ستكون ذات أولوية على المؤهلات. (Forum, 2020) وقد حدد أسبوع أبوظبي للإستدامة تقريره لمهارات المستقبل 2030 14 مجالا للمهارات التي ستكون ضرورية للوظائف المستقبلية، من بينها: (Week, 2016, p. 16)

- المرونة والقدرة على التكيف
- الكفاءة عبر الثقافات وتجاوز التخصصات
- الإبداع والإبتكار
- حل المشكلات المعقدة
- العمل الجماعي والتعاون والذكاء الإجتماعي
- الذكاء العاطفي

جامعة كارنيجي ميلون Carnegie Mellon جعلت حدود التخصصات أكثر ضعفاً، وأطلق برامج على أطراف وتقاطعات المجالات التقليدية، مثل الإقتصاد السلوكي، علم الأحياء الحسائي والترابط بين التصميم والفنون والتكنولوجيا.

جامعة الكويت أيضاً بصدد إعادة هيكلة تخصصاتها، بهدف:

- الدفع بمواكبة التوجهات العالمية للوظائف.
- إيجاد تقاطعات بين كافة التخصصات الجامعية.
- العمل على إعداد أو تنقيح برامج أكاديمية لهيئة الخريجين للتأقلم مع الوظائف المستقبلية.

إن طبيعة التحولات التكنولوجية ستجعل من التكوين الجامعي بالطريقة المعهود أمراً تقليدياً، وعلى الجامعات أن تسير هذا التحول من أجل تقديم المهارات الأساسية لخريجها، ومخاطبة المجالات الأكثر تأثيراً على الإقتصاد والمجتمع في المستقبل. فدور الجامعة محوري في جعل الخريجين مناسبين للوظائف المستقبلية، بما يخدم الغرض من إنشاء مؤسسات ناشئة، وبدعم الإبداع والإبتكار فيها.

العنوان الفرعي 2. بالنسبة للمنظمات

قطاعات الأعمال التي ستشكل المستقبل تشمل: الذكاء الإصطناعي، الروبوتات، الأتمتة والتصنيع المتقدم، الواقع الافتراضي، الواقع المعزز، البيانات الضخمة، الطاقة البديلة... يمكن للذكاء الإصطناعي أن يغير طبيعة ومفهوم الخدمة أو المنتج، على سبيل المثال يمكن جعل عملية طلبات القروض مستقلة من خلال الذكاء الإصطناعي. يتقدم العملاء بطلب عبر البريد، مع فحص النماذج تلقائياً وإدخالها في تطبيق داخلي. بمجرد اكتمال هذه الخطوة، يتم استخراج الجدارة الإئتمانية للعميل، ثم يتم تحليلها بواسطة الذكاء الإصطناعي.

يمكن للنظام بعد ذلك أن يقرر ما إذا كان العميل يفي بمعايير الأهلية لمنحه القرض، وإذا تمت الموافقة عليه، يمكنه بعد ذلك تحويل الأموال إلى العميل بعد مراجعة الجودة.

حسب أرقام الفيدرالية الدولية للروبوتات (IFR:2021, Robotics)

- في الوم. أ حوالي 310700 روبوت صناعي، وهذا الرقم يرتفع ب 40.000 على الأقل سنوياً.
- الصين لوحدها ثبتت 168400 روبوت صناعي في 2020: أي حوالي 44% من كل الروبوتات الصناعية التي تم تثبيتها عبر العالم.

ويشير تقرير WEF إلى أن 97 مليون وظيفة مناسبة لتقسيم العمل بين البشر الآلات بحلول 2025.

تؤدي الأتمتة واستخدام الروبوتات على نطاق واسع، خاصة مع ظهور أشكال جديدة من الروبوتات يمكنها أن تعمل بفعالية أكبر مع الإنسان، من مثل الروبوتات المساعدة Cobots، إلى تدمير نماذج العمل التقليدية، سيما إذا أضيف إلى ذلك الذكاء الإصطناعي، التعلم الآلي والتعلم العميق. هذا يؤثر بشدة بل ويغير شكل المنظمات التي تعد مكوناً أساسياً في النظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

خاتمة:

تعمل الإتجاهات التكنولوجية المذكورة سابقا على تغيير بيئة الأعمال كما نعرفها، ومنه النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، التي أصبحت تشكل منطلقا أساسيا للإبتكارات في المجالات المختلفة. ومن هنا تعد مسيرتها والتكيف معها من قبل مختلف مكونات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة أمرا ضروريا، حتى تتمكن هذه الأخيرة من الإنطلاق ثم التوسع والإستمرار.

ولعل أهم تلك الإتجاهات تتمثل في الذكاء الإصطناعي والبيانات الضخمة، حلول الطاقات البديلة والمستدامة، التكنولوجيا المالية واللامركزية، أيضا البلوكتشين التي تعتبر واحدة اليوم.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يعد الذكاء الإصطناعي مدمرا لنماذج العمل التقليدية، والمؤسسات الناشئة التي تريد النجاح في بيئة الأعمال الحالية والمستقبلية عليها أن تتمكن من إدماجه في عملياتها المختلفة؛
- يمكن للبيانات الضخمة أن تشكل منجما من البيانات التي تخدم أغراض المؤسسات الناشئة في مختلف أطوار حياتها؛
- لم يعد التمويل يقتصر على تلك المصادر والمؤسسات التقليدية، بل يمكن اليوم للتكنولوجيا مثل البلوكتشين والمالية اللامركزية، أن تخلق للمؤسسات الناشئة فرصا أخرى أكثر ابتكارا في مجال التمويل؛
- على الجامعات أن تخاطب المهارات اللازمة لوظائف المستقبل، بما يخدم المؤسسات الناشئة من جهة والإقتصاد ككل من جهة ثانية.

قائمة المراجع:

Abu Dhabi Sustainability Week .(2016) .ADSW Future Skills 2030 Report .Abu Dhab: Abu Dhabi Sustainability Week.

Fabian Domer ،Michael Kolk ،Volker Pfirsching و Philipp Mudersbach .(2022) . 11Technology Trends for Post-Crisis Success .Arthur D. Little.

International Federation of Robotics .(2021) .World Robotics 2021 report . International Federation of Robotics.

Jason Scharfman .(2022) .Cryptocurrency Compliance and Operations: Digital Assets, Blockchain and DeFi .New York: Palgrave Macmillan.

- Klaus Schwab .(2016) .*The Fourth Industrial Revolution* .Geneva: World Economic Forum.
- S. Dixon 26) .July, 2022 .(*Global social networks ranked by number of users* 2022 12 تاريخ الاسترداد .September, 2022 ، Statista:
<https://www.statista.com/statistics/272014/global-social-networks-ranked-by-number-of-users/>
- Saman Adhami و Giancarlo Giudici .(2019) .Initial Coin Offerings: Tokens as Innovative Financial Assets , (Gwerbestrass, Switzerland: Sp تأليف . Umit Hacioglu ،*Blockchain Economics and Fintech Market Innovation: Financial Innovations in the Digital Age* .(صفحة 2019) Gwerbestrass: Springer Nature Switzerland AG.
- Sirio Aramonte ،Wenqian Huang و Andreas Schrmppf) .December 2021 .(*DeFi risks and the decentralisation illusion* .BIS Quarterly Review.
- Telecommunications and New Media Financial Association for Information Technology .(2022) .*Decentralized Finance (DeFi): A new Fintech Revolution? The Blockchain trend Explained* .Berlin: BitKom.org.
- Wayne Duggan 9) .September, 2022 .(*Artificial Intelligence Stocks: The 10 Best AI Companies* 15 تاريخ الاسترداد .September, 2022 ، U.S. News & World Report: <https://money.usnews.com/investing/stock-market-news/slideshows/artificial-intelligence-stocks-the-10-best-ai-companies>
- World Economic Forum .(2020) .*The Future of Jobs Report 2020* .Geneva: World Economic Forum.
- سيث ستيفنز دافيدوتس .(2018) .*الكل يكذب: البيانات الضخمة، والبيانات الحديثة وقدرة الإنترنت على اكتشاف الخفايا* .بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- عثمان عثمانية، و وداد بن قيراط .(2022) .*اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود* .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عرض دور التمويل الملائكي الجماعي في تمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة

"دراسة مجموعات التمويل الملائكي في الولايات المتحدة الأمريكية"

View the role of angel finance group in financing project and Startups.

د. فارس طلوش، جامعة أم البواقي-الجزائر

ط.د عادل قرين، المركز الجامعي ميله- الجزائر

Abstract:

This paper aims to demonstrate the impact of angel group funding on financing emerging and entrepreneurial institutions, in line with the global dynamism of business today and what the startups occupy in it, in order to serve its paths and to achieve the required economic growth and development, and given its advantages, especially as they are new projects that need support, the problem of financing has become an obstacle to its launch and the achievement of the expected economic purpose, as there are many financing solutions to stand against this obstacle, whether they are traditional or non-traditional, but it is proven the angel group funding that has proven to be effective, the most important paths and milestones of its success have been presented, and what is clear recorded numbers and successful experiences in the best economies in the world, which is the United States of America, which is required to be adopted and applied for the type of these business in Algeria.

Keywords: Angel Finance - Angel
Crowdfunding - Startups.

Jel Classification Codes: M31,G01

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى بيان أثر التمويل الملائكي الجماعي في تمويل المؤسسات الناشئة والريادية، فبالتوافق مع الديناميكية العالمية للأعمال اليوم وما تحتله المشاريع والمؤسسات الناشئة فيه، من خدمة مساراته وفي المساهمة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المطلوبة، ونظرا للعديد من مميزات خاصة وأنها مشاريع جديدة تحتاج إلى دعم، فمشكل التمويل أصبح عائقا لإنطلاقها وتحقيق الغرض الاقتصادي المنتظر منها، أين تعددت الحلول التمويلية للوقوف تجاه هذا الحائل، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، ومن التي أثبتت فعاليتها التمويل الملائكي الجماعي، الذي تم عرض أهم مساراته ومعالم نجاحه، وما عكس ذلك الأرقام المسجلة والتجارب الناجحة في أحسن الإقتصاديات عالميا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو المطلوب إعتماده وتطبيقه بالنسبة لنمط هذه المؤسسات والمشاريع في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الملائكي- التمويل الجماعي الملائكي - المؤسسات الناشئة.

تصنيف JEL: M31,G01

مقدمة:

ضمن التسارع العالمي الذي يعرفه عالم الأعمال تسعى الدول والمؤسسات إلى تشجيع إستقطاب المشاريع والمؤسسات التي تتوافق مع ذلك، لما تقدمه من جديد وإبتكارات والتي أدرجت ضمن مصطلح المشاريع والمؤسسات الناشئة والريادية، والتي تعرف منحى متسارع في النمو سواء كان ذلك وحدها بالسعي إلى إيجاد فرص تسويقية وتوسيع نشاطها وحجمها، أو من خلال الشراكة مع المؤسسات الكبيرة لمساعدة هذه الأخيرة على إكتساب التكنولوجيا والطرق والمنتجات الجديدة، ورغم سطوعها في عالم الأعمال والعالم، فإنها تعاني من مشكل يعتبر المحرك الرئيسي لإطلاقها ونموها والمتمثل في المشكل المالي، ففي كثير من الأحيان تكون عاجزة عن تمويل نفسها وهو ما أدى بها إلى التوجه إلى التمويلات الخارجية ضمن طرق تعد تقليدية أو غير تقليدية، وضمن إطار المشاركة في الإطلاق وتقاسم العائد على ذلك بعد تحقيق النضج في النشاط، فالتمويل الملائكي يعد من أحد أوجه التمويل الذي أثبت فعاليته تجاه هذا النمط من المؤسسات، وما أثبت ذلك الأرقام والمكانة الاقتصادية الذي بلغته هذه المؤسسات خاصة في الدول المتقدمة التي تعرف رواجاً كبيراً لهذه المؤسسات، وما يشار إليه أن التمويل الملائكي لم يعد يطرح كمجال مفرد يعتمد على أشخاص، بل أصبح عبارة عن مجموعات منظمة وتخضع لقوانين مسيرة، وهو ما حقق له فعالية أكبر في تمويل المؤسسات والمشاريع الناشئة والريادية، أين يمكن ضمن هذا العرض طرح السؤال التالي:

- ماهي خصائص التمويل الملائكي الجماعي الذي يجعله فاعلاً لتمويل المؤسسات والمشاريع الناشئة؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن عرض التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو التمويل الجماعي الملائكي ومنهجيته في تمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة؟

- ماهي معالم تنظيم التمويل الجماعي الملائكي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي جعلته ناجحاً لتمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة؟

- أهمية الدراسة:

تتمثل هدف الورقة البحثية في كونها توضح طريقة ناجحة لتمويل المؤسسات والمشاريع الناشئة، والمتمثلة في التمويل الجماعي الملائكي، من خلال عرض أهم الطرق المعتمدة في تنظيمه وسيرورة إجراءات التمويل، وهذا بالإسقاط على التجربة الأمريكية في ذلك والتي تعد رائدة عالمياً، وهذا بعرض الهيئة المشرفة على تنظيم هذا النوع من التمويل، ليعد مثلاً يقتدى به لتمويل هذا النمط من المشاريع والمؤسسات في الجزائر أين يعد ذلك عندها توجه في.

- أهداف الدراسة:

يتمثل هدف هذه الورقة في تشخيص سيرورة التمويل الجماعي الملائكي خاصة في الإقتصاديات التي يعرف فيها نضجا في الممارسات، للأخذ بالأفكار والممارسات في كيفية الأخذ به لحل مشكلة تمويل المؤسسات والمشاريع الناشئة في الجزائر.

1-مدلول التمويل الملائكي والمستثمر الملاك

يعرف التمويل الملائكي على أنه إستثمارات غير رسمية لرأس مال إستثماري، كما يعد من أشكال الإقراض غير مضمون التي يقدمها الأفراد مباشرة لمشاريع تربطهم معهم علاقة أو قد لا تربطهم، فهو يلعب اليوم دورا حاسما في تمويل المشاريع، ولسد الفجوة بين أصحاب المال وأصحاب المشاريع والمؤسسات الرسمية، فالتمويل الملائكي نما بشكل كبير خلال العقود الماضية حيث أتاح إغراء الربحية المتحققة منه، بأن يصبح مصدرا رئيسيا لتمويل العديد من المؤسسات الناشئة، وقد أدى بدوره إلى تعزيز الإبتكار الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي (Canada, 2015).

وفيما يخص ملائكة الأعمال فهم الأشخاص الذين يستثمرون رؤوس أموالهم في المؤسسات الناشئة والمبتدئة، فالمستثمر الملاك المعروف أيضا باسم المستثمر الخاص أو المستثمر الأساسي أو الملاك أو الممول الملائكي، فهو فرد ثري يقدم الدعم المالي للشركات الناشئة أو رواد الأعمال مقابل حصة في الشراكة أو بمقابل إعادة المال الممنوح مع الحصول على قيمة من الأرباح خلال فترة زمنية محددة، وفي العادة تكون الأموال المقدمة من طرف المستثمرين الملاك إستثمارا لمرة واحدة لمساعدة الشركة على البدء أو حقا مستمرا لدعم الأعمال وتنفيذها خلال بداياتها الصعبة (ThePressFree, 2022).

فالدعم الذي يقدمه المستثمر الملائكي للمؤسسات الناشئة يعزز الإبتكار وولوجها إلى عالم الأعمال، ويرجع سطوع وانتشار هذا النوع من التمويل إلى ملائمة الشروط المفروضة من طرف الممولين، مقارنة بالمقرضين التقليديين (المؤسسات المالية)، فالمستثمرون الملاك يستثمرون عادة في المشاريع الناشئة الريادية، التي لها فرصة النجاح السوقي المسبق والكبير، فهم يركزون على الربح المتحقق في بداية النشاط، بدلا من التركيز على الربح النهائي الذي يمكن تحقيقه من الأعمال التجارية، فالمستثمرون الملاك هم على عكس أصحاب رأس المال الإستثماري فهم في العادة ممولون غير رسميون، فالمستثمرون الملاك هم عادة رجال الأعمال الأثرياء ذوي الخبرة وذوي التعليم العالي، ولهذا ففي الغالب إلى كونهم يمنحون أموالا، فهم يقومون بالتكوين ومنح الخبرة اللازمة للنجاح، كما أنهم قد يختارون الإستثمار في صناعاتهم الخاصة مع تقديم خبراتهم وممارساتهم الخاصة، مع إمكانية إستثمارهم في مجالات هي من عدم إختصاصهم.

فملائكة الأعمال يلعبون اليوم دورا مهمًا في النظام البيئي لريادة الأعمال في العالم، خاصة بالنسبة للمشاريع الرائدة والتي هي في مراحلها الأولى، وضمن ذلك فالعديد من الدول متطورة كانت أو نامية تقدم إعفاءات تقديم الإكتتاب للمؤسسات الصغيرة والناشئة التي تتلقى تمويلًا ملاكًا بشرط أن يكون معتمداً من طرف الهيئات الوصية على ذلك، وهذا لغرض التشجيع على التمويل والإستثمار الملاك.

وما يشار إليه أن التمويل الملائكي أصبح يجاري مختلف أوجه التمويل الأخرى سواء كانت التقليدية أو الحديثة، خاصة للمؤسسات والمشاريع الريادية والناشئة، فإذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية فحجم رأس الأموال الملائكية تكاد تساوي الأموال التي تقدمها شركات راس المال الإستثماري، فحسب إستطلاع قام به SAHL في جميع أنحاء العالم، فتم تقدير أن المستثمرين الملائكة يقدمون إلى ما يصل 11 ضعف من مبلغ التمويل المقدم من طرف أصحاب رؤوس الأموال الرسميين، كما قيم مركز أبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية أن المستثمرين الملائكة إستثمروا 20.1 مليار دولار في 11900 مشروع عام 2010، حسب موقع wzsb.e.unh.edu بينما ذكرت الرابطة الوطنية لرأس المال الإستثماري أن أصحاب رؤوس الأموال الملائكة إستثمروا 21.8 مليار دولار في 3277 مؤسسة حسب موقع nvca.org كما يشير NVCA أن تمويل ملاك المجموعات والأفراد بشكل عام هو ما يقرب 100 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، وما يشار إليه أن المؤسسات الناشئة وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تضم 20 موظفًا أو أقل هي التي تستخدم تمويل الملاك أكثر من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تضم أكبر من 20 موظف (Brush, Linda F, & Tatiana S, 2012).

2-مدلول التمويل الجماعي الملائكي

بالتوافق مع الإستثمار الملائكي فقد ظهرت مجموعات الملائكة، فالتمويل الجماعي الملائكي هم مجموعات من المستثمرين الملاك "مجموعات الملاك" الذين يجتمعون بانتظام كمجموعة عادة منصهرة أو بشكل شخصي لتقييم الشركات الناشئة والاستثمار فيها، وكذلك هو تجمع رسمي أو غير رسمي للممولين الملاك لإقتناص الفرص التي لا تحقق أو غير متاحة على المستوى الفردي.

وغالبا ما تنوع ممارسات مجموعات الملاك على منطقة جغرافية مركزة، أو على قطاع صناعي أو تجاري واحد، فالهدف الأساسي من هذا التجمع هو إلتقاء مجموعة من الأفراد ذوي التفكير المتشابه بغية جلب مجموعة متنوعة من المهارات والخبرات والتجارب، أي قد يكون التمويل فردي أو ثنائي أو جماعي، ومن مزايا هذه المجموعة أنها تكون أكثر وضوحا لرواد الأعمال وبالتالي فهم تحقق تدفق جيد للصفقات.

وما يشار إليه أن أنظمة الملاك المهيكله هو الإتجاه الذي يتجه إليه المستثمرون في العقد القادم، لأنه يوفر سوقا فعلا لأصحاب المشاريع الذين يبحثون عن الأموال الأولية، والمستثمرين للحصول على أفضل العوائد من تخصيص رأس المال الإستثماري، فهي ذات طابع رسمي مقارنة بالشبكات الفوضوية والفضفاضة من رجال الأعمال والمستثمرين.

فإذا أخذنا كندا كمثال فيوجد فيها أكثر من 30 مجموعة من المستثمرين الملاك، والتي إستطاعت في 2019 تنفيذ أكثر من 399 استثمارا بقيمة إجمالية قدرها 89 مليون دولار، منها 133 صفقة لمنتجات مبتكرة بقيمة 37.4 مليون دولار، أين قامت في سنة 2018 بإستثمار 40.5 مليون دولار في منتجات مبتكرة، حيث قدرت نسبة التمويل سنة 2019 داخل كندا بـ73٪، في مقابل 67٪ في القارة الأمريكية، و22٪ في باقي العالم، وما يشار إليه أنه من الصعب تقييم المستوى العام للتمويل الملائكي في كندا، فلقد تم استشارة مجموعات المستثمرين الملائكة المنظمين فقط، المنتسبين إلى شبكة من المستثمرين الموجبين المعتمدين من طرف الحكومة الكندية، وضمن ذلك كذلك فالحكومة الكندية لها إهتمام كبير لتأطير التمويل الملائكي، فلقد وضعت العديد من البرامج من أجل ذلك والتي منها نذكر، برنامج الاستثمار في الابتكار التجاري للوكالة الفيدرالية للتنمية الاقتصادية، وبرنامج تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وبرنامج البحث العلمي للمشاريع الناشئة، وبرنامج الحوافز الضريبية للتطوير التجريبي (fundersclub, 2022).

ما يشار إليه ضمن مجموعة الملاك فهناك مجموعة من الملاك المهيكلين وهم الذين يستمعون إلى العروض التقديمية للمستثمرين معا، ولكنهم يتخذون قرارات فردية ويقدمون أموالا شخصية، وهناك مجموعة التي تتخذ القرار بشكل جماعي كما أنها تشارك في عمليات التمويل، وضمن ذلك فالعديد منها تقوم بتجميع الأموال قبل العثور على الصفقات، وبالإشارة إلى آلية عمل المجموعات الملائكية، وبغية الحد من عدم الشفافية في التمويل، فالعديد من الدول التي تنشط فيها هذه المجموعات وضعت إجراءات تنظيمية لها، وخاصة فيما يخص توفير سير الجانب المالي.

وما يشار إليه كذلك أن مجموعة الملاك الناجحة هي التي تتخذ قرارات جماعية وتخضع للتنظيم تحت سلطة قائد واحد، والذي يطلق عليه مدير المجموعة أو البواب، والذي يقوم بدورين هما تعزيز المجموعة وجذب تدفق الصفقات والقيام بالفحص الأولي للإستثمار، إضافة إلى ذلك فمجموعة الملاك لها تعريف ضريبي واحد، وتتخذ قرارات التمويل بأسلوب تشاركي أو فردي كما لها ميثاق عمل، كميثاق مجموعة walnut venture (Kerr, NBER Josh, & NBER, 2014).

3. مزايا التمويل الملائكي الجماعي مقارنة بالفردى

وفقا لمسح أجراه العديد من المتخصصين على رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة وحتى على الدول، يتضح أن جلهم يجمعون على تفضيل التمويل الملائكي الجماعي بدلا من التمويل الملائكي الفردي. أين يرجع ذلك إلى جملة من الأسباب تتجلى في (Mason, Tiago, & Richard, 2019):

- التقليل من تكاليف البحث عن التمويل الفردي: فالتحول إلى مجموعات الملائكة يقلل من تكاليف البحث عن ملائكة الأعمال المنفردين، الذين يتم الحصول عليهم عن طريق الصدفة أو من خلال شبكاتهم الاجتماعية الخاصة والتي غالبا ما تكون محدودة. لذلك فالمقاول بغية البحث عن المستثمرين فإنه يتحمل تكلفة الوقت والجهد مع تكلفة ضياع الفرصة في حالة عدم الحصول على التمويل، وهذا مالا يكون عند جماعة الملائكة الذين يكونون مهيكليين ضمن هيئة معلومة.

- تحد من سرقة الفكرة أو المشروع المقاولاتي: تكون مجموعة الملاك مرئية بشكل عام ويتم الإتصال بهم بطريقة سهلة من أجل عرض المشروع، وضمن ذلك فالمشروع أو المنتج المقدم من المستثمر يتم عرضه مرة واحدة، أين يتم فحصه وتقديمه والتفاوض من شأنه بشكل منفصل، وهو ما يحد من سرقة أو الإستفادة منه في حالة عرضه على الملاك المنفردين، حيث يكون ذلك في حالة عدم الاتفاق مع ممول والذهاب للبحث عن الثاني.

- تعد مجموعة الملائكة هيئة جذابة للملائكة الناشطين، كما أنها توفر عوامل جذب كبيرة لصافي الثروة خاصة الأفراد الأثرياء الذين يرغبون في الإستثمار في الشركات الناشئة لكونهم يفتقرون إلى الوقت، الأمر الذي حقق تدفق سيولة كبيرة إلى هذه المجموعات.

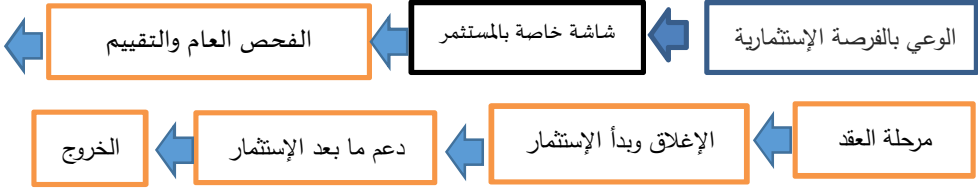
- ارتفاع نطاق الخبرة التجارية الموجودة بين أعضاء نقابة الملاك: وهذا يشير إلى كونهم في شتى أنواع الظروف، سيكونون قادرين على المساهمة وبفعالية وبقيمة مضافة في المؤسسات المستثمر فيها، بالخبرة والتوجيه، وهو الأمر غير متاح دائما عند التمويل الملائكي الفردي.

- أصبحت مجموعة الملاك شركاء إستثماريون مهيمن مع الحكومات في السنوات الأخيرة، فقد تحول تدخل الحكومة في سوق رأس المال الإستثماري، من الإستثمار المباشر إلى النماذج التي تنطوي على التعاون مع مستثمرين من القطاع الخاص، للإستفادة من خبراتهم والتخلص من التكاليف العامة لإدارة الإستثمارات ومعالجة فجوات التمويل في المراحل المبكرة.

4- إجراءات التمويل ضمن جماعة الملائكة

للحصول على التمويل من طرف المشاريع الرائدة، فجماعات التمويل الملائكي، تتبع إجراءات تعد هي نفسها لدى جل المجموعات، وفي غالبية البلدان التي تنشط فيها، حيث تتجلى إجراءات الحصول على التمويل كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (1) إجراءات التمويل ضمن جماعة الملائكة:



- الوعي بالفرصة الإستثمارية: فمجموعات التمويل الملائكي تركز بشكل هام على الأفاق الاقتصادية للمشروع المرشح للتمويل، أين يخضع لتقييم أولي من طرف متخصصين عاملين ضمن المجموعة، والذي يخص بوجه رئيسي العناصر التالية:

- ابتكار المنتجات والقدرة على حمايتها من خلال براءات الاختراع.
- الإيرادات المالية المتوقع تحقيقها ومن ذلك المبيعات المتوقعة من السوق المستهدف.
- التأكد من خبرة ومهارة رائد الأعمال، أين يتم التركيز على قائمة من العوامل الشخصية، مثل التكوين الأساسي، التكوين المتخصص، التكوين المهني.

- الشاشة الخاصة بالمستثمر: ضمن هذه المرحلة يتم التركيز على كشف خطة العمل، فمجموعات الملاك تدرك أن الإستثمار في المشاريع المبكرة يتضمن العديد من المتغيرات المتحركة، ومن المرجح أن يتغير كل ما هو مذكور على الورق مع نضوج المشروع والمؤسسة، كما أنهم يدركون أيضا أن فشل المشاريع في المراحل المبكرة يحدث في كثير من الأحيان نتيجة التخطيط غير فعال من قبل الإدارة، فتوفير خطة العمل يعد النافذة التي تبرز قدرة فريق الإدارة على التخطيط للمشروع، كما يتم التركيز كذلك ضمن خطة العمل على عنصرين أساسيين وهما:

- وقت الإستجابة: يتم الإتصال بمعظم الشركات في غضون أسبوعين إلى 3 أسابيع من تقديم مستنداتها للنظر فيها (على الرغم من أن بعض مجموعات الملاك قد تستغرق وقتا أطول للرد).

■ تكاليف التقديم: تتجلى تكاليف التقديم في تكاليف إطلاق المشروع، والتي تكون في العادة كمساهمة بنسبة كبيرة من طرف مجموعة الملاك وبنسبة ضعيفة من طرف رواد الأعمال، كما قد تكون كمساهمة كلية من طرف مجموعة الملاك، الذين يركزون ضمن هذا الجانب على تقييم أدنى التكاليف التي تؤدي إلى ظهور المشروع، بما قد يؤدي إلى تحمل خسارة صغيرة في حالة فشله، كما تتضمن تكاليف التقديم لدى بعض مجموعات التمويل، قيمة رسوم التسجيل في مجموعة الملاك للحصول على التمويل اللازم، والتي تعد مرتبطة في معظم الحالات بتكاليف الإدارة ومعالجة الطلب، أين يطلب العديد من رواد الأعمال أن تكون في حدها الأدنى (Cohen, 2017).

- الفحص العام والتقييم المفصل: بعد القيام بتحديد الفرصة الإستثمارية وتحديد شاشة تعكس كل ما يخص المشروع أو الخطة الإستثمارية، فالمرحلة الموالية هي القيام بفحص أولي بفحص للمشروع أو الفكرة المستهدفة من التمويل من طرف موظفين مكلفين بذلك، ليتم بعد ذلك تقديم عرض تقديمي قصير لمجموعة من الأعضاء تلتها جلسة أسئلة وأجوبة، وضمن ذلك يتم التركيز على المرشح للتمويل، فيما يخص كفاية المعلومات عن الإستثمار والواقعية والنزاهة وأخلاقيات العمل، فمن خلال التقييم الأولي يتم اختبار رواد الأعمال لتقديمهم في اجتماع النادي، أين يتم دعوة المشاريع والمؤسسات الواعدة لتقديم عرض عن أفكارها ومنتجاتها في اجتماع شهري أين يلتقون في جلسات مقابلة، والتي تعرض ضمنها أولاً الأفكار والمشاريع التي تولد أكبر قدر من الاهتمام ليتم بعد ذلك مراجعة تلك الأقل والتي تكون موضوع إهتمام مجموعة أصغر من أعضاء الملائكة.

- صياغة العقد: في حالة الاتفاق مع مستثمر ضمن مجموعة الملاك، فصياغة العقد يكون وفقاً لرؤيته الشخصية وشروطه وهذا ما يحقق تباين في صياغة العقود وإجراءات ضمان الحقوق، أما في حالة المجموعات الملاك، فقد تم توحيد إجراءات الفحص والتقييم وإجراءات التعامل مع إستفسارات المستثمرين مع وضع وثائق إستثمار موحدة وإجراءات التعامل في حالة وقوع أي مشكلة، وضمن ذلك يقوم عدد من مجموعات الملائكة بنشر نماذج على مواقع الواب الخاصة بهم والتي تكون هي نفسها ضمن جميع المجموعات والتي يتضمنها كذلك ملف العقد والتي تضم:

■ ملف تعريف الشركة (الإسم، العنوان URL، الصناعة، عدد الموظفين، سنة التأسيس، معلومات التواصل

■ معلومات الإدارة (تاريخ العمل، طرق العمل، طرق التعلم).

■ المستشارون (مكتب المحاماة).

وبالنسبة إلى الملف التقني فيضم العناصر التالية:

- ملخص الأعمال (المنتج، الخدمات، التكنولوجيا، حقوق الملكية، إستراتيجيات التسويق والمبيعات، السوق المستهدف، العملاء، المنافسون، الميزة التنافسية).
- التوقعات المالية.

■ إستراتيجية الخروج (دفع حقوق وعوائد الملاك).

- الإغلاق وبدأ الإستثمار: يتضمن الإغلاق نهاية العرض والمفاوضات والتقييم وقبول تمويل المشروع أو المؤسسة الناشئة، فتعد هذه المرحلة المرحلة التي تلي مرحلة التقييم، وفي العادة ضمن مجموعة الملائكة فتقديم التمويل والبدء بالإستثمار يكون بعد شهر إلى ثلاثة أشهر من تقديم العرض، غير أن بعض مجموعات الملائكة تتميز في بعض الأحيان بفترات التقييم الطويلة. كنتيجة لعدم كفاية حجم التمويل أو تبي شروط مجحفة في الإستثمار التي قد لا تكون مرتبطة بحجم السوق، أو لنقص خبرة المجموعة ضمن مجال معين، أين يعد كل ذلك من معوقات التمويل الملائكي بشكل عام.

- دعم ما بعد الإستثمار: ضمن هذه المرحلة تقدم مجموعة الملائكة الإستشارات المالية والتقنية وفقا لما هو متاح من معارفهم المكتسبة، فيما يخص ميدان الإستثمار، وهذا لضمان إسترجاع الأموال المستثمرة والإيرادات المتوقعة.

- الإغلاق: في هذه المرحلة وفي حالة تحقيق المشروع أو المؤسسة النضج الاقتصادي المطلوب، فمجموعة الملائكة تسترجع أموال الإستثمار الأولي، مع الحصول على العوائد وفقا لما هو متفق عليه، وضمن ذلك فالتمويل يغلق ويحصل المشروع على الإستقلالية الذاتية (Mason, Financing Entrepreneurial Ventures, 2018).

5- دراسة مجموعات التمويل الملائكي في الولايات المتحدة الأمريكية

تضم الولايات المتحدة الأمريكية عدد كبير من مجموعات الملاك، أين يعتقد أن من 10000 و15000 ملاك ينتمون إلى مجموعات الملائكة، فحسب إحصائيات 2021 فهناك على لا يقل عن 600 مجموعة ملاك في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكثر من 12000 مستثمر ملاك فردي، حيث تعد angel capital أكبر منظمة لمجموعة ملاك في العالم والتي تضم أكثر من 2500 مستثمر فردي، وهذا مع عدد من مجموعات الملائكة التي لها وزن عالمي، والموضحة في الجدول التالي:

جدول (01) أهم مجموعات الملاك العالمية:

مجموعة الملاك	خصائصها
The family	تعد من أكبر مجموعات التمويل للمؤسسات الناشئة في أوروبا، فنموذج العمل قائم على الحصول على 5% من الأسهم مجاناً مقابل دعم طويل الأجل في مقابل إسترجاع التمويل المقدم خلال فترة زمنية معينة، تضم هذه المجموعة أكثر من 200 مجموعة في كل من لندن وبارلين وباريس، ومن مزاياها أنها تقدم الدعم المالي خلال ستة أسابيع بعد تقديم العرض والحصول على الموافقة.
SFC capital	هي مجموعة رائدة تقدم الدعم المالي في المملكة المتحدة من خلال الجمع ما بين شبكة من المستثمرين الملاك وصناديق تأسيسية، ومن مزايا هذه المجموعة أنها تحوز على محفظة منسقة ومتنوعة من الملاك الذين يعملون وفقاً لتوجهات خبراء منتقون، كما أن السلطات العمومية منضوية مع هذه المجموعة للتمويل وأعمالها معترف بها من طرف سلطة الأعمال البريطانية، كما أنها تقدم إستثمارات أعمال وفقاً لمخطط ملائكي إقليمي.
Qventures	تعد أكبر شبكة في العالم للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، فهذه المجموعة عبارة عن صندوق أساسي وشبكة من أصحاب رؤوس الأموال، توفر العضوية الوصول إلى بيئة فريدة وفعالة للإستثمار ضمن فرصة المرحلة المبكرة من التمويل للمشاريع ذات السبق السوقي.
Alumni ventures	تعتبر من التجمعات المالية المهمة للملائكة التمويل في أوروبا والتي تتيح التمويل إنطلاقاً من الإتصال بخريجي الجامعات المقاولين ورواد الأعمال الذين لديهم أفكار إستثمارية.

Source: World Business Angel Investment Forum (wbaforum.org)

فإذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثال راند ضمن توجه التمويل الملائكي، فالهيئة المسندة إليها منح الإعتماد لهذه المجموعات هي هيئة الأوراق المالية والبورصات، فالإعتماد يمنح لمستثمر لا تقل القيمة السائلة التي يحوزها عن مليون دولار خلال عامين على الأقل المتتاليين وبقيمة من 200000-300000 إذا كان الشخص متشارك مع زوجه ، فهذا المعيار يوضح لرائد الأعمال أنه لا يضيع وقته في التعامل مع شخص ليس لديه أموال إستثمارية تقديرية، كما يؤكد كذلك للمستثمرين المؤسسين للمجموعة من أنهم لن يتعاملوا مع أشخاص غير جديين ومنه التأثير على صورة وثقة المجموعة، ولضمان بقاء المجتمع الإستثماري نشطاً وكذلك من أجل متلبعة المستثمرين في حالة وقوع أية مشكلة (May, 2010).

وفيما يخص مجموعة التمويل الجماعي الملائكي الأمريكية، فهي المسند إليها تنظيم وتنسيق نشاطات جماعات ملاك التمويل، هي جمعية مهنية من المستثمرين الملاك المعتمدين الذين يشكلون أكثر فئات الإستثمار في المراحل المبكرة إنتاجا في العالم، فهي تحالف رسمي لأكثر من 100 من أكبر المستثمرين المولدين في الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ تأسيسها عام 2004 لعبت دورا هاما في الجمع ما بين المقاولين وأصحاب رؤوس المال من أجل تسهيل التواصل والممارسات والإبتكار في مجال الإستثمار، فهذه الجمعية أصبحت الصوت المعارف به على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية لمجتمع الإستثمار الملاك، فهي تنفق أكثر من 650 مليون دولار في رأس المال للمراحل المبكرة للإستثمار كل عام، والتي توفر منظور داخليا يمكن أن يساعد في إتخاذ القرارات الذكية، والتي تضم حسب إحصائيات 2021 أكثر من 250 مجموعة ملاك، 15000 عضو من المستثمرين الملاك المعتمدين ومنصة معتمدة وكاتب عائلية وأكثر من 30000 مؤسسة ريادية تم تمويلها في محافظ إستثمار الأعضاء.

كما تعد الممثل الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية في التجمع العالمي للمستثمرين الملاك، وهو شريك منتسب في الشراكة العالمية لمجموعة العشرين من أجل الشمول المالي، فالهدف من إنشائه هو تسهيل الحصول على التمويل للمؤسسات الناشئة من بدأ التشغيل إلى التوسع، وضمنه فقد تم إنشاء منصة إستثمار دولية لتحقيق التقارب ما بين المستثمرين الملائكة وتمويل ريادة الأعمال والمؤسسات الناشئة. كما يتجلى دور هذه الجمعية في التعليم والبحث في مجال الإستثمار الملاك، كما ترعى اجتماع قمة سنوي، يشارك فيه قادة مجموعات الملاك جنبا إلى جنب مع الحكومة يتبادل فيها القادة والأكاديميون وأصحاب رأس المال الإستثماري أفضل الممارسات ويننون أفكار جديدة بناء على هذه المعرفة (Forum, 2022). وما جعل هذه الجمعية رائدة نذكر:

- تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والرؤى من كبار الملائكة لضمان إتخاذ قرارات إستثمارية أكثر ذكاء.
- الإتصال المستمر بالملائكة الذين تم فحصهم لدعم عمليات تدفق الصفقات والمشاركة.
- التمثيل لوضعي السياسة العامة (الجهات الحكومية) مع العمل على حماية المستثمرين الملاك.
- تعد مصدرا للمعلومات والبيانات الهامة التي تتوافق مع إحتياجات الملائكة ورجال الأعمال، ومجتمع دعم المؤسسات الناشئة، فلديها منصة رقمية تجمع جل مجموعات الملاك في كل ولايات الولايات المتحدة الأمريكية، لإتاحة وبكل سهولة معرفتهم وبكل سهولة من طرف المؤسسات الناشئة، ومن المنصات الإلكترونية التي تتعامل بها هذه المجموعات نذكر [beahurst,owler,CB insights,pitchbook](#)

grundhbase، وضمن ذلك فهناك العديد من مجموعات الملاك التي تنضوي تحت هذا التمثيل نشاطها عالي، وكذلك النشاطات المفضلة من طرفهم للإستثمار، من خلال الإطلاع على تقارير سنوات سابقة (تسهيلات التمويل).

بالنسبة للأرقام المقدمة فهي تستند إلى بيانات التمويل المباشر التي يتم الحصول عليها من المجموعات الأعضاء للممولين الملاك، الذين يقدمون معلومات قوية ومباشرة عن الحالة الحالية للإستثمار في المراحل المبكرة، ومن النشاطات الظاهرة لهذه الهيئة فيما يخص التمويل الملائكي لعدد كبير من المستثمرين الرواد والمؤسسات الناشئة، فهي مبينة في العناصر التالية:

- قيمة التمويلات للمؤسسات الناشئة والمشاريع الريادية (2018-2020): بالنسبة للقيمة المالية للمشاريع الممولة من المجموعات الملائكية المنضوية تحت هذه الهيئة وعدد المستفيدين منها فهي موضحة في الجدول التالي:

جدول (02) قيمة التمويلات للمؤسسات الناشئة والمشاريع الريادية من مجموعات الملاك (2018-2020)

2020	2019	2018	
3.3 مليار دولار	4 مليار دولار	4.7 مليار دولار	القيمة المالية للتمويل
220000 دولار	293000 دولار	245000 دولار	معدل حصول كل مقاول
308	363	267	عدد المشاريع الإبتكارية المستفيدة

Source: rapport ACA Angel Funders Report 20210.

فقيمة التمويل يعد مرتفع بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا نظرا لفعاليتها، مع تسجيل إنخفاض ما بين سنوات 2019 و2020 نظرا لتأثير جائحة كورونا على النشاطات الاقتصادية بشكل عام.

وبالنسبة لقيمة العوائد المتحققة والمعاد إستثمارها فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(03)قيمة العوائد المعاد إستثمارها من طرف مجموعات الملاك

السنة	2018	2019	2020
نسبة العوائد المعاد إستثمارها	%22	% 24	%33

Source: rapport ACA Angel Funders Report 20210.

الملاحظ أن نسبة إعادة التمويل من قيمة الأرباح المتحققة متزايد من سنة إلى سنة، وهذا راجع إلى إرتفاع قيمة الأرباح المتحققة من هذا التمويل، وإلى الثقة والجاذبية المتحققة للممولين خاصة من أجل تمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة. وبالنسبة لأهم المجالات المستثمر فيها ونسبة التمويل الملائكي إلى إجمالي التمويل الجماعي الممنوح فهو موضح في الجدول التالي:

الجدول(04) أهم المجالات المستثمر فيها ونسبة التمويل الملائكي إلى إجمالي التمويل الجماعي

التكنولوجيا	التجارة	تكنولوجيا الحاسب	التكنولوجيا الخضراء	التكنولوجيا الزراعية	المعدات الصناعية	
10	5.5	10	9	3.8	7.9	(مليون دولار)
14	9	8	9	7	11	متوسط نسبة التمويل من إجمالي التمويل للقطاع المستهدف (%)

Source : rapport ACA Angel Funders Report 20210.

الملاحظ أن معظم التمويلات تخص النشاطات المستهدفة من المشاريع والمؤسسات الناشئة وخاصة التي تصب ضمن التكنولوجيا الحديثة. وبالنسبة لنمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة فهي موضحة في الجدول التالي:

جدول(05) نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من التمويل الجماعي

عدد الموظفين	49-1	99-50	149-100	199-150	299-200
متوسط قيمة التمويل (مليون دولار)	1.7	2.2	4.1	5.1	9.4

.Source : rapport ACA Angel Funders Report 2021

يتضح لنا أن غالبية التمويل يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن حجمها، وهذا بما يتوافق إلى حجم الحاجة إلى التمويل لتمويل النشاط.

- الخاتمة

تم عرض ضمن هذه الورقة مساهمة التمويل الملائكي الجماعي للمشاريع والمؤسسات الناشئة من إجراءات تنظيمها ومعايير ومنهجية وكيفية القيام بالتمويل، بالإضافة إلى قنوات الإتصال بينها، وهذا بالأخذ بالتجربة الرائدة في ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية، أين تم الوصول فيما يخص هذا النمط من التمويل بالنسبة إلى المشاريع والمؤسسات الناشئة إلى:

- يعتبر ضبط التمويل الملائكي محدد لإستثمارات المشاريع والمؤسسات الناشئة اليوم، وهو ما يدل على فعالية هذا التمويل اليوم.

- يعد التنظيم لمجموعة ملائكة التمويل وفقا لإدارة موحدة يشرف عليها مسير، توجه فاعل لهذا النمط من التمويل.

- يعتبر التمويل الجماعي الملائكي من المميزات البيئية اليوم المشجعة على تمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة.

- يعد التمويل الجماعي الملائكي أنسب أنماط التمويل القائم نحو التوجه للمخاطرة وتوجيه المانح بصفة مباشرة لتمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة.

- يعد التمويل الجماعي الملائكي من أوجه الشراكة المطلوبة لتمويل المشاريع الناشئة، وهذا ما بين القطاع الخاص من حيث الإشراف والتمويل والقطاع الحكومي من حيث الرقابة والتنظيم.

ولإرساء معالم هذا النوع من التمويل في الجزائر، لتمويل المشاريع والمؤسسات الناشئة يمكن عرض التوصيات التالية:

- التوعية بضرورة تحويل التدخل الحكومي من عمليات التمويل إلى عمليات التنظيم والرقابة مع إشراك القطاع الخاص في ذلك.

- تشجيع هذا النمط من التمويل بمنح إعفاءات ضريبية خلال مدة معينة للمهتمين بذلك.

- ضرورة توعية أصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة بالتحول إلى الابتكارات المنتجة لجذب أصحاب الأموال الخاصة.
 - إقامة بنك للمعلومات وقاعدة للبيانات بالنسبة لأهم إهتمامات المشاريع والمؤسسات الناشئة من طرف الهيئات الحكومية الوصية على ذلك، كمسار أول لإستقطاب أصحاب التمويل الملائكي الأفراد ثم جماعات.
 - إرساء معالم قاعدة قانونية لتوضيح العلاقة ما بين المشاريع والمؤسسات الناشئة، وخاصة في حالة وقوع نزاع.
 - وضع جهود توعية حول كيفية الولوج إلى التمويل الجماعي الملائكي الدولي، وكيفية التعامل معه وإبرام الصفقات، مع ضمان كافة الحقوق خاصة وأن هذا النمط من التمويل أصبح يتصف بالعالمية.
- المراجع

1. Brush, C. G., Linda F, E., & Tatiana S, M. (2012). Ready for funding? Entrepreneurial ventures and the pursuit of angel financing Candida. *Venture Capital*, 111-129.
2. canada, g. d. (2015, 06 09). *gouvernement du canada*. Récupéré sur Déterminants de l'entrepreneuriat au Canada : état des connaissances: https://www.ic.gc.ca/eic/site/061.nsf/fra/h_02852.html
3. Cohen, S. (2017). *Best Practice Guidance for Angel Groups – Deal Screening*. usa: Columbia University.
4. Forum, W. B. (2022). *World Business Angel Investment Forum*. Retrieved from angel investor review: www.wbaforum.org
5. fundersclub. (2022). *Education Center*. Retrieved from What are angel groups?: <https://fundersclub.com/>
6. Kerr, W. R., NBER Josh , L., & NBER , A. (2014). The Consequences of Entrepreneurial Finance: Evidence from Angel Financings . *The Review of Financial Studies*, 20-55.
7. Mason, C. (2018). Financing Entrepreneurial Ventures. *The SAGE Handbook of Small Business and Entrepreneurship*, 321–349.
8. Mason, C., Tiago , B., & Richard, H. (2019). The changing nature of angel investing: some research implications. *Venture Capital*, 177-194.
9. May, J. (2010). Structured angel groups in the USA: The Dinner Club experience. *Venture Capital*, 337-342.
10. ThePressFree. (2022, 03 22). *Définition de l'investisseur providentiel*. Récupéré sur thepressfree: <https://thepressfree.com/definition-de-linvestisseur-providentiel/>

مكّانة الجامعة الجزائرية في دعم العمل المقاوّلاتي دراسة حالة

The Position of The Algerian University in Supporting The Entrepreneurial Work -A Case Study-

د. هوارى منصورى ، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر

Abstract:

This study seeks to identify the effect of teaching the Entrepreneurial Scale in raising the entrepreneurial spirit through a field study of the study community, which was represented by the second-year students of the Master of Business Administration in the Management Department of the University of Adrar, This is by identifying the requirements for the success of the students' entrepreneurial thinking and its contribution to putting forward innovative ideas within the framework of creating innovative projects Through the study tool represented in a questionnaire that was distributed to a random sample of 35 individuals from the study population. The study found that the probability value of the dimensions of enterprise education was all significant less than the nominal level of significance of the normal distribution of 0.05, and therefore it can be said that there is a positive effect of the dimensions of business education, whether personal skills, technical skills or administrative skills on the entrepreneurial orientation of the sample members. The study recommended the necessity of thinking about developing business environment. And work towards the inclusion of the enterprise scale in various university majors to encourage students to be creative.

Jel Classification Codes: M 13, I23

ملخص:

تسعى هذه الدراسة للتعرف على أثر تدريس مقياس المقاوّلاتية في الرفع من روح المبادرة من خلال دراسة ميدانية من مجتمع الدراسة والذي تمثل في طلبة السنة الثانية ماستر إدارة الأعمال بقسم التسيير جامعة أدرار، وهذا بالتعرف على متطلبات نجاح الفكر المقاوّلاتي لدى الطلبة ومساهمته في طرح أفكار إبداعية في إطار إنشاء مشاريع مبتكرة، من خلال أداة الدراسة والمتمثلة في استبيان تم توزيعه على عينة عشوائية مكونة من 35 مفردة من مجتمع الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن القيمة الاحتمالية لأبعاد التعليم المقاوّلاتي جاءت كلها معنوية اقل من مستوى المعنوية الاسمي للتوزيع الطبيعي البالغ 0.05 وعليه يمكن القول أنه يوجد أثر ايجابي لأبعاد التعليم المقاوّلاتي سواء المهارات الشخصية أو المهارات التقنية أو المهارات الإدارية على التوجه المقاوّلاتي لدى أفراد العينة، أوصت الدراسة بضرورة التفكير في تطوير مقررات المقاوّلاتية وموضوعاتها بما يتناسب مع حاجة المحيط الاجتماعي والاقتصادي، والعمل باتجاه إدراج مقياس المقاوّلاتية في مختلف التخصصات الجامعية لتشجيع الطلبة على الإبداع.

الكلمات المفتاحية: روح مقاوّلاتية، تعليم مقاوّلاتي، مهارات شخصية، مهارات تقنية، مهارات إدارية.

تصنيف JEL: M13، I23.

مقدمة:

لقد أصبحت المقاوآاتىة مفهوما شائع الاستعمال والتداول، حيث أصبحت تعرف حاليا كمجال للبحث والتطوير، ومع تسارع معدلات التغير فى بيئة الأعمال واشتداد المنافسة بين المنظمات ازدادت أهمية هذا الموضوع بوصفه أحد الخيارات التى تلجأ إليها المنظمة للتكيف والتلاؤم مع متطلبات المنافسة والتغير. ونظرا لتلك الأهمية المتزايدة وجب الاهتمام بالمقاوآول، كونه العقل المتسبب بإنشاء هذه المنظمات والمدير لسيرها ونموها وذلك من حيث سماته وطريقة تسييره، كما تم طرح مجموعة من الوسائل لدعم وتمويل المنظمات فى مختلف دول العالم، فتبنت الدولة الجزائرىة هذا الطرح من خلال استراتيجىة تعتمد على مجموعة من الامتيازات الضرىبىة والاقتصادىة الممنوحة للمقاوآلبن الشباب. بالإضافة إلى المرافقة المالىة والتقنىة. وتأتى أجهزة الدعم التى أنشأتها الدولة كتطبيق لهذه الاستراتيجية على أرض الواقع .

تؤكد الدراسات على أن التعليم المقاوآاآى يمثل ركىزة أساسىة وذات أثر واضح فى نجاح المشروعات الناشئة. وتظهر هذه الدراسات من أصحاب المشاريع الناشئة ذات التوجه بالمعرفة من خرىبى المقاوآاتىة على أن دخلهم يتزايد عن زملائهم الذين لم يدرسوا المقاوآاتىة، بما يؤكد على أن التعليم المقاوآاآى يساهم فى ظهور مقاوآلبن يتسمون بالروح المقاوآاتىة، وقد أدركت العديد من الدول هذه الحقىقة، فبدأت البرامج التعلیمیة فى مجال المقاوآاتىة فى الظهور بين المناهج الدراسىة للعديد من الجامعات فى العديد من دول العالم.

ومن خلال ما سبق، فإن هذه الورقة البحثىة تحاول الإجابة على التساؤل الرىبى التالى:

ما مدى مساهمة تفعيل أبعاد التعليم المقاوآاآى فى نشر روح المبادرة لدى طلبة إدارة الأعمال بجامعة أدرار؟

فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على الفرضىتين الرىبىتين التالىتين:

الفرضىة الرىبىة الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائىة عند مستوى معنوىة $\alpha \leq 0,05$ بين التعليم المقاوآاآى وروح المقاوآاتىة لدى الطلبة.

وىشتق من هذه الفرضىة الفرضيات الفرعىة التالىة:

1-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائىة عند مستوى معنوىة $\alpha \leq 0,05$ بين المهارات التقنىة وروح المقاوآاتىة لدى الطلبة؛

2-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائىة عند مستوى معنوىة $\alpha \leq 0,05$ بين المهارات الإدرارىة وروح المقاوآاتىة لدى الطلبة؛

3-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائىة عند مستوى معنوىة $\alpha \leq 0,05$ بين المهارات الشخصىة وروح المقاوآاتىة لدى الطلبة؛

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ للتعليم المقاوآاتي على روح المقاوآاتية لدى الطلبة.

أهمية وأهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن وجود ارتباط بين تعليم الطالب وروح المقاوآاتية لديه، بالإضافة إلى تحليل التعليم المقاوآاتي ودوره في رفع الروح المقاوآاتية لدى الطالب، باعتباره أكثر فئة مقبلة على عالم الشغل.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز العلاقة الموجودة بين التعليم المقاوآاتي والروح المقاوآاتية لدى الطلبة، لهذا فأهمية هذا البحث تأتي من أهمية هذين المتغيرين في تفاعلها وترابطهما خدمة هذا القطاع في الاقتصاد.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم قسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور، تم تخصيص اثنين منها للجانب النظري وتم تناول فيه المتغيرات الأساسية في الدراسة والتي تتمثل في التعليم المقاوآاتي والروح المقاوآاتية، أما المحور الأخير فخصص للجانب التطبيقي وتم إسقاطه على عينة من طلبة جامعة أدرار تخصص ماستر إدارة الأعمال، وتم إجراء مسح عن طريق العينة وتحليلها إحصائيا باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

الدراسات السابقة:

دراسة (José Carlos, 2017))، هدفت الدراسة لتوضيح أن فكرة العمل الحر تمنح دور أكثر نشاط بصاحبها، ليس فقط للخروج من الحاجة للعمل ولكن أيضاً لأنها تجلب الابتكار والتنمية إلى المجتمعات. في ضوء هذا الوضع، طرحت الدراسة السؤال حول كيف يمكن تعزيز روح المبادرة لدى الطلاب، وهدفت لجمع المعلومات النظرية عن حالة ريادة الأعمال في أوساط التعليم ما كان عليه وما هو عليه، وماذا يمكن أن يكون، من أجل تقدير الوضع الحالي للموضوع من الناحيتين النفسية والتربوية، لتحقيق هذا الهدف تم جمع معلومات من 108 مصدر بحثي تم جمعها بشكل رئيسي من المقالات والكتب العلمية، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن تعليم ريادة الأعمال قد ساهم بشكل كبير لإنشاء الأعمال التجارية في البلدان النامية خاصة في أمريكا اللاتينية لكن لا تزال الحاجة إلى المزيد من الجهد لتنفيذ ريادة الأعمال بشكل كامل ووضعه في المناهج، لا سيما بسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية بسبب عدم الاستقرار وضعف التكنولوجيا والمنافسة الدولية (Garcíaa, 2017, pp. 401-473).

دراسة (Ermira, 2015)، وضحت الدراسة بأنه في أي بلد تتمتع روح المبادرة لدى الطلاب بأهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة. باعتبارهم رواد الأعمال في المستقبل وخططهم وريادة الأعمال هي التي ستؤثر بعمق على المجتمع ورفاهيته الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى تقديم مدخلات حول فهم ريادة الأعمال بين طلاب "جامعة تيرانا الأوربية" لتحليل هذه الروح والأهداف والعامل الذي يؤثر عليهم من حيث تعليم

ريادة الأعمال في الجامعة، الدافع الشخصي لريادة الأعمال، الأثر من الوالدين والأسرة، والسباق الاجتماعي والاقتصادي. يذهب التحليل لأبعد من ذلك بالنظر لتأثير الجنس، ومجال الدراسة في الجامعة وكيفية تدريس ريادة الأعمال من خلال المحاضرات أو شيء آخر، بتشابك أيضاً بشكل وثيق مع الممارسة على مستوى الصناعة. استندت الدراسة لاستبيان موزع عبر الإنترنت حيث تم توجيهه لطلاب المستويات الثلاث في التعليم العالي: بكالوريوس وماجستير ودكتوراه. توصلت الدراسة إلى أن مهمة للجامعة بهدف تحسين وتنوع طرق تدريس تعليم ريادة الأعمال، وأيضاً تطبيقها على نطاق أوسع (Ermira Qosja, 2015, pp. 680-691).

دراسة (Mario Raposo, 2011)، تعرضت الدراسة إلى أهمية نشاط ريادة الأعمال في النمو الاقتصادي للبلدان. تشير الأدبيات ذات الصلة إلى روابط مهمة بين التعليم وخلق المشاريع وريادة الأعمال، وكذلك بين تعليم ريادة الأعمال ونشاط ريادة الأعمال. الهدف من الدراسة هو تقديم بعض الأفكار حول تعليم ريادة الأعمال. بمعنى شرح تعليم ريادة الأعمال والتوسع الكبير في هذه البرامج التعليمية. وتم اقتراح المؤشر الأنسب لتقييم نتائج تعليم ريادة الأعمال هو معدل إنشاء الأعمال الجديدة. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن نتائج هذه البرامج ليست فورية. وعليه يحاول العديد من الباحثين فهم الأفكار المتعلقة بإنشاء المشروع، واستنتاج أنه ضروري لإجراء دراسات مستقبلية. بالتركيز على لمحة عامة للدراسة يمكن القول أن الارتباط الحالي بين تعليم ريادة الأعمال ونشاط ريادة الأعمال يتم تناوله ضمن الموضوعات الرئيسية التي يدرسها الأكاديميون وحيث أن الأثر الإيجابي لتعليم ريادة الأعمال يطرح تحدياً مزدوجاً للحكومات في المستقبل بالحاجة المتزايدة للأموال لدعم تعليم ريادة الأعمال واختيار البرامج التعليمية الصحيحة (Raposo, 2011, pp. 453-457).

دراسة (Gabriela Boldureanu 2020)، تحدثت الدراسة على انه في مؤسسات التعليم العالي يتم تناول ريادة الأعمال على أساس النجاح والذي قد يعزز نماذج الدور الريادي للتعليم من أجل التنمية المستدامة. طرقت هنا عدة نظريات مثل نظرية رأس المال البشري، والكفاءة الذاتية لريادة الأعمال. تعليم ريادة الأعمال يرتبط بنوايا ريادة الأعمال من الطلاب حيث يوفر المعرفة والمهارات الكافية ويحفزهم على التطور، نماذج ريادة الأعمال تعتبر عامل مهم في تحفيز ثقة الطلاب في قدرتهم لبدء عمل تجاري ولتحسين مواقفهم تجاه ريادة الأعمال. هدفت الدراسة لتحديد الخصائص التي يراها الطلاب على أنها خاصة برائد أعمال ناجح، من خلال مقابلة مع 30 طالب دراسات عليا مسجلين في دورة إنشاء الأعمال التجارية باستخدام منهجية بحث تجمع بين التقنيات النوعية والمقاييس الكمية. وباستخدام التحليلات الإحصائية لفحص الاختلافات في نوايا الطلاب والمواقف تجاه ريادة الأعمال. قدمت هذه الدراسة دليل على أن تعليم ريادة الأعمال قائم على ريادة الأعمال الناجحة قد تؤثر النماذج التي يحتذى بها بشكل إيجابي على المواقف التجارية ونوايا الطلاب ويمكن أن يؤدي إلى توجيه أعلى لتصور الطلاب نحو الفوائد الاجتماعية لريادة الأعمال (وظائف جديدة) مقابل الوظائف المالية (دخل مرتفع)، النتائج التي تم التوصل إليها تؤكد أنه إذا

كان المعلمون يريدون تحسين كفاءة التعليم بالتركيز على تطوير مهارات تنظيم المشاريع يجب تصميم البرامج بشكل مختلف لطلاب الأعمال (Boldureanu, 2020, pp. 1-33).
التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في عديد النقاط لا سيما ما تعلق بالجانب النظري، وحتى في بعض الجوانب التطبيقية من حيث استخدام الاساليب الاحصائية والنماذج الكمية، ولكن ما يميز هذه الدراسة هي أنها ركزت في عينة الدراسة على طلبة ادارة الاعمال كونهم الأكثر تعمقا في دراسة المقاييس المرتبطة بالمقاوآاتية وادارة وتسيير المؤسسات، ومن جهة أخرى أخذ الجانب التطبيقي كل بعد من ابعاد التعليم المقاوآاتي على حدى.

1. المقاوآاتية

عرف موضوع المقاوآاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا كونه أضغى يمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد المنتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها.
1.1 مفهوم المقاوآاتية:

لقد تعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم المقاوآاتية مع وجود كثير من التقارب فيما بينها من حيث المعنى العام والمحتوى.

حيث استخدم مفهوم المقاوآة على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاوآاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلي والخدمي، فلقد كانت المقاوآة تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد (أحمد، 2006، صفحة 3).

يعرف "Howard Stevenson" بجامعة هارفارد المقاوآاتية "بأنها عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها" (صايبي، 2009، صفحة 2).

كما أن "Timmons" عرف المقاوآة بأنها: "عملية خلق أو انتهاز فرصة ومتابعتها، بغض النظر عن الموارد المتوفرة حاليا (Alain Fayolle, 2005, p. 34).

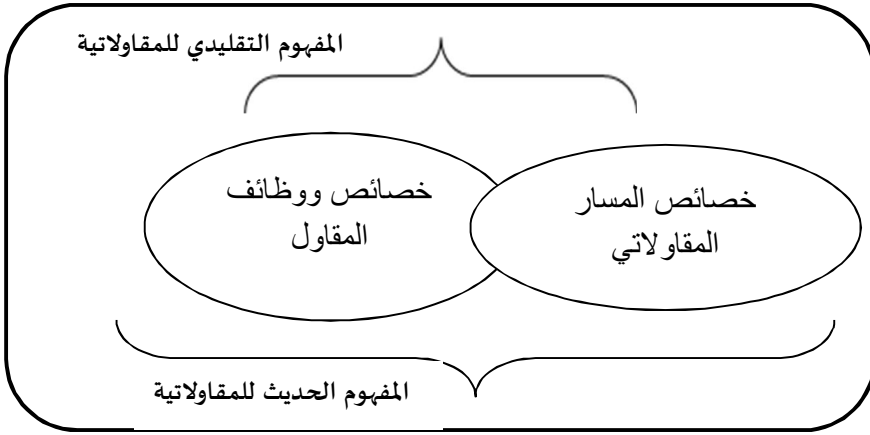
وحيث أن L-J FILION عرف المقاوآاتية على أنها "الحقل الذي يعنى بدراسة واقع المقاوآ وتطبيقاته من حيث نشاطاته وخصائصه والآثار الاقتصادية والاجتماعية لسلوكياته، وكذلك يدرس أساليب دفع ودعم وحماية النشاط المقاوآاتي" (Tahanout, 2014, p. 304).

عرف القانون الأساسي للحرفي المقاوآة على أنها "استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم (Souames chaima, 2022, p. 513).

يعرف HISRIH المقاوّلانية على أنّها "السيرورة التي تهمّد إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمّل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي (Hind, 2017, p. 33). كما عرفت بأنّها سلسلة مراحل تضم اكتشاف الفرص وخلق السلع والخدمات (باديس، 2018، صفحة 115).

عرف Charles W.Hofer وWilliam D. Bygrave السيرورة المقاوّلانية على أنّها "تشمل جميع الوظائف، الأنشطة، والأفعال المرتبطة بإدراك الفرص وخلق منظمات لاستغلالها" (Leila Yamani, 2022, p. 829).

الشكل 1: مفهوم المقاوّلانية حسب William D. Bygrave و Charles W.Hofer



المصدر: (فوجل، 2016، صفحة 145)

من الشكل يتبين التكامل بين كل خصائص المقاوّلانية ووظائف الماقل ليشكلان معا المفهوم الحديث للمقاوّلانية.

2.1 خصائص المقاوّلانية:

ينبثق من تعريف المقاوّلانية جملة من الخصائص نعرضها فيما يلي (مريزق، 2010، صفحة 02) :

- هي أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى إطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة وكذلك الوصول إلى تطوير أساليب جديدة للعمليات؛
- هي الجهد الموجه نحو التنسيق بين عمليات الإنتاج والبيع؛
- تعني الإدراك الكامل للفرص المتمثلة بالحاجات والرغبات والمشاكل والتحديات والاستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشروعات التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية؛
- هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات والتي تعود للقرارات الفردية الهادفة على تحقيق الربح من جراء اختيار النشاط الاقتصادي الملائم.

3.1 مفهوم المقاوآل

عرف شومبتر (1950) المقاوآل بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة "التدمير الخلاق" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وحسب كل من "Julien" و"Marchesney" فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويجب التسخير، الذي يصارع الروتين ويفرض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة.. كما عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين "Enrepreneur" و"Entrepreneur" بالشكل التالي (الطاهر، 2013، صفحة 4):

-تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة.
-الشخص الذي يباشر عملاً أو مشروعاً، بدلاً من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاوآل صناعي.

4.1 خصائص المقاوآلة:

للتوجه نحو المقاوآلية لا بد من التوفر على بعض الخصائص أهمها:

الطاقة والحركية: سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر.

وتهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال.

القدرة على احتواء الوقت: ينبغي على صاحب الفكرة القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي سوف لن يكون لها أي أثر إلا لاحقاً فلا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل (بسمة، 2018، صفحة 40).

القدرة على حل مختلف المشاكل: فقد تواجه المقاوآل عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء أحياناً إلى أطراف أخرى للاستشارة.

تقبل الفشل: يشكل الفشل جزءاً من النجاح والنسبة للمقاوآل الفشل والخطأ هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وتحقيق نجاحات مستقبلية.

قياس المخاطر: ينبغي أن يواجه المخاطر التي تواجهه في المستقبل وأن لا يعتمد على الحظ الذي نادراً ما يتكرر، فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.

التجديد والإبداع: ضرورة الانفتاح نحو التجديد والتطوير مما يساعد على استمرار المؤسسة، وهذا ما يتطلب توفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة.

الثقة بالنفس: أثبتت الدراسات أن المقاوآلين يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين.

5.1 الروح المقاوآلية

الروح المقاوآاتىة هى مجموعة من المؤهلات والقدرات التى تميز الشخصىة المقاوآاتىة، وتعكس سلوك وتصرف الشخصىة المقاوآاتىة، حىث لم يتفق الباحثىن على حصرها، ولكن أمكننا أن نستشف منها ما ىلى (لطىفة، 2010، الصفحات 5-9):

-اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها؛

-خلق القىمة: حىث تعكس هذه القدرة إمكانيات المقاوآاتىة الإبداعىة فى إيجاد تولىفات جدىة للإمكانيات المتاحة وفى ظروف معىنة لإنتاج سلع أو خدمات جدىة أو إدخال طرق عمل جدىة فتح أسواق جدىة، إيجاد مصادر تمويل وتموىن جدىة، وصف طرىقة تنظىمىة جدىة؛

-اتخاذ القرارات الصائبة؛

-المبادرة وتحقىق السبق؛

-استقراء المعلومات والتدقىق فىها؛

-التعامل مع حالات ومواقف عدم التأكد فى المحيط؛

-التصرف على أساس توقعات محسوبة؛

-ىتحمل المخاطر ولا ىخشى الفشل؛

2. ماهىة التعلىم المقاوآاتى

ظهور اقتصاد المعرفة دفع بالدول للاهتمام بالتعلىم المقاوآاتى خاصة بالجامعات لكونه ىمثل دورا

مهما فى إعداد الشىاب بشكل جىد من خلال مقررات تدرىسهم.

1.1. نشأة التعلىم المقاوآاتى

ىعتبر التعلىم المقاوآاتى كىتبار تعلىمى من أهم التىارات الشائعة حالىا فى العىد من الدول خصوصا

الصناعىة منها، وىرجع تأرىخ تدرىس المقاوآاتىة على المستوى العالى إلى عام 1947 عندما قدم Myle Maces أول مقرر دراسى فى المقاوآاتىة بجامعة هارفارد الأمريكىة. حىث كان السبب الأساسى لتقدىم هذا المقرر هو الاستجابة لاحتىاجات الطلبة العائدىن من أداء الخدمة العسكرىة بعد الحرب العالمىة الثانىة، حىث حقق هذا المقرر شعبىة بالرغم من أن صاحب المشروع كان ىتوقع أن لا ىحقق هذا المشروع النجاح المتوقع، ومع بداىة السبعىنات عرفت مدارس إدارة الأعمال التى تقدم مقررات دراسىة فى المقاوآاتىة تغىىرا جذرىا، حىث شرعت 16 جامعة فى تقدىم هذا المقرر لجامعة كالىفورنىا الشمالىة، وبعد ذلك تم إطلاق أول ماستر فى إدارة الأعمال متخصصة فى المقاوآاتىة ومنه توجه التعلىم المقاوآاتى نحو العالمىة بعد نشر العىد من الأىحات التى تهتم بالمقاوآاتىة والتعلىم المقاوآاتى، حىث وصلت حالىا إلى 44 دورىة علمىة محكمة متخصصة فى المقاوآاتىة (مصطفى، 2019، صفحة 631).

2.2 مفهوم التعلىم المقاوآاتى

ىعرف للتعلىم المقاوآاتى بأنه تلك العملىة التعلىمىة التى تهدف إلى تزوىد الطلبة بالمعارف والمهارات

الضرورىة وتحفىزهم نحو مبادرة مشروعهم المقاوآاتى وتشجىعهم لإنجاحه على نطاق واسع، هذه الطرىقة تتمثل فى تنمية المواقف والقىم المقاوآاتىة لدى الطلبة، وكذلك المعارف المتعلقة بالمقاوآاتىة لدى طلبة

الجامعات، المعاهد ومدارس التكوّين المهني، وكذلك الممارسين وطلّبة التكوّين المستمر (Iqtidar A. Shah, 2020, p. 2).

ومنهم من يُعرف التعليم المقاوّلاتي كما يلي: "إن جوهر روح المقاوّلاتية هو القدرة على تصوّر ورسم مسار مشروع تجاري جديد من خلال الجمع بين المعلومات من التخصصات الوظيفية ومن البيئة الخارجية في سياق عدم اليقين وعدم التأكّد التي تواجه هذا المشروع (Manish Kumar Gautam, 2015, p. 22).

3.2 أهداف التعليم المقاوّلاتي

يهدف التعليم المقاوّلاتي بشكل عام إلى إكساب الأفراد وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاولة وخصائصها السلوكية مثل المبادرة، المخاطرة والسيطرة الجوهرية الداخلية والاستقلالية من أجل خلق جيل جديد من المقاولين، ومن هنا فإن أهم أهداف التعليم المقاوّلاتي تتمثل فيما يلي (عيد، 2014، صفحة 156):

-تمكين الأفراد لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية؛

-التركيز على القضايا والموضوعات الحرجة والمهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل: أبحاث ودراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع، القضايا والإجراءات القانونية، وقضايا النظام الضريبي في البلد؛

-تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاوّلاتي لديهم مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، المبادرة وقبول المسؤوليات، أي التركيز على مهارات العمل لمقاوّلاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع وإدارتها بنجاح؛

-تمكين الأفراد ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرة المقاوّلاتية لديهم؛

-تطوير المهارات الاجتماعية: التعاون، العمل الجماعي، القدرة على تعلم أدوار جديدة بشكل مستقل؛

-تطوير الشخصية: الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، التفكير النقدي، القدرة على التأمل الذاتي، القدرة على التحمل والمثابرة؛

-تطوير المهارات المقاوّلاتية: القدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع القدرة على تحمل المخاطر، القدرة على تجسيد الأفكار، القدرة على التسيير، تحفيز العلاقات التجارية؛

4.2 أهمية التعليم المقاوّلاتي

-تعلم المقاوّلاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية (Mani, 2015, p. 3) ؛

-تعلم المقاوّلاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة؛

-تعلم المقاوآاتىة ينتج مقاوآلن فى الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحدآث طفرة فى بناء الإقتصاد المعرفى من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة؛
 -تعلم المقاوآاتىة يساهم فى زيادة الأصول المعرفىة وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالى فى مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر فى بناء مجتمع المعرفة؛
 -تعلم المقاوآاتىة يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاوآلن يصحون أكثر إبداعا؛
 -تعلم المقاوآاتىة يؤدى إلى زيادة احتمال امتلاك الخرىجن لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والى تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة فى التغلب على مشكل البطالة؛
5.2 متطلبات التعلم المقاوآاتىة

متطلبات التعلم المقاوآاتىة تشمل جوانب وعناصر مختلفة لتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ولتحقيق متطلبات التعلم المقاوآاتىة فى البيئة العربىة يجب إحدآث شراكة حقيقىة ما بين المنظمات الحكومىة والمنظمات الأهلىة الخاصة والجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص، وهذه المتطلبات تتمثل فىما يلى (سالم، 2012، صفآة 56):
11.5.2 البنىة التحتية

من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطوآآات والكراسى والأدوآات اللازمة، وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائخ، والبرمجىات اللى توفر التطبيقات العملىة والتدرىبىة اللى تسهل التعامل مع المحتوى المقاوآاتىة، واللى يجب أن يكون فى الغالب باللغة العربىة.
2.5.2 الموارد البشرىة المؤهلة والمدرىة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجىات وأساليب تدرىبىة متقدمة فى المقاوآاتىة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب لىخدم هذه العملىة، نظرا لأن هذا التعلم يتطلب تغيرا جذرىا فى نمط التفكير لدى المتعلمن فى جمىع الدول العربىة.
3.5.2 البنىة الممكنة اللى تدعم خطوات تنفيذ برامج التعلم المقاوآاتىة وخططه وأهدافه، وتستمد هذه البنىة تمكىنها وتفوقها من خلال وعى أفراد المجتمع على جمىع المستوآات ابتداء من القادة التربوین والأكادىمىین ومتخذى القرار إلى المواطن العادى، ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجمىع لإنجاح مبادرة هذا التعلم فى المجتمع.
4.5.2 الاستفادة من التجارب العالمىة فى هذا الخصوص والبناء عليها فى الممارسة والتطبيق للسياقین التربوین والتعليمى فى البنىة العربىة.
5.5.2 الاستفادة من التجارب العالمىة فى هذا الخصوص والبناء عليها فى الممارسة والتطبيق للسياقین التربوین والتعليمى فى البنىة العربىة.

3. الطرىقة والأدوآات

یتضمن هذا الجزء من الدراسة الخطوات والإجراءات اللى تمت فى الجانب المیدانى من حیث المنهجىة المتبعة، ومجتمع وعینة الدراسة، وأدأة الدراسة، والمعالجات الإحصائىة اللى استخدم فى تحلیل البیانات

لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة، ومن ثم جمع البيانات من العينة الكلية للتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة، وذلك كما يلي:

1.3. منهجية وأداة الدراسة

استخدم المنهج الوصفي في البحث الميداني، حيث تم أخذ عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية تخصص ماستر إدارة الأعمال بجامعة أدرار، وتم استطلاع آرائهم من خلال استبيان، وهو الأداة الوحيدة المستخدمة في هذه الدراسة وذلك بهدف الحصول على البيانات اللازمة من خلال الإجابة على أسئلته والتي تم تصميمها بما يخدم الدراسة وبالشكل الذي يمكن من الحصول على بيانات حول مشكلة الدراسة. وبناء على المراجعات الأدبية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث وبعد الدراسة الميدانية ظهر بأن التطرق إلى هذا الموضوع يتم باللجوء إلى تصميم استبيان لجمع المعلومات المناسبة عن أفراد العينة حول كيفية تفعيل أبعاد التعليم المقاولاتي ودوره في تنمية الروح المقاولاتية والمبادرة لدى الطلبة، لذلك تم الاطلاع على مجموعة من الاستبيانات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع، وعلى أساس ذلك خصصت 37 فقرة موزعة كما يلي:

المحور الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية للمستقضي (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة)

المحور الثاني: يتعلق بالروح المقاولاتية، ويتكون من 10 فقرات

المحور الثالث: يتعلق بالتعليم المقاولاتي وهو موزع على ثلاث أجزاء:

-المهارات الشخصية : تتكون من 07 فقرات.

-المهارات التقنية: تتكون من 09 فقرات.

-المهارات الإدارية: تتكون من 11 فقرة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الإستبانة حسب الجدول

01:

جدول 1: درجات مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة دفعة السنة الثانية ماستر تخصص إدارة الأعمال بكلية العلوم الاقتصادية جامعة أدرار، تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع (35) استبانة، وتم استرجاع (32) استبانة، منها (02) مستبعدة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، و(30) الباقية صالحة للتحليل الإحصائي، كما هو موضح بالجدول أدناه.

آءول 2: الاءآبآاء الموزعة والماءآرعة

الصآة	الاءآبآاء للآآلل	الاءآبآاء الماءآرعة	الاءآبآاء الموزعة
30		02	35

المصدر: من اءءاء البآآ

3.3 آآآار آآاء الدراسة

آم آءآءام معامل كرونباآ ألفا (Cronbach Alpha) لآآاس ءرعة مصءاقفة إآاباء عفةة الدراسة على أسآلة الاءآبآانه، وفعءمء هءا المعامل على آآاس مءى الآبآاء الءآآلى لأسآلة الاءآبآانه فى مقءرآها على إعطاء نآآآ مآوافقة لءرءوء المءآآبآفن آآاه أسآلة الاءآبآانه، وفعمكن آفسفر ألفا على أنها معامل الآبآاء الءآآلى (Internal Consistency) بفن الإآاباء ولءلك ففن آفمآها آآراوآ بفن (صفر، 1)، وأن الآفةة المقبولة إآصائفاً لمعامل ألفا هف (60%) فأكآرآف آكون مصءاقفة المآآاس آفةة وآى فعمكن آعمفم النآآآ آفآ بلغت آفةة ألفا (93.7%) كما هو موضآ فى الآءول.

آءول 3: معامل ألفا كرونباآ لآآاس آآاء أءاة الدراسة

معامل ألفا كرونباآ	ءءء العباراء
0.67	37

المصدر: بناء على مآرآاء برنامج SPSSv24

بلغ معامل الآبآاء ألفا لأفرء العفةة كوءءة ولاءة وللاءآبآان بفشكل عام 0.67 وهف نسبة آءل على مسآوى مآوسط من آبآاء ومصءاقفة لأءاة الآآاس.

4. النآآآ ومناقشآها

1.4 وصف نآآآ عفةة الدراسة

هءف هءا الآءء من الدراسة إلى بفبان آصائص عفةة الدراسة من آفآ (الآفس، العمر، المسآوى الءراسف، الوآففة) وفعظهر الآءول 03 آوزع أفرء عفةة الدراسة آسب المآفرءاء الءفمآراففة والوآففةة.

جدول 4: توزيع أفراد العينة

النسبة %	التكرارات	المستوى	الخصائص
63.3	19	ذكر	الجنس
36.7	11	أنثى	
30	9	20- أقل من 25	العمر
40	12	25- أقل من 30	
30	9	30 فأكثر	
43.3	13	السنة 1 ماستر	المستوى التعليمي
56.7	17	السنة 2 ماستر	
53.3	16	نعم	الوظيفة
46.7	14	لا	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج SPSS V24

يلاحظ أن الإناث يشكلون ما نسبته 36.7% من إجمالي العينة المدروسة بحيث بلغ عددهم 11 طالبة بينما الذكور فقد بلغت نسبتهم 63.3% من إجمالي العينة المدروسة وهذا بتكرار قدره 19 طالب، وأن أغلبية أفراد العينة محل الدراسة تتراوح أعمارهم من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة تليها الفئتين المتبقيتين (20- أقل من 25 سنة ومن 30 سنة فما فوق)، أما من ناحية المستوى الدراسي فقد أشارت البيانات في الجدول أن طلبة السنة الثانية ماستر يشكلون ما نسبته 56.7% من إجمالي العينة المدروسة بحيث بلغ عددهم 17 طالب أما طلبة السنة أولى ماستر فقد بلغت نسبتهم 43.3% من إجمالي العينة المدروسة وهذا بتكرار قدره 13 طالب. ومن خلال تحليل متغير الوظيفة تبين أن 53.3% من إجمالي العينة المدروسة يشتغلون وهذا بتكرار قدره 16 طالب بينما 46.7% منهم ليست لديهم وظيفة بحيث بلغ عددهم 14 طالب.

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$ بين التعليم المقاولاتي وروح المقاولاتية لدى الطلبة.

لقد تم استخدام اختبار معامل ارتباط سبيرمان للتأكد من مدى وجود ارتباط بين الروح المقاولاتية والتعليم المقاولاتي، حيث كانت نتائج هذا الفحص مبينة من خلال الجدول أدناه:

جدول 5: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الرقم	البعد	معامل سبيرمان	Sig	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
1	المهارات الشخصية	**0.302	0.005	دال إحصائيا	رفض الفرضية العدم
2	المهارات التقنية	**0.429	0.018	دال إحصائيا	رفض الفرضية العدم
3	المهارات الإدارية	**0.468	0.009	دال إحصائيا	رفض الفرضية العدم

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSSv24

وفيما يلي مناقشة تفصيلية لنتائج الدراسة واختبار فرضياتها كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يتضح من خلال اختبار العلاقة سبيرمان في الجدول أعلاه انه توجد علاقة ارتباط موجبة إلا أنها غير معنوية بين المهارات الشخصية والروح المقاوّلانية لدى الطلبة، وهذا دليل على رفض الفرضية الصفرية الأولى وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ للمهارات الشخصية وروح المقاوّلانية حيث بلغ معامل الارتباط 0.302 وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.05 ما يعني أنه كلما زادت أهمية المهارات الشخصية لدى الطلبة كلما أدى ذلك إلى تعزيز روح المقاوّلانية لديهم.

الفرضية الفرعية الثانية: يتضح من خلال اختبار العلاقة سبيرمان في الجدول أعلاه انه توجد علاقة ارتباط موجبة بين المهارات التقنية والروح المقاوّلانية لدى الطلبة، وهذا دليل على رفض الفرضية الصفرية الأولى وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ للمهارات التقنية وروح المقاوّلانية حيث بلغ معامل الارتباط 0.429 وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.05 ما يعني أنه كلما زادت أهمية المهارات التقنية لدى الطلبة كلما أدى ذلك إلى تعزيز روح المقاوّلانية لديهم.

الفرضية الفرعية الثالثة: يتضح من خلال اختبار العلاقة سبيرمان في الجدول أعلاه انه توجد علاقة ارتباط موجبة بين المهارات الإدارية والروح المقاوّلانية لدى الطلبة، وهذا دليل على رفض الفرضية الصفرية الأولى وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ للمهارات الإدارية وروح المقاوّلانية حيث بلغ معامل الارتباط 0.468 وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.05 ما يعني أنه كلما زادت أهمية المهارات الإدارية لدى الطلبة كلما أدى ذلك إلى تعزيز روح المقاوّلانية لديهم.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم المقاوّلاني على الروح المقاوّلانية

لقد استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أآر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، أي أآر التعليم المقاولاتي على الروح المقاولاتية، والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول 6: نتائج تحليل الانحدار المتعدد **Multiple Regression** للتعليم المقاولاتي على

الروح المقاولاتية

المتغير	B	Beta	T	Sig
المهارات الشخصية	0.019	0.034	0.115	0.005
المهارات التقنية	0.037	0.072	0.34	0.001
المهارات الإدارية	0.169	0.280	0.944	0.033

$$R = 0.563 \quad R\text{-deux} = 0.465 \quad F = 1.325 \quad \text{Sig} = 0.000 \quad \bullet$$

تشير نتائج الجدول رقم 6 أن معامل الارتباط $R=0.563$ وهو يؤكد على وجود علاقة ارتباط متوسطة بين

روح المقاولاتية والمهارات الشخصية والتقنية والإدارية.

كما أن معامل التحديد بلغ 0.465 . وهذا يعني أن 46.5% من التغيرات (الاختلافات أو التباينات)

الحاصلة في الروح المقاولاتية يعود إلى العوامل السالفة الذكر أي المهارات الشخصية والتقنية والإدارية

، وأن 53.5% تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، كما يلاحظ هنا قيمة F قدرت بـ 1.325 وهي

قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وهذا يؤكد بشكل واضح أن المهارات الشخصية

والقنية والإدارية أثرت على روح المقاولاتية.

كما تشير نتائج التحليل الجزئي إلى ما يلي:

- يلاحظ بأن $B1=0.019$ أي إذا زادت المهارات الشخصية بوحدة واحدة تزيد روح المقاولاتية بـ 0.019 وهي

معنوية عند مستوى الدلالة α أقل أو يساوي (0.05) ، أي أن المهارات الشخصية تؤثر في روح المقاولاتية.

- $B2=0.037$ أي إذا زادت المهارات التقنية بوحدة واحدة تزيد روح المقاولاتية بـ 0.037 وهي معنوية عند

مستوى الدلالة α أقل أو يساوي (0.05) ، أي أن المهارات التقنية تؤثر في روح المقاولاتية.

- $B2=0.169$ أي إذا زادت المهارات الإدارية بوحدة واحدة تزيد روح المقاولاتية بـ 0.169 وهي معنوية عند

مستوى الدلالة α أقل أو يساوي (0.05) ، أي أن المهارات الإدارية تؤثر في روح المقاولاتية.

خاتمة:

ظهور اقتصاد المعرفة دفع بالدول للاهتمام بالتعليم المقاولاتي خاصة بالجامعات لكونه يمثل دورا

مهما في إعداد الشباب بشكل جيد من خلال مقررات كـتدرسيهم. وذلك من منطلق أن التعرض لمقررات في

المقاولاتية والإبداع من المحتمل أن يؤدي وبشكل كبير إلى أن يغدوا الطلبة في محطات مهنية عند أي نقطة

في المستقبل ويخلق لديهم قدرا من الاهتمام ببدء أعمال تجارية.

التعليم المقاوّلاتي يهدف إلى تزويد الطلبة بالمعرفة وإكسابهم المهارات اللازمة من أجل تشجيعهم على العمل المقاوّلاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة، فالتعليم المقاوّلاتي يركز في محتواه ومضمونه على إدراك الأفراد للفرص وتحديدّها، وبشكل عام يهدف إلى إكساب الطلبة وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاوّلاتية وخصائصها السلوكية مثل المبادرة، المخاطرة، والاستقلالية من أجل خلق جيل جديد من المقاوّلين.

تبين من خلال النتائج وجود علاقات ارتباط بين الروح المقاوّلاتية كمتغير تابع ومختلف محاور التعليم المقاوّلاتي كمتغيرات مستقلة، الشيء الذي يفسر أهمية التعليم المقاوّلاتي في تعزيز روح المقاوّلاتية عند الطلبة، كما بينت لنا النتائج أن المهارات الشخصية والتقنية والإدارية أثرت على روح المقاوّلاتية. فالتعليم المقاوّلاتي يهدف إلى تزويد الطلبة بالمعرفة وإكسابهم المهارات اللازمة من أجل تشجيعهم على العمل المقاوّلاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة، ويركز في محتواه ومضمونه على إدراك الأفراد للفرص وتحديدّها، وبشكل عام يهدف إلى إكساب الطلبة وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاوّلاتية وخصائصها السلوكية مثل المبادرة، المخاطرة والاستقلالية من أجل خلق جيل جديد من المقاوّلين. توصى هذه الدراسة بما يلي:

-نشر الثقافة المقاوّلاتية في أوساط الشباب وإبراز قصص النجاح المختلفة في المقاوّلاتية؛
-اعتماد البرامج التعليمية المقاوّلاتية في مختلف الأطوار الدراسية من الابتدائي فما فوق فلا بد من وجود سياسة موحدة لتعزيز المناهج الدراسية التي تشمل المقاوّلاتية والإبداع، ووضع حلقات دراسية إلزامية للطلبة، كما يمكن وضع ورش عمل لتوسيع آفاق الطلبة المهنية بشكل عام، كما يمكن للمقاوّلين أن يساهموا في الفعاليات المرتبطة بالمقاوّلاتية؛
-ضرورة التوسع في تقديم مقررات المقاوّلاتية وموضوعاتها بما يتناسب مع حاجة الأفراد في إنشاء وتطوير مؤسسات صغيرة خاصة بهم؛
-تكوين الأساتذة الجامعيين في مجال المقاوّلاتية وتوفير كل وسائل البحث العلمي المحفزة لتوسيع معلوماتهم وإدراكهم وخبراتهم في مجال المقاوّلاتية؛

قائمة المراجع:

- Alain Fayolle, T. V. (2005). Paradigmes et Entrepreneuriat. *Revue de l'Entrepreneuriat*, 4(1).
- Boldureanu, G. (2020). Entrepreneurship Education through Successful Entrepreneurial Models in Higher Education Institutions. *Sustainability Journal*, 12(3).
- Ermira Qosja, E. D. (2015). Entrepreneurial spirit and factors affecting it: Case study based on the students of the European University of

- Tirana. *International Journal of Social Sciences and Education Research*, 1(3).
- Garcíaa, J. C. (2017). Entrepreneurship Education: State of the Art. *Propósitos y Representaciones* , 5(2).
- Hind, D. (2017). Entrepreneuriat, PME et innovation : cas de l'Algérie. *Journal of Industrial Economics*, 12(2).
- Iqtidar A. Shah, S. A. (2020). The moderating role of entrepreneurship education in shaping entrepreneurial intentions. *Journal of Economic Structures*, 9(19).
- Leila Yamani, S. B. (2022). Agence nationale pour le soutien et le développement de l'entrepreneuriat en tant que mécanisme de soutien et de développement des PME en Algérie, Étude de cas ANSEJ agence. *Al Bashaer Economic Journal*, 8(1).
- Mani, M. (2015). Entrepreneurship Education: A Students' Perspective. *International Journal of E-Entrepreneurship and Innovation*, 5(1).
- Manish Kumar Gautam, S. K. (2015). Entrepreneurship Education: Concept, Characteristics and Implications for Teacher Education . *Shaikshik Parisamvad (An International Journal of Education)*, 5(1).
- Raposo, M. (2011). Entrepreneurship education: Relationship between education and entrepreneurial activity. *Psicothema*, 23(3).
- Souames chaima, D. r. (2022). Le rôle de l'entrepreneuriat dans la réduction du taux de chômage en Algérie. *Revue d'économie des Affaires et de la Finance*, 7(1).
- Tahanout, K. (2014). Etat De L'entrepreneuriat Féminin En Algérie. *Revue d'économique et de development humain*, 5(1).
- اليمنى فآآة، برنى لطيفة. (2010). البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاوآاتية- دراسة استطلاعية. *الملتقى الدولي المقاوآاتية حول التكوين وفرص الأعمال* . جامعة بسكرة.
- أيمن عادل عيد. (2014). التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي. *المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز زيادة الأعمال* . جامعة القصيم.
- حداد بختة، بن شريط بسمة. (2018). التوجه نحو المقاوآة وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والثقافية - دراسة لعينة من طلبة الجامعة (بويرة، جلفة، غرداية). *مجلة المؤسسة* ، 7(1).
- خزري توفيق، حسين الطاهر. (2013). المقاوآة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات . *مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* . جامعة الوادي.

- صندرة صابى. (2009). سبرورة إنشاء مؤسسة أسالىب المرافقة. جامعة قسنطىنة. دار المقاوآاتىة.
- صوالح محمد وفاء، بن عىشة بادىس. (2018). أآر التكوىن واللغة على النىة المقاوآاتىة لدى الطلبة الجزائرىن (دراسة ميدانىة بولاية البلىدة). مجلة المؤسسة، 7(1).
- عدنان مرىزق. (2010). المقاربات البىداغوجىة لتدرىس المقاوآاتىة والمقاربة بالكفاءات. المآتقى الدولى حول المقاوآاتىة، التكوىن وفرص الأعمال. جامعة بسكرة.
- قوجىل م. (2016). دراسة وتحلىل سىاسات دعم المقاوآاتىة فى الجزائر-دراسة ميدانىة. قسم علوم التسىر. جامعة قاصدى مرىاح ورقلة.
- مجدى عبدالوهاب قاسم، فاطمة الزمراء سالم. (2012). مستقبلى جودة التعلىم: التذوىل، ورىادة المشروعات والطرىق إلى الجودة العالمىة. مصر: دار العالم العربى.
- هاملى عبد القادر، حوحو مصطفى. (2019). اشكالىة التعلىم المقاوآاتى ودوره فى خلق النىة المقاوآاتىة: دراسة ميدانىة على عىنة من الشباب الجامعى. مجلة البشائر الاقآصاءىة، 5(1).

-

المحيط البيئي والتعليم المقاولاتي وأثرهما على تعزيز روح المقاولة لدى الطلبة- دراسة على عينة من طلبة الاقتصاد بجامعة أم البواقي-

The environmental environment and entrepreneurial education and their impact on enhancing the entrepreneurial spirit among students - a study on a sample of economics students at the University of Oum El Bouaghi-

د.فاتح لقوقي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر

د. طارق بن قسبي، المركز الجامعي بريكّة، الجزائر

<p>Abstract</p> <p>This study aims to measure the level of the impact of the environmental environment and entrepreneurial education on the entrepreneurial spirit of university students. For this purpose, we used some descriptive and inferential statistics methods to study the data obtained from a questionnaire prepared and distributed to a group of economics students at the University of Larbi Ben Mhidi Oum El Bouaghi to survey their opinion, the results of the analysis showed. The degree of enhancing the environmental field and entrepreneurial education towards entrepreneurship among students is medium, and there are no statistically significant differences in the degree of reinforcement towards entrepreneurship according to academic level, gender and age.</p>	<p>ملخص:</p> <p>تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى تأثير المحيط البيئي والتعليم المقاولاتي على روح المقاولة لدى الطلبة الجامعين، ولهذا الغرض استخدمنا بعض أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي لدراسة البيانات الحاصلة من استبانته مُعدّة وموزعة على مجموعة من طلبة الاقتصاد بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي لاستطلاع رأيها ، بينت نتائج التحليل أن درجة تعزيز المجال البيئي والتعليم المقاولاتي نحو المقاولة لدى الطلبة متوسطة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعزيز نحو المقاولالية باختلاف المستوى الدراسي والجنس والسن.</p> <p>الكلمات المفتاحية: المحيط البيئي، التعليم المقاولاتي، روح المقاولة</p> <p>تصنيف JEL: M13. J24. J23</p>
---	--

مقدمة:

أصبح موضوع المقاتلة يحتل حيزا كبيرا من اهتمامات الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي أصبحت تحتلها المشاريع الصغيرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية والاستراتيجية. وللمقاتلة أهمية كبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط في خلق الثروة و الرفع من مستويات الإنتاج و زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد و تنوع النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة و إعادة التوازن للأسواق بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار. والجزائر حاولت جاهدة على تعزيز وتطوير ثقافة المقاتلة لدى طلبة الجامعات من خلال عديد البرامج على غرار إنشاء دور المقاتلة في الجامعات وإعداد برامج تكوينية خاصة بالثقافة المقاتلة من خلال الطرح السابق تبرز الإشكالية التي نود دراستها في هذا البحث والتي مفادها:

إلى أي مدى يؤثر المحيط البيئي والتعليم المقاتل على تعزيز روح المقاتلة لدى طلبة العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي ؟
ويمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. درجة تأثير المجال البيئي (الأسرة، سياسة الدولة في إنشاء المؤسسات) على تعزيز روح المقاتلة لدى طلبة العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي مرتفعة.
2. درجة تأثير التعليم المقاتل في الجامعة على تعزيز روح المقاتلة لدى طلبة العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي متوسطة.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز نحو المقاتلة باختلاف المستوى الدراسي
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز نحو المقاتلة باختلاف الجنس
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز نحو المقاتلة باختلاف السن

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

1. تسليط الضوء على مدى مساهمة المحيط البيئي والتعليم المقاولاتي على تبلور فكرة المقاولة وإنشاء مؤسسات خاصة لدى الطلبة.
2. دراسة الفروق في الاتجاه نحو الفكر المقاولاتي باختلاف الجنس والسن المستوى .

الجزء النظري للدراسة

تم التطرق في بداية الجزء النظري من هاته إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المقاولة، ثم استعراض بعض المفاهيم والأساسيات حول المقاولة والتعليم المقاولاتي والدور الاقتصادي للمقاولة.

أولا: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المقاولة لدى الطلبة الجامعيين نذكر منها:

1. دراسة مانع فاطمة وآخرون: بعنوان مساهمة التعليم المقاولاتي بالجامعة الجزائرية في تعزيز نوجه الطالب الجامعي نحو المقاولة - دراسة حالة عينة من طلبة الماستر جامعة الشلف- هدفت هذه إلى قياس أثر التعليم المقاولاتي على اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المقاولة، من خلال توزيع استبيان على عينة مكونة من 200 طالب ماستر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة خسيبة بن بوعلي الشلف، توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة لبين التعليم المقاولاتي وتوجه أفراد العينة المدروسة نحو المقاولة (مانع، 2022)
2. دراسة بن حمو عبدالله وكلاخي لطيفة: تحت عنوان التعليم المقاولاتي ودوره في رفع الروح المقاولاتية - دراسة استكشافية على عينة من طلبة الماستر بجامعة ابن خلدون تيارت، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن وجود ارتباط بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية لديه، من خلال استبيان موجه إلى 30 طالب ماستر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط بين الروح المقاولاتية ومختلف محاور التعليم المقاولاتي، وأظهرت أيضا أن المهارات الشخصية والتقنية والإدارية أثرت على الروح المقاولاتية (بن حمو عبد الله، 2022)
3. دراسة بن عباس موسى و زدوري أسماء: تحت عنوان دار المقاولاتية بوابة الطالب الجامعي على النظام البيئي المقاولاتي المحلي - دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة باتنة2- هدفت هذه الدراسة لإبراز

أهمية خلق توجه مقاوлатي لدى الطالب الجامعي، وقد تم في هذه الدراسة جمع وتصنيف كل النشاطات التي نفذتها دار المقاوлатية بجامعة باتنة2 خلال سنة 2019 للتأكد من مدى تغطيتها لكل مكونات النظام البيئي المقاوлатي المحلي، خلصت هذه الدراسة إلى أن النشاطات المقدمة غير كافية ولا تغطي كل مكونات البيئة المقاوлатية المحلية التي تجعل الطالب الجامعي يتبنى النشاط المقاوлатي كبديل أول (أسماء، 2021)

4. دراسة جيلالي العقاب و نور الدين كروش: بعنوان دار المقاوлатية كألية لتعزيز روح المقاوлатية للطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به دار المقاوлатية على مستوى المركز الجامعي تيسمسيلت في سبيل غرس وتعزيز روح المقاوлатية لدى الطلبة الجامعيين، من خلال استبيان تم توجيهه إلى طلبة المركز، خلصت الدراسة إلى أن دار المقاوлатية تقوم بعدد الأنشطة التحسيسية والتكوينية لفائدة الطلبة، وعليه فهي تؤثر بصفة معنوية على رغبة الطالب في إنشاء مشاريعهم المستقلة بعد نهاية مشوارهم الجامعي (كروش، 2020).

ثانيا: أساسيات حول المقاوлатية

1. مفهوم المقاوлатية

لقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع المقاوлатية لما تكتسيه المؤسسات الصغيرة والمصغرة من أهمية بالغة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول بشكل عام والدول الكبرى بشكل خاص.

فقد عرف Timmons المقاومة على أنها عملية خلق أو انتهاز الفرص ومتابعتها (Alain, 2005, p. 34)

وعرفها Dollinger على أنها إنشاء منظمة اقتصادية مبتكرة بهدف تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد (محمد، 2021، صفحة 349)

2. الثقافة المقاوлатية

تعرف الثقافة المقاوлатية على أنها مجموعة القيم والقناعات المشتركة والدراية الفنية التي توجه إلى حد ما سلوك الأفراد والمؤسسات والسكان تجاه تنظيم المشاريع.

3. أهمية الثقافة المقاوлатية

تمثل الثقافة المقاوانية المحرك لإنشاء المؤسسات، فالثقافة تلعب دورا في غاية الأهمية في تماسك الأعضاء والحفاظ على هوية الجماعة وبقائها، فالثقافة أداة فعالة في توجيه سلوك أفراد المجتمع ومساعدتهم على اكتشاف قدراتهم على الإبداع واكتساب الثقة بالنفس. من خلال تحريك الدوافع النفسية والمالية نحو المقاوانية

4. مقومات المقاومة: تعددت مقومات المقاومة لعل أهمها:

1.4. المقومات الشخصية : يحتاج المقاول إلى مجموعة من المواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد. كالحاجة للإنجاز والثقة بالنفس والرؤية المستقبلية والاستعداد والميل للمخاطرة و الرغبة في الاستقلالية والتفاؤل.

2.4. المقومات البيئية: أما المقومات البيئية فتتعدد أيضا على غرار المحيط الاجتماعي والأسرة و الدين و الجهات الداعمة مراكز البحث العلمي والجامعات والتي تمثل الجامعات أحد الأطراف الرئيسية في بيئة منظومة الأعمال ويقع عليها مسؤولية أداء عدد من المهام النوعية.

5. التعليم المقاواني:

يعرف التعليم المقاواني بأنه مجموعة الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس روح المقاوانية لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشروعهم المقاواني وتشجيعهم لإنجاحه على نطاق واسع (بن حمو عبد الله، 2022، صفحة 401)

6. الدور الاقتصادي للمقاوانية

تلعب المقاومة دورا هاما في تطوير الاقتصاد، فهي تشكل القاطرة التي تجر قطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدول ، في ظل عصر السرعة واقتصاد السوق ، وتتجلى أهمية دور المقاومة كذلك في أن العديد من المصالح الفردية والجماعية تتقاطع حولها، سواء مصالح الدائنين والمتعاقدين مع المقاومة ، او سواء مصلحة المجتمع في استمرار نشاط المقاومة ، حفاظا على النسيج الاقتصادي الوطني وفرص الشغل .

● خلق فرص عمل جديدة

بما أن أكبر موفر لفرص العمل هو القطاع الخاص، فإن ملايين فرص العمل تقدمها المصانع وصناعة الخدمات والشركات الزراعية وبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال فإن المتاجر الكبرى وآخرين يوظفون الآلاف من العاملين، وبالمثل فإن شركات كبرى يخلقون فرص عمل كثيرة، خلق فرص عمل ضخمة مثل هذه لها مضاعفات وتأثيرات تسرع من نمو الاقتصاد ككل، فمزيد من الوظائف يعني المزيد من الدخل وهذا يزيد الطلب على البضائع والخدمات وبالتالي يزيد الإنتاج، وبالتالي يزيد الطلب على الوظائف مرة أخرى وهكذا.

- رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة

يتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى

- زيادة الناتج المحلي

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي من خلال عملها على توفير السلع والخدمات ما يزيد من الدخل الوطني للدولة، فهي تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أنها تمثل مناخا مناسباً للتجديد والابتكار، مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أنها تساهم في زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه

2. الجزء التطبيقي: الدراسة الميدانية

أولا: أسلوب الدراسة

استخدم الباحثان مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاعتماد على الإستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض، ووزعت على أفراد عينة الدراسة.

ثانيا:مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في طلبة الماستر والليسانس في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عبر كل الجامعات الجزائرية، أما عينة الدراسة فقد قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة استطلاعية حجمها 20 طالب لاختبار الاتساق الداخلي والثبات. وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة تم توزيع 60 إستبانة على عينة الدراسة. وقد تم استرداد 55 إستبانة بنسبة استرداد 91,66%.

ثالثا: أداة الدراسة

تم إعداد إستبانة حول: المحيط البيئي والتعليم المقاولاتي وأثرهما على تعزيز روح المقاومة لدى الطلبة دراسة على عينة من طلبة الاقتصاد جامعة أم البواقي.

تتكون إستبانة الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

1. القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (الجنس- السن- المستوى)

2. القسم الثاني: وهو عبارة عن 10 فقرات مقسمة على مجالين:

المجال الأول: يشمل المجال البيئي (الأُسرة، سياسة الدولة في إنشاء المؤسسات) ويتضمن الأسئلة من 1 إلى 6.

المجال الثاني: ويشمل مجال التعليم المقاولاتي والذي يتضمن الأسئلة من 6 إلى 10.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (1):

جدول (1): درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	غير موافق	لم أكون رأي	موافق
الدرجة	1	2	3

رابعا: صدق الاستبيان

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه. وقام الباحث بالتأكد من صدق الإستبانة كالآتي:

1- صدق المحكمين:

عرض الباحث الإستبانة على مجموعة من المحكمين ، وقد استجاب الباحث لأراء المحكمين وقاما بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

2- صدق المقياس:

1-2- الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتهي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. والجدول (2) يوضح معامل الارتباط سييرمان بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول 2: معامل الارتباط سييرمان بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل سييرمان للارتباط	الاحتمالية (Sig.)
1.	تشجعك عائلتك معنوياً إذا أردت إنشاء مشروع خاص بك	0.872	*0.000
2.	تحفزك عائلتك مالياً إذا أردت إنشاء مشروع خاص بك	0.871	*0.000
3.	عائلتك تتكون من أفراد ممارسين للعمل المقاولاتي	0.736	*0.000
4.	تعتبر كل من <i>cnac/ansej/angem</i> محفزة لإنشاء مشروعك	0.886	*0.045

0.086	0.393	تعتبر الإعفاءات من الأقساط والضرائب الأولية مشجعة لإنشاء مشروعك	5.
-------	-------	---	----

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

المصدر: من إعداد الباحثان بناءاً مخرجات برنامج SPSS

أيضاً بالنسبة للمجال الثاني والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول 3: معامل الارتباط سييرمان بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل سييرمان للارتباط	(Sig)
6.	يوجد تشجيع من طرف الأساتذة على الإبداع والابتكار لإنشاء مشروعك	0.611	*0.004
7.	يوجد أساتذة مختصين في تسيير وإنشاء المؤسسات	0.817	*0.000
8.	درست مقاييس مشجعة على إنشاء وتسيير المؤسسة	0.398	*0.026
9.	حضور ملتقيات بالجامعة تحث الطلبة إنشاء مؤسسات	0.600	*0.005
10.	هل ترى أن التكوين المقاواني كافي لإنشاء مؤسسة خاصة	0.687	*0.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

المصدر: من إعداد الباحثان بناءاً مخرجات برنامج SPSS

2-2- الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول 4: معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.

الرقم	المجال	معامل الارتباط	معامل سييرمان (Sig)
1	المجال الأول: المجال البيئي (الأسرة، سياسة الدولة في إنشاء المؤسسات)	0.849	*0.000
2	المجال الثاني: التعليم المقاولاتي	0.736	*0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بناء مخرجات برنامج SPSS

3- ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5).

جدول 5: بوض نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

الرقم	المجال	معامل ألفا كرونباخ
-------	--------	--------------------

0,799	المجال الأول: المجال البيئي (الأسرة، سياسة الدولة في إنشاء المؤسسات)	1
0.643	المجال الثاني: التعليم المقاولاتي	2
0.767	جميع مجالات الاستبانة	

المصدر: من إعداد الباحثان بناء مخرجات برنامج SPSS

واضح من النتائج الموضحة في جدول (5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مقبولة لكل مجال من مجالات الإستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الإستبانة تساوي (0.767) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الإستبانة في صورتها النهائية لقابلة للتوزيع. وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانته الدراسة مما يسمح بالإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قام الباحثان بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). وقد تم أيضا استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض تفيد في وصف عينة الدراسة.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
- 3- معامل ارتباط سيرمان (spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.
- 4- اختبار تحليل التباين البسيط ANOVA.

سادسا: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

1-1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين جدول (6) أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور، يث سجلنا ما نسبته 34,5% من عينة الدراسة من الذكور و65,5% من الإناث.

جدول 6: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	19	34,5
أنثى	36	65,5
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الباحثان

2-1- توزيع أفراد العينة حسب العمر

يتبين من جدول (7) أن ما نسبته 78,2% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة ، و16,4% أعمارهم تتراوح بين 30 و40 سنة ، أما نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة فهي في حدود 5,4% .

جدول 7: توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	43	78,2
30 – 40 سنة	9	16,4
أكثر من 40 سنة	3	5,4

100	09	المجموع
-----	----	---------

المصدر: من إعداد الباحثان

3-1- توزيع أفراد العينة حسب المستوى

يتضح من جدول (8) أن عينة الدراسة تتكون من 32,7% يدرسون سنة ثالثة ليسانس، وأن 67,3% يدرسون في طور ماستر.

جدول 8: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	العدد	المستوى الدراسي
32,7	18	ثالثة ليسانس
67,3	37	ماستر
100	90	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان

2- التعرف والكشف عن درجة ومستوى التعزيز:

يمكن استخدام المعيار التالي لتصنيف درجات التعزيز

من 1 إلى 1.66 تعزير بدرجة ضعيفة

من 1.67 إلى 2.33 تعزير بدرجة متوسطة

من 2.34 إلى 3 تعزير بدرجة مرتفعة

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 9: يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية ودرجة التعزيز

الأبعاد	عدد الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التعزيز
البعد الأول	5	2,05	0.51	متوسطة
البعد الثاني	5	2,02	0.62	متوسطة
الكلي	4	2,04	0.46	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثان

يتبين من خلال الجدول رقم (9) ومن خلال إجابات أفراد العينة أن درجة تعزيز المجال البيئي (الأسرة، سياسة الدولة في إنشاء المؤسسات) متوسطة بحيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد 2,05 بانحراف معياري قدره 0,51 ، وكذلك هو الحال بالنسبة للبعد الثاني والمتعلق بالتعليم المقاوлатي في الجامعة فهو أيضا يعزز روح المقاومة لدى الطلبة بنسبة متوسطة، بمتوسط حسابي قدره 2,02 وانحراف معياري قدره 0,62 ، أما فيما يتعلق بدرجة التعزيز الكلية والتي تشمل البعدين فقد جاءت بدرجة متوسطة أيضا بمتوسط حسابي قدره 2,04 وانحراف معياري قدره 0,46.

3. اختبار الفروق الإحصائية في متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز باختلاف المستوى الدراسي :
للتحقق من نتيجة الفرضية الثالثة قام الباحث باستخدام اختبار "ت" والجدول رقم 10 يوضح ذلك

الجدول 10: يوضح نتائج اختبار الفروق الإحصائية في متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز
الكلية باختلاف المستوى الدراسي:

المستوى الدراسي	النسبة	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	القرار
ليسانس	32,7	0,476	0,636	لا توجد فروق
ماستر	67,3			

المصدر: من إعداد الباحثان بناء مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (10) أن الفروق في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف المستوى الدراسي جاءت غير معنوية بدليل أن قيمة (ت) بلغت 0.476 و هي قيمة أقل من القيمة الجدولية، أيضا قيمة مستوى دلالتها الإحصائية بلغت 0.636 وهي أكبر 0.05، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن الفروق غير معنوية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف المستوى الدراسي.

4. اختبار الفروق الإحصائية في متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز باختلاف الجنس :

للتحقق من نتيجة الفرضية الرابعة قام الباحثان باستخدام اختبار "ت" والجدول رقم 11 يوضح ذلك

الجدول 11 يوضح نتائج اختبار الفروق الإحصائية في متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة

التعزيز الكلية باختلاف الجنس:

المستوى الدراسي	النسبة	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	القرار
ذكور	34,5	0,869	0,389	لا توجد فروق
إناث	65,5			

المصدر: من إعداد الباحثان بناء مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (11) أن الفروق في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف الجنس جاءت غير معنوية بدليل أن قيمة (ت) بلغت 0.869 و هي قيمة أقل من القيمة الجدولية، أيضا قيمة مستوى دلالتها الإحصائية بلغت 0.389 وهي أكبر 0.05، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن الفروق غير معنوية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف الجنس.

5. اختبار الفروق الإحصائية في متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز باختلاف السن:

للتحقق من نتيجة الفرضية الخامسة قام الباحث باستخدام اختبار تحليل التباين البسيط ANOVA والجدول (12) يوضح ذلك.

الجدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار الفروق الإحصائية في متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة
التعزيز باختلاف السن

مصدر التباين	درجة الحرية	قيمة "ف"	مستوى الدلالة	القرار
بين المجموعات	2	2,084	0.135	غير دال إحصائيا
داخل المجموعات	52			
المجموع الكلي	54			

المصدر: من إعداد الباحثان بناء مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (12) أن النسبة الفائية بلغت 2,084 وأن قيمة مستوى دلالتها الإحصائية 0.135 وهي قيمة أكبر من 0.05، وبالتالي نرفض الفرض البديل و نقبل الفرض الصفري ومعنى ذلك أنه يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز باختلاف السن.

سابعاً: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

بعد عرض النتائج الإحصائية التي قدمت صورة عن مضمون الدراسة الميدانية سيقوم الباحثان في هذا الجزء بتفسير هذه النتائج ومناقشتها في ضوء الفرضيات.

1- الفرضية الأولى: درجة تأثير المجال البيئي (الأسرة، سياسة الدولة في إنشاء المؤسسات) على تعزيز روح المقاومة لدى طلبة العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي مرتفعة.

يتبين من خلال الجدول رقم (9) ومن خلال إجابات أفراد العينة أن درجة تعزيز المجال البيئي (الأسرة، سياسة الدولة في إنشاء المؤسسات) متوسطة وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى. ولعل السبب وراء هذه النتيجة يكمن في ضعف الجانب المادي لدى أغلب عائلات الطلبة ورغبة الأولياء في توظيف أبنائهم في القطاع العام، أما بخصوص سياسات الدولة في تعزيز روح المقاومة فتبقى بعيدة عن التطلعات نظرا للبيروقراطية والضبابية في التعامل من الناحية الشرعية.

2- الفرضية الثانية: درجة تأثير التعليم المقاولاتي في الجامعة على تعزيز روح المقاولة لدى طلبة العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي متوسطة.

يتبين من خلال الجدول رقم (9) ومن خلال إجابات أفراد العينة أن درجة تعزيز التعليم المقاولاتي في الجامعة متوسطة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

النتيجة المتحصل عليها تتماشى مع نتيجة دراسة مانع فاطمة وآخرون والتي خلصت إلى وجود علاقة ضعيفة بين التعليم المقاولاتي و التوجه نحو المقاولاتية لدى الطلبة ولعل السبب وراء هذه النتيجة هو أن المواد المدرسة بعيدة عن الميدانية ولا تتعدى الجانب النظري ناهيك عن عدم احتكاك الطلبة برجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الأمر الذي قد يحفز الطلبة أو يساعدهم في إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

3- الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف المستوى الدراسي

يتبين من الجدول (10) أن الفروق في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف المستوى الدراسي جاءت غير معنوية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف المستوى الدراسي. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

4- الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف الجنس

يشير الجدول رقم (11) إلى أن الفروق في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف الجنس جاءت غير معنوية، وهذا يقودنا إلى نتيجة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف الجنس. وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

5- الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف السن

يتبين من الجدول (12) أن النسبة الفائية بلغت 2,084، وأن قيمة مستوى دلالتها الإحصائية 0.135 وهي قيمة أكبر من 0.05، وبالتالي نرفض الفرض البديل و نقبل الفرض الصفري ومعنى ذلك أنه يمكن

الوصول إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول
درجة التعزيز باختلاف السن. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة

خاتمة:

يتبين من خلال عرض ومناقشة النتائج العامة للدراسة أنها توصلت إلى عدة نتائج يمكن أن نوجزها
فيما يلي:

1. من خلال إجابات أفراد العينة تبين أن درجة تعزيز المجال البيئي (الأسرة، سياسة الدولة في إنشاء
المؤسسات) نحو المقاولة لدى الطلبة متوسطة.
2. إجابات أفراد العينة بينت أن درجة تعزيز التعليم المقاولاتي في الجامعة نحو المقاولة لدى الطلبة
متوسطة.
3. أظهرت النتائج أيضا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف
المستوى الدراسي.
4. أظهرت النتائج كذلك أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف
الجنس.
5. أظهرت النتائج أيضا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التعزيز نحو المقاولاتية باختلاف
السن.

توصيات:

- لم ترقى برامج التعليم المقاولاتي إلى مستوى التطلعات لذا فتغييرها أصبح ضرورة ملحة، مع التركيز على
الجانب الميداني وعدم الاكتفاء بالجانب النظري.
- توفير مجالات تسمح للطلبة بالاحتكاك الدائم برجال الأعمال وأصحاب المؤسسات.
- تسهيل منح قروض الائتمان خاصة لصالح الشباب الحامل للشهادات الجامعية.
- تشجيع العمل الجماعي، خصوصا في مسألة إنشاء مؤسسات مشتركة يملكها ثلاث أو أربع أشخاص
- يجب على الحكومة أن تعمل على تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية.

قائمة المراجع:

1. Alain, V. T. (2005). Paradigmes et Entrepreneuriat. Revue de L'Entrepreneuriat ,

2. بن عباس موسى وزدوري أسماء. (2021). دارالمقاوالتية بوابة الطالب الجامعي على النظام البيئي المقاواني المحلي - دراسة حالة دارالمقاوالتية لجامعة باتنة2- مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 09 (العدد 04).
3. بن وريدة حمزة وكروش صلاح الدين وهبول محمد. (2021). تفعيل الثقافة المقاوالتية للطلبة الجامعيين من خلال دور المقاوالتية دراسة ميدانية لدارالمقاوالتية بالمركز الجامعي ميلة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة .
4. جيلالي العقاب ونور الدين كروش. (2020). دارالمقاوالتية كألية لتعزيز روح المقاوالتية للطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت. الاصلاحات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العالمي ، المجلد 14 (العدد 01).
5. سفيان بدرابي. (2015). ثقافة المقاوالتية لدى الشباب الجزائري المقاوالتية. تلمسان، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.
6. عبد السلام رشيد الدويبي. (سبتمبر 2014). ثقافة المبادرة توجهات اجتماعية سلوكية. مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي ومراكز ريادة الاعمال . الرياض، السعودية: جامعة الرياض.
7. فاطمة وأخرون مانع. (2022). مساهمة التعليم المقاوالتية بالجامعة الجزائرية في تعزيز توجه الطالب الجامعي نحو المقاوالتية - دراسة حالة عينة من طلبة الماستر جامعة الشلف-. مجلة الباحث الاقتصادي ، مجلد 10 (العدد 01).
8. مولاي علي. (2019). بين الثقافة المقاوالتية واشكالية انشاء المؤسسات. (جامعة وهران، المؤدي) معهد العلوم والتقنيات المطبقة، وهران، معهد العلوم والتقنيات المطبقة، الجزائر.

9. نجوى الحدي. (30 أكتوبر، 2016). المقاوالاتية كدهان لامتنصاص البطالة . مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية . الجلفة، الجزائر: جامعة الجلفة.
10. وكلاخي لطيفة و كلاخي لطيفة بن حمو عبد الله. (2022). التعليم المقاوالاتي ودوره في رفع الروح المقاوالاتية - دراسة استكشافية على عينة من طلبة الماستر بجامعة ابن خلدون تيارت. مجلة المالية & الأسواق ، المجلد 09 (العدد 01).

آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر- الواقع والتحديات - Support And Accompaniment Mechanisms For Entrepreneurship In Algeria

د. الهام بوجعدار ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر.
ط.د. ليندة تيموساغ ، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ، الجزائر.

ملخص:

يعد العمل المقاولاتي من أهم الآليات التي تعتمد عليها سياسة التشغيل بالجزائر وقد أضحى يمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وهذا ما قامت به الدولة الجزائرية من خلال توفير آليات الدعم المادي والمعنوي وكذا خدمة المرافقة بمختلف هيئاتها الداعمة والمحفزة لنجاح المؤسسة الصغيرة لأصحاب المشاريع من مختلف شرائح المجتمع.

لذا يمكن أن نشيد بالسياسة الحكومية الإيجابية الفاعلة والداعمة لآليات المستحدثة من طرف الدولة فيما يخص دعم المقاولاتية وتطويرها، إلا أن الدولة لا تولي اهتماما أكبر للمرافقة البعدية والتي تعتبر مرحلة مهمة في استمرار ونجاح العمل المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: العمل المقاولاتي؛ آليات الدعم؛ خدمة المرافقة؛ المؤسسات الصغيرة.

تصنيف JEL: M13، L26

Abstract:

The entrepreneurship act is one of the most important mechanism adopted by the employment policy in Algeria, it has become one of the policy of the economy and locomotive, This is what the Algerian state has done by providing support and accompanying mechanisms this support physical and moral, as well as escort servise disserent bodies stimulate the success of the small enterprise for entrepreneurs from different segments of society.

Therefore, we can applaud the positive government policy, effective and support of the state with regard to entrepreneurship and development However the Algerian state does not pay more attention to the accompanying dimension, which is an mission in continuation and success entrepreneurship act.

Keywords: entrepreneurship; support mechanisms; accompaniment service; small enterprises.

Jel Classification Codes: L26, M13.

مقدمة:

عرفت السياسة التنموية في الجزائر عدة تحولات في مختلف المستويات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، كان لها انعكاسات مباشرة على المجتمع الجزائري، فبعد الأزمة التي عرفتها في الثمانينيات التي أسفرت عن تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد الجزائري، والتي أدت الى اعتماد العديد من الإصلاحات (إصلاح مالي، اقتصادي، قانوني...)، هذه الأخيرة كان لها انعكاسات سلبية على البيئة السوسيو اقتصادية، وأمام هذا الوضع كان على الجزائر وضع آليات جديدة تهدف إلى تشجيع المبادرات الحرة من خلال دعم المؤسسات المصغرة لما أثبتته التجربة العالمية لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المصغرة في مجال التشغيل والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

باعتبار ان المقاولاتية أحد أقطاب الاقتصاد الوطني وذلك لما تقدمه من دعم للمؤسسات الكبرى وإلى ما تحققه من مزاي تدفع بمسار التنمية الاقتصادية، التي تجعل الشباب يفكرون بأنفسهم في القيام بمشاريعهم بمبادرة فردية وبدعم من الدولة من الناحية المالية، فقد حثت منظمة العمل الدول وما تزال على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالعمل المقاولاتي أو خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي تعتمدها سياسة التشغيل في أية دولة من دول العالم والتي تعد مصدراً للوظائف لما لها من نجاعة في خلق فرص العمل، والحد أو حتى التقليل من البطالة وهو الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي التي تعتمد على الإبداع والتجديد في المنتجات.

تأسيساً على الطرح السابق تتبلور إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى نجاعة برامج الدعم والمرافقة للمقاولاتية المنتهجة من طرف الدولة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وقصد الإجابة على الإشكالية، قسمت هذه الأخيرة الى عدد من الأسئلة الفرعية الممثلة كما يلي:

- ما المقصود بالمقاولاتية؟ والمقاول؟
- فيما يتمثل الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية؟
- ماهي آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر؟
- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى:

- ابراز الدور الفعال للمقاولاتية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره؛
- تحليل مدى نجاعة وفعالية آليات المرافقة والدعم للمقاولاتية في الجزائر؛
- تحديد إسهام آليات الدعم وسياساتها في القضاء على البطالة.
- أهمية البحث

تبرز أهمية الدراسة من طبيعة وحيوية الموضوع المدروس، فالعمل المقاولاتي هو حديث الساعة لما له من أهمية بالغة في تحقيق النمو والتطور في زمن تحكمه المنافسة الشديدة التي تفرض وتيرة نمو سريعة من جهة، والجاتئة التي شلت الحركة الاقتصادية وواجبت البحث عن حلول لضمان البقاء والاستمرارية، والعمل المقاولاتي قد يكون الحل الأبرز لتخطي هذه الأزمة في مثل هكذا ظروف.

• منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم لتعريف المقاولاتية وذكر أهم الخصائص المميزة لها والتعرف على أهم آليات المراقبة والدعم لنشاط المقاولاتي، إضافة إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية المنظمة للعمل المقاولاتي في الجزائر.

• هيكل البحث

من أجل بلوغ أهداف البحث فقد ارتأينا تقسيمه إلى النقاط التالية:

العنوان 1. الإطار النظري للعمل المقاولاتي

العنوان الفرعي 1. مفهوم المقاولاتية

إن المقاولاتية ظاهرة موجودة منذ القدم تحمل في طياها معاني ورموز عديدة، لكن يبقى من الصعب إعطاء مفهوم يلقي الإجماع، إلا أنه يوجد العديد من الكتاب الذين عرفوا المقاولاتية انطلاقا من المقاول حيث عرف هذا الأخر تطورا مستمرا عبر الزمن، ففي فرنسا وعبر العصور كانت تدل كلمة المقاول على الشخص الذي يشرف على مسؤولية تحمل أعباء مجموعة من الأشخاص، ثم تطور هذا المفهوم ليصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، بعد هذا وفي القرنين السادس والسابع عشر تحديدا تطور المفهوم أكثر فأصبح يشير مصطلح المقاول الى الشخص المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة (Guyot & Vandewattyne, 2008, p. 16)

بالنسبة لـ (Alain FAYOLLE) فإن المقاولاتية " حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. (Fayolle & Fillion, 2006, p. 25)

أما من وجهة نظر الأمريكيين فقد استعملوا هذا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ يعرفها (Stevenson Howard) بأن المقاولاتية مصطلح يقتضي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها. (دارم و بن جيار، 2019، صفحة 288).

تعرف المقاولاتية على أنها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي يبت على حد قول (Marcel Mauss) (1924-1923) ويعرف "Beranger" حسب ما جاء في (Fustik, 2012, p. 5) المقاولاتية يمكن أن تعرف بطريقتين:

-على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

-على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

فالمقاولاتية إذن هي العمل في إطار مؤسسة منظمة انطلاقاً من فكرة معينة يحاول صاحبها تحقيقها على أرض الواقع، والتي تعتمد أساساً على الإبداع والابتكار من أجل زيادة الإنتاج ودعم الجهود التي تؤدي إلى خلق قيمة لأعضاء المنظمة.

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم المقاولاتية، ما يسعنا الحديث أيضاً إلى مفهوم المقاول فلا وجود للمقاولاتية في غياب المقاول، وهو ما سنأتي على ذكره في العنصر الموالي.

العنوان الفرعي 2. مفهوم المقاول

كتعدد التعاريف المقدمة للمقاولاتية كمصطلح، تعددت أيضاً تعريف المقاول حيث عرفه العالم الفرنسي (Cantillon)

ووصفه بأنه شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة في مختلف المجالات في ظروف عدم اليقين، بمعنى أن يشترى المقاول بسعر أكيد ويبيع بسعر غير أكيد. (Allali, sans année, p. 3)

وإذا نظرنا في تعريف العالم الاقتصادي الإنجليزي (Marshall) نجد أنه قد فرق بين رجال الأعمال المبدعون وغيرهم من رجال الأعمال غير المبدعين. بما فهم المقاولين فاعتبر الأوائل منتجون للثروة من خلال ابتكار طرق جديدة أو التخفيض من تكاليف الإنتاج متحملين بذلك المخاطر الناتجة عن هذه العملية. (Balland & Vallejo-Bouvier, 2011, p. 09)

وعليه يمكننا القول بأن المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل - إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية والقدرة على الإبداع، وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.

العنوان 2. الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية

تهدف المقاولاتية إلى استغلال الطاقات المعطلة من خلال تفعيل هذه الطاقات وتطوير الخيرات والمهارات وإشراك الذات في خلق الدخل الأمر الذي يؤدي بصورة فعالة إلى التنمية الاقتصادية.

العنوان الفرعي 1. الدور الاقتصادي للمقاولاتية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في عملية للإسراع بالتنمية، إذ تعتبر صناعات مكتملة للصناعات الكبيرة ومغذية لها فيمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، حيث يساهم في الناتج المحلي الخام وخلق قيمة مضافة. كما تعمل على توفير السلع والخدمات سواء بالنسبة للمستهلك النهائي أو الوسيط كصناعة قطع الغيار مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، إضافة إلى تحقيق ارتفاع في معدلات الإنتاج مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، والذي يساهم في التقليل من الاستيراد خاصة بالنسبة للمواد المصنعة في داخل الوطن.

يمكن إقامتها ضمن مساحات صغيرة، نظراً لعدم حاجتها إلى وسائل إنتاج كبيرة وانخفاض عدد عمالها وهذا يسهل إقامتها في البيوت والقرى والمحلات الصغيرة.

ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97% من مجموع المؤسسات وتساهم بـ 31% من القيمة المضافة الإجمالية أما في فرنسا تمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عاملا 99.8% من مجموع المؤسسات تحقق 46% من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات و53% من القيمة المضافة الاجمالية، نفس الأمر بالنسبة لكوريا الجنوبية تساهم هذه المؤسسات في أكثر من 25% من إجمالي القيمة المضافة. (صافر مصطفى، 2018، صفحة 64)

إذا ما أمعنا النظر في هذه الدول نجدها كلها تنتمي الى الدول المتقدمة والقوى الاقتصادية الكبرى، وهذا معناه أن للمقاولاتية دور كبير وبالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

العنوان الفرعي 2. الدور الاجتماعي للمقاولاتية

إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولاتية راجع للدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل فهي تساعد في التخفيف من الآثار الاجتماعية الصعبة الناتجة عن البطالة مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة خاصة في الدول النامية.

إذا أخذنا دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها تمثل 90% من إجمالي المؤسسات، وتوظف نحو 85% من القوى العاملة، أما في الجزائر وحسب ما جاء في الحصيلة السنوية لوزارة الصناعة والمناجم -باعتبارها الجهة الوصية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطنيا- فقد تم إنشاء 88194 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة في مختلف القطاعات. (صافر مصطفى، 2018، صفحة 61)

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في مجال التجديد والابتكار فعلى مستوى منظمة التعاون والتنمية نسبة الأبحاث والاختراعات على مستوى الدول الأعضاء تمثل 30% وبأن نسبة 60% منها تعود الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (خزار، 2019، صفحة 259).

العنوان 3. آليات الدعم والمراقبة للمقاولاتية في الجزائر

لقد قامت الدولة الجزائرية بأنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على دعم واستحداث الأنشطة الخاصة للشباب الحاملين لأفكار مشاريع، أو لديهم الخبرة المهنية في مجال معين بحيث يقدم لهم الدعم المادي والمعنوي لإنجاز هذه المشاريع. تمثلت في:

العنوان الفرعي 1. الهيئات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر

تضم الجزائر العديد من الهيئات والوكالات الداعمة للمقاولاتية، من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية للقرض المصغر، وهي ما سنأتي على ذكرها في هذا العنصر.

أ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجنب من خلال تقديم العديد من الخدمات أهمها ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها

ومتابعتهما وكذا استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم، إضافة إلى تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي. وقد حلت هذه الوكالة محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار من خلال إدخال العديد من التعديلات على آليات عمل هذه الأخيرة، وتم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد الذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار. (خزار، 2019، صفحة 205)، حيث أنشئت بموجب القانون رقم 03-01 المؤرخ في 30 أوت 2021 في شكل شباك وحيد غير ممرکز موزع عبر مختلف ولايات الوطن. (الجريدة الرسمية، 2020) وفيما يلي جدول بين تطور المشاريع المصريح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غاية 2020.

جدول 1: تطور المشاريع المصريح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
المشاريع المصريح بها	7185	5057	4124	3029	61910
قيمة المشاريع مليون دج	1839044	1905207	1673943	797138	15573155
عدد مناصب الشغل	164414	167618	143044	77389	1247990

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME, 2016-2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض في عدد المشاريع المصريح بها في الوكالة؛ فبعدما كانت 7185 2016، أصبحت 3029 مشروع سنة 2019. كما انخفضت قيمة المشاريع هي الأخرى من 1839044 مليون دينار سنة 2016 إلى 797138 مليون دينار سنة 2019، لتعود وترتفع سنة 2020 حيث بلغ عددها 61910 مشروع بقيمة 15573155.

أما توزيع المشاريع المصريح بها لدى الوكالة حسب قطاع النشاط يمكن توجيها في الجدول التالي:

جدول 2: توزيع تصريحات الاستثمار المتراكمة إلى غاية نهاية سنة 2021

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة مليون دج	النسبة
الزراعة	1484	2.40	355028	2.28
البناء	11685	18.87	1447656	9.30
الصناعة	14106	22.78	9187906	59.00
الصحة	1272	2.05	283933	1.82

6.83	1063891	42.04	26027	النقل
8.81	1372262	2.08	1290	السياحة
11.96	1862475	9.77	6064	الخدمات
100	15573155	100	61610	المجموع

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME, 2021.

نلاحظ من معطيات الجدول التي تبرز تصريحات الاستثمار لدى الوكالة احتلال قطاع الصناعة نسبة تجاوزت 59% من إجمالي التصريحات والذي شغل أكبر نسبة نظرا لما يحتاجه هذا القطاع من تمويل أكبر نسبيا مقارنة بباقي القطاعات، يليه قطاع الخدمات بنسبة 11.96%، ثم قطاع البناء بنسبة 9,30% من إجمالي قيمة المشاريع المصرح بها.

ب- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعا على المستوى الوطني، وتستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و35 سنة الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70% من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 سنة، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، وتتمثل صيغ التمويل المقدمة في التمويل الثنائي أو الثلاثي. (قاسي، 2018، صفحة 70)

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، فإن هذه الوكالة ستحمل تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. (الجريدة الرسمية، 2020)

تقدم الوكالة دوراً مهماً في مساعدة الشباب ذوي المشاريع منذ تصريحهم بفكرة المشروع لدى الوكالة إلى غاية إنشاء مؤسساتهم الصغيرة وتجسيدها على أرض الواقع، حيث تقدم الاستشارة المجانية للشباب ذوي المشاريع في إطار تجسيد المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع، كما تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة. تشجع هذه الوكالة الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها، حيث تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم، بحيث تتكفل بدفع المصاريف المتعلقة بالدراسات وأعمال الخبرة والتكوين الضرورية لتسيير المؤسسة من طرف الشباب ذوي المشاريع، كما تقوم بتمويل هذه المشاريع وفق خطط مدروسة بحيث تساعد الشباب وأصحاب الأفكار المبدعة على البدء في تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع من خلال تبني نوعين من التمويل هما التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي. (خراز، 2019، صفحة 200)

منذ انشائها حتى ديسمبر 2018 ، تمكنت الوكالة من دعم 921377 من رواد الأعمال الذين خلقوا
921901

فرصة عمل. وفي نهاية 2019 وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 385166 الذين خلقوا 919397
فرصة عمل (صالح، 2021، ص 292)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 3: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ النشأة الى غاية
ديسمبر 2019

قطاع النشاط	المشاريع التمولة	%	عدد الوظائف	قيمة الاستثمار (دج)	التكلفة المتوسطة للتوظيف (دج)	التكلفة المتوسطة للمؤسسة المصغرة(دج)
الزراعة	58141	٪15	137498	216230359728	1572607	3719068
الحرف التقليدية	43130	٪11	126514	110871903821	876361	2570645
البناء والأشغال العمومية	34889	٪9	101121	134870488891	1333754	3865702
هيدروليك	560	-	2057	3323563996	1615734	5934936
الصناعة	27352	٪7	78721	129921151276	1650400	4749969
الصيانة	10573	٪3	24350	29204228877	1199352	2762152
الصيد البحري	1131	٪0,29	5549	7499507851	1351506	6630865
المهن الحرة	11917	٪3	26714	32084560550	1201039	2692335
الخدمات	108561	٪28	252806	354292552702	1404400	3263534
نقل التبريد	13385	٪3,5	24132	33767158812	1399269	2522761
نقل البضائع	56530	٪14,7	96237	145557153559	1512486	2574866
نقل المسافرين	18997	٪5	43698	46707206849	106884	2458662
المجموع	385 166	٪	919 397	1 244 329 836 912	1 353 420	3230633

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°36 Edition ,
2020, p26.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة شملت مختلف النشاطات الاقتصادية؛ بحيث احتل قطاع الخدماتالمركز الأول حيث قدرة عدد المشروعات الممولة فيه ب 236161 مشروع ممول والذي خلق 252806منصب شغل، وتبلغ قيمة الاستثمار في قطاع الخدمات 354292552702 دج. في حين تم تمويل 58141 مشروعا في قطاع الزراعة والذي وفر 137498منصب شغل ، تلاه قطاع نقل البضائع بتمويل 56530 مشروع والذي خلق 96237 منصب شغل .

وقد وصل عدد المشاريع الممولة لغاية 31-12-2019 حوالي 166385 مشروع والذي وفر حوالي 919397 منصب شغل، في حين بلغ عدد المشاريع الممولة انطلاقا من جانفي 2020 إلى غاية جوان 2022 ، أكثر من 16 ألف مؤسسة مصغرة (16327) ، مكنت من استحداث ما لا يقل عن 38243 منصب عمل جديد، حيث تصدر قطاع الصناعة عدد الأنشطة الممولة ب 4704 مشروعا، بنسبة 28.81٪، فيما حل قطاع الخدمات بالمركز الثاني ب 2726 مشروع بنسبة 16.70٪، تم الفلاحة ب 2469 مشروعا بنسبة 15.12٪، من إجمالي المشاريع الممولة بنس الفترة.
(<https://www.aps.dz/ar/economie/128622-16-2020>)

ج- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع في المناطق الحضرية والريفية ومحاربة البطالة والفقر، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق المرغوب تنميتها وتشجيع روح المقاول، والقروض المقدمة من خلال هذه الوكالة موجهة للأشخاص الذين يمتلكون تأهيلا ومعارف في مجال ونشاط معين. تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل، انطلاقا من قرض مصغر لتأمين لقمة العيش بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، لتصل إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج والتي تستدعي تمويلا ثلاثيا مع إحدى البنوك. (Agence Nationale de Gestion du Micro-credit, 2022)

أما القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط فقد كانت حصيلة الوكالة الى غاية 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

جدول 4: توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية ANGEM الى غاية 31 ديسمبر 2021

النشاط	القيمة	النسبة %
الفلاحة	8715	10.96
الصناعة الصغيرة	33346	41.93
البناء و الأشغال العمومية	9028	11.35
الخدمات	12657	15.91
الصناعة التقليدية	14031	17.64
التجارة	1609	2.02
الصيد البحري	145	0.18

100	79653	المجموع
-----	-------	---------

المصدر: <https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/>

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعات الصغيرة احتل المرتبة الأولى من حيث القروض الممنوحة من الوكالة بنسبة 41.93% إلى غاية 31 ديسمبر 2021. أي حوالي 33346 قرض: يلها قطاع الصناعات التقليدية بـ 14031 قرض بنسبة 17.64%، ثم الخدمات التي احتلت المرتبة الثالثة بـ 12657 قرض، أما مجموع القروض الممنوحة منذ نشأتها لغاية 31 مارس فقد بلغت 79653 قرض مصغر.

د- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94 / 1 المؤرخ في 11 ماي 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يركز عليها المهيدون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، يشمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ثلاث مديريات جهوية، وكل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية؛ يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية. حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEI (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع. (الجريدة الرسمية، 2020)

من بين مهام الصندوق تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل، كما كلف الصندوق بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بالمساعدة على العمل الحر من أجل تسهيل عملية الإدماج المهني للبطال وذلك من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه وكذا التكوين.

والجدول الموالي يبين قيمة المشاريع الممولة من طرف الصندوق وقيمتها حسب القطاعات.

جدول 5: المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاعات النشاط

لغاية 31 ديسمبر 2019

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	نسبة تمويل المشاريع النسوية %	عدد الوظائف	قيمة التمويل (دج)
الزراعة	23144	11,1%	55436	95134,47
الحرف التقليدية	14383	22,6%	37553	47073,7
البناء والأشغال العمومية	8589	2,5%	27486	34966,91
هيدروليك	347	5,2%	1174	2446,42

54440,93	34205	٪21,9	11767	الصناعة
2743,92	2179	٪2,3	898	الصيانة
3391,65	1755	٪47,7	490	الصيد البحري
5219,05	2670	٪17,2	1228	المهن الحرة
112423,73	66497	٪28	31348	الخدمات
118392,15	69670	٪1,5	45850	نقل البضائع
29008,29	18569	٪1,2	12234	نقل المسافرين
505142,25	317194	٪10,3	150278	المجموع

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°36 Edition , 2020, p26.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مجموع المشاريع الممولة من طرف الصندوق بلغت 150278 مشروع لغاية 31 ديسمبر 2019. حيث وصلت نسبة تمويل العنصر النسوي % 10.3 في مقابل % 89.7 مشروع ممول للذكور. أما قيمة التمويل الكلية: فقد وصلت الى 505142025 مليون دينار. نال منها قطاع نقل البضائع أعلى نسبة قدرت ب % 30 من مجموع المشاريع الممولة بقيمة 118392.15 مليون دينار جزائري. في حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية ب % 21 من المشاريع الممولة بقيمة 112423.75 مليون دينار جزائري، واحتل المرتبة الثالثة قطاع الزراعة ب % 15 بقيمة 95134.47 مليون دينار.

العنوان الفرعي 2. الامتيازات المالية الممنوحة من طرف أجهزة دعم المقاولاتية

اتخذت الدولة عدة إجراءات لمساعدة أصحاب المشاريع من الناحية المادية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة وذلك من أجل تحفيزهم على العمل المقاولاتي والتخفيف من مستوى البطالة. (خراز، 2019، صفحة 201)

أ- القروض الممنوحة لدعم المقاولاتية

يتجلى الدعم المادي المباشر في القروض الأصلية وكذا القروض الإضافية.

أولاً: القروض الأصلية

يقصد بالقرض الأصلي الأول الذي يتم الحصول عليه من طرف وكالات الدعم المكلفة بذلك من طرف الدولة والمؤسسات المالية، والمتجسدة في البنوك العمومية للدولة في أول مرة من أجل الانطلاق، والقرض الذي يحصل عليه أصحاب المشاريع في حالة توسعة النشاط فما بعد مرة واحدة فقط. ولهذه القروض مستويات هي:

- قرض بدون فائدة بنسبة 29 % من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل المبلغ الإجمالي لهذا الأخير عن 05 ملايين دج أو يساومها.

- قرض بدون فائدة بنسبة 28 % من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يفوق المبلغ الإجمالي له 5 ملايين ويقل عن 10 ملايين أو يساومها.

هناك قروض أخرى تخص توسعة النشاط وهي قروض تمنح لمساعدة المستثمرين الذين تمكنوا من تحقيق النجاح في مشاريعهم من أجل توسعتها واستحداث مناصب جديدة وذلك شريطة توفر شروط معينة، بالإضافة إلى هذا توجد علاوات استثنائية تمنح للمشاريع ذات الطابع التكنولوجي الابتكاري.

ثانياً: القروض الإضافية

تتمتع فائدة القروض الإضافية إما في تأجير محل أو شراء سيارة وهذا من بين السياسات التي بادرت بها الدولة من أجل مساعدة أصحاب المشاريع في الحصول على دعم مالي لتأجير المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات.

أما القرض الإضافي لشراء سيارة فيقدر بـ 500.000 دج للشباب حاملي شهادات التكوين المهني، لاقتناء عربات بشكل ورشة مجهزة بالوسائل الضرورية لممارسة نشاطات مختلفة تتمثل في أشغال الترميم، كهرباء العمارات، التدفئة، التكييف، الزجاج، دهان العمارات وميكانيك السيارات وهو ما نصت عليه المادة 11 مكرر من المرسوم التنفيذي 11-103 المؤرخ في 06/03/2011.

تمنح هذه الأجهزة تسهيلات وامتيازات إضافية أخرى غير تلك المعروضة سابقاً وتتمثل أهم هذه التسهيلات في النقاط التالية:

- الإعفاء الكلي أو التخفيض من فوائد القروض البنكية، إضافة إلى تأجيل فترة السداد للقرض البنكي الأصلي المقدر بثلاث سنوات بداية من انطلاق المشروع وتأجيل سنة واحدة لدفع فوائد القرض؛
- الإعفاء من جميع حقوق التسجيل بالنسبة للعقود المتعلقة بتأسيس الشركة أو المؤسسة التي ينشأها في إطار دعم تشغيل الشباب؛
- الإعفاء الكامل من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بالنسبة للمناطق العادية و06 سنوات من الإعفاء إذا كانت الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيةها؛
- وفيما يخص التحفيزات الجمركية فتمثلت في تطبيق 05% على الحقوق الجمركية عند القيام بعملية استيراد تجهيزات تدخل مباشرة في إنجاز استثمار وإحداث أو توسيع نشاط.

العنوان 4. خدمة المرافقة لدعم العمل المقاولاتي

إن الوكالات والهيئات التي تطرقنا إليها سابقاً ترافق صاحب الفكرة والمشروع لتحقيق النجاح الوصول إلى الأهداف المسطرة، وفي هذا الصدد سنحاول التعرف على ماهية المرافقة.

العنوان الفرعي 1. مفهوم المرافقة

انطلاقاً من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد عدة تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال. نذكر فيما يلي البعض منها:

تعرف المرافقة "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة

خاصة في مرحلة بداية النشاط (start up period)، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة". (أبو قحف، 2001، صفحة 10)

إضافة الى هذا فتعرف المرافقة بأنها " إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به"

كما تعرف المرافقة بأنها "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار. (صاطوري، عامرة، و بوعلاق، 2017، صفحة 95)

وإجمالاً فالمرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات.

العنوان الفرعي 2. خصائص المرافقة الجيدة

للتحكم على أداء هذه الهيئات المرافقة، اتفق المتخصصين في هذا المجال على جملة من العناصر التي تميز

المرافقة الجيدة، تتمثل هذه العناصر حسب (صاطوري، عامرة، و بوعلاق، 2017، صفحة 100) فيما يلي:

- المرافقة تستلزم الارتباط (فرد-مشروع): وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح بـ "تأمين" المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.

- المرافقة تركز على الشخص: على العكس فعمل الخبراء يركز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لا بد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد.

- المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهلاك الاستثمارات... وغيرها.

- المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل: منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن

يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الاقتصاد التضامني ومنظمات التمويل الرأسمالي.

- الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة: هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية اجتماعية أكثر منها اقتصادية، إلا أنه حتى وإن كان المقاول يعتمد في تعامله مع حاملي المشاريع على الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول (خاصة فئة البطالين)، يجب على المرافق إظهار جميع عناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في المكان والطريق الصحيح.

- المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين، (التصور) التخطيط والتنفيذ: فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

العنوان الفرعي 3. الهيئات المرافقة

أنشئت الدولة هيئات مرافقة تقوم بدور الاشراف والمتابعة لمختلف الأنشطة المقاولاتية هي كالتالي:

أولاً- مشاتل المؤسسات

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تأخذ أحد الأشكال التالية:

- المحضنة: عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

- ورشة الربط : هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

- نزل المؤسسات : ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث وقد عرفت الجمعية الفرنسية (AFNOR) مشاتل المؤسسات بأنها مشاتل تقدم مجموعة من الخدمات الأساسية تتمثل في محلات موجهة للإيجار لمدة محددة وبأسعار مخفضة، تقدم مجموعة من التجهيزات والخدمات المشتركة، وكذا النصائح للمؤسسات في مجال التسيير والتسويق، المحاسبة ونقل التكنولوجيا ... (بوشعير و حسياني، 2021، صفحة 705)

ثانياً: مراكز التسهيل

هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي.

ولمراكز التسهيل مجموعة من المهام منها:

- دراسة ومتابعة الملفات المقدمة من طرف أصحاب المشاريع وتجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية، ومرافقة أصحاب المشاريع؛
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها، وكذا تقديم الخدمات فيما يخص الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق، والمساعدة على نشر التكنولوجيا الجديدة. وقد قامت الجزائر بإنشاء العديد من مراكز التسهيل

كوسيلة لمساعدة الشباب لفهم كل الأمور الإدارية والتقنية التي تحتاجها المؤسسة الصغيرة سواء قبل إنشائها أو في المراحل الأولى من إنشائها. (خراز، 2019، صفحة 213)

العنوان 5. تحديات عمل وكالات وأجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر

لقد قامت الدولة بجهود جبارة لتدعيم التشغيل وحققت نتائج معتبرة. فرغم نجاح هذه التجربة إلى حد كبير، إلا أنها تواجه مجموعة من العوائق والصعوبات، تجعل الكثير من المستفيدين من الدعم يفشلون في تجسيد أهدافهم، في إنشاء مشروعاتهم الخاصة، وذلك لعدة أسباب منها: ثقافة المجتمع ونظرة الشباب لمساعدة الدولة، ونقص خبرة بعض الشباب المتخرج حديثا من الجامعات، أو نتيجة خلل في دراسة جدوى بعض المشاريع.

ولعل من أهم الصعوبات التي تواجهها الدولة من خلال عمل وكالات وصناديق دعم المقاولاتية، ما يلي:

- ✓ أن نسبة معتبرة من الشباب تعتبر القروض هي عبارة عن منح، وهم لا يفكرون في إعادتها للدولة. وهو ما أدى بالبنوك إلى اللجوء للمحاكم من أجل حجز أدوات الإنتاج ومحاكمة الراضين لإرجاع القروض للبنوك وللوكالة.
- ✓ إن هدف كثير من الشباب هو الحصول على قروض لهدف استغلالها في مجالات أخرى، قد تكون غير اقتصادية. فكثيرا من الشباب استغلوا أموال القروض لتمويل هجرتهم السرية إلى أوروبا. كما أن هناك تركيز للشباب على أنشطة مرتبة بالنقل، للحصول على سيارات أو حافلات أو شاحنات. إذ من النشاطات المرغوب فيها إنشاء مؤسسة لكراء السيارات، وهو ما أدى إلى تشبع السوق وتوقف الوكالة عن تمويل هذه المشروعات. (www.elearn.univ-oran2.dz/login/index.php)
- ✓ إن الحصول على قروض من الدولة تجعل الشباب يتصرفون في إطار رسمي، إلا أن الكثير منهم يفضلون النشاط في إطار غير رسمي لتجنب المراقبة ودفع الضرائب. لذلك فهم يأخذون الأموال لاستغلالها في نشاطات أخرى بطريقة غير رسمية.
- ✓ غياب الضمانات من المستفيدين في إطار برنامج القرض المصغر وهذا ما يمنع البنوك في بعض الحالات من منح القروض (خاصة القطاع الفلاحي الذي يحتوي على عنصر المخاطرة)؛
- ✓ طول مدة دراسة المشاريع ومعالجة الملفات من قبل إدارة بعض الوكالة وذلك نتيجة صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية؛
- ✓ نقص الخبرة والكفاءات العلمية والمهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة خاصة فيما يتعلق بالقدرة على التحكم في المعلومات؛
- ✓ غياب التنسيق المحكم بين الهيئات المكلفة بتسيير برنامج القرض المصغر والبنوك وعدم مرونة الإجراءات والشروط البنكية وهذا ما أثر سلبا على تراجع الكثير من المشاريع. (هالم وبقاط، 2018، ص50)

إن سياسة الدولة في تشغيل الشباب وإنشاء المشروعات - كما هي حاليا -، تعتمد على تمويل الدولة بالدرجة الأولى. ما دام بإمكان الدولة القيام بهذا الجهد الكبير فإن العملية تبقى مستمرة. إلا أن الجزائر تترجم بأزمات اقتصادية دوريا، تجعلها عاجزة عن تحمل هذه الأعباء الإضافية. لذا يجب التفكير في إيجاد أساليب تمويلية مستقلة، من خلال إيجاد صندوق يحصل على تمويل دائم مستقر، يكون في مأمن عن تقلبات الاقتصاد وتذبذبات أسعار المحروقات، الدخل الرئيسي للدولة إلى الآن. وهذا يتم الحفاظ على استقرار إستراتيجية التشغيل وإنشاء المشروعات.

مع ذلك، فإنه رغم الصعوبات والتحديات التي تعرفها عمليات دعم تشغيل الشباب وإنشاءهم للمشروعات، فإن السلطات المعنية بالتشغيل تمنح عناية فائقة لهذا الموضوع الحساس. وهو تحد كبير تواجهه الدولة بحزم لا تريد أن تخسره، لأن تداعيات الفشل في مواجهتها تكون وخيمة على النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

خاتمة:

تساهم المقاولاتية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم في سبيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق مناصب الشغل والذي ال يتأتى الا بخلق بيئة ملائمة تفتح لهم آفاق المستقبل، وهذا ما قامت به الدولة الجزائرية بتوفير آليات الدعم والمرافقة الداعمة والمحفزة لنجاح المؤسسة الصغيرة لأصحاب المشاريع من مختلف شرائح المجتمع؛ الا أن هذا لا ينفي حقيقة صعوبة الاستفادة من هذا الدعم إضافة الى نقص الرقابة الفعلية على المشاريع، لهذا توصلنا الى اقتراح التوصيات التالية:

- توسيع ثقافة المقاولاتية لدى الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء استراتيجية لخلق بيئة أكثر دعم لها؛
 - المرافقة الفعلية سواء النفسية أو المعرفية لأصحاب المشاريع أثناء مرحلة الإنجاز وحتى بعد انجاز المشاريع وذلك عن طريق دورات تكوينية من حين لآخر.
 - إعادة النظر في سياسة التمويل واستمرارية اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بدعم المشاريع من خلال تخفيض الفوائد أو الإعفاء منها؛
 - إنشاء هيئة متخصصة بمجال المقاولاتية تراعي أكثر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قائمة المراجع:

Agence Nationale de Gestion du Micro-credit. (2022). Récupéré sur <https://angem.dz/>
Allali, B. (sans année). vers une théorie de l'entrepreneuriat. *cahier de recherche l'iscae, n° 17.* montreal.
Balland, S., & Vallejo-Bouvier, A.-M. (2011). *MANAGEMENT DES ENTREPRISES.* Paris: Dunod.

- Fayolle, A., & Fillion, I. (2006). *Devenir entrepreneur, des enjeux aux outils*. Paris: Village mondiale.
- Fustik, A. (2012). *la responsabilité sociale d'entreprise est une source de richesse et de performance pour les PME. Ou comment créer de la richesse en alliant la RSE et le pilotage des actifs immatériels ?*, Livre Blanc, Edité par Juillet 2012. L'agence Lucie et L IFEC,.
- Guyot, J.-L., & Vandewattyne, J. (2008). *Les logiques d'action entrepreneuriale* (éd. 1er). Bruxelles: Boeck université .
- الجريدة الرسمية. (1994). المرسوم التنفيذي رقم 94-188. الجزائر.
- الجودي صاطوري، ياسمينه عمامرة، و نوال بوغلاق. (2017). دور المراقبة المقاولاتية في انشاء المشاريع الصغيرة واسقاط على الواقع الجزائري. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 106-91.
- حليمة خراز. (2019). آليات الدعم والمراقبة للمقاولاتية في الجزائر. مجلة قانون العمل والتشغيل، 194-217.
- رابح دارم، و محمد بن جيار. (2019). دور الابتكار في تفعيل مشاريع المقاولاتية-نماذج مقاولاتية ابتكارية-. مجلة الابداع، 296-286.
- سليمة هالم و حنان بقاط، 2018. هيئات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد لخضر حمة، الوادي، العدد 05.
- عبد السلام أبو قحف. (2001). *حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- فاطمة صافر مصطفى. (2018). نظام المقاولاتية كآلية لامتناس البطالة في الجزائر. أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة وهران 2.
- فاطمة الزهراء قاسي. (2018). محاضرات في مقياس المقاولاتية. الجزائر: جامعة البلدية 2.
- فريد النجار. (2006). *الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم (مدخل رواد الأعمال)*. الاسكندرية: الدار الجديدة.
- لويذة بوشعير، و عبد الحميد حسياني. (2021). حاضنات الأعمال كتوجه تنموي لتعزيز نمو ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة حالة حاضنة الأعمال لولاية خنشلة. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، 717-701.

واقع المشاريع المقاولاتية المنجزة بالجزائر في ظل عمل أجهزة الدعم والمرافقة

The reality of the entrepreneurship projects released in Algeria in the light of the work of support and accompanying structures

د. صراح بن لحرش ، مخبر المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر
د. سليم العمراوي ، مخبر المحاسبة، المالية، الجبائية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر

ملخص:

Abstract:

This study aims to know the reality of the entrepreneurial projects in Algeria, in light of the work of support and accompaniment agencies, such as the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship ANADE, the National Agency for Management of Microcredit ANGEM, the National Fund for Unemployment Insurance CNAC and the National Agency for Investment Development ANDI.

In order to achieve this study, the descriptive and analytical approaches were used, given that they are consistent with this study; By addressing the nature of entrepreneurship, describing the various structures of support and accompaniment for entrepreneurial projects in Algeria, and analyzing the reality of support and accompaniment provided by them.

This study reached a set of results, the most important of which is the need to work on reforming the general climate for investment in Algeria in all; social, political and economic aspects, to

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع المشاريع المقاولاتية المنجزة بالجزائر، وذلك في ظل عمل أجهزة الدعم والمرافقة، كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

من أجل تحقيق هذه الدراسة تم استعمال المنهجين الوصفي والتحليلي نظرا لكونهما يتماشيان مع هذه الدراسة؛ من خلال التطرق لماهية المقاولاتية، وصف مختلف هياكل دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية بالجزائر، وتحليل واقع الدعم والمرافقة المقدم من طرفها.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر من جميع النواحي الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، لجذب وتحفيز المشاريع المقاولاتية المحلية والأجنبية، وكذلك ضرورة التعاون مع الجامعات فيما يخص تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الطلبة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الوكالة الوطنية

attract and stimulate local and foreign entrepreneurial projects, as well as the need to cooperate with universities with regard to encouraging entrepreneurial thought among students.

Keywords: entrepreneurship, the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship ANADE, the National Agency for the Management of Microcredit ANGEM, the National Unemployment Insurance Fund CNAC and the National Agency for Investment Development ANDI, Algeria.

Jel Classification Codes: M13, N87.

لدعم وتنمية المقاولة ANADE ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI. الجزائر.

تصنيف JEL: M13, N87.

مقدمة:

يلقى موضوع المقاولة اهتماما كبيرا من قبل مختلف الكتاب والباحثين والحكومات على حد سواء، وذلك لما له من أهمية كبيرة في دفع قاطرة النمو وتحريك عجلة تطور الاقتصاد الوطني، إذ يعتبر كبديل استراتيجي في الاقتصاد الحديث، فالمشاريع المقاولة تتمتع بسمات وخصوصيات مميزة كالمرونة، القدرة على التغير السريع، القدرة على الابتكار والتطوير، هذا إضافة إلى قدرتها على توفير قاعدة صناعية وبنية تحتية، والأهم من ذلك امتصاص نسبة البطالة.

الجزائر على غرار باقي الدول اعتمدت على العمل المقاولة أو خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الناشئة التي تتميز بالإبداع والابتكار، وذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات وتدابير لحاملي المشاريع المقاولة لمساعدتهم ومرافقتهم وحل مشاكلهم، وذلك عن طريق إنشاء مختلف هياكل الدعم والمرافقة كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC ، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولة ANADE والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .

من خلال ما سبق تتجلى لنا إشكالية الدراسة في التساؤل الجوهري الآتي:

- ما هو واقع المشاريع المقاولة بالجزائر في ظل عمل أجهزة الدعم والمرافقة؟

- المنهج والأدوات المستخدمة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، وذلك عن طريق وصف وتحليل واقع المشاريع المقاولة بالجزائر في ظل عمل هياكل الدعم والمرافقة.

- أهمية الدراسة

يحظى موضوع المقاولة بأهمية بالغة نظرا للدور الذي يمكن أن تقوم به في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، فدعم وترقية المؤسسات الناشئة وفق ما تشير له تجارب الدول المتقدمة سيسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير مناصب العمل وتشجيع الصادرات، وتخفيض معدلات التضخم.

- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:

- تسليط الضوء على موضوع المقاولة وأهميته؛
 - توضيح الخدمات التي تقدمها مختلف هيكل دعم ومرافقة المشاريع المقاولة بالجزائر؛
 - دراسة واقع المشاريع المقاولة المنجزة بالجزائر في ظل عمل وكالات الدعم والمرافقة.
- من أجل تحقيق هذه الدراسة والإجابة على إشكاليتهما، تم تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر الآتية:

1- ماهية المقاولة؛

2- آليات دعم ومرافقة المشاريع المقاولة بالجزائر؛

3- المشاريع المقاولة المنجزة بالجزائر في ظل عمل أجهزة الدعم والمرافقة.

1. ماهية المقاولة

أصبحت المقاولة في الوقت الحالي تحتل مكانة هامة لدى الحكومات والباحثين الجامعيين والمجتمع بشكل عام، نظرا لأهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الوطني. وقبل التطرق لمفهومها وأهميتها وجب أولا أن نعرض على مفهوم المقاول.

1.1 مفهوم المقاول: عرف الاقتصادي جوزيف شومبيتر (Joseph A Shumpeter) المقاول بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار (Thomas K, 2007, p. 73). كما تحدث في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" الذي صدر سنة 1912 عن الأنشطة الابتكارية التي يجب على المقاول تجسيدها، والتي لخصها في إنتاج منتجات جديدة استجابة لطلبات مستقبلية، أو الكشف عن طرق جديدة في الانتاج لم تكن معروفة من قبل تسهم في تخفيف التكاليف، أو اكتشاف مصادر جديدة للموارد، أو ايجاد أسواق جديدة للمنتجات، أو ايجاد طرق جديدة للتنظيم.

2.1 مفهوم المقاولة

1.2.1 المقاولة لغة: هي صبغة مبالغ على وزن مفعلة، وهي مشتقة من الفعل قال يقول قولاً وقولة في أمره وتقولاً أي أوضحها، فالمقولة معناها المفاضلة والمجادلة (الرازي، 2002، صفحة 10).

1.2.1 المقاولة اصطلاحاً: تعرف المقاولة بأنها "سلسلة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، يتم تقييمها واستغلالها" (سلامي، 2007، صفحة 04).

كما تعرف المقاولة على أنها "نوع من السلوك الابتكاري، تشمل تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق استغلال أمثل للموارد، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، تعمل

على خلق شئ مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل اللازم، مع تحمل المخاطر المالية، النفسية والاجتماعية التي تنجم عن ذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي" (Mory, 2007, p. 90).

كما تعرف أيضا أنها ظاهرة تجمع بين الفرد والمؤسسة وكل منهما يأخذ مفهومه من الآخر على أنها علاقة تكافلية تكاملية بين الطرفين، فالمقاول يسعى ويتفاعل ويهيكل ويعد محيط لغايات اجتماعية واقتصادية وفعالته تؤدي إلى التغيير وكذا التعديلات الجزئية لوضع قائم وراكد (نجوى، 2014، الصفحات 289-314).

كما أن هناك من يعرفها على أنها "السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي" (لفقير، 2015، صفحة 119).
من خلال مختلف التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص بأن المقاولاتية أو العمل المقاولاتي يتميز بالصفات الآتية:

- إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع؛
- تتميز بالابتكار والمخاطرة (بن الطاهر و خذري، 2013، صفحة 05)؛
- نتيجة لامتلاكها لحقوق الابتكار، فإنها تتميز بأرباحها الاحتكارية (Coster, 2003, p. 03)؛
- تتميز بالفردية مقارنة بإنشاء المؤسسات التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة من الشركاء؛
- يتم فيها التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة وهو ما يمكن المقاول من تجسيد أفكاره على أرض الواقع.

3.1 أهمية المقاولاتية

للمقاولاتية أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطور الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز ذلك من خلال النقاط الآتية:

- تساهم في زيادة الدخل الوطني لأفراد المجتمع؛
- تساهم في توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة؛
- تساهم في خلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي؛
- تساهم في تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة؛
- تعتبر وسيلة للحد من البطالة؛
- تساهم في تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته (جرمان و أمينة، 2017، صفحة 27)؛
- تمتاز بقدرتها على التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة؛
- المنظمات الحديثة أصبحت تشجع الحس المقاولاتي على جميع مستويات المنظمة.

2. آليات آليات دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية بالجزائر

لقد قامت الدولة الجزائرية بعدة إصلاحات منذ سنوات التسعينات ركزت فيها على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث قامت باعتماد عدة آليات لدعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية من أجل ضمان نجاحها ونموها، فأنشأت أجهزة الاستثمار كالوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار APSI والتي تحولت حسب قانون الاستثمار 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2001، صفحة 08)، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (سابقا ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

1.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 09/10/2006 لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها هيكل لا مركزية على المستوى الجهوي، وتتولى الوكالة تحت مراقبة وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسيير وترقية الاستثمارات المقاولاتية، ولقد بدأت في ممارسة مهامها في أبريل 2002، (Agence Nationale de Développement de l'investissement, 2021). وتتكفل الوكالة بالقيام بعدة مهام

وتقديم الكثير من الامتيازات نذكر بعضها في الآتي:

- جمع المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي الوطني والعالمي ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛
- تشجيع الاستثمار في بعض المناطق التي تعرف تدهورا في الجانب الاقتصادي؛
- تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين، عن طريق معالجة العراقيل والمشاكل التي يواجهها قطاع الاستثمار، وكذلك إنجاز الدراسات المبسطة الخاصة بالعملية الاستثمارية؛
- تنظيم مختلف التظاهرات العلمية (ملتقيات، أيام دراسية، منتديات... إلخ) من أجل العمل على ترقية محيط الاستثمار داخل الوطن، وكذا المشاركة في مختلف التظاهرات الاقتصادية خارج الوطن من أجل إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الاستثمارية الأجنبية؛
- إصدار القرارات المتعلقة بمنح الامتيازات بعد التأكد من أن المشاريع الاستثمارية المصرح بها مؤهلة للاستفادة؛
- متابعة الاستثمارات عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بمدى تقدمها، وكذا التأكد من احترام المستثمرين لالتزاماتهم؛
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15٪ لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20٪ لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المبري لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛
 - إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المبري لمدة خمس (5) سنوات ، ومنح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية؛
 - الإعفاء من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة؛
 - منح قروض بنكية لا تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- 2.2 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANNADE) (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEL) سابقا):

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المرسوم يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة ويغير إسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، كما صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-200 المتضمن إحداث صندوق ضمان أخطار القروض وتحديد قانونه الأساسي، حيث وحسب الوزير المنتدب نسيم ضيافات تم تشكيل فريق عمل لتقييم الجهاز والخروج بحلول جذرية، وتسمح ANADE لفئات أخرى من الشباب الولوج إلى عالم المقاولاتية والاستثمار، فقد تم إبرام اتفاقية شراكة مع قطاع التكوين المهني، ومع قطاع الموارد المالية، ومع قطاع الطاقة والمناجم، ومع الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL، ومع قطاع السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، ومع قطاع الصناعة، ومع قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهذه الاتفاقيات من شأنها توفير مخططات أعباء لفائدة المؤسسات المصغرة حسب مجالات نشاطهم، كما تم إعادة جدولة الديون بدون فائدة ومسح غرامات التأخير للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تسديد ديونها، كما تم اتخاذ قرار وقف المتابعات القضائية الخاصة بالمؤسسات المصغرة إلى غاية 31 ديسمبر 2022 (Agence Nationale d'appui et de développement de l'entreprenariat, 2016).

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، هي هيئة عامة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ، تخضع لإشراف الوزير المفوض لدى رئيس الوزراء المسؤول عن المشاريع الصغيرة. لديها شبكة من 61 وكالة، تقع في جميع ولايات الدولة ، بالإضافة إلى الفروع الموجودة في المناطق الرئيسية. تعمل على تدعيم قادة المشاريع في إنشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة التي تنتج السلع والخدمات.

تهدف ANADE إلى:

- تشجيع إنشاء وتوسيع السلع والخدمات من قبل قادة المشروع.

- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير لتعزيز المقاولاتية.

وتقوم ANADE بالمهام التالية:

- دعم وتقديم المشورة ومرافقة قادة المشروع في إنشاء الأنشطة؛

- إتاحة جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم لقادة المشروع؛

- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك، الضرائب، CNAS و CASNOS، إلخ)؛

- تطوير شراكة متعددة القطاعات لتحديد فرص الاستثمار - مختلف القطاعات؛

- توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة لفائدة قادة المشروع؛

- شجع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز خلق النشاط وتوسيع نطاقه.

3.2 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 الصادر بتاريخ 16/05/1994 والمرسوم التنفيذي رقم 94-188

المؤرخ في 06/07/1994. حيث يتكفل الصندوق بإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن

العمل والذي يتراوح سنهم ما بين 30 و50 سنة (فوجيل، 2015-2016، صفحة 157)، إذ يساهم هذا

الصندوق في نطاق مهامه، وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في تطوير

وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه، ولقد تم على مستوى كل صندوق وطني للتأمين عن

البطالة تنصيب لجنة انتقاء واعتماد تضم ممثلي البنوك والغرف المهنية وتم تعديل الصندوق وذلك

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04/02 المؤرخ في 03/01/2004 المتمم للمرسوم التنفيذي 94/188، حيث

اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا لغرس

ثقافة المقاول بحيث أدخلت تعديلات على الصندوق، ومن مهامه: (Caisse Nationale d'assurance-

chômage, 2021)

- ضبط باستمرار بطاقة المنخرطين وتحصيل الاشتراكات المخصصة للتمويل؛

- إعلام صاحب المشروع حول مختلف مراحل إنشاء مشروعه؛

- توجيه وتقديم النصح لصاحب المشروع من أجل تمكينه من اتخاذ قرارات فعالة من بين الخيارات

المتاحة لديه؛

- تكوين صاحب المشروع لاكتساب المعارف اللازمة لتنفيذ وتسيير مشروعه؛

- متابعة صاحب المشروع لتجنب الاختلالات التي قد تعترض مسار مشروعه؛

- يقوم الصندوق بمنح تمويل ثلاثي (مساهمة شخصية، قرض دون فائدة يمنح من قبل الصندوق،

قرض بنكي) لأصحاب المشاريع المقاولاتية حسب قيمة الاستثمار على مستويين، وهو ما يمكن توضيحه

في الجدولين الآتيين: (Caisse Nationale d'assurance-chômage, 2021)

الجدول رقم (01) التمويل الثلاثي من المستوى الأول

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	قروض دون فوائد يمنحها CNAC	قيمة الاستثمار
70%	1%	29%	لا تتجاوز 5.000.000 دج

Source : (Caisse Nationale d'assurance-chômage, 2021).

الجدول رقم (02) التمويل الثلاثي من المستوى الثاني

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	قروض دون فوائد يمنحها CNAC	قيمة الاستثمار
70%	1%	29%	من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

Source : (Caisse Nationale d'assurance-chômage, 2021).

4.2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وتهدف إلى تشجيع العمل الذاتي والمتزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النساء، وكذا استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية عن طريق خلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة، وتعمل كذلك على تنمية وبعث روح المقاولاتية لديهم. (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2021) ، ومن مهامها:

- تقديم الدعم والإرشاد لأصحاب المشاريع المستفيدة من القرض المصغر واطلاعهم على الخدمات التي سيحصلون عليها؛
- مراقبة ومتابعة المستفيدين من القروض مع الحرص على إلتزامهم بالبنود المتفق عليها؛
- ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحااربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يركز أساسا على الاعتماد على النفس (المبادرة الذاتية وعلى روح المقاولاتية)؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند إقتناء مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- الاستفادة من تخفيض على الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني بعد انقضاء فترة 3 سنوات الأولى.

- تقوم الوكالة بمرافقة ومتابعة المستفيدين أصحاب المشاريع، حيث تقدم لهم دورات تكوينية لتأهيلهم في عملية تسيير مؤسساتهم الخاصة، كما تقوم بتقديم تمويل مالي بطريقتين، كما هو موضح في الآتي: (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2021)

- التمويل الثلاثي: ويتمثل في قرض مصغر يمول المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 1.000.000 دج، كما هو موضح في الآتي:

الجدول رقم (07) التمويل الثلاثي من قبل (ANGEM)

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	مساهمة وكالة (ANGEM)	قيمة الاستثمار
70%	1%	29%	لا تتجاوز 1.000.000 دج

Source : (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2021).

إن الهدف من هذا النوع من التمويل هو شراء المواد الأولية وشراء بعض التجهيزات، وكذا دفع المصاريف الضرورية من أجل الانطلاق في النشاط، وتسمح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين من تسديد القرض في أجل 8 سنوات مع إمكانية التمديد في مدة التسديد.

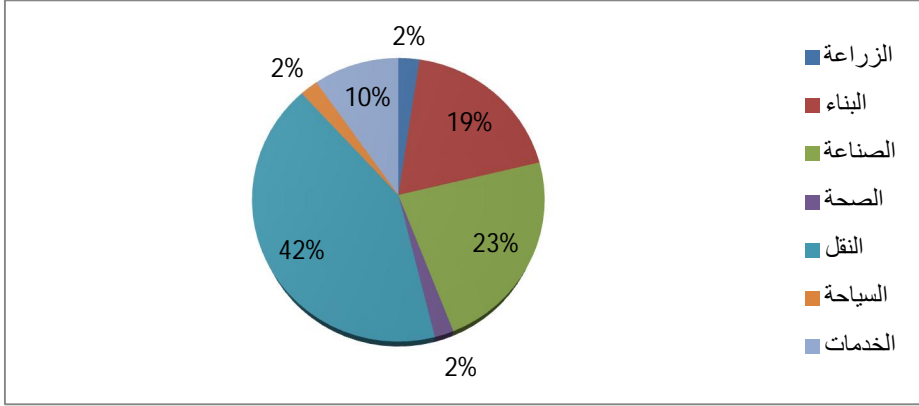
- تمويل شراء المواد الأولية: حيث تقوم الوكالة بمنح قروض دون فرض فوائد عليها بقيمة 100.000 من أجل شراء المواد الأولية، وقد تصل نسبة التسديد إلى 36 شهرا.

3. المشاريع المقاولاتية المنجزة بالجزائر في ظل عمل أجهزة الدعم والمرافقة

حسب الاحصائيات الأخيرة لوزارة الصناعة والمتعلقة بنهاية السداسي الأول من عام 2021، فقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إلى 1 267 220 مؤسسة، منها 56% لأشخاص معنويين، و44% منهم لأشخاص طبيعيين منهم 20,46% من المهن الحرة و 23,53% من الأنشطة الحرفية (Ministère de l'industrie, 2021, p. 07).

1.3 المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): لقد بلغ عدد المشاريع التي استفادت من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غاية نهاية جوان 2021، ما يعادل 61910 مشروعا بقيمة 15573155 مليون دينار جزائري، منها 61117 استثمارات محلية بنسبة (98,72%)، و793 استثمارا أجنبيا بنسبة (1,28%)، وحسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة فقد سمحت هذه المشاريع الاستثمارية بتوفير 1247990 منصب عمل (Ministère de l'industrie, 2021, p. 17). موزعة على قطاعات مختلفة كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل وكالة (ANDI) حسب قطاع النشاط سنة 2021

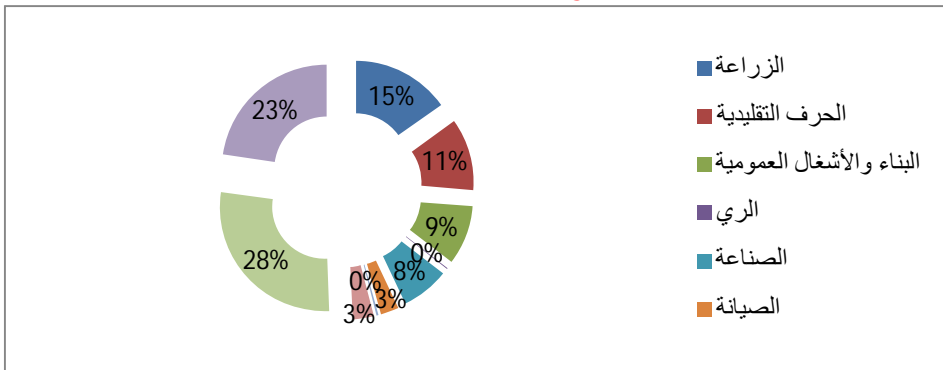


Source: (Ministère de l'industrie, 2021, p. 17).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القطاع الذي أخذ حصة الأسد من الدعم المقدم من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو قطاع النقل، ثم يليه قطاع الصناعة والذي استفاد من 14106 مشروعا والذي حقق أكبر قدر من عدد المناصب مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، ثم يليهما قطاع البناء، فالخدمات، الزراعة، السياحة، الصحة.

2.3 المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE): لقد دعمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى غاية نهاية شهر جوان 2021، ما يعادل 391568 مشروعا موزعة على مختلف القطاعات كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل وكالة (ANADE) حسب قطاع النشاط سنة 2021

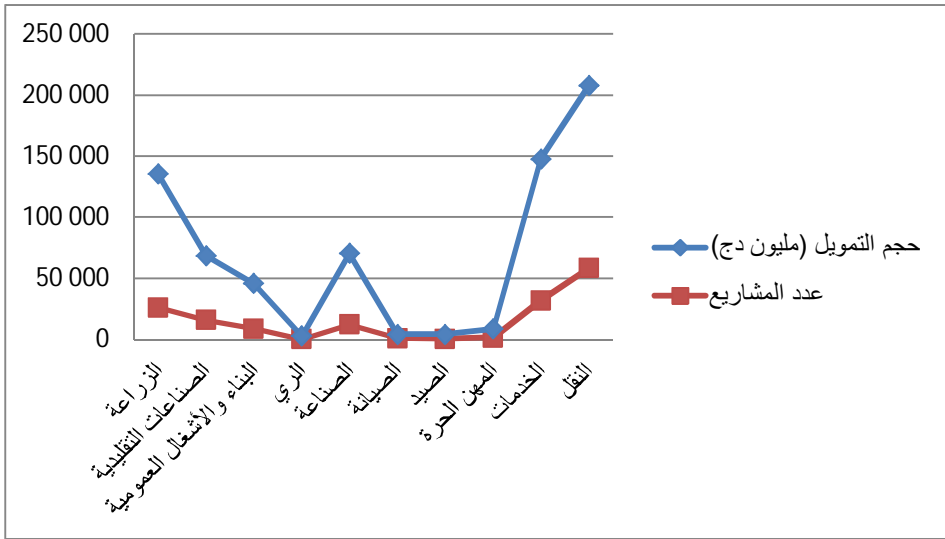


Source : (Ministère de l'industrie, 2021, p. 28).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القطاع المستفيد الأكبر من تدعيم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولة هما قطاعي الخدمات بنسبة (28%)، وقطاع النقل بنسبة (23%)، أما القطاع الذي أخذ نسبة ضعيفة من الدعم فكان قطاع الري الذي دعم بـ 566 مشروعا فقط، ولقد بينت الإحصائيات أن هذه المشاريع المدعمة من قبل الوكالة قد خلقت 934521 منصب عمل، وكذلك بينت إقبال العنصر النسوي على طلب الدعم حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة لفئة النساء والمدعمة من قبل الوكالة 41295 مشروعا (Ministère de l'industrie, 2021, p. 29).

3.3 المشاريع المقاولة المدعمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): لقد بلغ عدد المشاريع المقاولة المدعمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة منذ بداية نشاطه إلى غاية نهاية شهر جوان 2021، 157133 مشروعا بقيمة 539277,66 مليون دينار جزائري، ويمكن تصنيف المشاريع المقاولة المدعمة من قبل الصندوق حسب مختلف الأنشطة الاقتصادية كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): المشاريع المقاولة المدعمة من قبل صندوق (CNAC) حسب قطاع النشاط سنة 2021



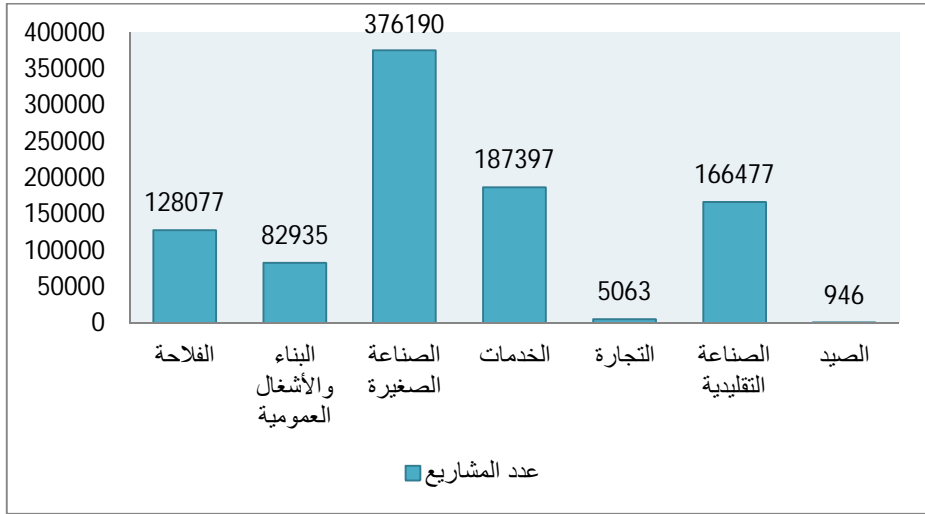
Source : (Ministère de l'industrie, 2021, p. 30).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قطاع النقل قد أخذ أكبر قدر من الدعم، وذلك بتمويل 58398 مشروعا بقيمة 149540,18 مليون دينار جزائري، ثم يليه قطاع الخدمات بدعم 31985 مشروعا بقيمة 115915,82 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الزراعة فالصناعة بدعم قدر على التوالي بـ 109599,01، و بـ 58245,08 مليون دينار جزائري، في حين تشهد كل من قطاعات الصيانة، الصيد والري قدرا ضعيفا من الدعم، حيث لم تتجاوز عدد المشاريع المدعمة فيها 3103 مشروعا في مجموعها، وتجدر الإشارة إلى أن كل

هذه المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد ساهمت في خلق 333360 منصب عمل.

4.3 المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة منذ بداية نشاطها إلى غاية نهاية شهر جوان 2021، 947085 مشروعا، حيث منحت هذه المشاريع قروضا (سلف) دون فوائد لشراء المواد الأولية والتي بلغ عددها 854822 قرضا، وأخرى لإنشاء مشاريع والتي بلغ عددها 92263 قرضا، وقد وزعت هذه القروض على مختلف الأنشطة الاقتصادية كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): القروض الممنوحة من قبل وكالة (ANGEM) حسب قطاع النشاط سنة 2021



Source : (Ministère de l'industrie, 2021, p. 31).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نشاط الصناعات الصغيرة كان أكبر المستفيدين من دعم الوكالة، حيث قدرت عدد القروض الممنوحة له بـ 376190 قرضا، ثم يليه قطاع الصناعة التقليدية بـ 166477 قرضا، ثم قطاع الزراعة بقيمة 122130 قرضا، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 82935 قرضا، ثم قطاعي التجارة والصيد البحري بحوالي 6000 قرضا للقطاعين معا. والملاحظ حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة أن العنصر النسوي كان المستفيد الأكبر من هذه القروض بنسبة (63,59%)، في حين أن نسبة المستفيدين من الرجال قد بلغت (36,41%) فقط، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القروض قد وزعت على مختلف الشرائح العمرية للمجتمع من سن 18 سنة إلى ما فوق 60 سنة.

خاتمة:

- من خلال قيامنا بهذه الدراسة والتي تتعلق بواقع المشاريع المقاولاتية المنجزة بالجزائر في ظل عمل وكالات الدعم والمرافقة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:
- المشاريع المقاولاتية ركيزة أساسية لبناء التنمية الاقتصادية؛
 - السياسة التي طبقتها الدولة الجزائرية قد لاقت تجاوبا معتبرا من قبل المستثمرين، إذ أقبل عدد معتبر للاستفادة من مختلف المزايا والتحفيزات الممنوحة؛
 - قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة قطاع واعد يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني؛
 - ساعدت سياسة دعم المشاريع المقاولاتية على استحداث مناصب شغل جديدة هامة؛
 - تعمل مختلف وكالات الدعم والمرافقة على تشجيع المقاولاتية النسوية؛
 - هناك عدد كبير من القطاعات الحيوية والهامة لم تستفد بالشكل اللازم والقدر الكافي كقطاعي الزراعة والصناعية مثلا، وهي القطاعات المنتجة والقادرة على جر قاطرة التنمية الاقتصادية للوطن؛
 - بعض هياكل الدعم تتميز بضعف التكوين والتأهيل وترتكز على الجانب التمويلي فقط، وهو ما لا يساهم في تطور وتقدم هذه المشاريع المقاولاتية وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة المحلية والدولية.
- من أجل تحسين وضع الاستثمار وكذا ازدهار المشاريع المقاولاتية بالجزائر، نورد الاقتراحات الآتية:
- تفعيل دور هياكل الدعم من حيث المرافقة والتوجيه والإرشاد لأصحاب المشاريع المقاولاتية، وأن لا يقتصر فقط على جانب التمويل؛
 - ضرورة التعاون مع الجامعات فيما يخص تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الطلبة؛
 - الاعتماد على حاضنات الأعمال كشركاء مع وكالات دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية والتنسيق فيما بين هذه الهيئات، ما يوفر خدمات وامتيازات إضافية لأصحاب المشاريع؛
 - العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر من جميع النواحي؛ الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، لجذب وتحفيز المشاريع المقاولاتية المحلية والأجنبية؛
- قائمة المراجع:

Agence Nationale de Développement de l'investissement. (2021). Agence Nationale de Développement de l'investissement. Consulté le 08 25, 2022, sur Agence Nationale de Développement de l'investissement Par secteur d'activité: <http://www.andi.dz/>

- Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. (2021). Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. Consulté le 08 26, 2022, sur Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit: <https://www.angem.dz>
- Agence Nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat. (2016). Consulté le 08 30, 2022, sur <https://promoteur.anade.dz/Home>
- Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes. (2021, 25 08). Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes Présentation du l'ANSEJ. Consulté le 2022, sur Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes: <http://www.ansej.org.dz>
- Caisse Nationale d'assurance-chômage. (2021). Caisse Nationale d'assurance-chômage. Consulté le 08 27, 2022, sur Caisse Nationale d'assurance-chômage: <https://www.cnac.dz/>
- Coster, M. (2003). Entrepreneur et entrepreneuriat. (p. 03). E M Lyon, Eclly Cadres et Entrepreneuriat.
- Ministère de l'industrie. (2021, Novembre). Données du 1er semestre 2021. Ministère de l'industrie.
- Mory, S. (2007). Développement des Compétences des Leaders en Promotion de la Culture Entrepreneuriale et de L'entrepreneurship : le cas du rendez-vous entrepreneurial de la francophonie. Université Laval, Quebec.
- Thomas K, M. C. (2007). Prophet of Innovation: Josef Schumpeter and Creative Destruction. (Massachusetts, Éd.) London, England: The Belknap Press Of Harvard University Press, Cambridge.
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (22 22, 2001). الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار. 47. الجزائر.
- الربيعي جرمان، و بن جمعة أمينة. (جوان 2017). دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات، دار المقاولاتية جامعة قسنطينة نموذجاً. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات(05)، 27.
- بوزيد نجوى. (2014). الظاهرة المقاولاتية بين التناول النظري وخصوصية التجربة الجزائرية. مجلة الحقيقة، 13(04)، 289-314.

حسين بن الطاهر، و توفيق خذري. (2013). المقابلة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - المسارات والمحددات. واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الجزائر: جامعة الوادي.

حمزة لفقيه. (2015). دور التكوين في دعم الروح المقاولة لدى الأفراد. مجلة الاقتصاد الجديد، 119. (12)01.

محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي. (2002). مختار الصحاح. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.

محمد قوجيل. (2015-2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولة في الجزائر - دراسة ميدانية. أطروحة دكتوراه. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح .

مدني بن شهرة. (2008). الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

منيرة سلامي. (2007). التوجه المقاولة للمرأة في الجزائر. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

صعوبات ومعوقات العمل المقاوالاتي في الجزائر -قراءة تحليلية- Difficulties and obstacles of entrepreneurial work in Algeria -Analytical reading-

د. نعيمة غنام ، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. لمياء مكرسي ، جامعة أم البواقي، الجزائر

Abstract:

After nearly 30 years of Algeria adopting policies and strategies to support and encourage entrepreneurship, and after all the considerable efforts and capabilities made by the state to advance this sector. the latter The latter is still floundering in a combination of difficulties and obstacles that prevent it from achieving the desired results. The Algerian economy, until the time of writing this research paper,, still depends more than 90% of it on hydrocarbons, while the role of other sectors such as entrepreneurship is considered limited in the field of achieving development at its levels.

Thus, this research paper seeks to present and analyze the various difficulties and obstacles faced by entrepreneurship in Algeria, we concluded that the obstacles related to the external environment that are out of the enterpreunarial projects owner's control are the biggest obstacles to contracting work, especially those related to the local external environment. It is necessary for the state to intervene with its financial, supervisory and economic bodies to reduce these difficulties and promote entrepreneurial work in order to achieve its objectives.

ملخص:

بعد نحو 30 سنة من تبني الجزائر لسياسات واستراتيجيات دعم المقاوالاتية وتشجيعها، وبعد كل الجهود والامكانيات المعتبرة التي بذلتها الدولة في سبيل النهوض بهذا القطاع، لازال هذا الأخير يعاني من توليفة من الصعاب والمعوقات التي تحول دون تحقيقه النتائج المرجوة فعلا. فالاقتصاد الجزائري وإلى غاية ساعة كتابة هذه الورقة البحثية لازال يعتمد بنسبة تفوق 90% منه على المحروقات، بينما يعتبر دور قطاعات أخرى مثل المقاوالاتية محدودا في مجال تحقيق التنمية بمستوياتها.

وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لتقديم وتحليل مختلف الصعوبات العراقيل التي تواجهها المقاوالاتية في الجزائر، حيث خلصنا أن المعوقات المتعلقة بالبيئة الخارجية التي تخرج عن سيطرة أصحاب المشاريع المقاوالاتية هي أكبر معوقات العمل المقاوالاتي خاصة منها ما يتعلق بالبيئة الخارجية المحلية، عليه توجب تدخل الدولة بأجهزتها المالية الرقابية والاقتصادية للحد من هذه الصعوبات والنهوض بالعمل المقاوالاتي في سبيل تحقيق أهدافه.

<p>Keywords: entrepreneurial work; Entrepreneurial difficulties</p> <p>Jel Classification Codes: M130, M130.</p>	<p>الكلمات المفتاحية: العمل المقاولاتي، صعوبات المقاوالاتية، تصنيف M130، M130:JEL.</p>
--	--

مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المداخلة على تمهيد للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهمية وأهداف البحث ومنهجية الدراسة.

تحتل الأعمال المقاوالاتية أهمية بالغة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات كافة. بغض النظر عن درجة تطورها وإختلاف أنظمتها ومفاهيمها الإقتصادية، أو حتى تباين مراحل تحولاتها الإجتماعية وذلك لما لها من دور فعال في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية حيث تعد هذه الأخيرة آلية مناسبة وفعالة لتطبيق إستراتيجية التوظيف وخلق مناصب الشغل نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للدخلين الجدد إلى سوق العمل. وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الإقتصادي كما يرجع لها الدور الأكبر في تلبية إحتياجات السكان من السلع والخدمات. فالمشاريع المقاوالاتية تعد الأكثر عدداً والأكثر إعتقاداً على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر إستخداماً للتقنية المتوفرة محلياً أيضاً، كما تسهم في تعظيم الناتج وخلق القيمة المضافة، وتحفيز الابتكار.

نظراً لهذه الأهمية البالغة، حظيت المقاوالاتية بإهتمام ملموس في معظم دول العالم خاصة الدول الصناعية حيث قامت هذه الأخيرة بدعم وتشجيع المشاريع المتعلقة بها، مما ساعد في تحقيق طفرة كمية ونوعية مهمة على المستويين الإقتصادي والإجتماعي فيها، وهذا ما فطنت له الدول النامية، والتي سعت معظمها مؤخراً إلى تدعيم الفكر والعمل المقاوالاتي وإيلاءه العناية الفائقة مركزة عليه في إنطلاقاتها التنموية، وذلك لقيامه بالدور الحاسم في توسيع النشاط الإقتصادي وتنوعه، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية.

الجزائر على غرار باقي الدول النامية والدول العربية تسعى جاهدة ومنذ التسعينيات إلى تشجيع وتفعيل العمل المقاوالاتي في الإقتصاد الوطني، بإعتبارها توجهاً تنموياً جديداً قد يحمل في طياته آثاراً إيجابية على الجانب الإقتصادي والإجتماعي. غير أن المقاوالاتية عانت ولازالت تعاني من توليفة واسعة من المشكلات

التي قد تعوقها، بل وتحد تماما من إمكانية انطلاق هذا النوع من الأعمال. ومن مشاركته في تحقيق التنمية الاقتصادية. وبناء على ذلك جاءت هذه الورقة البحثية للبحث في أهم هذه الصعوبات والمعوقات عن طريق الاجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: "ماهي أهم المعوقات والصعوبات التي يواجهها العمل المقاولاتي في الجزائر؟"

وللإجابة عن السؤال الرئيسي والإحاطة بجميع جوانبه، لابد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع العمل المقاولاتي في الجزائر؟
 2. ما هي معوقات العمل المقاولاتي والمتعلقة البيئة الداخلية؟
 3. ما هي معوقات العمل المقاولاتي والمتعلقة بالبيئة الخارجية؟
 4. ما هي الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات؟
- أهمية وأهداف الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية المقاولاتية كموضوع مهم من مواضيع الساعة، فهي محل تركيز الجهات الفاعلة والمؤثرة على الاقتصاد، وتوجه سائد عالميا في مجال دعم، تمويل وتشجيع الاستثمار سواء من الجهات الحكومية أو الخواص، غير أن المقاولاتية كقطاع تواجه العديد من العراقيل والصعوبات عالميا، وفي الجزائر خاصة. وعليه نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

التعريف بمختلف المعوقات التي تحد الاستثمار والنشاط المقاولاتي:

- التطرق إلى أهم معوقات البيئة الداخلية التي تعرقل النشاط المقاولاتي في الجزائر:
- تعريف وتحليل معوقات البيئة الخارجية (خارج حدود المنشأة) التي تواجهها المشاريع المقاولاتية:
- مقارنة وتحليل النتائج:
- تقديم توصيات من شأنها التخفيف من الصعوبات التي يواجهها العمل المقاولاتي في الجزائر.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وتحقيقا لأهدافه ارتأينا أن المنهج المناسب هو المنهج الاستقرائي المعتمد على الوصف الذي يقوم على تجميع وتركيب الحقائق والمعطيات المرتبطة بالموضوع المدروس، مع تحليل واستخلاص النتائج والدلالات التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات المجمعة، حيث سيتم التعرض إلى مختلف الصعوبات والعراقيل التي يواجهها العمل المقاولاتي في الجزائر، تحليل هذه العراقيل والصعوبات

والمقارنة بينها واستنتاج أيها أكثر تأثيرا، تقديم التوصيات. المساعدة على الحد من هذه الصعوبات وكيفية مواجهتها.

العنوان 1. معوقات البيئة الداخلية

تواجه المقاوالاتية مشكلات عديدة ترتبط مباشرة بنشاطاتها وقد يكون من الصعب حصرها. لكن يمكن تتبع أهم وظائف المؤسسة لتشخيصها، وأهم هذه المعوقات هي:

العنوان الفرعي 1. الصعوبات الإدارية والفنية

وتتمثل حسب (ليب عنبه، ص: 43) في العناصر التالية:

- نقص مهارات إدارة المشروع، مايعني سوء التحكم في تقنيات التسيير مثل التخطيط والتفكير الإستراتيجي، وهذا لعدم توفر الخبرة، الكفاءة المطلوبة، عدم الاعتماد على دراسة جدوى إقتصادية دقيقة لتطبيق الأفكار. كلها عوامل تجعل من العمل المقاولاتي هش أمام المنافسة والتغيرات البيئية:
 - التكوين: ضعف المستوى الفني للعمال والنقص في المهارات والخبرات اللازمة لإدارة عملية الإنتاج والتسويق في العمل المقاولاتي، حيث يكون المستوى التكويني للعمال في هذه المؤسسات في أغلب الأحيان ميدانيا أي أن التطبيق والممارسة يكونان في عين المكان ونادرا ما تتبع هذه المؤسسات مخططات تكوين تنمي معارف عمالها وهذا نظرا للتكلفة العالية لعمليات التكوين (غنام، 2018):
 - مشاكل محاسبية: غالبا ما يكون صاحب المشروع غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية مما يسبب له بعض المشاكل مع الجهات السيادية مثل: مصلحة الضرائب;
 - عدم إلمام أصحاب المشاريع المقاوالاتية في الغالب بأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كتلك المتعلقة باستخراج السجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها (مرتجى، 2004):
 - ضعف المعلومات والإحصاءات لدى أصحاب المشاريع المقاوالاتية: خاصة فيما يتعلق بالمنافسة، شروط السلع المنتجة، ولوائح العمل، الجودة، نظم الرقابة، كيفية إعداد الموازنات التقديرية وغيرها.
- وعموما فإن نقص الخبرات التنظيمية لدى أصحاب العمل المقاولاتي يفقد هذا النوع من المشاريع التخطيط الواجب الأخذ به عند انطلاقة العمل المقاولاتي وهو من أخطر المشاكل على إستمرارية مشاريعهم وتطورها.

العنوان الفرعي 2. الصعوبات التسويقية

ويمكن تلخيصها بالإعتماد على (السالم و حروش، 2009) في النقاط التالية:

- مشاكل تتعلق بكيفية التعريف بمنتجات المشروعات وفتح الأسواق أمامها مع تدني المهارات التسويقية والترويجية لأصحابها؛
- عدم الحرص على جودة المنتوجات؛
- غياب المؤسسات المتخصصة في التسويق؛
- شبه غياب لأي برامج رسمية على مستوى دعم الأسعار أو البحث عن أسواق أو زبائن جدد؛
- نقص المعلومات اللازمة للتسويق، الذي قد يكون سببه قلة إهتمام أصحاب المشاريع المقاولاتية بدراسة السوق من أجل تصريف منتجاتها وذلك نتيجة نقص الخبرات والكفاءة التسويقية وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصص هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع (غنام، 2018)؛
- قصور قنوات وشبكات التسويق وتركيز اغلب هذه المؤسسات على البيع للمستهلك النهائي وتجارت التجزئة ما يرفع تكاليف التوزيع خاصة في بداية النشاط ؛
- تذبذب أسعار الخامات والكميات المعروضة منها وتغيير مواصفات الخامات الداخلة في التشغيل بصفة مستمرة مما يؤدي إلى عدم ثبات جودة المنتج، خاصة وأن أغلبية الخامات تكون مستوردة؛
- تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع المحاكاة أو التقليد، بحجة الجودة أو الاعتياد ما يضعف المنتج المحلي وعدم صموده أمام المنتج الأجنبي في ظل غياب الحماية.

العنوان الفرعي 3. الصعوبات التكنولوجية

وتتلخص في:

- اعتماد أصحاب العمل المقاولاتي على قدراتهم وخبراتهم الخاصة، واستخدام المعدات والأجهزة التي غالبا ما تكون أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبرى، كما لا تتبع هذه المؤسسات أساليب الصيانة واختيارها للمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، ما يجعلها لتتماشى عادة مع المعايير الفنية والهندسية المدروسة التي تساعد على تحسين الجودة (اسحاق، 2012).
- صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة، إذ أن مواردها المالية المحدودة يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، كما أنها لا تستطيع مساندة اليقظة التكنولوجية، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل؛

العنوان 2. معوقات البيئة الخارجية

ونقصد بالبيئة الخارجة كل المعطيات الخارجة عن سيطرة المؤسسة والتي من شأنها أن تحول دون وصول المشاريع المقاولاتية لتحقيق أهدافها، ويمكن تلخيصها في التالي:

العنوان الفرعي 1. الصعوبات التمويلية

حيث يعرف (أبو موسى، 2003) المشروعات المقاولاتية بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية"، وعليه يواجه المستثمرين في العمل المقاولاتي صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم بالحجم المناسب وبشروط يسيرة عند تأسيس أو توسيع مشروعاتهم، يمكن إختصار المشكلات التمويلية في ثلاث نقاط :

- ✓ المشاكل المتعلقة بالحصول على التكلفة الإستثمارية للمشروع؛
- ✓ تمويل التوسعات الإستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع؛
- ✓ مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للإئتمان، فضلا عن عبء الفوائد.

وتعتمد المشاريع المقاولاتية في الغالب، وخاصة عند بداية مزاوله نشاطها على ثلاث مصادر أساسية:

1. صعوبات التمويل من المصادر الذاتية :

ويعتبر المصدر الأساسي لأغلبية النشاطات المقاولاتية، خاصة في المراحل الأولى لانطلاق مشاريعها. يتمثل هذا المصدر في المدخرات الشخصية والموارد المالية لأفراد العائلة. غير أن هذا المصدر يتميز في الغالب بضآلة حجمه نظرا لضآلة المدخرات أو الممتلكات الخاصة أو وجودها في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع الآخرين أو أصول أخرى يصعب تحويلها بسهولة إلى سيولة.

2. صعوبات التمويل من السوق الرسمية (البنوك، البورصة):

تتعرض المشاريع المقاولاتية لمجموعة من مخاطر الإستثمار التي تهدد استمراريتها ونجاحها، وأهمها مخاطر سوء الإدارة مما يؤدي إلى فشل المشروع، إضافة إلى المخاطر التسويقية ومخاطر الأعمال وغيرها. تؤدي هذه المجموعة من المخاطر إلى تعريض العمل المقاولاتي لمشاكل تمويلية تحول دون الإستثمار فيها ومن أهمها:

1.1. صعوبات التمويل من طرف البنوك:

في الجزائر، البنوك الرئيسية هي بنوك عمومية، وأهمها CPA (القرض الشعبي الجزائري) و BNA (البنك الوطني الجزائري)، وخلال السنوات الأخيرة، دخلت مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق وأدت إلى تطوير العرض ونوعية الخدمات المقدمة مثل bnp/paribas eldjazair أو societe

generale algerie. وعلى الرغم من التطور النوعي، إلا أن الحصول على القروض تكتنفه العديد من المعوقات بالنسبة للمشاريع المقاولاتية لأسباب أبرزها:

- ✓ تعاني البنوك العامة من عملية تسيير موروثه من الحقبة الاشتراكية، على الرغم من أنها لا تزال الممول الرئيسي للأعمال الاقتصادية في الجزائر، فقواعد الإقراض فيها غير شفافة ولا تحترم المنطق الاقتصادي، حيث تركز في تمويلها على تفضيل عملائها من أصحاب المشاريع الكبيرة على حساب أصحاب المشاريع الصغيرة والجدد من حاملي المشاريع المقاولاتية. إضافة إلى تفضيلها للمؤسسات العمومية على حساب الخاصة؛ والدليل على ذلك هو ماحدث في بداية تمويل المقاولاتية وهي فترة البحبوحة وتوفر الاموال الموجهة للدعم المقاولاتي، أين وجهت 2500 مليار دينار المخصصات للمؤسسات سنة 2014، أظهرت الاحصائيات أن نصفها يتوجه للقطاع العام أكثر من القطاع الخاص، و فقط 18٪ يوجه لتمويل المشاريع المقاولاتية وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة TPE/PME التي لا يتعدى تمويلها فقط 450 مليار دينار (قوجيل و قريشي، 2015)؛
- ✓ مطالبة البنوك بضمانات كبيرة (عينية) قد لا تتوافر لدى أصحاب العمل المقاولاتي، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض لتعويض درجة المخاطرة الكبيرة في هذا النوع من المشاريع؛
- ✓ عدم ملائمة التمويل مع فئة معتبرة من الشباب الجزائري الذي يرغب في الحصول على قروض خالية من الفوائد الربوية التي لا تتوافق مع الدين الإسلامي للمجتمع الجزائري.

- ✓ البنوك الأجنبية مخصصة للعمل مع الحسابات الكبرى، عمليات التجارة الخارجية،
- ✓ يتم تمويل القروض الاستهلاكية أكثر وذلك لتجنب مخاطر الأعمال،
- ✓ قلة الوعي المصرفي لدى حاملي المشاريع الجدد، وافتقارهم إلى الخبرة والكفاءة في التعامل مع النظام المصرفي؛

- ✓ ارتفاع تكاليف المعاملة المصرفية، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المطلوبة فحتى الآن لم يتم تطوير وظيفة بنكية خاصة بالتعاملات مع المشاريع المقاولاتية؛

في دراسة حديثة أجراها البنك الدولي، شملت 562 مؤسسة خاصة جزائرية، تم تأكيد فيها أن القطاع الخاص الجزائري يواجه نقصا في فرص الحصول على التمويل المصرفي، ونتيجة لهذا يعتمد تمويل المشاريع المقاولاتية إلى حد كبير على مصادر غير مصرفية، حيث يمثل التمويل المصرفي 18٪ فقط من إجمالي التمويل الكلي للإستثمار. وعموما تقدم القروض بنسبة 29٪ للقطاع الخاص مقابل 71٪ للقطاع العام، أما في دراسة أخرى أجريت من قبل (CNES)، أوضحت أن منح القروض من طرف البنوك الجزائرية تتميز بغلبة القروض للمؤسسات العامة والدولة، بنسبة 82.1٪ وحصص متواضعة للقطاع الخاص بنسبة 17.9٪؛

✓ صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب إرتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى إرتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى (اسحاق، 2012):

2.2. معوقات التمويل من السوق المالي: تتميز أغلب الأعمال المقاولاتية بملكيتها للعائلات التي تتجنب فتح رأسمالها أمام المستثمرين الأجانب في البورصة حرصا منها على إبقاء أموالها بين أفراد العائلة.

أما في الجزائر فيرجع السبب بالدرجة الأولى إلى عدم فعالية البورصة بسبب مشاكل عديدة تشلها. فالسوق المالي الوحيد في الجزائر، موجودة في العاصمة أنشئ في عام 1997، وهو غير فعال تقريبا، تضم البورصة حاليا أربع شركات فقط هي مجمع صيدال للأدوية وشركة إدارة الفنادق الأوراسي، مجمع بيوفارم وأليانس للتأمينات. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فنجد شركة أوم انفسست وهي شركة سياحية (بورصة الجزائر، 2022).

3. صعوبات التمويل من السوق غير الرسمية:

تأتي السوق غير الرسمية أو غير النظامية من حيث الأهمية في تمويل المشاريع المقاولاتية في الدول النامية في المرتبة الثانية غير أن الاقتراض من هذا السوق تتخلله عدة مشاكل أهمها:

✓ إرتفاع معدلات الفائدة مقارنة بتلك السائدة في السوق الرسمية؛

✓ يعتمد على القروض قصيرة الأجل؛

✓ ضمانات مالية ومادية مجحفة؛

✓ إمكانية الاستيلاء على فكرة المشاريع من طرف الممولين

تضطر الغالبية العظمى من المشاريع المقاولاتية إلى الإعتماد على وسائل التمويل غير الرسمية بسبب المشاكل والعقبات المتواجدة في قطاع التمويل الرسمي.

العنوان الفرعي 2. صعوبات الجانب التنظيمي

إضافة إلى مشكل التمويل تعاني المشروعات المقاولاتية من معوقات متعلقة بالجانب التنظيمي لهذه المشاريع يمكن حصرها في:

✓ عدم إستقرار التشريعات التي تنظم الإستثمار في المشاريع المقاولاتية؛

✓ تعدد الجهات المشرفة على الأعمال المقاولاتية وتضارب إختصاصاتها؛

✓ البيروقراطية وضعف التنسيق بين الجهات العمومية المختلفة، لا يحفز النشاط المقاولاتي ويعرقل الموجود منه؛

✓ تعقد الإجراءات المتعلقة بالضرائب والتأمينات؛

- ✓ عدم إرتباط أصحاب العمل المقاولاتي بإتحاديات ترى مصالحها جعلها تعمل بشكل فردي مما قلل من فرصتها التنافسية في السوق؛
- ✓ نقص الخدمات اللوجيستية والبنية الأساسية مثل خدمات المياه والكهرباء والتخلص من النفايات، دفع أصحاب العمل المقاولاتي على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة، وأحيانا بطرق غير رسمية، فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا. الأمر الذي يؤدي إلى مواجهة مشاكل مالية قبل بدء المشروع؛
- ✓ الإقتصار على الدعم المالي دون الدعم الفني؛
- ✓ على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة، وإذا توفرت غالبا ما تكون متباينة ومتقادمة، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع؛
- ✓ ضعف تواجد المؤسسات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم العمل المقاولاتي مثل: شركات التأجير التمويلي، شركات ضمان مخاطر الإئتمان، المؤسسات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة، شركات تنظيم المعارض المحلية والدولية؛
- ✓ صعوبة الحصول على عقود عمل مع الحكومة وعدم تطوير الإتفاقات التجارية الخارجية.

العنوان الفرعي 3. صعوبات المحيط الإداري

تتطلب المقاوлатية الإستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا بإعتباره قطاع ديناميكي، غير أنه في بعض الدول النامية تتميز الإدارة فيها بالروتين وثقل الإجراءات الإدارية مما يزيد من تعقد وتعدد إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة حصولها على الشكل الرسمي لها وذلك لغياب التنسيق بين الجهات المعنية بهذا القطاع، ولذلك هناك الكثير من المشاريع التي عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المناسب مما ضيع على أصحابها فرصا إقتصادية لا تعوض وحسب (زغيب و عيساوي، 2002) تتمثل أهم المعوقات الإدارية:

- إجراءات التأسيس: يتعرض المستثمرين في المشاريع الصغيرة والمقاوлатية إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى إنسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة؛
- تعدد الجهات والتي يتعامل معها المشروع الصغير منها: . التأمينات الإجتماعية، الصحة والبيئة، التموين والكهرباء؛

- الضرائب: أبرزها إنحياز قوانين الإستثمارات المطبقة خاصة في العديد من الدول العربية إلى المشروعات الكبيرة فيما مواضيع مثل الإمتيازات والإعفاءات الضريبية، في حين لا تتمتع المشروعات الماؤلالية بهذه الإعفاءات، لكونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين وبأي تسهيلات أخرى. كما أن العبء الضريبي في الجزائر هو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تنقصه التحفيزات رغم كل الإصلاحات (بودالي وأوشاش، 2019). فقد بلغ كل من فرض الجبائي والضغط الجبائي والذي كان بنسبة 07,20 بالمائة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020):
- غياب التحفيزات الضريبية والجمركية: إذ تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات في كثير من الدول خاصة في مرحلة الانطلاق لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي والمنتشر بكثرة في الدول النامية، ولذلك يجب أن تأخذ السياسات الضريبية خصوصية هذا القطاع بعين الإعتبار وذلك بمنحه مزايا خاصة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

العنوان الفرعي 4. صعوبات متعلقة بالأسواق

مشكل الدعم الحكومي: حيث في الجزائر لا يزال هناك دعم حكومي لأسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع وكذلك أسعار الطاقة يجعل الاستثمار فيها لا يخضع لقانون العرض والطلب والمنافسة الحرة والكاملة، وبالتالي يحد من الإقبال على الاستثمار في مثل هذه المشاريع الجاذبة للماؤلالية.

2.4.2. انتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر: الاقتصاد غير الرسمي ليس ظاهرة جديدة في الجزائر، بل هو استجابة لبنية هرمية، كانت بدايتها الحقبة الاشتراكية ثم تفككها في التسعينات، ودخول البلاد في دوامة العشرية السوداء التي استفحل فيها القطاع غير الرسمي وتأسس بطريقة مستدامة وواضحة، حيث تنتشر ممارساته بطريقة واضحة وهي البيع بدون فواتير في أسواق الجملة والتجزئة، الاستيراد مع أسماء معروفة و التراخي ضد التزوير يعزز التزوير والتقليد في العلامات التجارية المحلية والأجنبية خاصة من البلدان الآسيوية، الأمر الذي انعكس على الأسعار والمنافسة في السوق وبالتالي عرقل المشاريع الماؤلالية المحلية على النهوض وإيجاد مكانة لنفسها في خضم المنافسة الشرسة التي تفرضها هذه الممارسات (قارة، 2006).

3.4.2. اغراق السوق: بسبب حالة الفوضى التي تشهدها السوق الوطنية، وهذا بسبب سياسات الإغراق المتبعة من قبل الشركات الأجنبية والعربية.

نقصد بالإغراق الحالة التي يكون فيها سعر استيراد السلعة أقل من سعر بيعها المحلي أو بأقل من تكلفة إنتاجها (بوعوة، 2017)، والإغراق بهذا المعنى ممارسة تجارية غير مشروعة ترمي إلى إضعاف المقدر التنافسية للسلع المماثلة المنتجة في الدولة المستوردة، ويؤدي بالتالي إلى تقليص صناعتها، بل إلى توقفها بصورة نهائية. وهو أمر مستفحل في السوق الجزائرية، للإغراق في الجزائر مسبباته بعض منها مباشرة والبعض الأخر غير مباشرة، يمكن اختزالها في (قوجيل وقريشي، 2015):

- ✓ التعامل الخاطئ مع اتفاقيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، إذ تتخلص بعض الحكومات من جميع سياسات الحماية لصناعتها الوطنية غير مستفيدة من الاستثناءات التي تمنحها الاتفاقيات للدول النامية سواء استثناءات تشريعية أو زمنية لتأهيل صناعتها الوطنية ومساعدتها على تجاوز وضعها الراهن وتأهيلها للمنافسة العادلة وعدم تمييز بعض الحكومات بين مفهوم الاحتكار ومفهوم حماية الصناعة الوطنية من منافسة غير متكافئة ، إذ تتخلى الحكومات عن دورها بدعوى محاربة الاحتكار (فلاح، 2020).
- ✓ انفتاح السوق المحلية على الخارج بدون دراسة دقيقة وبدون ضوابط ، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبية على اقتصاد البلد تتمثل في انخفاض موارد الدولة وكثرة البطالة وإغلاق العديد من الصناعات وهروب العملات الصعبة إلى خارج البلد.
- ✓ تباين الظروف التي تعمل فيها الصناعة المحلية مقارنة بالظروف التي تعمل فيها الصناعة الأجنبية والتي تغرق بها الأسواق المحلية، مما شجع تمتعها بجودة وأسعار منافسة على إغراق الأسواق المحلية، وفي المقابل عدم قيام الحكومات بالدور الواجب عليها لخلق منافسة متكافئة من خلال تهيئة الظروف المماثلة للصناعات المحلية.
- ✓ ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلك المحلي خاصة في الأونة الأخيرة بسبب ارتفاع الأسعار، وتبيعات وباء كوفيد 19. الأمر الذي يجعل السعر هو ميزان التفاضل الوحيد لدى المستهلك الجزائري. إضافة إلى ضعف الوعي الاستهلاكي الذي من شأنه أن يرجح موازين المنافسة لصالح المنتجات الوطنية عند معرفة أهميتها للاقتصاد الوطني والوضع المعيشي على المدى المتوسط والبعيد بشكل عام وعلى المستهلك وصحته بشكل خاص فضلا عن انتشار عقدة المنتج الأجنبي وأن كل ما هو مستورد جيد.
- ✓ الفساد المالي والإداري الذي يزيد من حدة الإغراق الرسمي من خلال التجاوز في تطبيق القيود الكمية والكيفية على المستوردات المخالفة من السلع؛
- ✓ ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التثقيف والتوعية وكشف المخاطر الصحية والاقتصادية لسياسة الإغراق على الفرد والمجتمع والاقتصاد؛

4.4.2. المنافسة: هناك العديد من الثغرات تمنع تفعيل سياسة المنافسة مثل:

- ✓ الاقتصاد الموازي؛
- ✓ تزيف الممارسات وإساءة استعمال المناصب؛

- ✓ إساءة استخدام الهيمنة للسيطرة على الأسواق خاصة المؤسسات العمومية، مثل المؤسسات العملاقة تليكوم الجزائر SPA التي تستخدم موقعها المهيمن لفرض سعر تتحدى به قوانين السوق من أجل القضاء على المنافسة، وكانت ممارستها النافية للمنافسة ما استبعد الشركة المصرية لهاتف الثابت LACOM (فوجيل و قريشي، 2015)؛
- ✓ الاحتكار مثل احتكار شركات عمومية لأنشطة معينة شركة (Sonalgaz) الكهرباء والغاز
- ✓ اقتصر الاستثمار الأجنبي على الاستثمار في القطاعات والمشاريع الكبرى مثل قطاع المحروقات والشركات البترولية، التي تشكل بدائل أكثر جاهزية لتحقيق الأرباح.

العنوان الفرعي 5. عدم فعالية هيئات الدعم والمراقبة

- على الرغم من العديد من المبادرات التي اتخذتها الدولة لدعم المقاولاتية إلا أن دور هذه المبادرات نسبية لأن هذه المساعدات لا تؤدي دائما إلى النتائج المتوقعة، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك:
- عدم الجدوية في المرافقة المالية والمعنوية بسبب الطابع العمومي للأموال المقدمة في عملية المرافقة للمشاريع المقاولاتية، إضافة إلى عدم وجود متابعة الملفات المصادق عليها من قبل هيئات الدعم (خراز، 2019)؛
 - ضعف التكوين حيث يقتصر على التكوين المعياري غير المتوافق مع متطلبات وخصائص المشاريع المختلفة، حيث أن غالبية أصحاب المشاريع الشباب يصعب عليهم العثور على مرافقين ذوي كفاءة في هذه الوكالات، نظرا لأن تكوين الموظفين في هذه الهيئات وخبرتهم في الجوانب الميدانية والواقعية للمجالات التي ينشط فيها المقاولون المبتدئون لا تؤهلهم لعملية المرافقة (مولاي، 2020)؛
 - عدم وضوح أهداف هيئات الدعم: وهنا لاقت هيئات دعم المقاولاتية العديد من الانتقادات أبرزها:
 - ✓ البعد الاجتماعي لهيئات الدعم من حيث كونها آلية للتشغيل أم سياسة مدروسة للمقاولاتية: حيث كان الهدف الأساسي من برامج وسياسات وهايكال دعم المقاولاتية في الجزائر هو توفير مناصب عمل لحل مشكلة البطالة في الجزائر، إلا أن هناك مفارقات واضحة بين الأهداف السياسية المعلنة والأبعاد النظرية للموضوع من حيث أن كونها تندرج في سياق سياسة للتشغيل، أم لدعم المقاولاتية الحقيقية في أوساط الشباب (لونيبي، 2015). وحتى إن كانت المقاولاتية آلية للتشغيل فالمعلوم أن المقاولات الناشئة حديثا تحتاج إلى فترة زمنية يمكن أن تصل إلى 5 سنوات حتى تستقر وتفكر في النمو والتوسع وتوفير مناصب عمل، وهنا المفارقة.
 - ✓ عدم دقة ووضوح أهداف المجهودات الحكومية لإنشاء المؤسسات، فالمصالح الحكومية المعنية لا تذكر العدد المرجو مرافقته ودعمه حكوميا من المقاولات، ولا تعطي الجدول الزمني لتقييمها، ولا تبين حتى أي القطاعات المستهدفة بتدعيمها، فبالرغم من التصريح ببعض التوجهات كالقطاعات ذات الأولوية.

- عدم التوافق بين قيمة الأموال المستثمرة وطبيعة المشاريع المقدمة من حيث اقتصر نشاطها على النشاطات الخدمية (النقل، الإطعام،...) التي لا تحتاج في طبيعتها إلى استثمارات كبرى؛

العنوان الفرعي 6. المتغيرات الإقتصادية العالمية:

إعادة تشكل معادلة القوى السياسية والإقتصادية على الصعيد العالمي بفعل الأحداث والمتغيرات التي حصلت مؤخرا، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين أثر على مختلف المشاريع. ومن أهم المتغيرات الإقتصادية العالمية تتمثل في:

- العولمة: مكنت العولمة من فتح الأسواق، وحرية تنتقل السلع والخدمات بكل حرية عبر أرجاء العالم ، مازاد من حدة المنافسة خاصة المنافسة الأجنبية (بوظرفة، 2012):
 - الميزة التنافسية: والتي ظهرت بفعل التكنولوجيا التي مكنت من زيادة حجم وجودة المنتج مقابل تكاليف منخفضة، ولأن معظم التكنولوجيا هي ملك للمؤسسات الكبرى أو الأجنبية فهذا يخل بالتوازن في المنافسة بالنسبة لأصحاب المشاريع المقاوлатية.
 - التكتلات الإقتصادية العالمية: نعلم أن الأقطاب الثلاثة (مجموعة شمال أمريكا، الإتحاد الأوروبي، مجموعة asean) واتفاقيات الشراكة أصبحت تسيطر على العلاقات الإقتصادية بين الدول، ومنه ستؤثر حتماً على النشاط المقاولاتي المحلي؛ منظمة التجارة العالمية والتي تحت على التجارة العالمية مما يزيد من شدة المنافسة أمام المقاوлатية؛

خاتمة:

بعد اطلعنا على مجموعة الصعوبات والعوائق التي تحد النشاط المقاولاتي في الجزائر، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تمثل المعوقات المتعلقة بالبيئة الخارجية التي لا يد لأصحاب المشاريع المقاوлатية فيها الجزء الأكبر والأهم، كما تمثل معوقات البيئة الخارجية المحلية أهم صعوبات العمل المقاولاتي في الجزائر، وعليه لا بد من تدخل وتكامل كل عناصر البيئة الداخلية والخارجية (الحكومة، هيئات الدعم، أجهزة التمويل) للحد منها؛
- ارتفاع القضايا المتعلقة بعدم التسديد والتحايل للحصول على أموال الدعم المقاولاتي أو التجهيزات بطرق ملتوية، أفقد المقاولاتي الجزائري الرغبة والجدية في تطبيق المشاريع المقاوлатية على أرض الواقع؛

على إثر هذه النتائج، تم تقديم مجمعة من التوصيات:

- تفعيل دور هيئات الدعم والمرافقة للمقاولاتية وذلك بتوفير البيئة الملائمة لتحقيق ذلك من خلال الرقابة، المحاسبة، التقييم المستمر للهيئة، واعتبارها هيئات اقتصادية لابد لها من تحقيق نتائج فعلية مبتعدين عن فكرة الدولة الحاضنة.
- إنقاذ القطاع الخاص من هذا المأزق وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي تحتتم معالجة الإغراق الذي تشهده السوق الوطنية من خلال الرجوع إلى الاتفاقيات الدولية والقوانين التي من الممكن أن تلزم الدول والمنظمات التي تسببت في إغراق السوق الجزائرية على دفع رسومات تعويضية ، وكذلك فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة مما يؤمن حماية للمنتج الوطني
- يجب أن تلعب الحكومة دورها فبالإضافة إلى الحماية الجمركية وطلب التعويضات، من الممكن إعفاء القطاع الخاص من الضرائب لأجل متباينة وحسب نوع الصناعة ومدى الحاجة لمخرجاتها ، كذلك منح القروض الميسرة السداد ذات نسب فوائد مخفضة ، بالإضافة إلى تقديم المساعدة والعون لهذا القطاع في إيجاد منافذ تسويق لمنتجاته من خلال إيجاد لغة تفاهم وتنسيق بين منشآت القطاع العام والقطاع الخاص.
- على الرغم من قانون المنافسة، فالدولة ملزمة بوضع مراسيم تنفيذية لفرض المنافسة في بعض القطاعات.
- تكريس مبدأ فتح الأسواق لتوزيع المنتجات
- إن وصول المؤسسة المصغرة إلى مرحلة النمو والتوسع لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت لدى أصحابها المميزات والخصائص المقاولاتية كالإبتكار والرؤية الإستراتيجية، وبالتالي فالسلطات العمومية يجب أن يكون هدفها الأساسي هو العمل على ظهور طبقة المقاولين الذين يشكلون في مجموعهم محرك النشاط الاقتصادي في المستقبل نظرا للمقدرة التي يمتلكونها على تجاوز العادات الاجتماعية الموجودة كما أشار إلى ذلك شامبيتر (Schumpeter)، أم كون التشغيل هو الهدف الرئيسي من هذه الهيئات كما هو الحال بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهذا يعكس بعدا اجتماعيا للعملية لا يراعي الأبعاد المقاولاتية التي من شأنها توفير شروط المؤسسة الناجحة مستقبلا والتي تكون لها قدرة على التكيف والاستمرار والتوسع.
- تحسين المناخ الاستثماري، وتخفيض معدلات الضريبة، واختيار زمن و وضع التحفيز، وتوجيه الحوافز الضريبية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية.

قائمة المراجع:

أمانة مولاي. (2020). دور هيئات المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة اقتصاد المال و الأعمال، مجلد 04، العدد 02، 226-248.

بورصة الجزائر. (01, 05, 2022). بورصة الجزائر. تم الاسترداد من
id_soc=AOM&https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_pme

حليمة خراز. (2019). المقاولاتية وآليات الدعم والمرافقة لها في الجزائر. مجلة قانون العمل
والتشغيل، المجلد 4، العدد 2، 194-217.

حميد فلاح. (2020). مكافحة الإغراق بين إتفاقيات تحرير التجارة العالمية وقواعد ا قانون. الدراسات
القانونية المقارنة، المجلد 6، العدد 1، 35-52.

خديجة اسحاق. (2012). دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مذكرة
مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (منشورة). الجزائر: جامعة أبي بكر
بلقايد، تلمسان.

سيد ناجي مرتجي. (2004). المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والمشكلات وإطار التطوير.
من ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الاشكاليات وآفاق التنمية.
القاهرة - جمهورية مصر العربية.

شهرزاد زغيب، و ليلي عيساوي. (2002). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق.
الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. جامعة عمار
ثليجي- الأغواط.

عبد الحميد، أبو موسى. (2003). تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة
المتوسطة. الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية
في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. عمان، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية
والمصرفية .

كريم بو عوة. (2017). مكافحة الإغراق في التشريع الجزائري يومدى تطابقه مع قانون المنظمة العالمية
للتجارة. *revue droit international et developpement, volume 5, numero 1*, 291-317.

محمد بودالي، و فؤاد أوشاش. (2019). فعالية التحفيز الضريبي في تنمية المشاريع المقاولاتية دراسة
مقارنة تونس والجزائر. مجلة مجاميع المعرفة، عدد 5.

محمد قوجيل، و يوسف قربيشي. (2015). سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر - دراسة تحليلية -.
مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 07 .

مريم لونيبي. (2015). المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر . مذكرة ماجيستر،
العلوم الاجتماعية. سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.

ملاك قارة. (2006). القطاع غير الرسمي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 4، العدد 4، 173-182.

مؤيد سعيد السالم، و صالح عادل حرحوش. (2009). دارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، ص: 75. الأردن: اربد عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

نعيمة غنام. (2018). أثر ممارسات إدارة المارد البشرية على الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية -دراسة عينة من المؤسسات بحاسي مسعود-. دكتوراه علوم اقتصادية. الجزائر: جامعة أم البواقي.

نوال بوطرفة. (2012). الفعل المقاولاتي في الجزائر، بين إملاءات العولمة وكوابح المجتمع. دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 119-129.

وكالة الأنباء الجزائرية. (14 02, 2020). ضرورة مراجعة النظام الجبائي لمزيد من المساواة الاجتماعية. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية:

<https://www.aps.dz/ar/economie/83727-2020-02-14-10-32-46>

واقع وتحديات المقاولة في الجزائر وسبل مواجتها Entrepreneurship in Algeria: Its Status, Challenges and Solutions

د. مسعود بويباون، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. سميحة بوحفص، جامعة خنشلة، الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتشخيص واقع المقاولة في الجزائر من خلال عرض مختلف الهيئات الداعمة لها على غرار ansej و angem و cnac وكل ما يتعلق بخصائص المقاولة والفكر المقاولة في الجزائر، بالإضافة إلى التطرق لمختلف العراقيل والتحديات التي تواجهها، كما حاولنا اقتراح مجموعة من الحلول الكفيلة لمواجهة مختلف التحديات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها فشل وتعثر عدد كبير من مشاريع المقاولة منذ السنوات الأولى من بداية نشاطها بسبب نقص المرافقة الميدانية، إلى جانب قلة خبرة المقاولون الجدد، كما أن لسياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر مؤخرا وأزمة كورونا لها تأثير كبير ومباشر على استمراريتها وعدم قدرتها على المنافسة، مما أدى حامي المشاريع إلى تغيير نشاطهم.

الكلمات المفتاحية: المقاولة، الجزائر، أجهزة دعم المقاولة، التحديات، التعثر.

تصنيف JEL: D02, F63.

Abstract:

This study aims to know and diagnose the reality of entrepreneurship in Algeria by presenting the various supporting bodies, such as ansej, angem, cnac and everything related to the characteristics of entrepreneurship and entrepreneurial thought in Algeria, in addition to addressing the various obstacles and challenges it faces, challenges.

The study reached several results, the most important of which is the failure and stumble of a large number of contracting projects since the early years of its establishment due to the lack of field accompaniment, in addition to the lack of experience of new contractors, and the austerity policy adopted by Algeria recently and the Corona crisis has a significant and direct impact on its continuity and its inability to The competition.

Keywords: Entrepreneurship, Algeria, Entrepreneurship Support Devices, Challenges, tripping.

Jel Classification Codes: D02, F63

مقدمة:

تعتبر المقاولاتية من بين الركائز الأساسية للاقتصاد، لما توفره من مزايا كبيرة على غرار توفير مناصب الشغل والتعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لانجاز بعض الأعمال، وقدرتها على التكيف السريع مع مختلف التغيرات نظرا لخصائصها الفريدة التي تسمح لها بذلك، فهي تمتاز بجهاز اداري بسيط واتخاذ قرارات سريعة، وإلى قدرتها على الابداع في مجالها.

لذا قامت معظم دول العالم بتدعيم المقاولاتية ووضع إطار قانوني مناسب لها، بالإضافة إلى منح بعض الامتيازات الجبائية لمساعدتها على النمو والاستمرارية، لكن واقع المقاولاتية في الجزائر يختلف عنها في أمور كثيرة بالرغم من دعم الدولة الجزائرية لها في مجالات كثيرة ومتعددة من خلال استحداث أجهزة دعم ومرافقة إلا أن الكثير من المقاولات تعثرت وتوقفت عن النشاط. وهذا بسبب مختلف التحديات والعراقيل التي تواجهها.

إشكالية الدراسة

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وتحديات المقاولاتية في الجزائر وما هي أهم السبل لمواجهتها ؟

فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية السابقة، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- المقاولاتية ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد الوطني.
- تعتبر شخصية المقاول من بين أهم عوامل نجاح أو فشل المقاولاتية.
- ساهمت جائحة كورونا الأخيرة في تعثر الكثير من المقاولاتية، بسبب الاغلاق الكلي أو الجزئي لمختلف النشاطات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

- تعتبر المقاولاتية من أهم محركات الاقتصاد على المستوى العالمي.
- معرفة خصائص المقاولاتية وسبل تكيفها في ظل المنافسة الكبيرة.
- ابراز أهمية المقاولاتية في امتصاص البطالة لدى الشباب.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة واقع المقاولاتية في الجزائر.
- التطرق إلى الفكر المقاولاتي لدى المقاول الجزائري.
- الإشارة إلى مختلف التحديات التي تواجهها المقاولاتية في الجزائر وسبل مواجهتها.

الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر وجوهري ما يلي:

دراسة (رحال وبعيط ، 2016)

وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، حيث تناول هذا البحث عنصرين أساسيين وهما:

- ❖ تشخيص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ برامج دعم المقاولاتية في الجزائر.
- وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها:
- ✓ نقص فعالية برامج الدعم وإدارة الهيئات التي أوكلت إليها بمهمة التكفل بمتابعة ومرافقة حاملي المشاريع.
- ✓ افتقاد البرامج التنموية للعمق الاستراتيجي.
- ✓ ضعف التنسيق والتعاون بين نظام المحاضن من جهة، وأليات تمويل القرض المصغر من جهة أخرى.

دراسة (بن الشيخ و بن علي ، 2019)

وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الميدان للدراسات، تناول هذا البحث ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- ❖ الصياغ الزمني لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ أجهزة الدعم والمرافقة.
- ❖ أجهزة الدعم وصناديق ضمان القروض.
- وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها:
- ✓ عدم وضع احتياطي مالي خاص بالمؤسسة لتجنب انهيار المؤسسة عند أول أزمة.
- ✓ عدم استعمال الطرق المحاسبية في بعض المؤسسات.
- ✓ نقص الخبرة والكفاءة في التسيير وسوء التنظيم الداخلى للمؤسسة.

ما يميز هذه الدراسة

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، ما يلي:

- ✓ تشخيص واقع المقاولاتية والتطرق إلى الفكر المقاولاتي والخصائص الفريدة التي يجب أن يتميز بها المقاول الناجح.
- ✓ التطرق إلى أهم العراقيل التي تواجه المقاولاتية.
- ✓ إقتراح مجموعة من الحلول العملية، والتي يمكن أن تساعد المقاول على الاستمرارية والمنافسة.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي من

خلال استقراء واستنباط كل ما يتعلق بواقع وتحديات المقاولاتية في الجزائر.

1. الإطار العام للمقاولاتية

سنحاول في هذا المحور التمهيدي التطرق إلى مختلف العناصر الأساسية المكونة للمقاولاتية، لذا يجب أن نشير إلى مصطلح المقاول والمقاولاتية، بالإضافة إلى معرفة خصائصهما وإلى توضيح الفرق بين المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة.

1. المقاول

1.1 تعريف المقاول

توجد عدة تعريفات للمقاول فهو "كل رجل أو امرأة صاحب عمل منظم في مؤسسة ما، وبالمعنى الذي قدمه ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon اعتبر المقاول هو الوكيل الذي يستأجر خدمات المنتجين، العمل، ورأس المال، والجمع بين العقلانية وبيع المنتجات أو تقديم خدمات مميزة للعميل بطريقة منظمة، وقد حددت النظرية الاقتصادية الحديثة ثلاث صفات للمقاول هي: السلطة والمعرفة والاستعداد للقيام بإدارة الأعمال في بيئة تتخذ صفة الخطورة". (حديان، 2017، صفحة 27)

كما يعرف المقاول حسب المنظور الاقتصادي "كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات، في حين يرى الخبير الاقتصادي جوزيف شومبيتر المقاول أنه الشخص الذي يريد وقادر على تحويل فكرة إلى إبتكار ناجح" (بن جمعة و جرمان، 2017. صفحة 273)

مما سبق نلاحظ الاختلاف في وضع مفهوم موحد للمقاول وذلك باختلاف المدارس الفكرية التي تناولت هذا الموضوع، والتي يمكن أن نستعرضها في الجدول الموالي.

جدول 1: يوضح مختلف تعريفات المقاول حسب المدارس الفكرية

المدرسة الفكرية	تعريف المقاول	الباحثين
المدرسة الاقتصادية	المقاول متخصص في استعمال الحدس في اتخاذ القرارات المرتبطة بإستغلال الموارد النادرة.	Casson (1991)
المدرسة السلوكية	المقاول هو الشخص الذي يقوم بمجموعة من الأنشطة بطريقة مناسبة من أجل إنشاء المؤسسة.	Gartner (1988)
المدرسة النفسية	المقاول يعرف على أساس مجموعة من السمات النفسية.	Scott et Savert (1991)
المدرسة العملية	المقاول هو الشخص الذي يقوم بتطوير واستغلال الفرص، وإنشاء المؤسسة من أجل الاستغلال.	Bugrave Et Hafer (1991)

المصدر: بربريت ثنية ومخلوف صورية، دور المقاولاتية في التنوع الاقتصادي الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2019، ص 29.

2.1 خصائص المقاول

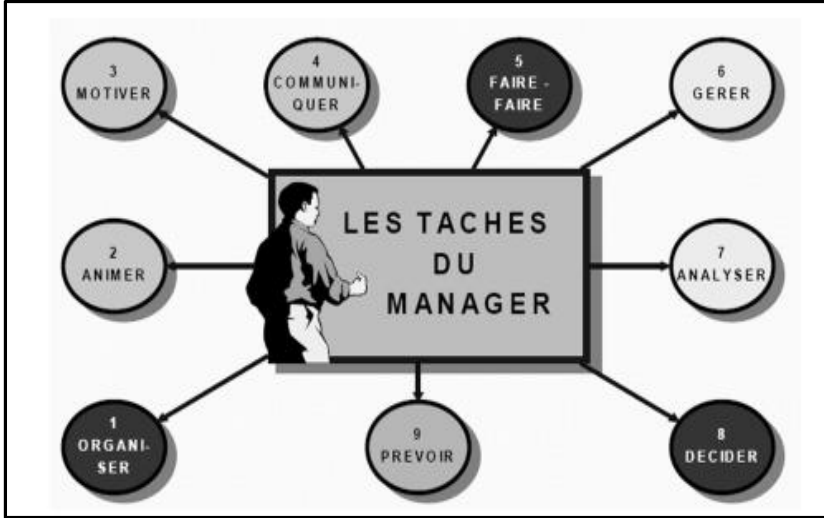
يتملك المقاول عدة خصائص تميزه عن الآخرين، وأهمها: (fayolle, 2012, pp. 72-73)

- ✓ رائد أعمال بالفطرة.
- ✓ مبتكر.
- ✓ منظم.
- ✓ يتمتع بقيم فريدة مثل الأخلاق، المسؤولية، الإحساس بالالتزام... إلخ.
- ✓ يتحمل المخاطر، يبادر، متفاؤل، غير نمطي، مرن، مثابر، يتخذ القرارات... إلخ.

3.1 مهام المقاول

تقع على عاتق المقاول مجموعة من المهام المختلفة لا سيما التسيير، التحليل، القدرة على الاتصال واتخاذ مختلف القرارات، كما يوضحها الشكل الموالي.

الشكل 1: يوضح مختلف مهام المقاول



Source: jean-yves moine, manuel de gestion de projet, afnor, france, 2008, p14

2. المقاولاتية

1.2. تعريف المقاولاتية

كذلك توجد عدة تعريفات للمقاولاتية ومن بينها هي "عبارة عن نشاط يهدف اكتشاف واستغلال مختلف الفرص المتاحة، سواء كانت داخلية أو خارجية من أجل تعظيم أرباح المنشأة" (Fayolle, 2004, p.

30)

والمقاولة حسب Hisrich et Peters تعرف على أنها " نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية أما Gasse et Damnours فقد اعتبر أن المقاولة هي مسار الحصول على الموارد البشرية والمادية وتسييرها، بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالإجابة لحاجيات الأفراد والجماعات، وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولة توصل إلى نتيجة أن ظاهرة المقاولة هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محرّكة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي، وتنسيقي وهيكلية." (بزطورة، 2018)

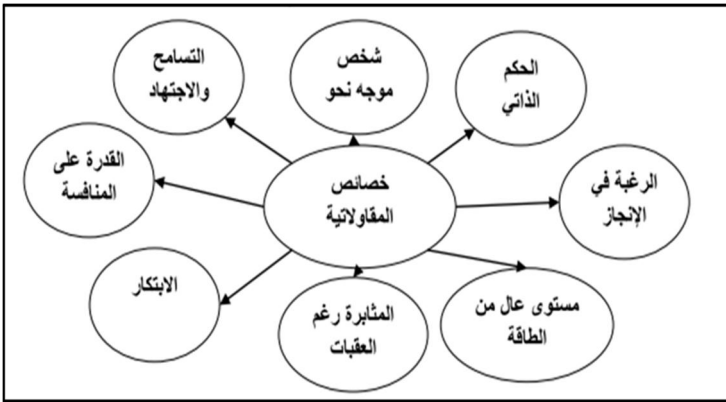
2.2. خصائص المقاولة

للمقاولة مجموعة من الخصائص، وأهمها: (حديدان، 2017، صفحة 2)

- ✓ المخاطرة.
- ✓ الإدارة.
- ✓ القيادة.
- ✓ الابتكار.
- ✓ روح المبادرة.

كما يمكن توضيح مختلف الخصائص الأساسية والفرعية للمقاولة من خلال الشكل الموالي.

الشكل 2: يوضح خصائص المقاولة



المصدر: بن جمعة أمينة وجرمان الربيعي، دور المقاولة في التنوع الاقتصادي الجزائري، دار المقاولة كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات - دار المقاولة بجامعة قسنطينة نموذجاً - مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الخامس جوان 2017، ص 274.

من خلال الشكل نلاحظ مجموعة من الخصائص التي تميز المقاولة عن باقي المؤسسات، خاصة اتخاذ القرارات الفردية والرغبة في الانجاز إلى جانب القدرة على الابتكار.

3. الفرق بين المقاولة والمؤسسات الصغيرة

وحتى "تجنب سوء الفهم أو الالتباس الذي قد يلاحظ بين إنشاء مقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان لا بد من أن نفرق بين المشاريع الاستثمارية الموسومة في إصطلاحا ب" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" والتي تتم من خلال التقليد أو المحاكاة، وبين ما يصطلح على تسميته ب" المقاولات" والتي تكون نتيجة إبداع فيمكن لكل مقاولات أن تصير مع مرور الوقت مؤسسة صغيرة أو متوسطة وحتى كبيرة، لكن لا يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أو تصبح مقاولات وهذا يعود في الأساس لمعايير التفرقة بين المؤسسة والمقاولات، والتي تتركز في الأساس حول فكرة إنشاء الشخص المعنوي. فالمؤسسة تعتمد في معايير التفرقة على حجم رأس المال، عدد العمال، ورقم الأعمال، بالإضافة لمجموع حصيلتها السنوية، ليتم تصنيفها إلى مؤسسات صغيرة جدا، مؤسسات صغيرة، متوسطة أو كبيرة، عامة كانت أو خاصة. تختلف أنماطها حسب القطاعات ونوع العمل الذي تقوم به" (دارم وبن جبار، 2019، صفحة 290)

وفي هذا الصدد يرى النجار والعلي أنه يمكن التمييز بين المقاولاتية والأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث خصائص أساسية، يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول 2: أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والأعمال الصغيرة والمتوسطة

الخاصية	الأعمال المقاولاتية	الأعمال الصغيرة والمتوسطة
الإبداع	يعتمد على الإبداع بشكل معنوي	أقل إبداعا، ولا تعمل على تأسيس شيء جديد بتوجه عالي.
إمكانيات النمو	يملك علاقة قوية من إمكانيات النمو	محدودة في إمكانيات النمو.
الأهداف الإستراتيجية	أهدافه أبعد من الأعمال الصغيرة إذ ترتبط بالنمو المستهدف، الحصة السوقية... الخ	أهدافه الإستراتيجية ترتبط عادة بتحديد الأسواق المستهدفة للمبيعات أو بعض الأهداف المالية.

المصدر: قارة ابتسام، دور دار المقاولاتية في تطور الفكر المقاولاتي لدى الشباب الجامعي: دار المقاولاتية بجامعة غليزان نموذجا، مجلة اقتصاد التنمية والمقاولاتية المجلد 3 العدد 2، جامعة أدرار، 2020، ص 95.

كما أن هناك من يضيف أوجه أخرى للاختلاف بين المقاولاتية والأعمال الصغيرة، ومن بينها: (محمد و شهاب، 2018، صفحة 59)

- ✓ مقدار خلق الثروة: المشروعات الصغيرة تهدف إلى توليد دخل مستمر ومرضي لصاحبه يتجاوز التوظيف التقليدي، أما المقاولاتية فتهدف إلى إنشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الأرباح البسيطة إلى بناء ثروة كبيرة.
- ✓ المخاطرة: المقاولاتية معدل المخاطرة فيها عال باعتبارها الثمن المتوقع لرائد الأعمال أن يدفعه، وبغير المخاطرة فإن الريادة تزول وتكون مشروعا صغيرا.

2. واقع المقاولاتية في الجزائر

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على واقع المقاولاتية في الجزائر، حيث سنركز على التطور التاريخي لها إلى جانب عرض أهم مؤسسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وللاشارة فقط المشرع الجزائري استعمل سابقا مصطلح المؤسسات الصغيرة والتي تعتبر المقاولاتية جزءا منها.

1. التطور التاريخي للمقاولاتية في الجزائر

في سبيل توفير المناخ المناسب لتطوير القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، شرعت الجزائر على توفير الأرضية القانونية والمؤسسات الكفيلة بترقية وتدعيم مبادرة الاستثمار في القطاع الخاص، وقد مرت بمراحل وهي: (بن الشيخ و بن علي ، 2019، الصفحات 369-371)

1.1. وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 1988 وبعدها:

سعى منها لإثبات رغبتها في تحقيق سيادتها الاقتصادية وسيادتها الوطنية، قامت الجزائر غداة الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي معطية بذلك أهمية وألوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، مما أضر سلبا على هذا الأخير الذي همش بشكل كبير ووجه نحو النسيج والصناعات الغذائية ولقد كانت عملية إنشاء المؤسسات بعد الاستقلال تتم في الإطار العمومي نتيجة النهج الاقتصادي القائم على أسس الاقتصاد الموجه المتبع من طرف الدولة وفي ظل محدودية رأس المال الخاص، ووفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات قامت الدولة بلعب دور المفاوض المالك لهذه المؤسسات والمسؤول عن إنشائها وتسييرها، ولقد تم في جويلية سنة 1993 إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بإعداد الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وتنويعها وترقيتها.

2.1. وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد سنة 2001 :

وبغرض إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، قامت الدولة الجزائرية بإدخال تعديلات جديدة من خلال إصدار قانون تطوير الاستثمار، والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- قانون تطوير الاستثمار: وتضمن التالي:

- تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمار.
- ضمان حق المعاملة بالعمل بين المستثمرين الأجانب والجزائريين.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الأستثمار.

➤ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

➤ إنشاء صندوق لدعم الاستثمار.

ب- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث سمح هذا القانون بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجموعة من التدابير نذكر منها :

➤ إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز التسهيل التي تتكفل بإجراءات التأسيس.

➤ إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية.

2. برامج دعم المقاولاتية في الجزائر

من بين هذه البرامج ما يلي: (رحال وبعيط ، 2016 ، الصفحات 172-175)

1.2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وتوجد صيغتين للتمويل هما:

أ- التمويل الثنائي: المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة.

ب- التمويل الثلاثي: المساهمة المالية لصاحب المشروع، والقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة وقرض بنكي.

2.2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالية، وتمول الوكالة حاملي المشاريع بالصيغ التالية:

أ- تمويل شراء المواد الأولية: كلفة المواد الأولية لا تتعدى 100.000 دج بدون فوائد قرض ممنوح من الوكالة بمفردها.

ب- تمويل انشاء مشروع: كلفة المشروع لا تتعدى 1.000.000 دج بدون فوائد، من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة، وهو عبارة عن تمويل ثلاثي: يساهم البنك ب 70%، مساهمة المستفيد 1%، ومساهمة الوكالة تكون بقرض بدون فوائد بنسبة 29%.

3. تحديات المقاولاتية في الجزائر

تواجه المقاولاتية في الجزائر مجموعة من المشكلات والتحديات والتي تتفاوت من قطاع إلى آخر وأهمها:

(بربريت ومخولف ، 2019 ، صفحة 38)

➤ صعوبة الحصول على التمويل في بداية المشروع، وصعوبة زيادة رأس المال في مراحل التطوير.

➤ إرتفاع تكلفة رأس المال (كلفة الاقتراض والتمويل)

- ◀ ارتفاع معدلات التضخم وتأثير ذلك في ربحية المشروع وقدرته على المنافسة.
 - ◀ منافسة المنتجات المستورة ومنتجات المنظمات الكبيرة في ذات المجال.
 - ◀ عدم القدرة على إتباع إستراتيجية تسويقية واضحة وشاملة بسبب ارتفاع تكاليف التسويق.
 - ◀ عدم ملائمة بعض التشريعات والقوانين.
 - ◀ مشكلات متعلقة بجودة الإنتاج مما يؤثر في القدرة التنافسية.
 - ◀ ضعف قدرات أصحاب المشروعات المقاولاتية في النواحي المالية والإدارية والتسويقية.
 - ◀ عدم قناعة أصحاب المشروعات بالتدريبات وإمكانية تطوير المهارات.
- بينما ترى الباحثة منيرة سلامي أن المقاولات النسوية تواجه تحديات أكبر مقارنة بالرجال المقاولون، فبالرغم من أهمية دور المرأة في المقاولاتية، إلا أن معظم الدراسات والإحصائيات تؤكد على ضعف نسب الإنشاء من طرف النساء، وذلك يرجع لعدة عوامل وهي: (سلامي، 2021، الصفحات 52-53)

1. العوامل الاقتصادية: ونلخصها فيما يلي:

1.1. غياب الموارد المالية:

خاصة في إطار المرأة حيث تمنعها واجباتها العائلية من ممارسة عمل دائم لتأمين مسارها المهني، بالإضافة لفرص التوظيف المعروضة أمام النساء التي تتميز بقلتها، وفي حالة وجودها تكون في قطاعات لا تدفع أجور مرتفعة أو بوقت جزئي، وهذا لا يشكل أساس ملائم لإدخار مال شخصي، خاصة وأنه غالباً ما تفضل النساء ولعدة أسباب، أن تنشأ مؤسساتها من مدخراتها الخاصة أو من أموال تحصل عليها من محيطها الاجتماعي وعلاقاتها الخاصة، كما أن قيمة أموال بدء المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة له، وعليه فكلما كانت الأموال المستعملة قليلة أدى ذلك لاستغلال فرص أقل جاذبية.

2.1. نقص الخبرة:

إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة.

2. العوامل الثقافية: وهي:

1.2. تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة:

حيث أن التوزيع الطبيعي للأدوار ما بين الرجل والمرأة، لا يشجع عادة المرأة ولا يوفر لها الوقت اللازم لتطوير قدراتها المقاولاتية أو تطوير مؤسساتها، وأثبتت الدراسات بأن مشكلة نقص الوقت يشكل عائق لغالبية النساء، وفي أغلب البلدان.

2.2. السلوكات المقولبية (Les stéréotypes):

إن السمعة الجيدة للمرأة والتي هي امتداد لسمعة عائلتها، هي من القيم الرئيسية في مختلف المجتمعات العربية والإسلامية على وجه الخصوص، لذا فلها أثر كبير على مواقف المرأة وتصرفاتها، وعلى

طبيعة النشاط نفسه إن كان يليق بالمرأة ومقبول بالنسبة لها، فهناك بعض الأنشطة التي تعتبر خاصة فقط بالرجال، مثل تلك التي تستدعي استعمال الآلات من الحجم الكبير.

3.2. غياب نموذج مقاول لتقليده:

حيث وجدت الدراسات (Shapero et Sokol)، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط و بروز مقاولين جدد، كما وجد أن جنس المقاول له تأثير كبير حيث يتأثر الأفراد في طموحاتهم واختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم، بمعنى المرأة تتأثر أكثر بالمرأة المقاول، ونفس الشيء بالنسبة للرجل.

4.2. الاستعدادات الشخصية: إن أحد أهم العناصر التي تؤثر على الأشخاص عندما يريدون الاستثمار في أحد الأنشطة هو الثقة، والتي تقصد بها ثقة المحيطين بالشخص، ثقة العملاء بالإضافة للثقة بالنفس، وهذه الأخيرة تعتبر فجوة عند النساء، حيث المجتمع لا يشجع تطوير الاستعدادات والتوجه نحو المقاولات عند البنات، كما أن روح المقاولاتية يتطلب حب المخاطرة، التجديد، القدرة على التأقلم مع المحيط وحاجيات الزبائن واقتناص الفرص، إذا فالمحيط العائلي يلعب دور جد مهم على هذا المستوى، مع ذلك فيمكن اكتساب كل هذا بالخبرة وقيادة نشاط اقتصادي.

3. العوامل التربوية:

ومن العوامل المؤثرة في هذه الناحية نجد انخفاض نسبة التمدرس عند الإناث وعدم الوصول لمستويات تعليمية عليا، ونقص التكوين يعتبر عائق كبير أمام تطور المقاولات النسوية، فغالبا ما تمنع النساء من الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنها من اقتناص الفرص المعروضة، وهي أيضا تبعدهم عن برامج التكوين التي تمكنهم من تحسين الإنتاج، وتبقي النساء مرتبطات كليا بالغير، وهذا ما يولد شعور بعدم الأمن ونقص الثقة بالنفس.

4. العوامل التأسيسية:

وهنا نتحدث عن توفر أو عدم توفر خدمات الدعم لإنشاء المؤسسات، وخاصة الخدمات التي تعنى باحتياجات المرأة وتكون متكيفة مع قدراتها، وتؤكد العديد من الدراسات على أهمية شبكات الأعمال في العمل المقاولاتية في مرحلة الإنشاء، لكن بالرغم من هذه الأهمية إلا أن تواجد المرأة ضمن هذه الشبكات جد ضعيف، حيث هناك قلة في شبكات الأعمال الخاصة بالنساء، كما أن قليلا ما تتراد النساء شبكات الأعمال الخاصة بالرجال، ويرجع ذلك إلى عدم وجود الوقت الكاف بسبب الإلتزامات العائلية، التكاليف المالية والبعد الجغرافي ونقص المعلومات.

بالإضافة لوجود عوامل شخصية يمكن أن تشكل عائق أمام المقاولات يرجع للعمر، الأصل العرقي، التعليم والخبرة المهنية السابقة، كما تؤكد دراسات أخرى أن الدخول لعالم الأعمال وإنشاء المؤسسات أكثر سهولة للرجل مقارنة مع المرأة، حيث تعتبر متغير النوع عامل جد مؤثر على هذا القرار.

5. العوامل القانونية:

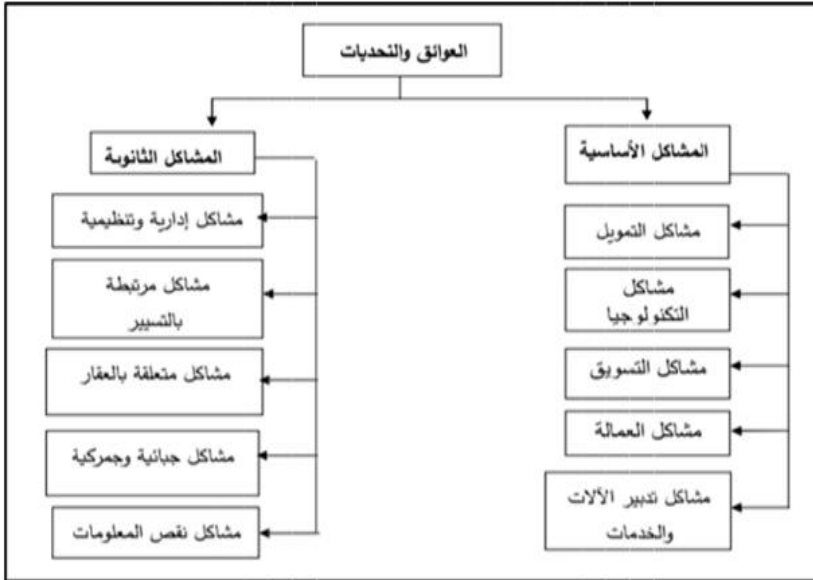
ونفصد بها القوانين والتشريعات، ففي بعض البلدان يوجد بعض المواد القانونية التي تحد من حرية المرأة في استعمال أملاكها، أو الحصول على قروض دون وجوب الرجوع إلى الزوج وأخذ موافقته، وهذا من شأنه التسبب في عائق كبير يحد من حرية المرأة في التصرف.

6. العوامل السياسية:

وهنا نتحدث عن دور ومجهودات الدولة فيما يخص الترقية النسوية، والمساواة بين الجنسين (رغم أن معظم البلدان والجزائر من بينهم، قاموا بالتوقيع على اتفاقية المساواة بين الجنسين)، بالإضافة لرصد برامج خاصة تساعد على تشجيع الأفراد والمرأة على وجه الخصوص على الدخول في مجال المقاولات وأنشاء المؤسسات.

ومما سبق، يمكن تلخيص أهم التحديات والعوائق التي تحد من استمرارية ونمو المقاولاتية من خلال الشكل الموالي.

الشكل 3: يوضح عوائق وتحديات المقاولاتية في الجزائر



المصدر: بارودي نعيمة ، مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي حول " متطلبات التأهيل PME في الدول العربية "، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.

4. سبل مواجهة تحديات المقاولاتية في الجزائر

لمواجهة مختلف التحديات والعراقيل المتعلقة بالمقاولاتية، يجب انتهاز مجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها إيجاد حلول جذرية لها، ومن أهمها:

1. تفعيل أجهزة الدعم والمرافقة

1.1. مفهوم أجهزة الدعم والمرافقة

هي عبارة عن مجموعة من الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة، وتشمل مختلف المجالات المادية والاستشارية، بالإضافة إلى مساعدة متابعة المقاول خاصة عند بداية نشاطه.

2.1. أنواع أجهزة المرافقة في الجزائر:

وتشمل على مايلي: (بن الشيخ وبن علي، 2019، الصفحات 370-371)

أ- مشاتل المؤسسات:

تم إنشاؤها وفقا للمرسوم رقم 07-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، وتجدر الإشارة هنا أن تعريف المشرع الجزائري للمشتلة والمحضنة يختلف عما هو سائد على المستوى الدولي، فمن جهة نجد أن المحضنة من المنظور الجزائري هي هيئة بداخل المشتلة، وتتكون المشتلة من: المحضنة، ورش الربط، نزل المؤسسات وتتكفل المشاتل بالمهام التالية:

- ◀ استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة.
- ◀ احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم للإيجار.
- ◀ تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحضنة، حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات مكتبية ووسائل الإعلام الآلي.
- ◀ تقديم إرشادات حيث تسهر على مرافقة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها.

ب- مراكز التسهيل:

لقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات وأيضا بإعلام ودعم ومرافقة حاملي المشاريع، ومن مهامها مايلي:

- ◀ دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها.
- ◀ مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس.
- ◀ مرافقة المقاولون في ميدان التكوين والتسيير.
- ◀ إعداد مخطط الأعمال عند الاقتضاء وتجسيدها لمشروع إقامة مشاتل ومراكز التسهيل في الجزائر، حيث قامت الوزارة بإنجاز عدد منها في بعض الولايات.

2. نظام حاضنات الأعمال (Système d'incubation):

إن نظام حاضنات الأعمال لا يهتم فقط بجانب تمويل المؤسسات المقاولاتية، وإنما يقدم تمويلا لها في حدود معينة ويقدم إلى جانب ذلك خدمات أخرى، ويمكن تعريفها على أنها "مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذي يبادرون بإقامة

مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولى، يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق (سنة مثلا أو سنتين) ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة، أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة، غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى". (رحيم، 2002)

وتعد تجربة الجزائر " في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول العربية، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003، باستثناء القانون رقم 18/ 01 المتضمن القانون التوجيهي الترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001، كما أن الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعت الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن (مشاتل) المؤسسات ومراكز التسهيل، وقد عرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". (رحال وبعيط ، 2016، الصفحات 181-182)

3- منح اعانات وامتيازات جبائية

لقد قام المشرع الجزائري بمنح مجموعة من الامتيازات الجبائية، فحسب المادة 13 مكرر تستفيد من إعفاء مؤقت من الضريبة على الدخل الإجمالي الأنشطة التالية : (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، صفحة 12)

- ❖ الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب الاستثمارات أو الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل، التي تسيروها "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" أو "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" وذلك لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.
- وعندما عندما تمارس هذه الأنشطة في المناطق الواجب ترقيتها والتي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم، ترفع فترة الإعفاء إلى ست (6) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.
- وتتمدد هذه الفترة بستين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل، لمدة غير محددة، كما يترتب على عدم احترام التعهد المرتبط بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.
- وعندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة بالجنوب تستفيد من مساعدة "صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا، تمدد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.
- ❖ المداخيل الناجمة عن ممارسة نشاط حرفي تقليدي أو نشاط حرفي في، لمدة عشر (10) سنوات.

فالرغم من هاته الامتيازات الممنوحة إلا أن الكثير من المقاولاتية تعثرت، لذا يجب اعادة النظر في هذه الامتيازات.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على واقع وتحديات المقاولاتية في الجزائر، حيث قمنا بتشخيص المقاولاتية من جوانب متعددة إلى جانب عرض مختلف الأليات والبرامج المستحدثة في هذا المجال بغرض مرافقتها وتدعيمها، كما تطرقنا إلى مجموعة من العراقيل والتحديات التي كانت السبب المباشر في فشل وتعثر العديد من المشاريع المقاولاتية خاصة عند بداية النشاط، لأسباب متعددة سواء تعلق الأمر بنقص الخبرة أو الى التمويل غير مناسب بسبب العوائق الادارية... الخ. كما قمنا باقتراح مجموعة من الحلول التي يمكن لها من معالجة النقائص.

وقد تم التوصل ومن خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي على ضوءها تم تقديم مجموعة من التوصيات.

أولاً: النتائج

من بين أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- ❖ تعتبر المقاولاتية من أهم الدعائم للاقتصاد سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ❖ يعتبر المقاول العمود الرئيسي لنجاح أو فشل المقاولاتية، وذلك من خلال مدى توفره على الخبرة اللازمة بالإضافة إلى روح المثابرة والعمل، وإلى مختلف الخصائص الفريدة التي تميز المقاول عن غيره، وهذا ما يثبت كذلك صحة الفرضية الثانية.
- ❖ شهد العالم مؤخراً جائحة كورونا التي تسببت في تراجع الاقتصاد العالمي، حيث فرضت اغلاق كلي أو جزئي لمعظم النشاطات، والتي كانت سبباً مباشراً في توقف الكثير من المقاولاتية عن العمل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ❖ تعتبر حاضنات الأعمال من بين أهم الحلول العملية التي تساعد المقاولاتية على الاستمرارية والمنافسة مع المؤسسات الأخرى.
- ❖ ضعف الجهاز المصرفي في الجزائر يعتبر من أكبر الأسباب المباشرة في ضعف تمويل المقاولاتية.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ❖ عقد ندوات واقامة دورات تكوينية للمقاولين.
- ❖ إنشاء بنك خاص بتمويل المقاولاتية.
- ❖ الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والرائدة في هذا المجال.

- ❖ تعديل قانون الصفقات العمومية وتخصيص نسبة معينة من المشاريع للمقاولاتية.
- ❖ تشجيع المناولة من الباطن مع المؤسسة الكبيرة.
- ❖ تفعيل المرافقة الميدانية للمقاولين خاصة الجدد منهم.

قائمة المراجع:

- Fayolle, A. (2004). *Entrepreneuriat Apprendre à Entreprendre 1^{ère} édition*. paris: Dunod. P30
- fayolle, A. (2012). *Entrepreneuriat apprendre à entreprendre, 2^{ème} édition*. Paris: Dunod. pp. 72-73
- moine, j.-y. (2008). *manuel de gestion de projet*. france: afnor. P14
- ابتسام قارة. (2020). دور دار المقاولة في تطور الفكر المقاولة لدى الشباب الجامعي: دار المقاولة بجامعة غليزان نموذجاً. مجلة الاقتصاد والتنمية المجلد 3 العدد 2 جامعة ادرا. الجزائر: ص 95
- امينة بن جمعة ، والربيعي جرمان. (2017). دار المقاولة كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات - دار المقاولة بجامعة قسنطينة نموذجاً- مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الخامس جوان.: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الخامس جوان 2017. الجزائر ص 273
- بن موسى محمد ، واليبي شهاب. (2018). المقاولة (ريادة الأعمال): قراءة في آثارها التنموية وسبل تفعيلها، بحوث وأوراق الملتقى الوطني الثالث حول المقاولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات.الجزائر ص 59.
- حسين رحيم. (2002). مداخلة بعنوان ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظام المحاضرن، مجمع الأعمال الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط ،الجزائر، 8-9 أفريل، 2002.
- رابح دارم ، و محمد بن جيار. (2019). دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولة نماذج مقاولة ابتكارية.مجلة الابداع، المجلد 9، العدد الأول. الجزائر: ص 290
- صبرينة حديدان. (2017). المقاولة في الجزائر: أي واقع؟ وأي مستقبل؟ (وجهة نظر سوسيولوجية) ، مجلة آفاق علمية، مجلد 9، عدد 2. الجزائر ص 27.
- عبد الناصر بن الشيخ ، و لخضر بن علية . (2019). منظومة المقاولة في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية ، المجلد الثاني، العدد السابع جوان 2019. الجزائر، الصفحات 369-371
- ثنية بربريت، و صورية مخلوف . (2019). دور المقاولاتية في التنوع الاقتصادي الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو. الجزائر ص 38

- علي رحال ، و أمال بعيط . (2016). واقع المقاولاتية في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11 ديسمبر 2016 . الجزائر الصفحات 175-172
- فضيلة بزطورة وآخرون. (2018). مداخلة بعنوان أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية- دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار . جامعة مصطفى اسطيموي - معسكر الجزائر
- منيرة سلامي. (2021). عوائق وتحديات المقاولاتية النسوية بالجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الاجتماعي. مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، عدد 01 مكرر، أبريل 2021. الجزائر. الصفحات 53-52
- نعيمة بارودي. (2006). مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي حول " متطلبات التأهيل PME في الدول العربية " . جامعة الشلف يومي 17-18 أبريل 2006 .
- وزارة المالية. (2022). المادة 13 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الجزائر.

المواطنة في المجال المقاولاتي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة Citizenship in the entrepreneurial field as a mechanism for achieving sustainable development

د. محمد الأمين عسول، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر
ط.د. حدة سلطاني، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر

Abstract:

The content of this research paper is summarized in knowing the role of citizenship in the entrepreneurial field in achieving sustainable development goals. After referring to the theoretical concepts of the study variables, we shed light on the areas of contribution of the application of citizenship principles by entrepreneurship projects (small and medium) in mitigating the economic effects and Social and environmental outcomes resulting from the practice of its activities, with a focus on the role that these projects play as a good citizen in society in achieving sustainable development in its various aspects.

Keywords: citizenship; entrepreneurship; sustainable development.

Jel Classification Codes: M 13, Q 01

ملخص:

يتلخص محتوى هذه الورقة البحثية في معرفة دور المواطنة في المجال المقاولاتي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث وبعد الإشارة إلى المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة عمدنا إلى تسليط الضوء على مجالات إسهام تطبيق مبادئ المواطنة من قبل المشاريع المقاولاتية (الصغيرة والمتوسطة) في تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن مزاوله نشاطها مع التركيز على الدور الذي تلعبه هذه المشاريع كمواطن صالح في المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المجال المقاولاتي، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: M 13, Q 01

مقدمة:

نظرا لبروز مفاهيم جديدة تختصر دور الدولة وتختزل حجم تدخلها في العملية الإنتاجية، فإن ذلك جعل مساهمتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات يتسم بالبساطة وعدم الكفاية، الأمر الذي دفع بهذه المجتمعات إلى التوجه إلى خيارات جديدة وبديلة من أجل تحقيق التنمية لاسيما على المدى الطويل، ولعل أهم هذه الخيارات كان ولا يزال التوجه المقاولاتي باعتبار أن كل المشاريع المقاولاتية ممثلة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي مشاريع تجمع بين خلق القيمة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في آن واحد.

من هذا المنطلق حظي مجال المقاولاتية باهتمام مختلف الفاعلين والباحثين في هذا المجال، كما أن مرونة وسهولة تطبيقه جعلته من بين أهم الوسائل الاستراتيجية لعملية الإنعاش الاقتصادي الأمر الذي حتم على الدول بصفة عامة والنامية بصفة خاصة التكيف مع المقاولاتية كآلية جديدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

ومع بروز مفهوم المقاولاتية باعتبارها أهم المجالات التي تساهم في توجيه الأموال نحو الاستثمار وخلق مناصب العمل، زاد الاهتمام بالتوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار قدرتها على تنمية المجتمعات المحيطة بها لتحقيق متطلبات التنمية، غير أن المقاولاتية بمفهومها القديم والحديث لا تقتصر على تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسييرها فحسب وإنما ينبغي على هذه المؤسسات أن تمارس نشاطها بشكل مسؤول ونزيه وفق ما يقتضيه الدور الإيجابي الذي تلعبه في المجتمع. في هذا السياق ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مواطننا في مجتمعاتها، حيث يتوقع منها أن تؤدي مسؤولياتها والتزاماتها، وأن تحافظ في ذات الوقت على حقوقها، كل ذلك بالموازاة مع تفعيل دورها في التنمية.

من هنا يبرز مفهوم المواطنة في المجال المقاولاتي كمفهوم يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إحداث أثر اجتماعي واقتصادي دائم وفعال، وتذهب إلى أبعد من ذلك بأن تجعل هذا الأثر مستداما من خلال قدرتها الفائقة على تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية باستدامة تحافظ على ذات الموارد للأجيال القادمة وهو ما يترجمه جوهر التنمية المستدامة.

مما سبق تتمثل الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنها في الإجابة عن التساؤل التالي: كيف تساهم المواطنة في المجال المؤسساتي في تحقيق التنمية المستدامة؟

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على العلاقة بين مواطنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يسيرها النشاط المقاولاتي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات التي تعمل ضمنها لاسيما أنها تمثل وسيلة مثيرة للاهتمام ورافعة حقيقية لإحياء النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

1. المقاوлатية (المجال المقاولاتي)

تشير معظم البحوث إلى أن أول استخدام لمصطلح المقاوлатية في الأدبيات الاقتصادية يعود إلى بداية القرن الثامن عشر، وبالضبط في الكتاب الذي أصدره المصرفي الإيرلندي Richard Cantillon والمعنون ب:

Essai sur la nature du commerce en général، أين ميز الكاتب بين ملاك الأراضي المقاولاتين والعمال داخل النظام الاقتصادي، وأشار إلى أهمية المقاوлат في التنمية الاقتصادية، معبرا عنه بنوع من الشخصية التي تبدي استعدادا لإنشاء مشروع أو مؤسسة جديدة، مع تحملها للمسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة (مجدي، 2009، 42)، وبسبب الاهتمام أكثر آنذاك بالمؤسسات الكبيرة، لم تحظ ظاهرة المقاوлатية باهتمام كبير إلا بعد الحرب العالمية الثانية، لتأخذ بالدراسة والتحليل من طرف باحثين ذو تخصصات ومجالات مختلفة كعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الإدارية وغيرها، نظرا للتشعب والاختلاف الكبير الذي ميز الظاهرة، وهو ما نتج عنه عدم اتفاق حول مفهوم موحد للمقاوлатية. (السكرانة، 2008، 19)

1. تعريف المقاوлатية:

المقاوлатية (Entrepreneurship) كلمة انجليزية في أصلها مشتقة من الكلمة الفرنسية (Entrepreneur) وتعني: حاول، بدأ، بادر، خاض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة، أما اصطلاحا فلقد تعددت وجهات النظر للباحثين بشأن المقاوлатية كل حسب توجهات بحثه، وبذلك تباينت تعريفاتهم لها بحسب الزاوية التي قام الباحث بمعالجة الظاهرة من خلالها، حيث لم يسجل أي إجماع عالمي على مفهوم محدد للمقاوлатية، ولا عجب أو ضير في ذلك باعتبار أن فهم أي ظاهرة يتمحور أساسا حول مجموعة من التساؤلات والفرضيات المختلفة، ومع ذلك فإن أغلب التعريفات تكاد تتفق على كونها "نشاط إنساني اقتصادي بالدرجة الأولى تجتمع فيه إمكانيات القدرة على المبادرة في إنشاء واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص الإبداع والعمل وتنظيمها من أجل تحسين عمليات الإنتاج وخلق قيمة مضافة". (أيوب، 2017)

وتعرف المقاوлатية أيضا بأنها "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي. (سعاد، 2005، 28)

مما سبق يتبين بأن المقاوлатية عبارة عن سلوك أو أسلوب حياة يشمل ويغطي العديد من الأنشطة (الإبداع، الابتكار، المخاطرة...)، ويمكن اعتبارها عملية (Process) كما جاء في العديد من التعريفات والتي تخص إنشاء مؤسسات جديدة وبشكل أكثر تحديدا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو عملية المغامرة في البدء في عمل تجاري، وتنظيم الموارد اللازمة لذلك مع الأخذ في الاعتبار المخاطر و

العوائد المترتبة عن ذلك، وهنا تجدر الإشارة بالقول أن المقاوالتية لا تتمثل فقط في قيام شخص معين بإنشاء مؤسسة جديدة أو حتى حصر نشاطها في مجال معين كما هو متداول عند عامة الناس (نشاط البناء أو التجهيز) فهذا هو المعنى الضيق للمقاوالتية، بل إنها تتسع لتتخذ أشكالا عديدة أهمها: فرص الأعمال، إنشاء منظمة، خلق القيمة، والابتكار. (زايد، 2010، 39)

2. أهمية المقاوالتية:

تستمد المقاوالتية أهميتها من كونها تمثل في جوهرها مسار ديناميكي يهدف لخلق الثروة والمعرفة والفرص، ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال الدور الذي تؤديه لاسيما اقتصاديا واجتماعيا، وكذا تأثيرها على ميكانيزمات الاقتصاد الكلي والتوازنات المرتبطة به مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الاقتصادية، حيث خلصت العديد من الدراسات إلى إثبات المساهمة الإيجابية للمقاوالتية في رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، عن طريق ما يلي: (قوجيل، 2015، 17)

- رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة.
 - خلق فرص عمل جديدة.
 - الاسهام في تنوع الإنتاج.
 - زيادة القدرة على المنافسة.
3. مقومات الفكر المقاوالتية:

يتميز المقاول عن غيره بمجموعة من المقومات الناتجة عن دمج العوامل الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين: (فلاح، 2006، 47)

1.3 المقومات البيئية: تتلخص هذه المقومات فيما يلي:

• المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

• الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاوالتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة وذلك عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

• الدين: فمثلا الدين الإسلامي الحنيف يدعو إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

• العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة في إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.

• الجهات الداعمة: نظرا لأن ثقافة المقاوالتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساسيا في دفع كثافة المقاوالتية.

2.3 المقومات الشخصية: وتحتوي المقومات الشخصية على عدة عناصر سوف نذكرها فيما يلي:

- الحاجة إلى الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز، ولذلك فالمقاوطني دائما يقيم أداءه وإنجازته في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.
- الثقة بالنفس: حيث يجب أن يمتلك المقاوطني المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.
- الرؤيا المستقبلية: أي التطوع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.
- التضحية والمثابرة: يعتقد المقاوطني بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجهد والاجتهاد والعطاء.
- الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف والغايات، والعمل باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتواجد لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاوطني العمل لدى الآخرين تجنباً لحالات التحجيم بحث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وأرائهم وطموحاتهم كما يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل، وهذا ما سماه "Schumpeter" بالمملكة الصغيرة.
- المهارات التقنية: وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.
- المهارات التفاعلية: وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات، استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع... الخ التي يحتاجها المقاوطني في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.

2. المواطنة

تعتبر فكرة المواطنة حديثة نسبياً في عالمنا العربي، حيث لا تزال نخطو خطواتنا الأولى نحو المفهوم السليم للمواطنة مقارنة بالعالم الخارجي، حيث أيقنت الدول العربية ضرورة نشر ثقافة المواطنة في جميع المجالات مع تعميق الوعي بأهميتها وضرورتها، وخطورة تجاهلها أو إهمالها. أما مصطلح مواطنة الشركات فقد ظهر لأول مرة في منتصف سبعينيات القرن الماضي ليعبر عن مجال اندماج الشركات مع المجتمعات التي تعمل فيها، ومع مرور الزمن اتسع هذا المفهوم ليشمل العلاقة

التي تربط الشركة مع مختلف الأطراف، مع الاعتراف بالمسؤوليات الاجتماعية والثقافية والبيئية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه من جهة، والذي تريد اكتسابه من جهة أخرى.

ووفق هذا الطرح ينظر للشركة أو المؤسسة على أنها مواطن في مجتمعاتها، ينتظر منها أن تؤدي التزاماتها وواجباتها، وأن تحمي حقوقها مقارنة ببقية المواطنين حيث تمارس نشاطها بشكل نزيه ومسؤول يساهم في تنمية المجتمعات وفي نفس الوقت تحقق فيه مزيدا من الأرباح بما يضمن استمرار نشاطها ويزيد من فرص نموها المستقبلي.

من هنا جاءت مواطنة الشركات كإطار تتوحد فيه الشركات مع المجتمع من خلال المسلك الذي تسلكه والذي تدير به نشاطاتها وعملياتها المختلفة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح الشركات لا يعني الشركات الكبيرة أو العملاقة وإنما استخدامه في هذا السياق يرتبط بأي شركة سواء كانت كبيرة، صغيرة أو متوسطة وأن الشركات مهما كان حجمها تمثل أشخاصا اعتبارية داخل المجتمع وبالتالي فهي تتمتع بحقوق وتحمل مسؤوليات متعلقة بالمواطنة.

وقبل التطرق لمفهوم مواطنة الشركات تجدر الإشارة إلى مفهوم المواطنة أولا، حيث يقوم جوهر المواطنة (citizenship) على وجود حقوق للمواطن، وفي المقابل عليه التزامات وواجبات تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه، لذلك فإن هذه العلاقة حقوق / واجبات تتحدد بموجب القوانين وبشكل عادل ومتساو بين جميع مواطني المجتمع الواحد، وعليه فإن المواطنة تعني الحقوق التي يتوقعها المواطن من مجتمعه والواجبات هي الالتزامات التي يتوقع المجتمع من المواطن الصالح القيام بها.

أما بالنسبة لمواطنة الشركات فإن النظريات الحديثة حسب دراسة (Bangoli and Watts,2003) (420-419) تؤكد أن الشركات التي تتمتع بمواطنة جيدة تقوم بتأسيس أعمال لتعظيم الأرباح، وقد تم التركيز هنا على الشق المتعلق بالحقوق، والمقصود بها هنا هي حقوق المساهمين في الشركات، ويفهم من ذلك بأنه كي تتمتع الشركة بمواطنة جيدة ينبغي أن تراعي حقوق المساهمين فيها وتعظم أرباحهم وأن تراعي حقوق موظفيها أي أن العلاقة هنا تم تحديدها بعلاقة الشركة والمساهمين فيها وموظفيها، ووفق هذا المنظور كي تكون مواطنة الشركة جيدة عليها أن تراعي حقوق المساهمين فيها بتعظيم أرباحهم وكذلك تراعي حقوق موظفيها.

فالشركة هي أداة لخلق الثروات وهذه هي مسؤولياتها الاجتماعية الوحيدة حيث يتم النظر فقط للجانب الاقتصادي للتفاعلات بين الأعمال التجارية والمجتمع لذلك يتم قبول أي نشاط اجتماعي مفترض بشرط أن يتماشى مع جني الثروة، وهذه المجموعة من النظريات تفهم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها مجرد وسيلة للوصول للحد الأقصى من الأرباح في حين تشير دراسات أخرى إلى أنه لا يمكن للشركة أن تكون مواطنا صالحا إلا إذا قامت بالتزاماتها الاجتماعية والبيئية، وألا يكون حرصها فقط على المصلحة المالية لأصحاب المصالح فيها. (Carroll & all , 2015, 220)

بينما ركزت دراسات أخرى على شق المواطنة المتعلق بالالتزامات تجاه المجتمع، فعلى سبيل المثال أشارت دراسة (Luo and Bhattacharya,2006, 18) أن مواطنة الشركات تمثل أنشطة الشركة

ووضعها المرتبط بالتزاماتها المجتمعية، ويتضح مما أشير إليه هنا أنه يتم معالجة مواطنة الشركات بتحديد العلاقة ما بين الشركة والمجتمع وشق المواطنة الذي انطلقت منه هو التزاماتها تجاه المجتمع. أما دراسة (Siegel and Vitaliano, 2007, 773) فتعرف مواطنة الشركات بأنها: " مشاركة الشركة في النشاط الذي يبدو أنه يؤدي إلى تطوير أجندة اجتماعية تتجاوز ما يتطلبه القانون" لكن المتصفح لدراستهما سيجد أنهما لم يغفلا الشق الثاني من تعريف المواطنة حيث ركزا على الحقوق أيضا، حيث تشدد دراستهما على كيفية دمج نشاط مواطنة الشركات في استراتيجيات الشركة لتحقيق أرباح المبيعات أي أنهما يريان أن يتم الاستفادة من التزامات الشركة الاجتماعية ناحية المجتمع، من أجل أن تستفيد الشركة نفسها وتحقق أرباح وبذلك تحافظ على الجزء المتعلق بالحقوق سواء للمساهمين أو للموظفين. وبالنظر لما تم سرده من تعاريف لمواطنة الشركات يتم التعامل مع هذه الأخيرة على أنها مواطن كغيرها من المواطنين، مما يكفل لها حق التمتع بجملة من الحقوق والتي يمكن تصنيفها إلى: (Banerjee, 2007, 345)

حقوق اجتماعية: تشير الحقوق الاجتماعية إلى:

- ✓ الحق في التمتع ببيئة نظيفة؛
- ✓ الحق في النفاذ إلى سوق عمل داعمة للمهارات؛
- ✓ الحق في الحصول على المرافق الأساسية مثل: الطاقة، المياه، المواصلات.....
- ✓ الحق في الحصول على أدوات التمويل المناسبة؛
- ✓ الحق في الحصول على المعلومات والبيانات التي تتمتع بالدقة والمصدقية؛
- حقوق مدنية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- ✓ الحق في تلقي معاملة عادلة في مجال الحماية القانونية. وفي وسائل الاعلام؛
- ✓ الحق في تشجيع المنافسة العادلة في السوق، وتجريم الممارسات الاحتكارية؛
- ✓ الحق في الحماية ضد الانتهاكات وتدخل الغير؛
- ✓ الحق في التمتع ببيئة أعمال عادلة وتنافسية؛
- حقوق المشاركة في صياغة السياسات العامة: ونذكر منها:
- ✓ الحق في التجمع وسهولة تكوين جمعيات أعمال مستقلة؛
- ✓ الحق فقي تبسيط الإجراءات والقوانين
- ✓ الحق في اقتراح السياسات التي تحسن القدرة التنافسية؛
- ✓ الحق في التطبيق العادل للوائح والقوانين؛

أما بالنسبة للواجبات أو المسؤوليات فتنقسم إلى: (Andriof & all , 2001, 108)

- المسؤوليات الاجتماعية الاقتصادية: على الرغم من أن الشركات تقوم من أجل إنتاج سلع وخدمات يحتاجها المجتمع، فإنها أيضا تولد ثروة اقتصادية وتضيف للاقتصاد قيمة هائلة، وتحقق الرفاهية من خلال الدخل والرواتب التي يحصل عليها العاملون.
- المسؤوليات القانونية: وترتبط بالتزام الشركات بالقوانين التي وضعها المجتمع والحكومة، وذلك من خلال المحافظة على التوازن بين حقوق الشركات وحقوق الأطراف المعنية الأخرى.
- المسؤوليات الأخلاقية: ويتمثل في توقع المجتمع بأن تؤدي الشركات أعمالها على نحو يتسم بالعدل والشفافية، مما يعني أن المجتمع يتوقع بأن تلتزم الشركات طواعية بما يفوق الالتزام بالقانون، كأن تبذل جهودا إيجابية لاستباق وتلبية توقعات المجتمع منها.
- المسؤوليات الخيرية: وتعني أن تصرف الشركة بوصفها مواطنا صالحا، من خلال دعم البرامج الخيرية لصالح المجتمع أو التبرع ببعض الوقت لصالح بعض القضايا النبيلة كمحو الأمية، تعليم بعض الشباب مهارات العملوغيرها.

1. فوائد مواطنة الشركات:

تتلخص فوائد مواطنة الشركات فيما تعود به من آثار إيجابية على كل من الشركة والعاملين فيها والمجتمع ككل، ويمكن تلخيصها في الآتي: (Carroll & all, 2015, 221)

- تحقيق الربح والاستدامة؛
- تطوير دافعية العمال للعمل وتطوير أدائهم؛
- تعزيز جهود الشركة التطويرية؛
- تحسين سمعة الشركة؛
- تدعيم العلاقة مع المستثمرين والحصول على رأس المال؛
- تكوين العمالة وتحفيزها والاحتفاظ بها؛
- تخفيض المخاطر التجارية؛
- زيادة ولاء العملاء؛

وفي المجال المقاولاتي القائم على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر هذه الأخيرة التزامها بالمواطنة من خلال الالتزام بالآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة عن أنشطتها، لأن عدم التزامها بذلك يجعلها أكثر عرضة للمخاطر ولاستياء كافة الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بهذه المؤسسات، حيث يبدي بعض المستهلكين الاستعداد لمعاينة المؤسسات التي تقوم ببعض الممارسات التي يعتبرونها غير أخلاقية وغير عادلة، الأمر الذي يحملها أعباء إضافية هي في غنى عنها.

3. التنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية المستدامة: وضعت العديد من المفاهيم للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة، ندرج من بينها الآتي:

• هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته. (خالد مصطفى، 2007، 125)

• كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي. (غنيم عثمان، 2010، 67)

• التنمية المستدامة هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية. (طه علام، 2004، 55)

وعلى ذلك يمكن للباحثين تعريف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر المتطلبات الأساسية والمشروعة دون أن يخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتها، أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يتكون من سبعة مفاهيم أساسية وهي

كالآتي:

المفهوم الأول: الاعتماد المتبادل: وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

المفهوم الثاني: المواطنة والإشراف: وهي تعني المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكانا أفضل.

المفهوم الثالث: احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: أي فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والأثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

المفهوم الرابع: التنوع: بمعنى احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

المفهوم الخامس: جودة الحياة: ونقصد به الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم هما عنصران أساسيان للاستدامة وهما أيضا احتياجات أساسية يجب تلبيةها في جميع أنحاء العالم. المفهوم السادس: عدم اليقين والاحتياطات: أي يجب الاعتراف بالمنهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع واعترافك بأساليب التعلم المستدامة والمرنة. المفهوم السابع: التغير المستدام: نقصد به فهم أن الموارد المحدودة الأمر الذي قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر. (غنيمة عثمان، 2010، 67)

2. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها في الآتي: (ياسمينه زرنوح، 2006، 72)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح منسجمة ومتكاملة.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة ثلاثم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
 - تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية. وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.
3. مبادئ التنمية المستدامة:

- إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي: (عبد القادر، 2003)
- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة. وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعكسة بين هذه الجوانب.
 - المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.
 - مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.
 - مبدأ استغلال عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد.
 - مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.
 - مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
 - مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.
 - مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.
4. خصائص التنمية المستدامة:

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي: (عبد القادر، 2003)

المواطنة في المجال المقاولاتي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالتغيرات.
- هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا أو العناصر الحيوية في المحيط الحيوي كالمغذات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتوازنة المنشودة.

4. دور المواطنة في المجال المقاولاتي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة أصبح أكثر ما يميز المجتمعات الحديثة هو أنها تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من اعتمادها على المؤسسات الكبيرة، لذلك تعمل هذه المجتمعات على تشجيع الشباب على ولوج المجال المقاولاتي من خلال إعدادهم لهذا الغرض وإعطائهم دفعة كبيرة لترشيد ممارساتهم وحثهم على تسيير مؤسساتهم بالاعتماد على القيم والمبادئ والانتماء والولاء وبالتالي تحقيق المواطنة الصالحة والفعالة.

هكذا يصبح مفهوم المواطنة ملازما للمقاولاتية ومساعدة على بناء أرضية مواتية لدفع عجلة النمو في جميع المجالات، حيث أن التوسع في إقامة المشاريع المقاولاتية وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها ينتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، ولتكتسب هذه الآثار صفة الإيجابية باستدامة لا بد لهذه المشاريع أن تمارس المواطنة الصالحة التي تعمل على تنمية القدرات وتعزيز الدور الدفاعي للمجتمع ككل متكامل، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيه -أي في المجتمع- ولكي لا تكون المشاريع المقاولاتية مجرد هدر للطاقات وإنما رعايتها وتنميتها للأجيال الحالية والمستقبلية في أن واحد. تدعيما لما سبق ذكره فإن نظرية المواطنة في المجال المقاولاتي، تنطلق من مبدأ أنه وبموجب السلطة الممنوحة للمؤسسة فإنها - أي المؤسسة - تملك مسؤوليات أخلاقية وقيمية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وعليه واستنادا إلى أحد أهم مبادئ تنظيم المؤسسات يمكن القول بأن السلطة تفرض المسؤولية مما يدفع بالمؤسسة إلى الخروج من حدود دورها الاقتصادي لتتعداه إلى الأخذ بعين الاعتبار جميع احتياجات المجتمع، وذلك من خلال مساهمتها في تحسين المعيشة فيه وإرساء قواعد الديمقراطية بين مختلف أطرافه ، وكذلك المحافظة على موارده المختلفة بغرض تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

ومن بين أهم مجالات مساهمة مواطنة المقاولاتية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

1. في المجال البيئي:

تتطلع الكثير من المشروعات الصغيرة (المقاولاتية) المعاصرة الملتزمة بمبادئ المواطنة إلى أن تحتل الريادة في مجال الأداء البيئي وتحسين سلوكها البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وأولويات سياساتها التسييرية من خلال البحث عن سبل لترسيخ ثقافة الصداقة مع محيطها أملا في الظفر بمنزلة متميزة في أدائها والتجاوب مع الاشتراطات البيئية وذلك من خلال: (صلاح، وداليا، 2016، 108)

- ✓ إلغاء مفهوم النفايات (أو تقليلها): أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى (بدلا من كيفية التخلص منها)، وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية أي أن المهم هوليس ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلعا بدون نفايات.
- ✓ إعادة تشكيل مفهوم المنتج: يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها، فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها، ليعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادةها إلى الصناعة مرة أخرى (ضمن حلقة مغلقة) أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير.
- ✓ جعل التوجه البيئي أمرا مريحا: لقد أدركت العديد من المؤسسات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المؤسسة ميزة تنافسية لربما مستدامة خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضرو وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مريحا خاصة في المدى الطويل.
- ✓ الإنتاج الأنظف: يعرف بواسطة البرنامج البيئي للأمم المتحدة سنة 1990 بأنه " التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي يتعرض لها البشر والبيئة"

ومن أهم فوائد الإنتاج الأنظف:

- استرداد الموارد الطبيعية عوضا من إتلافها أو إهدارها.
- الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه.
- زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج

- ✓ التسويق الأخضر: بسبب تعرض التسويق الحديث إلى انتقادات عديدة من حيث محاولة خلق حاجات اصطناعية وطموحات وقيم استهلاك مادية لا ضرورة لها، وعلى ضوء التطورات العالمية الجديدة بدأت العديد من المؤسسات بإعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارستها التسويقية، وبدأ الاهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق

الأخضر (Green Marketing) كمنهج يقدم حلا لتلك الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، ويتمحور حول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية للمنظمة وعليه فهو عملية تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة الطبيعية.

2. في المجال الاجتماعي والاقتصادي:

حيث يعبر هذا المجال عن التوجه الاقتصادي والاجتماعي عبر اكتشاف الفرص والعمل على استثمارها بغية الحصول على الأرباح من خلال الانطلاق في مشروع أو مؤسسة جديدة (مقاولاتية)، والميل نحو المخاطرة، وإبداع المنتج، وتسيير الموارد، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ويمكن تلخيص دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات بشكل عام فيما يلي: (مجدي، 2009، 42):

- ✓ خلق فرص عمل جديدة: فالمقاولون ينتمون للقطاع الخاص في قطاعات ومجالات الأعمال المختلفة التي تشمل الصناعة والخدمات وغيرها، وبأحجام مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم.
- ✓ زيادة القدرة على المنافسة: وذلك من خلال المعرفة الدقيقة والواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية، وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية.
- ✓ نقل التكنولوجيا: إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها.
- ✓ رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة: ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.
- ✓ الإسهام في تنوع الإنتاج نظرا لتباين مجالات إبداع المقاولين: إذ تتعدد مجالات إبداع المقاولين في مجالات مختلفة تبدأ من السلع أو المنتجات الكاملة إلى الخدمات والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات أو في الأنشطة والوظائف المختلفة للمؤسسة مثل التسويق، والتوزيع، الترويج، أو إعادة هيكلة التنظيم أو إدارته، أو من خلال مدخل جديد للأعمال أو طريقة جديدة في أداء العمل.
- ✓ التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها: أي إحداث تغييرات هامة في المشاريع الاقتصادية، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمؤسسات بجعلها أكثر ريادة من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت، بالإضافة إلى ثقافة المؤسسة وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.

- ✓ إيجاد أسواق جديدة: يعرف السوق على أنه مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم، ويتحقق ذلك بإجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق، من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.
 - ✓ تدعيم الأعمال الإبداعية بواسطة برامج الحاضنات التكنولوجية: وذلك من أجل توفير الدعم المالي والقانوني للمستثمرين بغية تدفق الأفكار الإبداعية وتكوين مخزون بشري من رجال الأعمال مما يسهل نقل مخرجات البحث والتطوير من المختبرات إلى السوق.
 - ✓ دور وأهمية المشاريع المقاولاتية ومزاياها العديدة في المجتمع: مثل رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي والنمو الاقتصادي، وأثارها الاجتماعية الأخرى في الحد من الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة.
- ويجب التنبيه هنا إلى أن كل من مواطنة المؤسسات والتنمية المستدامة يمارسان ضغطاً على المؤسسات في جميع أنحاء العالم الأمر الذي يفرض على المؤسسات بجميع أنواعها إتباع مشاريع تنمية اقتصادية لا تتجاهل أبداً الأبعاد البيئية والاجتماعية والأخلاقية أثناء ممارسة نشاطها، كما يجب أن تكون الأطراف المسؤولة عن هذه المشاريع المقاولاتية مقتنعة تماماً بهذه المفاهيم.

خاتمة:

تنطلق المواطنة في المجال المقاولاتي من مبدأ تشبيه المؤسسات بالمواطن العادي مما يجعلها تتمتع بحقوقها كبقية المواطنين وتلتزم بواجباتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه مهما كان حجمها (صغيرة أو متوسطة) ومهما كانت طبيعة النشاط الذي تمارسه.

فالمواطنة سلوك حضاري يستدعي تطبيقه في جميع المجالات ذلك أن تنشئة الأجيال على المواطنة الصالحة وجعلهم يندمجون مع مبادئها هو أمر في غاية الأهمية، فتلك الأجيال هي ذاتها من ستواجه مستقبلاً نحو الفكر المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهكذا لا تصبح المواطنة مجرد شعارات ولا خطابات جامدة وإنما تواظب الأجيال التي يتم تربيتها على المواطنة من التعليم الابتدائي إلى غاية التعليم الجامعي إلى تجسيد مبادئ هذه المواطنة في مشاريعهم المستقبلية من خلال التزامهم بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية وممارسة أنشطتهم بنزاهة مع تحملهم للجزء الأكبر من المسؤولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أثبتت التجارب المختلفة بأن المجتمعات تكافئ المؤسسات (المقاولاتية) المسؤولة والتي تساهم في تحقيق وتجسيد مبادئ التنمية المستدامة، كما تعاقب تلك التي لا تتعامل بنزاهة ولا تصرف كمواطن صالح في المجتمع الأمر الذي يحتم عليها أن تعمل ضمن استراتيجيتين: الأولى ربحية تحقق أداء اقتصادي ومالي ممتاز، والثانية غير ربحية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي مما يقلل من حجم انتقادات المجتمع المدني تجاه هذه المؤسسات (المقاولاتية).

وقد أسفرت الدراسة على العديد من النتائج والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

المواطنة في المجال المقاوлатي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

- ✓ إدراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية ترسيخ مفهوم المواطنة ضمن أولوياتها يوفر بيئة ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ المساهمة الكبيرة التي تبديها المؤسسات المقاوлатية في تحمل مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هو ما يترجم مواطنتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهو ما يدعم دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ إن المواطنة في المجال المقاولاتي ليست مجرد صفة تحملها المؤسسات بل هي ارتباط يدعمه الولاء والانتماء للمجتمع، وهذا الارتباط هو ما يساعد على حل عديد المشاكل بأسلوب متطور ومستدام ليصبح لمواطنة المؤسسات مدلولاً أشمل من كون المؤسسة مواطناً صالحاً داخل وطنها فقط إلى كونها عضواً نشيطاً وفاعلاً وسط المجتمع.
- ✓ يمكن للمواطنة في المجال المقاولاتي أن تساعد المؤسسات على التوفيق بين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الأخلاقية والبيئية في المجتمع، وهو ما يقودها إلى توظيف جميع إمكاناتها ضمن مسار التنمية المستدامة.
- ✓ إن نجاح مواطنة المؤسسات يتطلب توفير بيئة تعليمية آمنة تساعد متخذي القرار على التعلّم، وتتيح ترسيخ عادات وقيم المجتمع ورموزه لديهم مما يعزز انتماءهم وولاءهم للوطن وللإنسانية، ويفعل دورهم في صناعة التنمية المستدامة مع العمل على توعيتهم ومشاركتهم في إعدادها وتنفيذها وحمايتها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- سعاد نائف برونوطي، إدارة الأعمال الصغيرة ابعاد الريادة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص28.
- 2- بلال خلف سكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، ط1، دار المسورة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص19.
- 3- زايد مراد، الريادة الابداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول المقاوлатية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، أيام 07/06 أفريل 2010، ص39.
- 4- مسيخ أيوب: الحاكمية المؤسسية ركيزة أساسية لتبني المقاوлатية المستديمة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جانفي 2017، بدون صفحة.
- 5- فلاح حسين حسني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 47.
- 6- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، جامعة الجزائر، 2006، ص 72.

- 7- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 8- سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2004، ص55.
- 9- غنيم عثمان محمد، أبو زنت ماجد، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسه، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 67.
- 10- خالد مصطفى قاسم، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص 125.
- 11- محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015-2016 ص17.
- 12- جوزيف شومبيتر، اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، كرس من خلال نظرية الشهيرة "التدمير الخلاق" لدور الابتكار في العملية المقاولاتية، يلقب بالأب الروحي للمقاولاتية، (1883-1950).
- 13- مجدي عوض مبارك، " الريادة في الأعمال - المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية-". الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص42.
- 14- صلاح محمد الحجار وداليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص108.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Siegel, Donald S., Donald F. Vitaliano (2007) 'An Empirical Analysis of the Strategic Use of Corporate Social Responsibility', Journal of Economics & Management Strategy, 16 (3), 773.
- 2- Luo, Xueming, C. B. Bhattacharya (2006) 'Corporate Social Responsibility, Customer Satisfaction, and Market Value', Journal of Marketing, 70 (4), 18.
- 3- Carroll, Archie B., Ann K. Buchholtz, (2015), Business & Society: Ethics, Sustainability, and stakeholder Management, 9, USA: Cengage Learning, 220-221.
- 4- Bagnoli, Mark, Susan G. Watts, (2003) 'Selling to socially responsible consumers: competition and the private provision of public goods', Journal of Economic Management and Strategy, 12 (3), 419-420.
- 5- Banerjee, Subhabrata Bobby (2007), Corporate Social Responsibility the Good. The Bad and the Ugly, Cheltenham Edward Elgar, 345.
- 6- Andriof, Jorg, Malcom McIntosh (eds), (2001), Perspectives on Corporate Citizenship, Sheffield Greenleaf Publishing, 108.

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم المشاريع المقاولاتية لتحقيق التنمية المستدامة

The experience of the United Arab Emirates in supporting entrepreneurial projects to achieve sustainable development

د. نور الهدى عمارة ، جامعة البواقي، الجزائر

د. هندة مدفوني ، جامعة البواقي، الجزائر

Abstract:

The United Arab Emirates is one of the preferred destinations in the world for establishing and starting businesses and establishing pioneering projects and the most supportive environment for entrepreneurship. From the legislative and regulatory framework as well as the financing aspect.

The study concluded the significant development witnessed by the contracting sector in the UAE, which is reflected in various global indicators, where the UAE came first in the Arab world and in advanced positions globally in the various indicators that were studied.

Keywords: entrepreneurship - business environment - global indicators - sustainable development – UAE

Jel Classification Codes: M13

ملخص:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الوجهات المفضلة على مستوى العالم لتأسيس وبدء الأعمال التجارية وتأسيس المشاريع الريادية والبيئة الأكثر دعماً لريادة الأعمال، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع قطاع المقاولاتية في دولة الإمارات، وتبسيط الضوء على مختلف الجهود المبذولة من قبل الحكومة الإماراتية لدعم المشاريع المقاولاتية من إطار تشريعي وتنظيمي وكذا الجانب التمويلي.

وقد خلصت الدراسة إلى التطور الهام الذي شهده قطاع المقاولاتية في دولة الإمارات، والذي تعكسه مختلف المؤشرات العالمية، حيث تصدرت الإمارات المراكز الأولى عربياً وفي مراكز متقدمة عالمياً في مختلف المؤشرات التي تمت دراستها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية- بيئة الأعمال - المؤشرات العالمية - التنمية المستدامة- الإمارات.

تصنيف M13:JEL

مقدمة:

يأتي قطاع ريادة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الأولويات التنموية والخطط الاقتصادية للدولة، فتسعى الدولة إلى تنمية وتطوير هذا القطاع باعتباره أحد محركات اقتصاد المعرفة المستقبلي وقاطرة الاقتصاد نحو التنوع والتنافسية والنمو المستدام، وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات والبرامج التي تجعل من أنشطة الشركات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة مساهما رئيسيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطى للدولة، وكذا تعزيز التحول نحو التكنولوجيا والابتكار واقتصاد المعرفة بوتيرة أسرع.

- إشكالية الدراسة:

لقد أولت الإمارات اهتماما بالغا بتمكين ودعم قطاع المشاريع المقاولاتية عبر اعتماد حزم تحفيزية وتطوير أنظمة وتشريعات وقوانين جديدة تشجع المواهب الإبداعية وتدعم المشروعات الناشئة، وتكثرت الجهود الوطنية السباقية في وضع الدولة في صدارة الاقتصادات العربية وبين أفضل 20 اقتصاداً عالمياً في ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2020 بحسب تقرير البنك الدولي، معززة ريادتها كوجهة جاذبة للمبتكرين ورواد الأعمال والمستثمرين. بالإضافة إلى تصدرها قائمة الدول العربية في كل من مؤشر التنافسية العالمية، الحرية الاقتصادية ومؤشر الابتكار العالمي...إلخ.

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الموالي:

ما مدى مساهمة قطاع المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع قطاع المشاريع المقاولاتية في دولة الإمارات؟

- ما هي مختلف الأجهزة الداعمة والممولة للمشاريع المقاولاتية في دولة الإمارات؟

- ما هو وضع دولة الإمارات العربية في بعض المؤشرات العالمية والمتعلقة بقطاع ريادة الأعمال؟

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة دولة الإمارات في دعم وتنمية قطاع المقاولاتية، من خلال التعرف على واقع هذا القطاع ومدى مساهمته في اقتصاد الدولة الإماراتية، من حيث مساهمته في إجمالي الناتج المحلي والعمالة وغيرها، وكذا التعرف على مختلف الجهات المرافقة والممولة للشركات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على السياسات الضريبية والتي تعد من الآليات المحفزة على القيام بالمشاريع المقاولاتية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة موقع الدولة الإماراتية في مختلف المؤشرات العالمية، والتي يمكن من خلالها معرفة مدى نجاعة الخطط والبرامج المتبعة من قبل الحكومة الإماراتية في دعم قطاع ريادة الأعمال.

- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التجربة الإماراتية في مجال ريادة الأعمال، هذا القطاع الذي أولته الدولة اهتماما بالغا باعتباره قاطرة للنمو وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما ترجمته مختلف المؤشرات التي تم التطرق إليها، حيث تصدرت الدولة الإماراتية المراتب الأولى عربيا، وفي مراتب متقدمة جدا على المستوى العالمي منافسة بذلك الاقتصادات المتطورة.

- محاور الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية تتمثل في ما يلي:

أولا. واقع المشاريع المقاولانية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

ثانيا. جهود الدولة الإماراتية في دعم المشاريع المقاولانية:

ثالثا. وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض المؤشرات العالمية.

أولا. واقع المشاريع المقاولانية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

1. عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة: إن عدد الشركات المصنفة كمشاريع صغيرة ومتوسطة في دولة الإمارات لغاية منتصف عام 2020 بلغ 350 ألف شركة، حيث تمثل ما يزيد على 94٪ من إجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة. (اتحاد المصارف العربية، 2020، ص02)

2. توزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: تعمل 73٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، 16٪ من تلك المشاريع في قطاع الخدمات، و11٪ تنشط في قطاع الصناعة. (بوابة الحكومة الإماراتية، 2022)

وقد عرف عدد الرخص التجارية المسجلة لرواد الأعمال الإماراتيين ارتفاع من نحو 23 ألف رخصة في 2019 إلى نحو 29 ألف رخصة في 2021، أي بنسبة نمو 26٪.

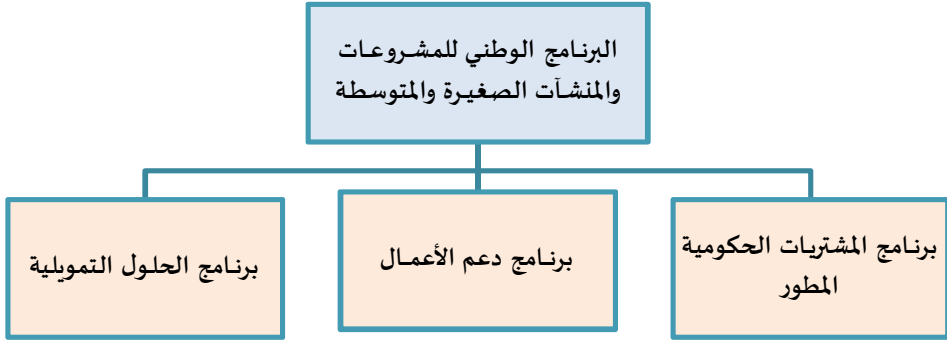
3. مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل: توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل لما يزيد عن 86٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص.

4. مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:

تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يفوق 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، بعد أن كانت النسبة 53٪ في عام 2018، و49٪ عام 2017. (الإمارات اليوم، 2022)

ثانيا. جهود الدولة الإماراتية في دعم المشاريع المقاولانية:

1. البرنامج الوطني للمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (الرؤية الجديدة):



المصدر: وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، البرنامج الوطني للمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2022.

1.1. برنامج المشتريات الحكومية: البرنامج الوطني، وفي مرحلة أولية، سيقوم بتنسيق المشتريات الحكومية مع ثلاث جهات اتحادية هي: وزارة التربية والتعليم، ومؤسسة الإمارات للخدمات الصحية، ووزارة الموارد البشرية والتوطين.

2.1. برنامج دعم الأعمال: تقدم من خلال هذا البرنامج خدمات مميزة لرواد الأعمال، وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

1.2.1. خدمة اتصالات: وتقدم هذه الخدمة بالشراكة مع مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات):

2.2.1. خدمة المحاسبة والتدقيق الداخلي: وتمنح هذه الخدمة من خلال سلسلة شركات عقدها

البرنامج الوطني مع سبع شركات وطنية متخصصة في هذا المجال:

3.2.1. خدمة تخطيط الموارد المؤسسية: وذلك من خلال شركات تتيح الوصول إلى رقمنة فعالة

للموارد المؤسسية؛

4.2.1. خدمات التأمين: وتهدف إلى توفير الحلول التأمينية خصوصاً برامج التأمين الصحي وتأمين

المركبات؛

5.2.1. برنامج حوافز: وتم من خلاله تجديد التعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين لتخفيف كلفة

استقدام العمالة. (وزارة الاقتصاد، 2022)

3.1. برنامج الحلول التمويلية: يهدف البرنامج الوطني إلى إقامة شركات مع مؤسسات رائدة في

القطاع المالي، مما يتيح سبل التعاون بينهم وبين رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة

للمواطنين لتوفير خيارات تمويل موسعة وإثراء معرفتهم بأدوات التمويل المتاحة لهم، وهو برنامج يمكن

رواد الأعمال من فتح حساباتهم المصرفية خلال بضعة دقائق وتفعيلها في غضون 48 ساعة. (وزارة

الاقتصاد، 2022)

2. منصة دعم نمو الشركات:

2.1. التعريف بمنصة دعم نمو الشركات: وهي بوابة إلكترونية متكاملة تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة الصاعدة في الإمارات، وتحديدًا تلك الشركات التي تتميز بإمكانيات النمو الهائلة لديها. وتتطلع المنصة كي تصبح الشركات الناشئة الصاعدة ورواد الأعمال جزءاً أساسياً من اقتصاد المستقبل في الإمارات، وتعتبر هذه المنصة إطاراً يجمع إحدى أكبر الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

2.2. خدمات منصة دعم نمو الشركات: وهي خمس خدمات تتمثل في مايلي:

- التحول الرقمي؛

- توسيع آفاق الأعمال؛

- خدمات التشغيل والدعم عبر الشراكات؛

- دعم الصادرات من خلال تعزيز القدرات التصديرية وتوسيع الأسواق الخارجية؛

- التمويل وذلك بإتاحة الوصول إلى الدعم المالي لتسريع نمو الأعمال.

تقدم المنصة خدمات يتم تصميمها بشكل يُلبّي الاحتياجات المتفرّدة لكل شركة ناشئة صاعدة، بغية تسريع نموها وتوسعها، لئتم دعمها في رحلة تحولها الرقمي، عبر توفير الخدمات الاستشارية المطلوبة وبأسعار مناسبة تتيح أتمتة العمليات، وخدمات دعم الصادرات وإتاحة أسعار تفضيلية مقابل خدمات النقل وشحن المنتجات. وإتاحة إمكانية الوصول إلى الخدمات الاستشارية التي من شأنها تحسين عمليات التشغيل، وتقديم أدوات الدعم بأسعار منخفضة كي تتمكن هذه الشركات الصاعدة ذات الإمكانيات الكبيرة من التوسع على الصعيد العالمي، من خلال تأسيس مراكز لعملياتها في مختلف الأسواق، وتسهيل وصولها إلى التمويل عبر طرح أسهمها في السوق. (وزارة الاقتصاد، 2022)

3. الجهات الحكومية الداعمة للمشاريع الناشئة:

1.3. صندوق خليفة لتطوير المشاريع:

تأسس صندوق خليفة كهيئة حكومية غير ربحية ومستقلة مالياً وإدارياً تتبع حكومة أبو ظبي في العام 2007، وذلك

بموجب القانون رقم 14 لعام 2005. والغرض من إنشاء الصندوق هو المساهمة في تعزيز وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمارة أبو ظبي بشكل خاص ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، من خلال غرس وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين المواطنين، فضلاً عن توفير منظومة متكاملة من الدعم المالي وغير المالي لتطوير الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في الدولة. (صندوق خليفة لتطوير المشاريع، 2022)

2.3. مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تهدف هذه المؤسسة إلى تعزيز روح الابتكار والقيادة في جميع قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال مساعدة رواد الأعمال الناشئين على ترجمة أفكارهم وإبداعاتهم إلى إنجازات وأعمال ناجحة، وذلك بتوفير الدعم اللازم لهم في جميع خطوات تأسيس أعمالهم، بدءاً من التخطيط

للموارد المالية، وتبسيط الإجراءات الرسمية، وصولاً إلى مساعدتهم في تأسيس أعمالهم من البداية حتى اكتمال المشروع. (مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2022)

3.3. مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد":

تأسست هذه المؤسسة بغرض دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإمارة الشارقة، من خلال تقديم الدعم المالي والفني وهيئة البيئة الملائمة لإنشاء وتطور هذه المشاريع، حيث توفر مؤسسة "رؤاد" برنامج التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمارة الشارقة، بهدف تمكينها من تطوير خدماتها ومنتجاتها وتلبية احتياجات متعاملها والاستمرار في المشروع لتحقيق النجاح اللازم، كما تقدم مؤسسة "رؤاد" خطة تدريبية سنوية تتضمن العديد من الموضوعات والمحاور المصممة بما يلي احتياجات رواد الأعمال في إنشاء وإدارة وتنمية مشاريعهم، حيث تقدم البرامج التدريبية المهارات والمعارف اللازمة لرواد الأعمال لجميع المراحل التي يمر بها المشروع الصغير بداية من الفكرة، ثم إعداد دراسة الجدوى وتأسيس وإدارة المشروع في مراحله الأولى، وحتى خطة تطوير المشروع مع مراحل التوسع والنمو المستقبلي. (مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد"، 2022)

بالإضافة إلى المؤسسات السابقة نجد الأجهزة التالية والتي تسهم في دعم وتنمية قطاع المقاولاتية والمتمثلة في ما يلي:

4.3 تعزيز لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عجمان؛

5.3 مؤسسة سعود بن صقر لتنمية مشاريع الشباب؛

6.3 مركز الشارقة لريادة الأعمال "شراع"؛

7.3 صندوق محمد بن راشد للابتكار؛

8.3 مصرف الإمارات للتنمية.

4 الإطار القانوني للمشروعات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة:

1.4 القانون الاتحادي رقم 02 لسنة 2014: ركز هذا القانون على ما يلي:

- تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الإمارات؛

- نشر وتشجيع ثقافة البحث والتطوير والإبداع والابتكار وريادة الأعمال، التي تحقق طموحات

الإمارات الاقتصادية؛

- تنسيق جهود الجهات المعنية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

- تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير فرص العمل لصالح الاقتصاد

الإماراتي؛

- تطوير البرامج والمبادرات الرامية إلى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات؛

- تحفيز ودعم المواطنين لدخول سوق العمل في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في

النتائج المحلي

الإجمالي؛

- تعزيز مكانة الامارات كمركز لريادة الأعمال وإقامة المشروعات. (اتحاد المصارف العربية، 2020، ص04)

2.4. السياسة الضريبية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

1.2.4. ضريبة الشركات:

تشجيعاً للاستثمار فإن حكومة الإمارات لا تفرض ضرائب على الشركات باستثناء شركات النفط (بمعدل ضريبة من 50٪ إلى 55٪)، وفروع البنوك الأجنبية (20٪).

2.2.4. ضريبة الدخل:

لا تفرض دولة الإمارات ضريبة الدخل على الأفراد.

3.2.4. الضريبة الانتقائية: وهي الضريبة على السلع المضرة بصحة الإنسان أو البيئة.

فقد تم تطبيق الضريبة الانتقائية في الإمارات خلال الربع الأخير من عام 2017. وتطبق النسب الضريبية كالاتي:

- 50 ٪ على المشروبات الغازية؛
- 100 ٪ على منتجات التبغ؛
- 100 ٪ على مشروبات الطاقة.

4.2.4. ضريبة القيمة المضافة:

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات في 1 يناير 2018، وهي ضريبة غير مباشرة بنسبة 5٪ تفرض على معظم السلع والخدمات التي يتم توحيدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، والمستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة. (البوابة الرسمية للحكومة الإماراتية، 2022)

ثالثاً. وضع الدولة الإماراتية في بعض المؤشرات العالمية:

1. وضع دولة الإمارات في مؤشر ريادة الأعمال:

لقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال لسنة 2022. بحسب التقرير الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor /GEM) باعتبارها الجهة الأفضل على مستوى العالم لتأسيس وبدء الأعمال التجارية والبيئة الأكثر دعماً لريادة الأعمال، حيث كانت في المرتبة الرابعة عالمياً في سنة 2021، متفوقة بذلك على جميع الاقتصادات العالمية المشاركة في التقرير.

فتعد دولة الإمارات العربية المتحدة الوجهة المفضلة للمواهب والمبدعين وأصحاب الأفكار الريادية القابلة للتطبيق التجاري، حيث توفر لرائد الأعمال ولأصحاب المشاريع الجديدة كافة الإمكانيات ليكون من ضمن الأفضل والأكثر نجاحاً عالمياً.

حيث حلت الدولة في المرتبة الأولى إقليمياً في تمويل المشاريع الناشئة وريادة الأعمال، واستقطبت أكثر من مليار دولار من رؤوس الأموال المخاطرة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة الواعدة.

كما حققت دولة الإمارات تحسناً على 11 محورا من أصل المحاور الـ 13 التي تتضمنها هيكلية المؤشر، وجاءت باعتبارها الدولة الوحيدة على مستوى دول العالم المشاركة في التقرير. بما ذلك: تمويل ريادة الأعمال، والسياسات والبرامج الحكومية الداعمة، ودمج ثقافة ريادة الأعمال في التعليم، والبنية التحتية التجارية ومستوى الكفاءات المهنية، وسهولة الوصول إلى الأسواق، والبنية التحتية المادية، ومستوى البحث والتطوير ونقل المعرفة، وثقافة ريادة الأعمال في المجتمع، وغيرها.

حققت الدولة معدلات عالية في معايير أخرى مثل: وجود فرص جيدة لبدء عمل تجاري، توفر المهارة والمعرفة لبدء عمل تجاري، والثقة بالقدرة على مواجهة التحديات الناجمة عن كوفيد-19، والتخطيط لاستخدام المزيد من التكنولوجيا الرقمية لتنمية الأعمال، وقدرة مشاريع ريادة الأعمال في الدولة على توليد فرص عمل جديدة خلال السنوات المقبلة.

2. موقع دولة الإمارات في مؤشر بيئة الأعمال:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الوجهات المفضلة على مستوى العالم لتأسيس وبدء الأعمال التجارية وتأسيس المشاريع الريادية والبيئة الأكثر دعماً لريادة الأعمال، فهي تأتي في مقدمة الاقتصادات العالمية من حيث تطوير منظومة ريادة الأعمال، وتوفير بيئة مستقطبة للاستثمار وحاضنة لرواد الأعمال وجاذبة للمشاريع الريادية ولا سيما القائمة على الأفكار الجديدة والابتكار والتقنيات الناشئة، وذلك خلال نموذج المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن للشركات التي تنطلق من الإمارات أن تستفيد من الفرص الواعدة والمزايا الداعمة التي توفرها بيئة الأعمال، لتنمو وتتحول إلى شركات كبيرة وناجحة وتصل انطلاقاً من دولة الإمارات إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وقد احتلت الإمارات المرتبة 16 عالمياً والأولى عربياً عام 2020 في مؤشر سهولة بيئة الأعمال من بين 190 دولة.

جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً في المؤشر الفرعي الحصول على الكهرباء، وفي المراتب العشر الأولى في كل من مؤشر تسجيل الملكية (المرتبة 10)، تسجيل العقود (المرتبة 09)، والتعامل مع تصاريح البناء (المرتبة 03). (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، ص23)

مثلا مدة تأسيس شركة في دولة الإمارات وعالمياً تبلغ:

10- أيام في بلدان ذات دخل عالٍ؛

4- أيام في دولة الإمارات عبر الدوائر الاقتصادية؛

15- دقيقة عبر منصة "باشر" إلكترونياً.

3. موقع دولة الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية 2021:

لقد احتلت الإمارات حسب هذا المؤشر المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 09 عالمياً. أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية لهذا المؤشر فقد جاءت في المرتبة 03 عالمياً حسب مؤشر الكفاءة الحكومية، والمرتبة 08 عالمياً حسب مؤشر كفاءة الأعمال، والمرتبة 09 عالمياً حسب مؤشر الأداء الاقتصادي والمرتبة 28 عالمياً حسب مؤشر البنية التحتية. (وزارة الاقتصاد، 2022)

4. موقع دولة الإمارات في مؤشر الحرية الاقتصادية 2021:

احتلت الإمارات حسب هذا المؤشر المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 14 عالمياً. تصدرت الإمارات الترتيب العربي في 4 مؤشرات فرعية هي: حرية العمل وحرية الأعمال والعبء الضريبي ونزاهة الحكومة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، ص25)

5. موقع دولة الإمارات في مؤشر الابتكار العالمي 2021 : وهو مؤشر صادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) WIPO، فقد جاءت الإمارات حسب هذا المؤشر في المرتبة الأولى عربياً و33 عالمياً. حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً في 6 مؤشرات فرعية لمؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2021، من مجموع سبعة مؤشرات، وحققت أفضل ترتيب عالمي في مؤشر البنية التحتية، حيث حلت في المرتبة الرابعة عشرة عالمياً، تلاه مؤشري تطوير الأعمال ورأس المال البشري (22عالمياً)، وفي المقابل حلت في المرتبة 59عالمياً (الثاني عربياً) في مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، ص36)

6. موقع دولة الإمارات في مؤشر المعرفة العالمي 2021: يصدر مؤشر المعرفة العالمي سنوياً منذ عام 2017، وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

تصدرت الإمارات حسب مؤشر المعرفة العالمي المرتبة الأولى عربياً و11 عالمياً حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2021. وحققت أفضل ترتيب عالمي في مؤشر الاقتصاد، حيث حلت في المرتبة الثانية عالمياً وفي مؤشر التعليم ما قبل الجامعي (المرتبة السادسة عالمياً)، ثم في مؤشري التعليم التقني والتدريب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التوالي. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، ص38)

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على واقع قطاع المشاريع المقاولانية في دولة الإمارات العربية، وحصته في إجمالي الشركات العاملة في الدولة، ومدى مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وكذا مساهمته في خلق مناصب العمل.

كما سلطنا الضوء على الجهود المبذولة من قبل الحكومة الإماراتية لتعزيز نمو هذا القطاع، من خلال التعرف على مختلف الهيئات المهتمة بمرافقة ومتابعة وتمويل أنشطة هذه المشاريع، وكما تناولنا الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع والسياسات الضريبية الموجودة في الإمارات، والتي تعد من أهم العوامل المستقطبة للاستثمار في الإمارات.

وللتأكد من نجاعة وفعالية السياسات والبرامج المتبعة لتطوير هذا القطاع، عرجت الدراسة على وضع دولة الإمارات في العديد من المؤشرات العالمية.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها:

- قطاع المشروعات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة يعد مساهما رئيسا في الاقتصاد الوطني، ومحركا قويا للتحويل نحو اقتصاد تنافسي منتج، قائم أساسا على الابتكار والمعرفة؛

- تسعى دولة الإمارات إلى تعزيز مساهمة وأداء قطاع الشركات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة من خلال قوانين ومبادرات وبرامج وأنظمة تساعد في مصادر تمويلها، وتشمل: البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وصندوق خليفة...، وتتميز الإمارات بوجود قانون مستقل منظم لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، متمثلا في القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2014، وعدم فرضها للضرائب على الشركات والضرائب على الدخل وهو ما تتميز به الإمارات دون غيرها؛

- تتمتع دولة الإمارات اليوم ببيئة عالمية المستوى في دعم وتنظيم قطاع ريادة الأعمال، وهو ما يعكسه تصدرها المرتبة الأولى عالميا في مؤشر ريادة الأعمال.

ويمكن القول في الأخير ان التجربة الإماراتية في مجال ريادة الأعمال تجربة فريدة من نوعها، على الدول العربية ومن بينها الجزائر الاستفادة منها لتطوير قطاع المشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة، ليكون القاطرة التي تقود نمو اقتصادات تلك الدول.

قائمة المراجع:

- اتحاد المصارف العربية، إضاءة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2020.

- الإمارات اليوم، صحيفة محلية صادرة عن مؤسسة دبي للإعلام، 17 مارس 2022.

[https://www.emaratyouth.com/business/local/2022-03-17-](https://www.emaratyouth.com/business/local/2022-03-17-1.1611101?itm_source=parse-ly-api)

[1.1611101?itm_source=parse-ly-api](https://www.emaratyouth.com/business/local/2022-03-17-1.1611101?itm_source=parse-ly-api)

- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، حقائق سريعة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2022.

[https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/small-and-medium-](https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/small-and-medium-enterprises/small-and-medium-enterprises)

[enterprises/small-and-medium-enterprises](https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/small-and-medium-enterprises/small-and-medium-enterprises)

- البوابة الرسمية للحكومة الإماراتية، الضرائب، 2022.

<https://u.ae/ar-ae/information-and-services/finance-and-investment/taxation>

- وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، برنامج دعم الأعمال، 2022.

<https://www.uaesme.ae/ar/business-support-services>

- وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، الحلول التمويلية، 2022.

<https://www.uaesme.ae/ar/services/financing-solutions>

- وزارة الاقتصاد، منصة نمو الشركات، 2022. <https://www.moec.gov.ae/web/guest/scale-up>

- صندوق خليفة لتطوير المشاريع، عن صندوق خليفة، 2022. متاح على:

<https://www.khalifafund.ae/aboutus>

- مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2022. متاح على: <https://sme.ae>

- مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد"، 2022. متاح على: <https://www.ruwad.ae>

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2022.

- وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، مؤشرات التنافسية، 2022.

<https://www.moec.gov.ae/economic-indices>

العناقيد الشبكية كبيئة فعالة للمؤسسات الناشئة . العناقيد المعرفية في

اليابان أنموذجا -

د. سعاد قوفي، جامعة أم البواقي، الجزائر

ط.د. صفاء زايدى، جامعة أم البواقي، الجزائر

Abstract:

Raising competitiveness among startups has become everyone's task, including the desire of enterprises to improve their status and supporting their external environment in its various aspects: banks, public administration, research centers, financing institutions, education centers, handling and partnership of stock exchange, local infrastructure and bodies, or what is generally called an entrepreneurial ecosystem. This study aims to clarify how network clusters are considered another vision to strengthen the entrepreneurial ecosystem and to increase the effectiveness of startups by applying this vision to Japan's knowledge industries. Through the Japanese experience, this study found that network clusters are among the most encouraging environments that develop startups and sustain their ability to innovate by supporting cooperation and complementarity between them and infrastructure components. Besides, network clusters allow startups to benefit from natural and productive capital according to forward and backward linkages, especially with the transformation of enterprises from the Fordism system to the specialization system, which leads to economies of scale, the use of advanced technology, and upgrading of export capacity.

Keywords: Network clusters, start-ups,

ملخص:

ينبغي الفهم بعمق أن رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة هو مهمة الجميع، بداية برغبة المؤسسات في تحسين وضعيتها، ونهاية بمساندة بيئتها الخارجية بمختلف جوانبها من: البنوك، الإدارة العمومية، مراكز البحث، مؤسسات التمويل، مراكز التعليم، بورصات المناولة والشراكة، البنى التحتية والهياكل المحلية الداعمة، أو ما يطلق عليه إجمالا بالنظام البيئي المقاولاتي.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيف أن العناقيد الشبكية تعتبر رؤية أخرى لتمتين النظام البيئي المقاولاتي، وزيادة فعالية المؤسسات الناشئة التي تكون في ظلها، وذلك بإسقاط هذه الرؤية على الصناعات المعرفية في اليابان.

توصلت هذه الدراسة من خلال مرورنا بالتجربة اليابانية أن العناقيد الشبكية تعد من أبرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية المؤسسات الناشئة ودعم قدرتها على الابتكار؛ وذلك من خلال دعم التعاون والتكامل بينها وبين عناصر البنى التحتية، والاستفادة من تركيز رأس المال الطبيعي والإنتاجي وفقا للروابط الأمامية والخلفية، خاصة مع تحول عمل المؤسسات من النظام الفوردي إلى نظام التخصص، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، واستخدام التكنولوجيا المتطورة ورفع القدرة التصديرية.

competitiveness, entrepreneurial ecosystem, knowledge clusters.	الكلمات المفتاحية: العناقيد الشبكية، المؤسسات الناشئة، التنافسية، النظام البيئي المقاولاتي، العناقيد المعرفية.
---	---

مقدمة:

الملاحظ من الناحية التطبيقية هو أن جل الاهتمام خاصة من البلدان النامية ظل منصبا على المدخل المادي لدعم المؤسسات الناشئة، متجاهلا بذلك جانبا بالغ الأهمية وهو جانب العزلة المؤسسية، والمعروف هو أنه في حالة ما إذا وجد العقار فقد تجده بعيدا عن مرافق البنية التحتية، فضلا عن عدم التنسيق والتشابك بين مكونات البنية التحتية من بريد ومواصلات، نقاط البيع، مؤسسات التمويل، ومراكز البحث، مما ينعكس سلبا على تنافسيتها؛ لذلك كان لابد من اعتماد العناقيد الشبكية.

• مشكلة الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز لمحة عن العنقود الشبكي، باعتباره مقاربة مشتركة لدعم تنافسية المؤسسات الناشئة، وذلك مروراً بالتجربة اليابانية في هذا المجال محاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن اعتبار العنقود كخيار متميز لزيادة فعالية النظام البيئي المقاولاتي للمؤسسات الناشئة في الصناعات المعرفية باليابان؟

• فرضية الدراسة

تعمل العناقيد الشبكية المعرفية في اليابان على تكامل النظام البيئي المقاولاتي للمؤسسات الناشئة فيما بينها بتنسيق الهيئات المحلية مما يؤدي إلى زيادة القدرات الابتكارية والتصديرية.

• منهج وتقسيمات الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي من خلال قراءة للكيفية التي ساهمت بها تجربة العناقيد المعرفية في اليابان في دعم تشبيك منظماتها المتقاربة، وعليه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

✓ البعد النظري للمؤسسات الناشئة والنظام البيئي المقاولاتي؛

✓ العنقود الشبكي كهيئة متميزة لدعم تنافسية المؤسسات الناشئة؛

✓ خبرة العناقيد المعرفية اليابانية.

1. البعد النظري للمؤسسات الناشئة والنظام البيئي المقاولاتي

تزايد الاهتمام خلال العقود الأخيرة بالمؤسسات الناشئة، حيث أصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء، و أصبح التركيز على توفير كل

الشروط الضرورية لانطلاق هذه المؤسسات والتي تعمل ضمن بيئة تتمتع بخصوصية تميزها عن باقي المؤسسات ما جعل التركيز على إنجاح مختلف عناصر النظام البيئي المقاولاتي كأهم عامل لنجاح المؤسسات الناشئة.

1.1. البعد النظري للمؤسسات الناشئة

إن التركيز على المؤسسات الناشئة أصبح خيارا حتميا للنهوض باقتصاد أي دولة، نظرا لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وسيتم هنا توضيح مفهوم وخصائص المؤسسات الناشئة.

1.1.1 تعريف المؤسسات الناشئة

أظهرت الأبحاث التي أجريت بأنه لا يوجد تعريف عالمي للمؤسسات الناشئة. فالتعريفات العامة فقط هي المتفق عليها من قبل معظم الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات. وفيما يلي تعريف بعض التعاريف التي تتضمن السمات الأكثر استخداماً لتعريف المؤسسة الناشئة: (مفروم، 2020، ص343)

- "المؤسسة الناشئة هي مؤسسة جديدة عادة ما تكون صغيرة، في مرحلتها المبكرة من التشغيل، تسعى إلى تحقيق نماذج أعمال مستدامة وقابلة للتطوير ومرحلة تمتلك إمكانية لتحقيق معدل نمو مرتفع؛

- "مؤسسة ذات تاريخ تشغيلي قصير، غالباً ما تكون حديثة الإنشاء وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق. ويقوم المؤسسون بتصميم المؤسسات الناشئة لتطوير نموذج أعمال قابل للتطوير بشكل فعال"؛

ويعرفها القاموس الفرنسي "la rousse" بأنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، لا سيما في قطاع التكنولوجيات الحديثة؛

- وكلمة "Start-up" تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي؛

- "المؤسسة الحديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كثيرة للنمو والازدهار بسرعة (بورنان و صوي، 2020 ، صفحة134) ؛

هذه التعاريف تشترك في أن المؤسسة الناشئة، هي مؤسسة جديدة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو كبيرة من خلال القيام بأعمال تجارية مبتكرة وإبداعية في ظرف زمني قصير.

2.1.1 خصائص المؤسسات الناشئة

حددت جل المفاهيم السابقة للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص والمعايير التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، ويمكن تلخيص هذه الخصائص في: (بن سفيان، العوطي، 2020، ص314)

- ✓ حداثة التأسيس: فهي مؤسسة تم إنشاؤها مؤخراً؛
- ✓ عدم اليقين: تتعامل المؤسسة الناشئة مع نظام بيئي غير مؤكد إلى حد كبير في ظل وجهات نظر مختلفة (السوق، ميزات المنتج، المنافسة، الأفراد، التمويل...)
- ✓ التطور السريع: تهدف المؤسسات الناشئة الناجحة إلى النمو والتوسع بسرعة؛

- ✓ غير مستدامة ذاتياً: خاصة في المرحلة المبكرة، تحتاج المؤسسات الناشئة إلى تمويل خارجي لدعم أنشطتها (رأسمال المخاطر، ملائكة الاستثمار، الأموال الشخصية وما إلى ذلك) ؛
- ✓ السعي إلى اكتشاف نموذج أعمال: فعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدير المؤسسات الناشئة نموذج أعمال قائم بالفعل، من خلال معرفة منتجاتها وزيائتها ومورديها، بالتالي فهي تسعى إلى اكتشاف نموذج أعمالها.

2.1. النظام البيئي المقاوالاتي: المفهوم والمكونات

أصبح مصطلح النظام البيئي المقاوالاتي من أكثر المصطلحات التي يبحث فيها الأكاديميون وحتى صناع القرار المهتمون بمجال المقاوالاتية عموماً والمؤسسات الناشئة على وجه الخصوص، لما له من تأثير على الحياة الاقتصادية عموماً لذلك أنه يخلق العناصر اللازمة لنجاح المؤسسات الناشئة ، كما وتخلق العلاقة بين مختلف عناصره نموذجاً ناجحاً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1.2.1 تعريف النظام البيئي المقاوالاتي

تم استخدام هذا المفهوم من قبل Tansley في عام 1935 للإشارة إلى وحدة بيئية أساسية تم تشكيلها من البيئة الطبيعية والكائنات الحية وعلاقتها. لاحقاً، تم تقديمه إلى مجال الإدارة من خلال بحث مور في عام 1993. مور قدم النظام البيئي المقاوالاتي على أنه مشابه للنظام البيولوجي. عن طريق تبديل ملف تعريف من علم الأحياء لمجال المقاوالاتية والشركات وأصحاب المصلحة من خلال بناء العديد العلاقات في بيئة تسمى "النظام البيئي". (KABBAJ & EL OUAZZANI, 2016, p02)

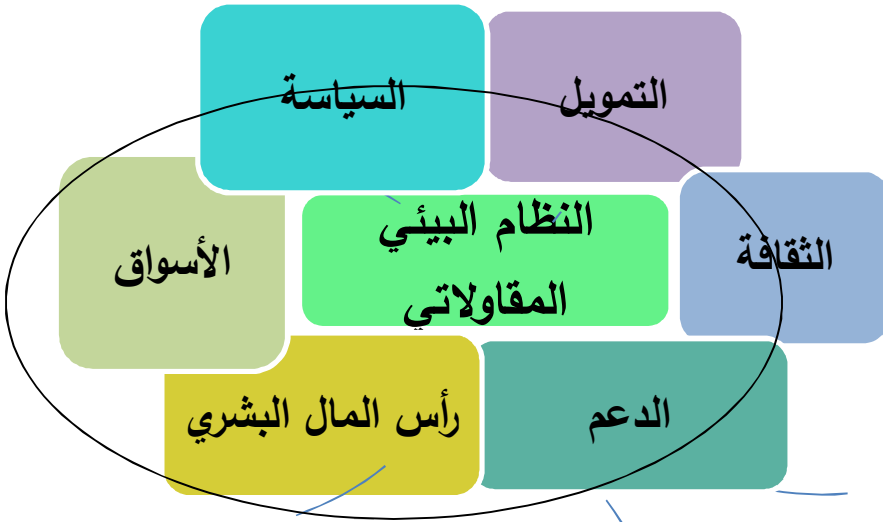
ومن بين التعاريف المقدمة للنظام البيئي المقاوالاتي نجد: (KOURAICHE, 2018, p80)

- عرفه ازنبغ على أنه : " تكامل مجموعة من العناصر الفردية التي تتحد بصورة معقدة، يشكل نظاماً شاملاً يحفز نمو وخلق أعمال تجارية "
 - "مجتمع تفاعلي داخل منطقة جغرافية ، يتألف من جهات فاعلة متنوعة ومترابطة (مقاولون ومؤسسات ومنظمات) وعوامل (الأسواق، الإطار التنظيمي، إطار الدعم، الثقافة المقاوالاتية، وما إلى ذلك)، والتي تتطور بمرور الوقت والتي يتعايش ممثلوها وعواملها تتفاعل لتعزيز إنشاء مشاريع جديدة "
 - "مجموعة مترابطة من الجهات الفاعلة في مجال المقاوالاتية ، والمنظمات (الشركات، وأصحاب رؤوس الأموال، ورؤساء الأعمال ، والبنوك) ، والمؤسسات (الجامعات والقطاع العام ووكالات التمويل) التي تتشابه بشكل رسمي وغير رسمي للتواصل مع الأداء وإدارته داخل بيئة الأعمال المحلية.
- من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف النظام البيئي المقاوالاتي على أنه مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها والتي تشكل ركائز المقاوالاتية تتفاعل فيما بينها بأسلوب معقد لضمان خلق بيئة يمكن أن تتطور بها الأعمال المقاوالاتية بصورة ناجحة.

2.2.1 مكونات النظام البيئي المقاوالاتي

وضع ازنبرج نموذجاً يضم العناصر الأساسية التي تشكل النظام البيئي المقاوالاتي ويمكن توضيح العناصر الأساسية في الشكل الموالي: (ANDONOVA,2019, p7)

الشكل 1 : مكونات النظام البيئي المقاوالاتي حسب ISENBERG



Source: Veneta Andonova ,Milena S& Nikolova, Dilyan Dimitrov,(2019),**Entrepreneurial Ecosystems in Unexpected Places Examining the Success Factors of Regional Entrepreneurship**, Library of Congress. Switzerland, **P:07**.

من خلال الشكل يتضح أن النظام البيئي المقاوالاتي يتكون من ستة عناصر أو مجالات متفاعلة (السياسة، التمويل، الأسواق، الثقافة، رأس المال البشري والدعم) ، كل منها يتضمن عناصر فرعية لها تأثير على تدريب ومسار المقاوالاتي والمؤسسات.

من ناحية أخرى ترتبط أهم مقارنة للبيئة المقاوالاتية بأبحاث كل من Szerb ACS والتي تعترف أن وفرة العوامل الرئيسية لا تكفي لتجسيد النمو الاقتصادي، بل أيضاً بالطريقة التي يتم فيها تكوين وتنظيم الأنشطة الاقتصادية في محيط جغرافي معين وكذا دور المقاوالاتية في تجسيدها إلى واقع." (شليحي، سالمى، 2019، ص: 441)

والأهم من ذلك أن هذه العناصر تؤثر وتتأثر بالمقاولين الجدد والذين هم في مرحلة الإنشاء كمرکز لهذا النظام، فهم من يقومون بعملية إطلاق المشاريع الجديدة إذ نجد أن المواقف السائدة في أغلبية المجتمع تؤثر على من يختار المقاول كهيئة، هؤلاء المقاولون يتميزون بدرجات مختلفة من الكفاءة والطموح المقاولاتي، وهم من سيقودون ديناميكية المحاولة والخطأ.

يعني ذلك أن المقاولين ينشئون أعمالهم سعياً في تحقيق ما يعتبرونه فرصاً لكنهم لا يستطيعون الجزم بأنها فرص حقيقية أم لا، إذ أن الطريقة الوحيدة لاكتشاف ذلك هو القيام به.

3.1 . ركائز البيئة المقاولاتية

يرتكز النظام البيئي المقاولاتي على مجموعة من العناصر التي يمكن ذكرها فيما يلي: (شليجي، سامي، 2019، ص: 442)

- ✓ التمويل: وفره وتنوع مصادر التمويل بأنواعه بما في ذلك الضمانات والإعانات؛
- ✓ سياسة الحكومة اتجاه المقاولاتية: إلى أي مدى تساهم في دعم المقاولاتية وإذا ما كانت القوانين والعبء الضريبي مشجعا للمقاولاتية؛
- ✓ برامج الحكومة فيما يتعلق بالمقاولاتية: مدى وجود ونوعية البرامج المساعدة للمقاولاتية والمؤسسات الناشئة على كل المستويات الحكومية مركزياً أو محلياً؛
- ✓ التعليم المقاولاتي: مدى ملاءمة التدريب في خلق وتسيير المؤسسات المدرجة ضمن تدريب نظام التعليم والتدريب في كل المستويات؛
- ✓ قطاع البحث والتطوير: علاقة مراكز البحث والجامعات بالمؤسسات ومدى الاستفادة من مخرجات ونتائج البحث وتحويلها إلى منتجات مربحة تجارياً ، سهولة الولوج إلى شبكة الاتصالات والخدمات المرافقة .

2. العنقود الشبكي كهيئة متميزة لدعم تنافسية المؤسسات الناشئة

1.1. العنقود الشبكي: عن ماذا نتحدث؟ "المفهوم والخصائص":

Cluster هو مصطلح إنجليزي يحمل معان عديدة، فيمكن أن يدل على باقة أزهار، عنقود عنب، عقد ماس، مجموعات نجوم، فصيلة نحل، أما مصطلح to cluster يعني فعل جمع، ضم، تكتل حول شيء معين.

"تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المنظمة العنقود على أنها: "شبكة من الجهات الفاعلة المترابطة التي تتشكل بينها العديد من العلاقات على مساحة محددة جغرافياً داخل نفس الفرع أو القطاع، تأخذ هذه العلاقات شكل التعاون والتنافس في نفس الوقت وبالتالي فإن العنقود يشكل مجتمعا اقتصادياً" (OCDE 2018, p23).

وهي بتعبير أكثر دقة "شبكات إنتاجية تنشأ نتيجة الترابط الشبكي بين المنظمات التي لها نشاطات متكاملة ومتشابهة، يتم تقسيم العمل فيما بينهم، بما في ذلك الموردين، العملاء، هيئات إنتاج المعرفة، كل هذا في إطار تحقيق سلسلة القيمة المضافة للمنتوج (مهلول، 2020، ص 95)

"تتدعم العلاقات العنقودية ثنائيا من خلال علاقات الزبون-المورد وروابط قوية مع الهياكل الاقتصادية القاعدية" (ABDELKADER, 1998, P75-76)

والسمات الأساسية في العناقيد الصناعية تتمثل بكونها جمعاً جغرافياً لشركات كبيرة، متوسطة وصغيرة تربطها علاقات رأسية (أمامية وخلفية)، أي مجموعة متخصصة من المؤسسات المستقرة في منطقة جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتج معين، حيث يمكن لكل مؤسسة شريكة التركيز حول نشاط معين من سلسلة القيمة، أو تقدم جزء من المنتج النهائي يكون هذا الأخير ذو جودة عالية باسم المجموعة كلها، نلخص الأبعاد الأساسية التي تدخل في تعريف المنظمة العنقود فيما يلي:

✓ تمركز لمؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة حسب القطاع، وخلفية ثقافية واجتماعية مشتركة: (Chaudhry, 2005, P17)

✓ مؤسسات القطاع لهم علاقات تعاونية عمودية وأفقية، بالإضافة إلى علاقات تجارية خارج المنطقة؛

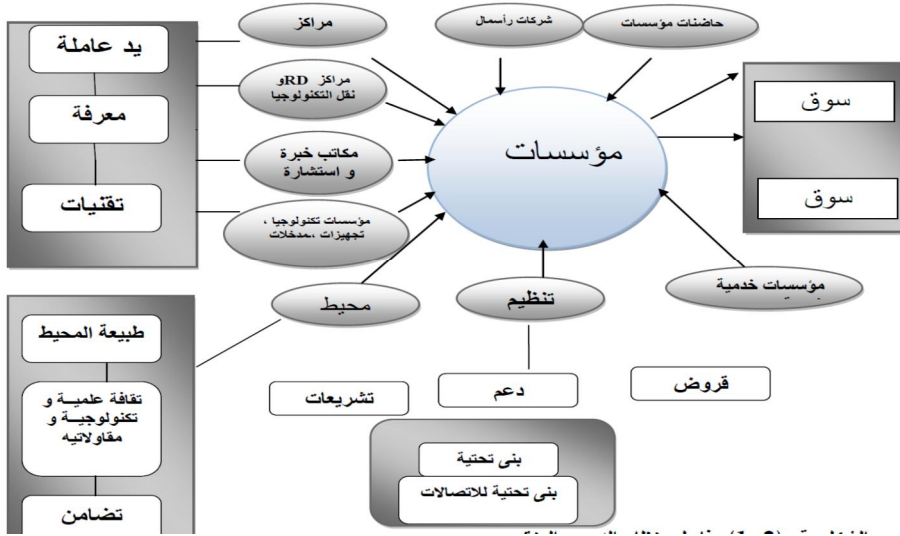
✓ نفس البنية التحتية التجارية والمرافق والعمالة والأسواق والاتصالات... الخ؛

✓ يتطلب التجمع شبكة من المعاهد التي تساند الكيانات الاقتصادية المختلفة؛ بمعنى آخر نشوء سلسلة قيمة بين أنشطة مستقلة، متخصصة جدا ومتكاملة؛

✓ توفير حل مناسب لمشاكل الإنتاج بشكل جماعي، أو صياغة حل للمشاكل الإنتاجية الضمنية. (Zimmermann, 2002, p519)

ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كما هو مصور في الشكل رقم 2.

الشكل 2: فاعلي نظام العنقود الشبكي



Source: AZROUL, Mohammed, (2006) , **Diagnostic territorial et indentification de projets de SPL : cas du Mohammedia**, mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef, Ministère de l'industrie marocain, Maroc. P7

من الشكل نلاحظ أن التجمع يضم شبكة من المنظمات (المصنعين والموردين، منتجي المنتجات المكتملة، المؤسسات المسوّقة، والمؤسسات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتقنية متقاربة)، إضافة إلى بنية فعالة من الأنظمة والقوانين، وبنية تحتية حديثة في مجال الاتصالات والمواصلات، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضم التجمعات هيئات التمويل، والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، وهيئات التوحيد القياسي والتدريب المهني، بورصات المناولة وحاضنات الأعمال، وأخيراً مؤسسات البحث العلم.

2.2. العلاقات الصناعية داخل العنقود الشبكي

يمكن التمييز بين نوعين من علاقات الترابط في العنقود الواحد: (قريبي، 2021، ص41)

.علاقات ترابط أفقية: هي التي تنشأ بين المنظمات في نفس المرحلة الإنتاجية؛

.علاقات ترابط رأسية: هي التي تنشأ بين المنظمات في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية. نستطيع

اختصار علاقات التجمع العنقودي في الآتي:

❖ التعاقدات الباطنية

عبارة عن نظام لتصنيع مستلزمات الإنتاج والمكونات والإكسسوارات من طرف منظمات أخرى، وأيضاً هو

نظام إخراج بعض من إجراءات التصنيع في شكل مقاولات باطنية كالصيانة، التصليح باستخدام الإعلام الآلي، البحث والتكوين، إقامة مركز لخدمة العملاء، يحدد في المقابلة الباطنية حجم وقيمة الطلبية وفترة التسليم والمواصفات المطلوبة والأسعار.

❖ التحالفات الإستراتيجية

وبلاحظ أن هذا النوع من العلاقات الصناعية أصبح يحتل أهمية كبيرة في عناقيد الصناعة، يخصّ التحالف عادة البحوث المتعلقة بتطوير التكنولوجيا، الاستخدام المشترك للتسهيلات في مجالات الإنتاج، التشارك في المعلومات وبرامج التدريب. الخ

❖ الاتفاقيات بين القطاعات

هذا النوع من الشراكة يضم المؤسسات التي لا تنتمي إلى نفس القطاع؛ أي إلى قطاعات مختلفة عن القطاع الذي تتواجد فيه المؤسسة، حيث لا يعتبر أحد الأطراف لا زبوناً ولا مورداً، "وينتشر هذا النوع من الشراكة خاصة بين قطاع الاتصالات والقطاعات الأخرى كالإعلام الآلي، الإلكترونيك"، (Collins, Dourley, 1992, p.43)، فمثلا طلبت IBM من شركة MICROSOFT أن تنتج لها برامج استغلال لحواسيبها.

3.2. دور العنقود الشبكي في دعم تنافسية المؤسسات الناشئة

فيما يلي تبيان المنظمات العنقودية وعلاقتها بمدخل الميزة التنافسية :

❖ التطور التكنولوجي والابتكار

وجدت الدراسات أن العناقيد الأوروبية تنتقل فيها المعرفة بصفة مثيرة للانتباه من خلال تنقل العمالة بين المنظمات، بدلا من التبادلات الرسمية.

وهناك فائدة أخرى كبيرة غير منظورة يقدمها الجوار للأعوان الاقتصاديين تنبع عن كونه يعد واسطة هامة لتطوير التكنولوجيات، حيث وجد الباحثون أن الشركات المتجاوزة المتخصصة بفعل التجمع أكثر ابتكارا ثماني مرات من المنظمات النائية جغرافيا (POTTER& MIRANDA,2009, P, 31)

ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات (Innovation Chain) "حيث يعد الابتكار عملية معقدة تتطلب الترابط بين العديد من الوظائف المتكاملة (بحث أساسي، بحث تطبيقي، تنمية، إعداد نماذج، استثمار صناعي، إنتاج، تسويق، تكييف المنتج في السوق" (Claude, Bernard, 1993, p13)

❖ تحقيق السيطرة بالتكاليف

إن إقامة مثل هذه التجمعات، يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج أيضا بشكل مباشر من خلال خفض تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة وذلك عن طريق عمليات الشراء الجماعية (بهدي، 2004، ص 12).

فالتركز الجغرافي للمنظمات العنقودية في مكان متقارب يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية للعنقود.

❖ زيادة الصادرات

المنظمة العنقود تعتبر من أهم الآليات المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن التطوير التكنولوجي، الأمر الذي من شأنه زيادة الصادرات الصناعية". (بهلول، 2020، ص95)

تظهر تجارب دول شرق آسيا أن العنقود هو وسيلة هامة ليس فقط في مواجهة الانفتاح والعمولة بل والاندماج فيها من خلال تنمية القدرات التصديرية للمؤسسات الناشئة سواء من خلال عناقيد محلية ذات قدرات تصديرية عالية أو من خلال عناقيد محلية / إقليمية أو محلية / دولية، "إضافة إلى ذلك، بينت التحليلات الحديثة للمناطق الصناعية الإيطالية الانفتاح الكبير لمؤسساتها على الأسواق الخارجية، "حيث وجد أن 31,4% من مؤسسات المناطق تتعامل مع سوق دولي مقابل 18,6 من مجمل PME البلد (Claude & Amèziane, 2003 p100)

3- خبرة العناقيد المعرفية اليابانية

"عند معرفة أن اليابان جزيرة مكتظة بالسكان ذات مساحة أصغر من مساحة كاليفورنيا، وتستورد من استهلاكها 100% من الألمنيوم، و98% من النفط، و66.4% من الخشب فإننا نكون أكثر قبولا للحديث عما يشبه المعجزة في اليابان". (تقية، 2011، ص: 140)

"مع انهيار الفقاعة الاقتصادية في اليابان في أواخر 1980، وانخفاض قيمة الين في السنوات الأخيرة، فقد انخفضت التنافسية العالمية اليابانية، مما خلق صعوبات كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، ومنه فإن النمط المكاني لتجمعات المؤسسات الصغيرة في اليابان هو الحل الجوهري". (BANASICK, 2009, P04)

3-1- التشابك القطاعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفروع الإنتاج في اليابان

تتركز الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اليابان في قدرتها الفائقة على دعم النمو الاقتصادي، وتمثل 79% من حجم قوة العمل، كما تقوم تلك المقاولات بإنتاج 51% من المنتجات المصنعة. (شرارة، 2001، ص: 08).

هذا، وقد ساعد التطور التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة في اليابان أن أصبحت الصناعات الكبرى تتنازل عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع إلى مصانع أخرى أكثر تخصصا، "حيث تعتبر المؤسسات الكبيرة في اليابان تجمعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الناشئة التي تتكامل أفقيا ورأسيا، مكونة فيما بينها مؤسسات ضخمة". (رقايقية، 2011، ص 07)

عموما عرف أسلوب المقالة من الباطن في اليابان انتشارا كبيرا معتبرا في عدد المؤسسات ونوع النشاطات: (التكوين، التدريب المهني، نظام المعلومات، الخدمات المتعلقة بالعملية الإنتاجية الجبائية والمحاسبة، التسويق، البحث والتطوير...)، ومعظم المؤسسات التي اعتمدهت تمكنت من تحقيق نتائج اقتصادية مرضية.

وفي ذات البلد، توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة (79%) من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية، وتساهم في توفير 72% من احتياجات الصناعات المعدنية، و76% من احتياجات ومستلزمات الصناعات الهندسية.

2.3. تطور العناقد المعرفة في اليابان

ركز اليابان على بناء إستراتيجية وطنية للتكنولوجيا بتحديد أهداف وتكنولوجيا طويلة المدى مع إعطاء أهمية لعدده مجالات منها النقل الصحة الطاقة والبيو تكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والمواد الجديدة. " خلال الثمانينات انتقل تركيز السياسة الصناعية في اليابان من الصناعة الثقيلة إلى صناعات التكنولوجيا العالية، وقد قدمت الحكومة في 1983 برنامجا طموحا لتغيير موقع صناعات التكنولوجيا العالية بعيدا عن المناطق العاصمة بهدف تطوير العمليات الداخلية للتجديد ودعم نقل التكنولوجيا، بالتحديد صناعة الإلكترونيك وصناعة المواد، تمثل في قانون التكنو بوليس وهو قانون يهدف إلى تسريع النمو الجهوي اعتمادا على المركبات الصناعية العاملة في مجال التكنولوجيا العالية وقد كان هناك 26 منطقة صناعية بعيدة عن العاصمة (مهلول، حليمي، 2020، ص:99)

" بدأت الصين مع بداية التسعينيات في تحسين قدراتها الصناعية. نتيجة لذلك ظهرت ظاهرة جديدة في الاقتصاد الياباني، عرفت بالفراغ الاقتصادي في كل المناطق الصناعية اليابانية، حيث بدأت المؤسسات الكبيرة بتحويل عمليات الإنتاج وأنظمة التوريد الخاصة بها من اليابان إلى الصين والدول الأخرى، وحذف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سلسلة القيمة. واستجابة للوضع الجديد تم الإعلان عن بعض القوانين الجديدة وأهمها القانون الأساسي للعلم والتكنولوجيا في 1995 " (بلمهدي، 2013، ص:6-7) تم على أساسه وضع مخطط لمجالات العمل ذات الأولوية للفترة الأولى (1996-2000) وقد رفع ميزانية البحث للتكنولوجيا كما هدف إلى خلق روابط أقوى بين الجامعة والصناعة،

أما الفترة من 2001 إلى يومنا هذا، ففي هذه المرحلة تم خلق الشبكات التي تسمح بالتواصل، تشمل 19 منطقته جهوية تضم 24 مشروعا تحت مسؤولية تسعه مكاتب للوزراء تعمل بشكل تعاوني مع الصناعة والمؤسسات الناشئة ومنظمات البحث. وخصص لهذه المرحلة ميزانية قدرها 46.5 مليار ين ومع نهاية المرحلة بلغ عدد المؤسسات المشاركة 6100 مؤسسة وعدد الجامعات 50 جامعة (مهلول، حليمي، 2020،

ص100) تغطي هذه المرحلة تخصصات تتمثل في إنتاج السلع، تكنولوجيا المعلومات، البيوتكنولوجيا، الطاقة والمحيط، البطاريات، الكهرباء المنزلية، الروبوتات، التجهيزات والخدمات المرتبطة بالصحة، وذلك بتقديم الدعم الحكومي القائم على الاستثمار في البنية التحتية المعرفية والفكرية.

3.3. برامج العناقيد الشبكية في اليابان

الجدول الموالي يوضح كيفية تطبيق إستراتيجية العناقيد المعرفية بشكل يلخص أهم ما اعتمد عليه اليابان لضمان نجاحها.

الجدول رقم 1: محاور برنامج العناقيد الشبكية في اليابان

المحور	الإجراءات
تكوين الشبكة	<ul style="list-style-type: none"> • تأسيس منظمات تنسيقية لترقية وتحسين تكوين العناقيد مع المنظمات ذات صلة؛ • نقل المعلومات عبر مواقع الويب والبريد الإلكتروني؛ • الإبقاء على تبادل اللقاءات التعاونية بين قطاع الصناعة والجامعة، واللقاءات المفصلة لعرض النتائج، الحلقات الدراسية، المؤتمرات؛ ○ تأسيس المؤسسات المروجة للعناقيد.
دعم R&D	<ul style="list-style-type: none"> • التحفيز والتعاون على مستوى R&D بتمويل عمومي وتكوين عناقيد معرفية؛ • تدعيم استخدام نتائج البحث (اجتماعات لإعلان النتائج، الربط التجريبي للعناقيد الصناعية والعناقيد المعرفية)؛ • دعم حماية والاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية؛ ○ تنمية البحث والتطوير من قبل الصناديق العمومية.
تحسين دور الاحتضان (دعم انطلاق الأعمال)	<ul style="list-style-type: none"> • تكوين شبكة بين منظمات الاحتضان ومدراء الاحتضان؛ ○ تقديم تسهيلات للمؤسسات الناشئة؛ وتشجيع مسيرها.
الدعم التسويقي	<ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع مؤسسات تجارية متخصصة؛ • تأسيس نظام للتوزيع؛ ○ تنظيم فعاليات لربط الأعمال ومعارض المنتجات بما في ذلك الأسواق الخارجية.

التعاون مع المؤسسات المالية	• التعاون مع المؤسسات والهيئات المالية المحلية (إقامة مبادرات تمويل كقرض BRIDGE، والقروض منخفضة سعر الفائدة).
تدعيم الموارد البشرية	• تشجيع الموارد البشرية المتخصصة (التكوين الصناعي للأفراد، الإدارة التكنولوجية للمورد البشري، الخ)

SOURCE Nishimura J & Okamuro H , (2009), **Has the industrial cluster project improved the R&D productivity of university-industry partnership in Japan**, DRUID summer conference, Copenhagen., p.717.

نشير أيضا أنه توجد علاقة تفاعلية بين نوعي العناقيد، فبينما تعمل العناقيد المعرفية على إنتاج البحوث المتطورة، فإن العناقيد الصناعية تضمن تسويقها من خلال تحويلها إلى منتجات جديدة.

خاتمة

توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر العناقيد من أبرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية المؤسسات الناشئة ودعم قدرتها على الابتكار من خلال دعم التعاون والتكامل بينها وبين عناصر البنى التحتية وفقا للروابط الأمامية والخلفية ضمن الأطر المؤسسية في كافة مراحل سلسلي الإنتاج والطلب خاصة مع تحول عمل المؤسسات من النظام الفوردي إلى نظام التخصص،
- أسلوب العناقيد أصبح في وقتنا الحالي النموذج الاستراتيجي والدعم الأساسية لمساندة المؤسسات الناشئة، لما يمكنها من الإسراع في وتيرة نمو هذه الأخيرة و تحسين المردودية والإنتاجية، وكل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي، وما توفره من مرونة أكبر وتكاليف أقل وجودة أعلى.
- التجربة اليابانية قدمت أطرا متكاملًا لنموذج العناقيد وذلك منذ ظهورها الذي كان وفقا لثلاث مراحل تم من خلالها الإعلان والترويج لها وتطويرها وتنميتها معتمده بذلك علي النموذج الشبكي الثلاثي صناعة-جامعة-حكومة، إلى جانب ربطها بكافة عناصر البنى التحتية وهذا في ظل مجموعته من السياسات والآليات المساندة لذلك، هدفها الأساسي هو تعزيز قدره المؤسسات الناشئة على التجديد.
- أظهرت التجربة اليابانية أن فكره إقامة عناقيد معرفيه تمنح المؤسسات الناشئة ميزات محده ومهمة تتيح لها أن تبلغ مجتمع M مستويات من الكفاءة والابتكار لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تبلغها منفردة.

لابد من التركيز في المستقبل على المجالات التالية:

- ✓ وضع إطار قانوني وتشريعي لإقامة العناقيد في الجزائر، واعتماد هيئات ووكالات جوية لدعم العناقيد الصناعية بقانون منظم لتوفير نظام بيئي مقاولاتي فعال.
- ✓ وجوب وجود نظرة شاملة ومشاركة حقيقية فاعلة بين القطاعين العام والخاص وأدوار واضحة لكلا القطاعين في التنمية الاقتصادية.
- ✓ إجراء دراسات إستراتيجية للفروع الإنتاجية، تهدف إلى تحديد الأنشطة التي تتمتع فيها الدولة بمزايا تنافسية، والعمل على تشجيع التعاون والترابط فيما بينها.
- ✓ تنظيم التشريعات والقوانين فيما يخص الابتكار وبورصات الشراكة لتوثيق الروابط بينها وبين عالم الرواد والصناعة، والتركيز في هذا المجال على المعارض والدورات التكوينية. وتخصيص نسبة من الدخل القومي ينفق على البحث والتطوير للهيوض بهذه التكنولوجيا.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- بهدي عيسى بن صالح، (2004). ملامح هيكل المؤسسة الشبكية، مجلة الباحث، العدد 03. جامعة ورقلة.
- بن سفيان الزهراء، العوطي حسين نصر الدين، (2020)، المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد3.
- تقيية محمد المهدي حسان، (2011)، أسرار نجاح التجربة اليابانية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة الشلف.
- بهول لطيفة، حليبي سارة، (2020)، استراتيجية العناقيد الصناعية كألية لتفعيل التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد2، جامعة الأغواط.
- رقايقية فاطمة الزهراء، (2011)، المقاولات من الباطن اختيار استراتيجي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، جامعة بسكرة.
- شليحي الطاهر، سالي حمزة، (2019) بيئة العمل المقاولاتي كعامل لنجاح الشباب الجزائري المقاول، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، جامعة بشار.
- عبد الوهاب بلمهدي، خديجة بلموهوب، (2013)، العناقيد الصناعية في اليابان، الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها، جامعة قلمة.

- قريني فارس. (2021)، العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لتحالف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرض بعض التجارب الدولية الناجحة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8.
- مجدي شرارة عبد الله، (2001)، أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 21، العدد 85.
- مفروم بروودي (2020)، المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والمأمول، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- **ABDELKADER SID AHMED, (1998), *Economie du Maghreb ;L'impératif de Barcelone* »CNRS ,Paris.**
- **AZROUL, Mohammed, (2006), *Diagnostic territorial et identification de projets de SPL : cas du Mohammedia, mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef, Ministère de l'industrie marocain, Maroc.***
- **Chaudhry Theresa Thompson, (2005), "*Industrial Clusters in Developing Countries: A Survey of the Literature*,"*The Lahore Journal of Economics*,10 : 2 ,Lahore School of Economics,**
- **Claude COURLET & Bernard PECQUEUR,(1993),*Industrie et dynamiques de territoires, Revue d'économie industrielle. Vol. 64. 2e trimestre.***
- **Claude CAURLET & Amèziane FERGUENE, (2003),*Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en développement, FACEF PESQUISA, n.3,***
- **Collins, Timothy M, & Dourley, Thomas, (1992), *les alliances stratégique. Traduit par: Giy Bindel, InterEdition,, paris.***
- **Jonathan Potter & Miranda.Gabriela, (2009), *Clusters, Innovation and Entrepreneurship,OECD .***

- *Nassira KOURAICHE, (2018), LE RÔLE DE L'ÉCOSYSTÈME DE L'ACCOMPAGNEMENT ENTREPRENEURIAL DANS LA PROMOTION DE L'ENTREPRENEURIAT EN ALGÉRIE, Les Cahiers du Cread, vol. 34 - n° 2*
- *Nishimura J & Okamuro H , (2009), Has the industrial cluster project improved the R&D productivity of university-industry partnership in Japan, DRUID summer conference, Copenhagen.*
- *OCDE, (2018), Promouvoir le développement de clusters de tourisme au Maroc. Études de l'OCDE sur le tourisme, Paris*
- *Shawn Banasick, (2009), Deviance Residual Moran's I Test and Its Application to Spatial Clusters of Small Manufacturing Firms in Japan, International Regional Science Review, 32: 3, sagepublications.*
- *Veneta Andonova ,Milena S& Nikolova, Dilyan Dimitrov, (2019), Entrepreneurial Ecosystems in Unexpected Places Examining the Success Factors of Regional Entrepreneurship, Library of Congress. Switzerland.*
- *Zimmermann Jean-Benoît, (2002), "GRAPPES D'ENTREPRISES ET PETITS MONDES: Une affaire de proximités", Revue économique , vol. 53, N° 3,*

من جامعة تقليدية إلى جامعة مقاولاتية نموذج جامعة Texas

From a traditional university to an entrepreneurial university University of Texas model

ط.د. هاجر مزغيش ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر

د. عادل خالدي ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر

Abstract:

This study aimed to identify the entrepreneurial university and its third function of producing and marketing knowledge, through the tripartite interactions between the university and the private and public sectors, , where the university of Texas model provides data to extrapolate the university's entrepreneurial components, the researchers concluded that: the entrepreneurial university responds to the requirements of the external environment, it works to creating intellectual capital and entrepreneurial behavior, and marketing knowledge to meet the needs of society.

Keywords: The traditional university, the entrepreneurial University, the third job, knowledge marketing, the university of Texas.

Jel Classification Codes: L26, I23.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجامعة المقاولاتية ووظيفتها الثالثة المتمثلة في إنتاج وتسويق المعرفة، من خلال التفاعلات الثلاثية بين الجامعة والقطاع الخاص والعام، حيث يوفر نموذج جامعة تكساس بيانات لإستقراء مقومات الجامعة المقاولاتية، وتوصلت الدراسة إلى أن: الجامعة المقاولاتية تستجيب لمتطلبات البيئة الخارجية، كما أنها تعمل على خلق رأسمال فكري وسلوك مقاولاتي، وتسويق المعرفي لتلبية احتياجات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجامعة التقليدية، الجامعة المقاولاتية، الوظيفة الثالثة، تسويق المعرفة، جامعة تكساس.

تصنيف: L26, I23.

1. مقدمة:

أصبحت الجامعة المقاولاتية تستقطب اهتمام العديد من الباحثين حيث يعتبر Etzkowitz أول من استخدم مصطلح الجامعة المقاولاتية، وقام بدراستها العديد من الخبراء أمثال (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000; Gibb, Haskins, & Robertson, 2009; Miller, McAdam, & McAdam, 2018). فالجامعة المقاولاتية هي الجامعة التي تنتج الفرصة تفتنصها وتكيفها مع احتياجات السوق.

عرفت الآونة الأخيرة علاقة ثلاثية متبادلة بين الجامعة والقطاع الخاص والحكومي اتجاها عالميا من خلال تبادل المعرفة ، ففي ثمانينات القرن العشرين انتشرت تغيرات بيئية عديدة والتي تهدف إلى تفويض تجاري للجامعات من أجل نقل وتسويق البحوث المميزة التي تضيف قيمة إلى المجتمع (Henry, Hill, & Leitch, 2005, p. 99). وقد دفع الضغط المتزايد للجامعات إلى إيجاد قنوات تمويل جديدة خاصة في ظل انخفاض التمويل الحكومي، وذلك من خلال إنشاء مكاتب تسويق ورسملة المعرفة، والتي تمثل الآن الوظيفة الثالثة الجديدة للجامعات إلى جانب الوظائف التقليدية التعليم والبحث، لذا فإن كل جامعة تطمح إلى التطور نحو "نموذج مقاولاتي"، وجب عليها بالضرورة تغيير استراتيجياتها بطريقة جذرية، بحيث تكون متكيفة ومبتكرة تستجيب للإحتياجات المتغيرة باستمرار في العالم الخارجي، وكمحرك للتنمية الإقليمية والنمو الاقتصادي والتغيير والرفاه الاجتماعي وأن يصبح جميع أعضائها روادا للأعمال.

الإشكالية: بناء على ما سبق تم طرح الإشكالية: ماهي مسارات تحول مؤسسات التعليم العالي نحو صيغة جامعة مقاولاتية؟

الأسئلة الفرعية: بناء على الإشكالية أعلاه تم طرح التساؤلات الآتية:

1. هل الجامعة المقاولاتية تستجيب لإحتياجات البيئة المقاولاتية؛
2. هل الجامعة المقاولاتية تنتج رأسمال فكري وسلوك مقاولاتي؛
3. هل الجامعة المقاولاتية تنتج وتسوق المعرفة.

فرضيات الدراسات: تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

الفرضية الرئيسية: لمؤسسات التعليم العالي مجموعة مسارات للإنتقال إلى جامعة مقاولاتية.

1. الجامعة المقاولاتية تستجيب لمتطلبات البيئة الخارجية؛
2. الجامعة المقاولاتية تنتج رأسمال فكري وسلوك مقاولاتي؛
3. آليات الجامعة المقاولاتية تنتج وتسوق المعرفة.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد عوامل الانتقال من جامعة تقليدية إلى جامعة مقاولاتية، من خلال دراسة نموذج جامعة تكساس كجامعة مقاولاتية، ونقل التجربة إلى الجامعة الجزائرية.

أهمية الدراسة: تقدم الدراسة العديد من المساهمات الرئيسية في جانب الأدبيات، وتسلط الضوء على المهمة الثالثة للجامعة ومساهماتها الحقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الإستقرائي للإستفادة من التجارب الدولية ونقلها إلى الجزائر.

1.مراجعة الأدبيات

يقدم القسم التالي الإطار المفاهيمي للجامعة المقاولاتية ومراجعة الأدبيات لمختلف الباحثين المهتمين بالموضوع.

1.1.2.الجامعة التقليدية

تم اعتبار الجامعات من العصور الوسطى على أنها دوائر فكرية متغلقة نسبيا على نفسها ومستقلة عن الجهات الخارجية (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000, p. 111). تتميز الجامعات بهيكل صارم يعود إلى التعليم العالي النخبوي (Dyaz & Fouad, 2021, p. 3). فضلا عن نظام صنع القرار المعقد والمتناقض أحيانا، وتعاني مؤسسات التعليم العالي هذه أيضا من وضع يتسم بعدم قدرة الدولة على توفير حجم كاف من التمويل للجامعات (Gjerding, Wilderom, Cameron, Taylor, & Scheunert, 2006, p. 97)، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الجامعية، وهذا يجعل مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على توفير البنية التحتية اللازمة (المباني، المعامل البحثية...)، والمواد ومعدات تكنولوجيا المعلومات.

تظهر مؤسسات التعليم العالي كآلة لإنتاج خريجين بطالين دون القلق بشأن استيعابهم في سوق العمل ، مما يجعلهم "مصانع ضخمة للخريجين" (Kitagawa, 2004, p. 64)، يلقي البعض اللوم على عدم وجود برامج التدريب، بينما يكشف بعض الباحثين عن صعوبة تلبية احتياجات المجتمع الحديث (SAAD & AMROUN, 2020, p. 126). وبالتالي أصبحت الجامعة تواجه خطر الاندماج مع تطورات العالم الخارجي.

2.2.الجامعة المقاولاتية

تشير الجامعة المقاولاتية إلى إدخال ممارسات مقاولاتية في جميع سياساتها وتوجهاتها سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية (Liu & van der Sijde, 2021, p. 3). أما بالنسبة إلى (Kitagawa, 2004, p. 66) فإن للجامعة المقاولاتية عدة معان محددة بمجموعة من الأنشطة المقاولاتية التي يقوم بها موظفوا الجامعة، لاسيما في مجالات البحث التعاقدية، الخدمات الاستشارية التقنية، براءات الاختراع والتراخيص، وكذا انشاء مؤسسات ناتجة عن البحث التكنولوجي الجامعي.

بالإضافة إلى الوظائف الأساسية للجامعة، فإن الإتجاه الحالي يفرض اعطاء أولوية للوظيفة الثالثة وهي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.2. البيئة الخارجية المتغيرة والحاجة إلى الجامعة المقاولاتية

إن أصعب ثورة شهدتها الجامعة الحديثة هي الطريقة الجديدة للإندماج في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن ظهور اقتصاد المعرفة في جميع أنحاء العالم يجعل الجامعات المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي (Leydesdorff, 2000, p. 141). حيث وصف المفكر Etzkowitz هذا التحول الجديد بأنه "ثورة أكاديمية ثانية".

Burton Clark من أوائل المؤلفين الذين تعاملوا مع ظاهرة الجامعة المقاولاتية كمسارات تنظيمية للتحول (Clark, 2005)، وقد تم استخدام هذا المصطلح لإدخال آليات السوق في إدارة الجامعات (Harloe & Perry, 2005, p. 33). كشفت الدراسات التجريبية أن نموذج الجامعة المقاولاتية ينبع من خبرة الجامعات الأمريكية الكبرى مثل: Harvard, Stanford and the Massachusetts Institute of Technology (MIT)، وعلاقتهم الوثيقة مع القطاع الصناعي، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى التمويل المحدود للبحوث (Matt & Schaeffer, 2015, p. 19).

تتغيرت البيئة الخارجية لمؤسسات التعليم العالي باستمرار، وأصبحت الجامعات مثقلة بالمطالب ، حيث ينظر إلى الجامعات على أنها محركات للابتكار والاستدامة والتقدم التكنولوجي، لذلك يتوقع منها أن تعمل كقوى دافعة للنمو الاقتصادي (Liu & van der Sijde, 2021, p. 8). تشكل هذه العوامل بالتأكيد تحديات كبيرة لقدرة الجامعات على الإستجابة للطلبات الخارجية.

أكد كل من (Gibb et al., 2009, p. 6) على أن عدم اليقين والتعقيد هما السمات الرئيسية للبيئات الجديدة التي انضمت إليها الجامعات، ففي البيئات الساكنة، تكون الأمور أكثر قابلية للتنبؤ، لذا فالاستجابة الروتينية والبيروقراطية مقبولة، في المقابل عندما تكون البيئات غير مؤكدة تكون الاستجابات الروتينية والبيروقراطية غير مقبولة، لذا هناك الحاجة إلى مزيد من الاستجابات المقاولاتية، ومعالجة العبي الزائد للطلبات الخارجية، من خلال تسويق نتائج أبحاثها، والمساهمة في أهداف الاستدامة، كما أن حكومات الدول المتقدمة غيرت دورها في إدارة أنظمة التعليم العالي الذي هو وحده يمكن أن يوفر علاجا فعالا للمشكلات الاجتماعية وسوق العمل (Etzkowitz, Dzisah, & Clouser, 2021, pp. 2-3). لذا استلزم هذا التحول قدر أكبر من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي لتشجيعها على أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع والاقتصاد (Kwiek, 2012, p. 117)، وبالتالي تتحمل الجامعات حاليا ضغوطا متزامنة للاستجابة للطلبات المتزايدة لبيئتها الخارجية بشكل أكثر مقاولاتية وتلبية متطلبات المساءلة الحكومية.

4.2. الجامعة المقاولاتية والسلوك المقاولاتي

أوضح (Baum & Locke, 2004, p. 589) أن ميل الفرد للتصرف المقاولاتي يبدأ بالتحفيز، فإن الهدف الرئيسي للسلوك المقاولاتي هو تطوير روح المبادرة داخل المؤسسة، فالأفراد يأخذون الظروف البيئية بعين الإعتبار لصنع القرار لديهم، فعندما يرى الفرد أن بيئته الجامعية داعمة للسلوك المقاولاتي، فمن المحتمل أن يؤسس مشروعاً جديداً، وإذا كانت البيئة كابحة فقد يكون الأفراد أقل رغبة في أن يصبحوا مقاولين.

5.2. مسارات الجامعة مقاولاتية

إقترح العديد من الباحثين العديد من المسارات التي تتبعها الجامعات لتلبية احتياجات المجتمع ولتصبح الجامعة أكثر مقاولاتية، وهي كما يلي:

1.5.2. الثقافة المقاولاتية

الثقافة المقاولاتية من العوامل العملاقة التي تحدد اتجاهات الأفراد نحو المقاولاتية، وتشجع وتقدر التوجهات المقاولاتية كالإستباقية والمخاطرة والإبتكار، وتبدأ هذه الثقافة الجديدة داخل الجامعة بفكرة مؤسسية بسيطة نسبياً، ثم تتطور إلى جملة المعتقدات المتكاملة والراسخة التي تنشر في قلب المؤسسة، وتصبح قوية في الأفكار والممارسات الجامعية، ومنه الجانب الثقافي للجامعة سمة مميز ولازمة للإنتقال نحو جامعة مقاولاتية (Gibb et al., 2009, p. 14).

2.5.2. القيادة المقاولاتية

القيادة المقاولاتية تعزز ثقافة الابتكار والمخاطرة، وتعزز السلوكيات المقاولاتية خاصة أنها إدارة منتظمة تبني مدخل المقاولاتية الاستراتيجية كمدخل تطوري لبرنامج عمل جديد في الجامعات، من خلال دعم عدد من التوجهات اللازمة للإنتقال نحو جامعة مقاولاتية (Clark, 2005).

3.5.2. التوجه الاستراتيجي المقاولاتي

هو الاستراتيجيات المقاولاتية المتبنية من قبل الجامعات والمتضمنة توقع الاحتياجات المستقبلية والتغيرات في سوق العمل، وترجع أهمية التوجه الاستراتيجي المقاولاتي إلى أنه يدفع إلى تبني رؤية جديدة يمكن من خلالها تحقيق مزايا تتعلق بالإبداع والتجدد الذاتي. والمخاطرة، والاستباقية، والتنافسية. فضلاً عن رأس المال الفكري الذي له دور مهم في انبثاق المقاولاتية الداخلية للمؤسسة (Bhardwaj & Momaya, 2011, p. 20).

4.5.2. موارد بشرية مقاولاتية

الجامعة المقاولاتية ثمرة جهود وإبداعات وابتكارات جميع العاملين سواء طلاب أو أساتذة أو إداريين، من خلال تنمية التوجه المقاولاتي في بيئتها، وذلك بإعتباره من متطلبات بناء جامعة مقاولاتية مستقبلية (Gibb et al., 2009, p. 17).

5.5.2. التمويل الموجه

إن الجامعة المقاولانية تمتلك شخصية مغامرة موجهة نحو التغيير، فإنها تتطلب اتساع وتنوع القاعدة المالية، لذا فإن التحدي الكبير أمامها هو التحرر من الاعتماد الكلي على الدعم الحكومي المنتج نحو الانخفاض المستمر (Gibb et al., 2009, p. 21).

6.5.2. رسملة المعرفة

قدم Etzkowitz في مجال التطور الأكاديمي المقاولاتي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأمريكا اللاتينية نموذج مركب من خمس أبعاد تقوم عليها الجامعة المقاولانية أهمها وأولها رسملة المعرفة، حيث أن الجامعة إحدى أهم المؤسسات التي تمتلك الرأس المال الفكري (Etzkowitz, 2004, p. 68). إذ أن الإدارة الجيدة للمعرفة من أهم مقومات نجاح الجامعة المقاولانية بما يتلائم والتغيرات المتسارعة والإحتياجات سوق العمل.

7.5.2. بيئة التعليم والتدريب المقاولاتي

إن التعليم والتدريب المقاولاتي أمر جوهري لتنمية مهارات المنتسبين إلى الجامعة كالطلاب والأساتذة والإداريين، ولنجاح هذه العملية يجب تجاوز الممارسات التدريسية التقليدية (Gibb et al., 2009, p. 25).

8.5.2. الربط الشبكي مع عالم الأعمال

تعتبر التحالفات مع مختلف الهيئات الخارجية سواء كان قطاع عام أو خاص جزءاً لا يتجزأ من الجامعة المقاولانية الناجحة (Farsi, Imanipour, & Salamzadeh, 2012, p. 197)، حيث أشار Etzkowitz أن بؤادر الجامعة المقاولانية تبدأ من ظهور تعاون أوثق بين الجامعات والأعمال التجارية والدولة وهو مايسى "بنموذج الحلزون الثلاثي" (Etzkowitz, 2003, p. 110).

9.5.2. بيئة تحتية وتكنولوجيا متطورة

البنية التحتية التكنولوجية تعزز العمل الأكاديمي المقاولاتي، فالوظيفة الثالثة للجامعة وتسهيل تنظيم المشاريع ودعم الأنشطة المقاولانية يتم من خلال أدوات مختلفة متمثلة في بنية تحتية تكنولوجية ملائمة للأنشطة المقاولانية (Guenther & Wagner, 2008, p. 410).

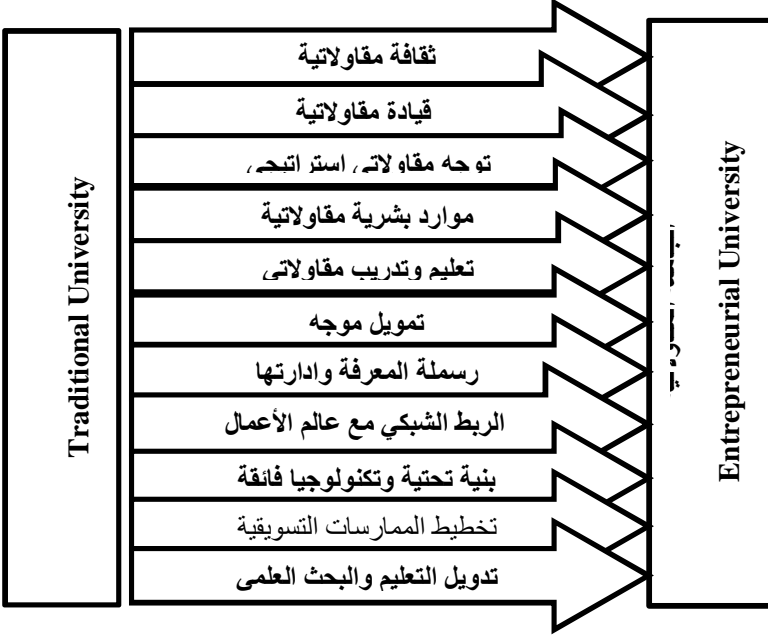
10.5.2. تخطيط الممارسات التسويقية

إن تسويق المعرفة والتعاون مع القطاع الخاص والعام من المعايير المهمة للجامعات المعاصرة (Mascarenhas, Marques, Galvão, & Santos, 2017, p. 13). حيث أن الجامعات تسوق الابتكارات وتقدم الحلول والخدمات والاستشارات ذات جودة عالية بما يتناسب مع إحتياجات مختلف القطاعات.

11.5.2. تدويل التعليم والبحث العلمي

هو تطوير مناهج وبرامج التدريس بما يتناسب والطابع الدولي المتنامي، فهو يرفع من قدرة الطلاب والأساتذة والموظفين أجمع من تعلم أساليب العمل والبحث مع مختلف الثقافات (Gibb et al., 2009, p. 27).

الشكل رقم 01: مسارات التحول نحو جامعة مقاولاتية



المصدر: من اعداد الباحثان بإعتماد على: (Clark, 2011, p. 20; Bhardwaj & Momaya, 2011, p. 41; Etzkowitz, 2003, p. 120; 2004, p. 71; Gibb, Haskins, & Robertson, 2005, p. 26-32; Guenther & Wagner, 2008, pp. 412-414; Mascarenhas et al., 2013, pp. 26-32; 2017, p. 15).

يوضح الشكل نموذج لأهم المسارات اللازمة للانتقال نحو جامعة مقاولاتية متكيفة مع التغييرات البيئية الحديثة، للإرتقاء بمستوى الطلبة والأساتذة وجودة البحوث، بالإضافة إلى اقتناص الفرص والقدرة على تنوع مصادر التمويل، ومنه المساهمة في التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

6.2. أنشطة الجامعة المقاولاتية

من أجل أن تكون الجامعة أكثر مقاولاتية وابتكارا ومساهمة في أهداف الاستدامة، تحتاج الجامعات إلى تجاوز نطاقها التقليدي وبدء أنشطة جديدة (Audretsch, Cunningham, Kuratko, Lehmann, &)

Guenther & Wagner, 2008, p. 413; Hu, Wang, Bin,) حيث أن بعض المؤلفين (Menter, 2019, p. 316
& Ye, 2018, p. 316; Miller et al., 2018, p. 33) حددوا مجموعة من الأنشطة المقاولاتية للجامعات وتشمل
مايلي:

- تعليم وإنتاج طلاب ذوي جودة عالية: تزويد القطاعين العام والخاص بالطلاب الجامعيين والخريجين المهرة؛
- توفير التعليم المتخصص وفرص التعلم مدى الحياة: لتقديم دورات تدريبية خارج البرامج التقليدية، وخاصة خدمة الموظفين من القطاعين العام والخاص؛
- التعليم المقاولاتي: لإنتاج مقاولين في المستقبل؛
- نشر المعلومات العلمية: نشر المعرفة والتواصل من خلال نشر الأوراق العلمية والكتب وما إلى ذلك بعد الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية؛
- براءات الاختراع والتراخيص: للحفاظ على حقوق الملكية لنتائج البحوث والتكنولوجيا المبتكرة داخل الجامعات؛
- إجراء البحوث التعاقدية والتعاونية: لإجراء البحوث على أساس العقود والموقعة بالتعاون مع القطاعين العام والخاص؛
- حاضنات الأعمال وفضاءات العمل الجماعي: بهدف إجراء البحوث وإنشاء وتطوير مشاريع جديدة؛
- تشكيل مؤسسات منبثقة من الجامعات: إنشاء مؤسسات بناء على نتائج أبحاث الجامعات؛
- مكاتب نقل وتسويق المعرفة (TTOs): لنقل المعرفة إلى مؤسسات جديدة أو قائمة.

7.2. أدوات الجامعة المقاولاتية

يرى (Gibb et al., 2009, p. 27) أن هناك مجموعة من الأدوات تعتبر وسيلة قوية للتوسع والاندماج في العلاقات القائمة على النشاط الجامعي المقاولاتي، وهي كالآتي:

- مكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا؛
- حاضنات الأعمال؛
- مراكز الخبرة؛
- صناديق الاستثمار والتمويل،
- مختبرات البحث متعددة الإختصاصات.

3. تجربة جامعة تكساس University of Texas

تم تناول تجربة دولية ناجحة في مجال الجامعة المقاولاتية مما يساعد على فهم مسارات الانتقال من جامعة تقليدية إلى جامعة مقاولاتية والتي تطرق إليها الباحث (Hallam et al., 2017, pp. 79-89)، وكذا نقل التجربة إلى الجامعة الجزائرية.

جامعة تكساس The University of Texas شبكة جامعات عامة تخدم ولاية تكساس في الولايات المتحدة، تتكون هذه الشبكة من 15 جامعة، شعارها "عقل متفتح هو أفضل حام للديمقراطية عبقرية". لدى كل جامعة مركز تسويق المعرفة الخاصة بها بشكل مستقل، وذلك وفقا للتوجيه العام لقواعد ولوائح مجلس رؤساء نظام UT للإدارة الملكية الفكرية والتسويق. تحتوي كل جامعة على اختلافات بحثية وأكاديمية وإقليمية فريدة أدت إلى عدد كبير من السياسات والإجراءات المصممة من قبل كل حرم جامعي.

1.3. مشروع جامعات تكساس للتحول الجامعي المقاولاتي

كان الموضوع الرئيسي لإنشاء مشروع UT-TRANSFORM (شبكة تقدم تحويلية للدعم والتمويل والتنظيم والانطلاق، وتحفيز الابتكارات)، تعاونت أربع مؤسسات جامعية في تكساس (UT San Antonio, UT MD Anderson Cancer Center, UT El Paso, and UT Austin) (Hallam et al., 2017, p. 79).

2.3. هدف المشروع

كانت أهداف المشروع كالتالي:

- تعزيز النظام البيئي المقاولاتي الأكاديمي في كل جامعات ولاية تكساس؛
- إنشاء وصيانة البيئة المقاولاتية الجامعية؛
- تغيير العقليات والثقافات الأكاديمية؛
- تحسين البيئة التعليمية للطلاب والأساتذة؛
- تسويق البحوث وخريجي الجامعات ذوي الجودة العالية؛
- نقل البحوث والابتكارات الجامعية في السوق؛
- عائدات مالية كبيرة للجامعة من خلال تسويق المعرفة؛

3.3. مراحل المشروع

مر المشروع على مرحلتين رئيسيتين وهما:

المرحلة الأولى: التعليم في الإبداع والابتكار المقاولاتي

هناك اتجاه متزايد للجامعات لنقل وتسويق المعرفة والترويج لها، وكحجر أساس لإنشاء تعليم أكاديمي مقاولاتي، تضمنت أهداف البرامج التعليمية مايلي:

- تقييم شامل حقيقي لتوجه والنشاط المقاولاتي داخل الجامعة، حيث أن البيئة التي يتفاعل فيها الطلاب والأساتذة لها تأثير كبير في السلوك المقاولاتي وانشاء مشروع تجاري مبتكر (Barral, Ribeiro, & Canever, 2018, p. 128):

- إنشاء برنامج "أكاديمية المقاولين" عبر الإنترنت مصممة لمساعدة الأساتذة والطلاب على تعلم المفاهيم الأساسية لتسويق ابتكاراتهم، وتعتبر هذه التقنية كمحفز لتغيير العقلية والثقافات الأكاديمية وصيانة البيئة المقاولانية داخل الجامعة (Dalmarco, Hulsink, & Blois, 2018, p. 107).
المرحلة الثانية: التسويق

بناء على مخرجات أهداف البرامج التعليمية، تم إنشاء بوابة إلكترونية لتلقي المقترحات من الباحثين ونشرها لرجال أعمال القطاع الخاص وكذا القطاع الحكومي، وهذا يرجع إلى الدور الفعال لمكاتب تسويق التكنولوجيا التي تطور سريعاً المعرفة وتجعلها منتجات أو خدمات قابلة للتسويق (Soetanto & van Geenhuizen, 2019, p. 271).

4.3.4. العقبات التي واجهت المشروع والحلول المجسدة

هذه العقبات ليست خاصة فقط بمؤسسات UT، ولكنها تمثل عقبات مشتركة تواجهها جميع الجامعات، وهي (Hallam et al., 2017, p. 81):

1.4.3. الأساتذة الجامعيين

يتطلب التسويق التجاري المعرفي الناجح للجامعة بعض الشروط المسبقة الأساسية، بدءاً بقبول الأساتذة بتسويق المعرفي التجاري داخل الحرم الجامعي، وهنا بدأ مشروع الحوافز والمكافآت على مستوى نظام جامعة UT، وذلك لزيادة التوجه المقاولاتي والتسويق المعرفي والأبحاث.
2.4.3. ثقافة المؤسسة

إن عدم التوافق بين ثقافة الجامعة وثقافة بدء التسويق المعرفي التجاري يمكن أن يعيق انتقال المشروع من المجال الأكاديمي إلى التجاري، والتي تعتبر أهم عامل لتشجيع الأفراد على الابتكار والإستباقية (Gibb et al., 2009, p. 25).

3.4.3. الإلتزام بالوقت

يواجه الأساتذة والطلاب بالجامعة وخاصة الباحثين الأكثر إنتاجية، عقبات تتعلق بمورد الوقت، نظراً لأن هؤلاء الأكاديميين المنتجين الذي من المرجح أن تكون أبحاثهم قابلة للتسويق، لديهم إلتزام كبير بالوقت الذي تتطلبه أنشطة التسويق، وقد تم علاج هذه العقبة من خلال ربط هؤلاء الباحثين بالموارد التنظيمية التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد، أي تم ربط الخبراء الباحثين مباشرة بخبراء ورجال الأعمال، وهذا يرجع إلى أهمية الربط الشبكي مع عالم الأعمال الذي تتسم به الجامعة المقاولانية (Etzkowitz, 2003, p. 111).

4.4.3. مكاتب نقل وتسويق المعرفة

تلعب مكاتب تسويق المعرفة في مؤسسات نظام UT دورا مهما في النظام البيئي المقاولاتي من خلال إدارتها لعمليات حماية الملكية الفكرية وإصدار براءات الإختراع والتراخيص، حيث تؤدي هذه المكاتب أحد مسارات الجامعة المقاولاتية المتمثلة في التخطيط للممارسات التسويقية (Mascarenhas et al., 2017, p. 19).

5.4.3. نقص الإبتكارات والمؤسسات الناشئة المبتكرة

المشكلة العكسية المتمثلة في نقص الإبتكارات والمؤسسات الناشئة المبتكرة والمنبثقة من المؤسسات الجامعية لـ UT، تشكل هذه العقبة تهديد للحفاظ على أصحاب رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال الإستثمارية. هنا قامت جامعة تكساس بتفعيل دور مكاتب تسويق ونقل المعرفة والأبحاث والإبتكارات بشكل منفصل ومستقل ولكل تخصص على حدى لنقل الإحتياجات من السوق إلى الجامعة. حيث تعتبر هذه المكاتب المحرك الأساسي للرأس المال الفكري داخل الجامعة (Etzkowitz, 2004, p. 71).

5.3. تقييم مسارات التحول المقاولاتي

تم التقييم من خلال أربعة أبعاد على النحو التالي (Hallam et al., 2017, p. 86):

1.5.3. جودة الأبحاث: ويتعلق بالتأكد من أن نتائج البحث ذات قيمة مفيدة لمشاركتها مع القطاع الخاص والحكومي أو آخرين أصحاب مصلحة.

2.5.3. مناهج غير تقليدية: يتعلق بتحديد الفرص واتخاذ مناهج غير تقليدية للتمويل، حل المشكلات، العمل مع الشركاء، وكذلك العمل خارج بيئة الجامعة التقليدية.

3.5.3. التعاون مع القطاع الخاص: درجة مشاركة الأساتذة والطلاب مع القطاع الخاص.

4.5.3. سياسات الجامعة: أي مدى دعمها للأساتذة والطلاب وتحفيزهم وعدم إعاقة الأبحاث والإبتكارات والحفاظ عليها من التقليد.

6.3. من نتائج المشروع

تم جمع 44 مشروعا مقترحا ومولت 33 منها، بمبلغ يصل إلى 10000 دولار لكل مشروع من قبل UT-TRANSFORM. وشملت المشاريع الممولة مجالات مثل: تكنولوجيا النانو ومعالجة الطاقة والتعليم عبر الإنترنت، تطوير الأدوية والصحة المتنقلة. وبالتنسق والدور الفعال لمكاتب تسويق المعرفة تم الإستحواذ على نتائج الأبحاث من قبل مستثمرين خواص.

كما شوهد انسحاب مجموعة من المشاريع لأن أصحابها لم يتمكنوا من التفاوض على اتفاقية الملكية الفكرية، وهذا يسلط الضوء على حقيقة أنه بالرغم من وجود فريق يرغب في التوجه المقاولاتي وتوفر

التمويل الأولي، إلا أن سياسات الجامعة المحددة وشروط التراخيص قد تكبح من عملية التسويق المعرفي للأبحاث والإبتكارات إلى مختلف الهيئات خاصة القطاع الخاص.

4. مناقشة النتائج

هدفت الدراسة إلى تحديد عوامل ومسارات الانتقال من جامعة تقليدية إلى جامعة مقاولاتية، وبعد عرض تجربة جامعة تكساس للتحويل نحو جامعة مقاولاتية، توصلنا إلى مايلي:

الجامعة المقاولاتية مرنة تستجيب لمتطلبات واحتياجات البيئة الخارجية فهي تنقل المشاكل إلى مخابر البحث للإبتكار حلول لها وتسويقها إلى مختلف الهيئات ذات المصلحة، وبالتالي المساهمة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية المستدامة، وهذا ما يتوافق مع النتيجة التي توصل إليها (Leydesdorff, 2000) في دراسته لعمولة أنظمة الإبتكار الوطني، وكذا (Liu & van der Sijde, 2021) في دراسته للجامعة المقاولاتية، إذن فالجامعة مطالبة بتلبية متطلبات المجتمع والإقتصاد الوطني. توصلنا أيضا إلى أن الجامعة المقاولاتية تركز على الرفع من دافعية كل من الطلبة والأساتذة وكذا الموظفين الإداريين للإنخراط في السلوك المقاولاتي، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها (Baum & Locke, 2004) في دراسته للعلاقة بين السمات المقاولاتية والتحفيز نحو المشاريع المقاولاتية، إذن فلا بد من الجامعة التركيز على الجانب النفسي من خلال تحسين نظام التحفيز والمكافآت، وتكثيف برامج التدريب وورشات العمل لتغيير الثقافة التنظيمية لكل الأفراد المتواجدين بالحرم الجامعي للولوج نحو عالم المقاولاتية، كما توصلنا للدور الفعال لمكاتب تسويق المعرفة والأبحاث والذي له دور فعال في تحديد الإحتياجات والمشاكل على مستوى مختلف القطاعات، ونقلها إلى الوسط الجامعي للإبتكار حلول صلبة واقتناص الفرص من قبل الباحثين لتسويق بحوثهم وعقد الشراكات وهو ما توصل إليه (Gibb et al., 2009) في دراسته لتلبية الإحتياجات وتطوير المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي، لهذا وجب على الحكومات تجسيد مراكز نقل وتسويق المعرفة والأبحاث داخل الجامعات وهذا لدورها الفعال في الربط بين الجامعة والباحثين وعالم الأعمال.

5. الخاتمة

تمحورت اشكالية الدراسة حول مسارات الانتقال من جامعة تقليدية إلى جامعة مقاولاتية، حيث أصبحت هذه الأخيرة ضرورة حتمية، تمارس فيها الجامعة وظيفتها الثالثة في تلبية احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، إن هذا التحول يتطلب قوى بشرية مبدعة ذات ثقافة مقاولاتية، واجراءات دعم حكومية، واستقلالية مرتفعة نسبيا، لمواجهة التوجه العالمي القائم على اقتصاد المعرفة.

6. توصيات انتقال الجامعة الجزائرية إلى جامعة مقاولاتية

على الرغم من أن الحكومة الجزائرية قد أولت اهتمام كبير لمجال المقاولاتية، إلا أن هذا لم ينعكس بعد على أرض الواقع، وبناء على ما توصلت إليه الدراسة، اتضح أنه وجب على الحكومة والجامعة الجزائرية ما يلي:

- دعم استقلالية الجامعات،

- التطبيق الجاد للاستراتيجيات المقاولاتية؛
- عقد روابط تجارية مع كل من القطاع الخاص والعام وتسهيل نقل وتسويق البحوث والابتكارات وتحويلها إلى منتج اقتصادي؛
- تقديم مختلف أنواع الدعم في المجال المقاولاتي للطلاب والأساتذة وكذا الموظفين الإداريين؛
- وضع نظام التحفيز والمكافآت لتشجيع الثقافة المقاولاتية؛
- تكييف السياسات والاطر التشريعية بما يتناسب وخصائص الجامعة المقاولاتية.
- انشاء مكاتب نقل وتسويق الأبحاث لتسهيل ربط أصحاب المشروعات برجال الأعمال لتطوير وتطبيق ابتكاراتهم وفق اجراءات حقوق الملكية؛
- التنوع في الميزانية من خلال ايرادات نشاط تسويق الأبحاث؛
- تغيير المناهج والطرق التقليدية في تدريس المقاولاتية إلى الممارسة الفعلية الإفتراضية؛
- تخصيص اعتمادات مالية معتبرة للبحث والتطوير خاصة في المراحل الأولى.

7. آفاق الدراسة

يحضى مجال المقاولاتية بإقبال كبير من طرف الباحثين خاصة في السنوات الأخيرة، وإن كانت هذه الدراسة قد سلطت الضوء على مسارات الانتقال إلى جامعة مقاولاتية، فهناك العديد من المواضيع التي يمكن تناولها في المستقبل مثل:

- الجامعة المقاولاتية والنظام البيئي المقاولاتي؛
- القيادة المقاولاتية لقيادة الجامعات.

قائمة المراجع

1. Audretsch, D. B., Cunningham, J. A., Kuratko, D. F., Lehmann, E. E., & Menter, M. (2019). *Entrepreneurial ecosystems: economic, technological, and societal impacts. The Journal of technology transfer, 44(2), 313-325* .
2. Barral, M. R. M., Ribeiro, F. G., & Canever, M. D. (2018). *Influence of the university environment in the entrepreneurial intention in public and private universities. RAUSP Management Journal, 53, 122-133* .
3. Baum, J. R., & Locke, E. A. (2004). *The relationship of entrepreneurial traits, skill, and motivation to subsequent venture growth. Journal of applied psychology, 89(4), 587* .

4. Bhardwaj, B., & Momaya, K. (2011). *Encouraging corporate entrepreneurship: the transformation of India's XYZ*. *Strategic Direction*, 27(6), 19-21 .
5. Clark, B .(2005) .*The character of the entrepreneurial university*. *International Higher Education* .(38)
6. Dalmarco, G., Hulsink, W., & Blois, G. V. (2018). *Creating entrepreneurial universities in an emerging economy: Evidence from Brazil*. *Technological Forecasting and Social Change*, 135, 99-111 .
7. Dyaz, G., & Fouad, M. A. (2021). *La pédagogie entrepreneuriale au sein de l'université marocaine*. *REVUE DE L'ENTREPRENEURIAT ET DE L'INNOVATION*, 3(10), 1-16 .
8. Etzkowitz, H. (2003). *Research groups as 'quasi-firms': the invention of the entrepreneurial university*. *Research policy*, 32(1), 109-121 .
9. Etzkowitz, H. (2004). *The evolution of the entrepreneurial university*. *International Journal of Technology and Globalisation*, 1(1), 64-77 .
10. Etzkowitz, H., Dzisah, J., & Clouser, M .(2021) .*Shaping the entrepreneurial university: Two experiments and a proposal for innovation in higher education*. *Industry and Higher Education*, 0950422221993421 .
11. Etzkowitz, H., & Leydesdorff, L. (2000). *The dynamics of innovation: from National Systems and "Mode 2" to a Triple Helix of university-industry-government relations*. *Research policy*, 29(2), 109-123 .
12. Farsi, J. Y., Imanipour, N., & Salamzadeh, A. (2012). *Entrepreneurial university conceptualization: case of developing countries*. *Global business and management research: an international journal*, 4(2), 193-204 .
13. Gibb, A., Haskins, G., & Robertson, I. (2009). *Leading the entrepreneurial university*. *University of Oxford* .
14. Gibb, A., Haskins, G., & Robertson, I. (2013). *Leading the entrepreneurial university: Meeting the entrepreneurial development needs of higher education institutions*. In *Universities in change* (pp. 9-45): Springer.
15. Gjerding, A. N., Wilderom, C. P., Cameron, S., Taylor, A., & Scheunert, K.-J. (2006). *L'université entrepreneuriale: vingt*

- pratiques distinctives. Politiques et gestion de l'enseignement supérieur*(3), 95-124 .
16. Guenther, J., & Wagner, K. (2008). *Getting out of the ivory tower—new perspectives on the entrepreneurial university. European Journal of International Management*, 2(4) .417-400 ,(
17. Hallam, C., Novick, D., Gilbert, D. J., Frankwick, G. L., Wenker, O., & Zanella, G. (2017). *Academic entrepreneurship and the entrepreneurial ecosystem: The UT transform project. Academy of Entrepreneurship Journal*, 23(1), 77-90 .
18. Harloe, M & ,Perry, B. (2005). *Repenser l'université sans la vider de son sens: engagements externes et transformations internes de l'université dans l'économie du savoir. Politiques et gestion de l'enseignement supérieur*(2), 31-45 .
19. Henry, C., Hill, F., & Leitch ,C. (2005). *Entrepreneurship education and training: can entrepreneurship be taught? Part I. Education+ Training* .
20. Hu, R., Wang, Y., Bin, P., & Ye, Y. (2018). *Entrepreneurial universities: exploring the academic and innovative dimensions of entrepreneurship in higher education. In: JSTOR*.
21. Kitagawa, F. (2004). *Les universités et l'innovation dans l'économie du savoir: l'expérience des régions anglaises. Politiques et gestion de l'enseignement supérieur*(3), 61-87 .
22. Kwiek, M. (2012). *Universities and knowledge production in Central Europe. European Educational Research Journal*, 11(1), 111-126 .
23. Leydesdorff, L. (2000). *Le «Mode 2» et la globalisation des systèmes d'innovation «nationaux»: le modèle à triple hélice des relations e. Sociologie et sociétés*, 32 .156-135 ,(1)
24. Liu, S., & van der Sijde, P. C. (2021). *Towards the Entrepreneurial University 2.0: Reaffirming the Responsibility of Universities in the Era of Accountability. Sustainability*, 13(6), 3073 .
25. Mascarenhas, C., Marques, C. S., Galvão, A. R., & Santos, G. (2017). *Entrepreneurial university: towards a better understanding of past trends and future directions. Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy* .

26. Matt, M., & Schaeffer, V. (2015). *Le soutien à l'entrepreneuriat académique dans le modèle d'université hub. Innovations(3), 13-39* .
27. Miller, K., McAdam, R., & McAdam, M. (2018). *A systematic literature review of university technology transfer from a quadruple helix perspective: toward a research agenda. R&d Management, 48(1), 7-24* .
28. SAAD, P. M., & AMROUN, S. (2020). *La Transition d'une Université Traditionnelle Vers une Université Entrepreneuriale The Transition From a Traditional University to an Entrepreneurial University. Al Bashaer Economic Journal, 6(1), 1004-1022*
29. Soetanto, D., & van Geenhuizen, M. (2019). *Life after incubation: The impact of entrepreneurial universities on the long-term performance of their spin-offs. Technological Forecasting and Social Change, 141, 263-276* .

دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة في الجزائر

The role of the National Youth Employment Support Agency in accompanying and supporting small enterprises in Algeria

د. جمال دقيش، جامعة غليزان، الجزائر

ط.د. فيروز شريط، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر

Abstract:

By supporting micro-enterprises, the State has sought to upgrade the national economy, increase production and create wealth, particularly in value-added sectors (agriculture, industry, handicrafts).

Entrepreneurs have benefited from several advantages provided by the State to support and accompany projects through funding and, in this context, highlights the role of the National Youth Employment Support Agency as a support body through its grants, exemptions and others.

The results of the study revealed that the services and transport sectors have taken the lead in terms of both bilateral and triple financing as well as in terms of the number of jobs created, while other strategic sectors have not exceeded the 13% barrier in terms of financing and therefore the authorities have had to reconsider the financing methods and direct them towards the productive sectors, which mainly contribute to the increase in export-oriented production, especially since Algeria suffers from unilateral exports (oil).

Keywords: micro-enterprises, financing, National Youth Employment Support Agency, export

Jel Classification Codes: E62, L24.

ملخص:

لقد سعت الدولة من خلال مرافقة المؤسسات الصغيرة الى ترقية الاقتصاد الوطني وزيادة الانتاج وخلق الثروة خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة (الزراعة، الصناعة، الحرف).

لقد استفاد اصحاب المشاريع من عدة مزايا قدمتها الدولة في إطار دعم ومرافقة المشاريع عن طريق التمويل، وفي هذا الإطار يبرز دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كإحدى اجهزة الدعم من خلال الاعانات المالية والاعفاءات وغيرها التي قدمتها.

توصلت نتائج الدراسة الى ان قطاعات الخدمات والنقل احتلت الريادة من حيث التمويل بشقيه الثنائي والثلاثي وكذا من حيث عدد مناصب الشغل التي وقّرتها بينما القطاعات الاستراتيجية الأخرى لم تتعدى حاجز 13% من حيث التمويل وبالتالي بات لزاما على الجهات الوصية إعادة النظر في طرق التمويل وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة والتي تساهم بالأساس في زيادة الإنتاج الموجه للتصدير خاصة وان الجزائر تعاني من الأحادية في التصدير(النفط)

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة، التمويل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التصدير.

تصنيف JEL: E62, L24.

مقدمة:

تلعب المقاولاتية دورا هاما في التنمية الاقتصادية. كون أن إنشاء مؤسسات جديدة يساهم في تنشيط النسيج الاقتصادي من خلال الاستثمار، ويأتي هنا دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النواة الأولى للإنتاج وخلق فرص العمل، الأمر الذي دفع مقرري السياسات التنموية إلى التوجه نحو دعم نمو منظومة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتشجيع وترقية المبادرات المقاولاتية، ليصبح توجهها اقتصاديا عالميا يحمل في طياته مضامين إيجابية للدول، وبصورة خاصة النامية منها التي تبحث عن أدوات تنموية جديدة للنهوض باقتصادها.

ويعتبر (شادلي، 2020/2019) توجه الجزائر نحو دعم المبادرات المقاولاتية حديث نسبيا، بعدما كان التوجيه المركزي والتسيير الإداري مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال. إذ اهتمت الدولة طوال ثلاثة عقود من البناء الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي، فتم تهميش المبادرات الخاصة واعتبرت لمدة طويلة كقطاع ثانوي.

إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها في الثمانينات، أدت إلى إعادة النظر في السياسة المتبعة، باعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية التي كانت ممرا حتميا للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي.

سعيًا منها لتأهيل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سارعت الجزائر إلى إقامة العديد من شبكات الدعم والمرافقة التي تهدف (شنشونة ورحال، 2014) أساسا إلى مساعدة اصحاب المشاريع على تجسيد افكارهم على أرض الواقع، من خلال تتبع كل مراحل انشاء مؤسسة وتقديم الدعم المالي على شكل قروض او دعم مباشر وبآتي في مقدمة هذه الاجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ. الاشكالية الرئيسية

بناء على ما سبق، يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يساهم ANSEJ في مرافقة ودعم المقاولاتية؟

هدف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التطرق إلى اجهزة دعم ومرافقة المؤسسات في الجزائر، ونركز بالخصوص على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باعتبارها (حامدي ومحنش، 2019) جهاز تعتمد عليه الدولة في رفع كفاءة الاقتصاد وبالتالي المساهمة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بدورها في تحريك عجلة الاقتصاد وخلق مناصب الشغل. وسنحاول تسليط الضوء في هذا المقال على دراسة حالة ANSEJ غليزان.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي عالجت العلاقة او دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية عن طريق مختلف الاليات المتمثلة في أجهزة الدعم التي وفرتها الدولة، يمكن ايجازها فيما يلي:

- دراسة (عليوات و صديقي، 2019) حول المقاولاتية والمشاريع الصغيرة في الجزائر، دراسة حالة ANSEJ البويرة، هدفت الدراسة الى الفناء الضوء على المقاولاتية وربطها بالمشاريع الصغيرة، بالإضافة الى محاولة التعرف على المشاريع الصغيرة التي تعد اساسا لاقتصاد خاصة من خلال توفير مناصب الشغل التي تساهم في التقليل من ظاهرة البطالة، اعتمدت الدراسة على دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لولاية البويرة من خلال التعرف على مختلف مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة على مستوى الوكالة، وكذا معرفة مختلف الامتيازات والإعانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- دراسة (شنشونة ورحال، 2014) بعنوان دور المرافقة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ansej" فرع المدية حيث أن الوكالة تهتم بمرافقة صاحب المشروع منذ طرحه لفكرته إلى غاية تجسيدها في شكر مؤسسة مصغرة، موضحة له جميع المراحل الواجب تتبعها والتي تتخللها العديد من الاعانات المالية والجبائية التي تعتبر اهم حافز للإقبال على هذا الجهاز رغم وجود خدمات أخرتضمنها لأصحاب المؤسسات الصغيرة مثل تقديم النصح والاستشارة فيما يتعلق بإنشاء المؤسسة.

- دراسة (دروم، هزرشي، و بن احمد، 2021) بعنوان تقييم أداء أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجلفة، هدفت الدراسة إلى التعريف بأجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية، وذلك من خلال التطرق لحالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بالجلفة، كمثال عن أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية بالجزائر، وتكمن أهمية الدراسة في التركيز على إظهار أهمية الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بولاية الجلفة كمثال عن أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية بالجزائر، في إنشاء وتفعيل المشاريع المقاولاتية بالمنطقة، وتركزت الدراسة على أهم مراحل الخدمات التي يقدمها هذا النوع من المرافقة حتى يحقق أهدافه ويضمن للمشروعات استقرارها وديمومتها، توصلت نتائج الدراسة الى أن الخدمات التي تقدمها الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر للمشاريع المقاولاتية، تبقى غير كافية لاسيما في بيئة أعمال تتسم بعدم الاستقرار وعدم الوضوح، فالوكالة تنتهي مهامها تقريبا بمجرد إتمام إجراءات التمويل.

- دراسة (شادلي، 2020/2019) وهي عبارة عن اطروحة دكتوراه بعنوان دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توجيه المبادرات المقاولاتية نحو تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جهود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابي توجيه المبادرات المقاولاتية المحلية النشطة نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعكس مدى فعالية سياسة دعم المقاولاتية المستدامة في الجزائر، عرفت الوكالة نقلة نوعية في استراتيجيتها المتبعة، بإدراكها أن إدماج المؤسسات الصغيرة ضمن

مسار التنمية المستدامة يتطلب توضيح البعد الاقتصادي للمحيط الإقليمي وتشخيص النشاطات ذات العلاقة بالموارد التي تتوفر عليها كل منطقة. توصلت الدراسة إلى ضعف المؤسسات المحدثّة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. في تحقيق التنمية المستدامة، كونها أنشطة مكررة والنفع منها محدود.

1. الإطار النظري للدراسة

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاول الاقتصاديون تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم التطور المستمر الذي تعرفه وذلك بالاعتماد على نوع المؤسسة ودورها وأهميتها.

1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عُرفت هذه المؤسسات بعدد العمال المستخدمين فيها، وقد أُعطي لها أكثر من تحديد، فنجد مثلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف ضمن التي يستخدم فيها أقل من 500 عامل، وتقسم إلى:

- مؤسسات مصغرة والتي تستعمل بين 1 إلى 9 عمال.
- مؤسسات صغيرة والتي تستعمل من 10 إلى 199 عامل.
- مؤسسات متوسطة والتي تستعمل من 200 إلى 499 عامل.

تعريف الاتحاد الأوروبي

يعرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انها " مؤسسات مستقلة تأخذ اي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الاقل 212 عاملا، الا يتجاوز رقم أعمالها 12 مليون يورو، اي مجموع ميزانيتها 70 مليون يورو."

تعريف البنك الدولي

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال 3 انواع وفقا لما يوضحه Erreur !
Argument de commutateur inconnu. التالي:

الجدول 1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للبنك الدولي

عدد العمال	اجمالي الأصول السنوية (دولار امريكي)	حجم المبيعات السنوية (دولار امريكي)
اقل من 10	اقل من 100.000	اقل من 100.000
اقل من 50	اقل من 3 ملايين	اقل من 3 ملايين
اقل من 300	اقل من 15 مليون	اقل من 15 مليون

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على سليمان ناصر، عواطف حمسن، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 20-27 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية.

تعريف الامم المتحدة

تقسم (جيلالي و بوخيزة ، 2014) الامم المتحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى:

الجدول 2. تعريف الامم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدول الصناعية	الدول النامية		
99-5	19-15	المؤسسات المصغرة	
499-100	90-20	المؤسسات الصغيرة	عدد العمال
اكتر من 500	اكتر من 100	المؤسسات المتوسطة	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بوشرف جيلالي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني

تعريف بلدان جنوب شرق اسيا

في دراسة (مشري ، 2010-2011) قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا ASEAN تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحه. Erreur ! Argument de commutateur inconnu. التالي:

الجدول 3. تعريف اتحاد دول جنوب شرق اسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الكبيرة
9-1	49-10	99-50	اكتر من 100	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص7

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي رقم 21/11 المؤرخ في 2221/12/12 حسب ما يوضحه Erreur ! Argument de commutateur inconnu. التالي

الجدول 4. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	رقم الاعمال السنوي (مليون دينار)	الإيرادات السنوية (مليون دينار)
9-1	اقل من 100.000	اقل من 100.000
49-10	اقل من 3 ملايين	اقل من 3 ملايين
250-50	اقل من 15 مليون	اقل من 15 مليون

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (مشري ، 2010-2011)

1.2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا حيويا وفاعلا في جَلِّ اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وانطلاقا من التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مؤخراً فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أصبحت له مكانة أساسية منحيت اهتمام وتشجيع السلطات العمومية لهذا القطاع من خلال الإجراءات والتسهيلات المخصصة له، بدلا من احتكار المؤسسات العمومية للنشاط الاقتصادي السائد من قبل، فتوسع بذلك نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ورغم المشاكل والعقبات التي ذُكرت سابقا فإن مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مهمة جداً سواء من حيث توفير مناصب العمل أو في تحقيق التنمية المحلية والمساهمة في التجارة الخارجية ودعم الناتج الوطني الخام وأخيرا دوره في خلق القيمة المضافة (قريشي ، 2013-2012).

1.3. المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم (طيار و مسيخ، 2019) من المزايا الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انها تعاني العديد من العراقيل خاصة منها جانب التمويل والإدارة وارتفاع ضريبة المبيعات، بالإضافة الى عدم توفر راس المال الكافي ونقص الضمانات الكافية للاقتراض ناهيك عن نقص الخبرات والكفاءات لدى اصحاب المشاريع المصغرة حديثة النشأة.

1.3.1. مشكلة التمويل

تعتبر (بن عباس و معيوف، 2018) مشكلة التمويل والائتمان بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص في مرحلة الانطلاق فكثير ما تعتمد على قدراتها الخاصة أي التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين او على القروض العائلية او الاقتراض من الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم.

1.3.2. مشاكل العقار

يعتبر مشكل العقار من اهم المعوقات التي تحول دون تأسيس مشاريع الاستثمار في الجزائر وذلك لغياب النصوص القانونية في ذلك حيث يعاني اصحاب المشاريع من مشكل العقار لتوطين مؤسساتهم بسبب طول مدة منح الاراضي المخصصة للاستثمار وكذا الرفض الغير مبرر لعديد الطلبات في بعض الاحيان.

1.3.3. غياب التحفيزات الجبائية

لقد ساهمت الاعباء الجبائية المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عرقلة العمل الانتاجي لهذه المؤسسات كما ساعدت على خلق أنشطة موازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

1.3.4. ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالية حماية المنتج الوطني:

تعتبر (الطبيبي و صديقي، 2022) ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل منها عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال وكذا الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثال في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل... الخ والتي ليس لها عاقلة بالعمل، كما انه يبعد إقامة المشروع عن رفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضاول حجم السوق بشكل كبير.

2. المقاولاتية كإستراتيجية مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر (عبد الصمد و شوشان، 2020) الجزائر من بين الدول التي بدأت تتبنى التوجه المقاولاتي، من خلال تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها للنهوض باقتصادها والدفع بعجلة التنمية لديها، لاسيما في ظل الأزمة البترولية التي أكدت عدم نجاعة اعتماد إستراتيجية مصدر تمويلي وحيد للاقتصاد، وقد اعتمدت الجزائر كغيرها من الدول على تأسيس إطار قانوني وتنظيمي يعنى بترقية هذا القطاع مدعم بهيكل إدارية متخصصة في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة ومن بينها المرافقة المقاولاتية عن طريق استحداث مشاتل المؤسسات بمختلف أنواعها والتي تعتبر تجربة جديدة في هذا الميدان.

2.1. ماهية المقاولاتية

عرف (MoosMarcel) المقاولاتية: على أنها " الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، يمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها.

وعرفها (Damours et Gasse) بأنها " تعني مسار الحصول على شيء وتسيير الموارد البشرية بهدف 4 إنشاء وتطوير وغرس حلول تسم بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات (قوجيل ، 2016/2015) كما عرفها (Fayolle Alain) بأنها " حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف (بعدم التأكد) أي تواجه الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذاقاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والاخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

2.2. مرافقة انشاء المؤسسات

تتمثل مهنة المرافقة في تجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ (Christian ، 2003) أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل وهي:

- استقبال الافراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة.
- تقديم خدمات تناسب و شخصية كل فرد.

- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموما تكون طويلة (حسب طبيعة المرافقين).

2.3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كألية داعمة لمرافقة المؤسسات في الجزائر (في الجودي، 2015/2014) إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة.

2.3.1. تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الوكالة (راقي وزروقي، 2020) الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة عمومية انشأت سنة 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على انشاء المؤسسات، تعتم الوكالة بمرافقة وتمويل الشباب التي تتراوح اعمارهم بين 19 و35 سنة مع التعهد بخلق 03 مناصب عمل على الاقل كما تتولى هذه الهيئة ب:

- مرافقة الشباب حاملي المشاريع;
- تقديم الاعانات المالية للشباب;
- تزويد الشباب المستثمر بمختلف المعلومات حول الاعانات التي يمنحها الصندوق وبكافة الامتيازات التي يمنحها الصندوق;
- منح تمويل المشاريع المقبولة من صيغتين للتمويل.

3. الطريقة والأدوات

سنحاول في هذا الجزء التطرق لدراسة تحليلية لحجم التمويل الذي قامت به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 2000-2017.

3.1. توزيع حصيلة النشاط حسب المنطقة

انطلاقا من توزيع حصيلة المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على ولايات الوطن، فإن الجزائر العاصمة تصدر أول القائمة بتبنيها أكثر من 36 ألف مبادرة ممولة سنة 2017، تليها بعض الولايات التي حققت أرقام بين 10 آلاف و15 ألف مشروع ممول تمثلت في كل من: وهران، سطيف، قسنطينة، وهو ما يوضحه. Erreur ! Argument de commutateur inconnu.

جدول 1. توزيع حصيلة نشاط الوكالة على بعض ولايات الوطن

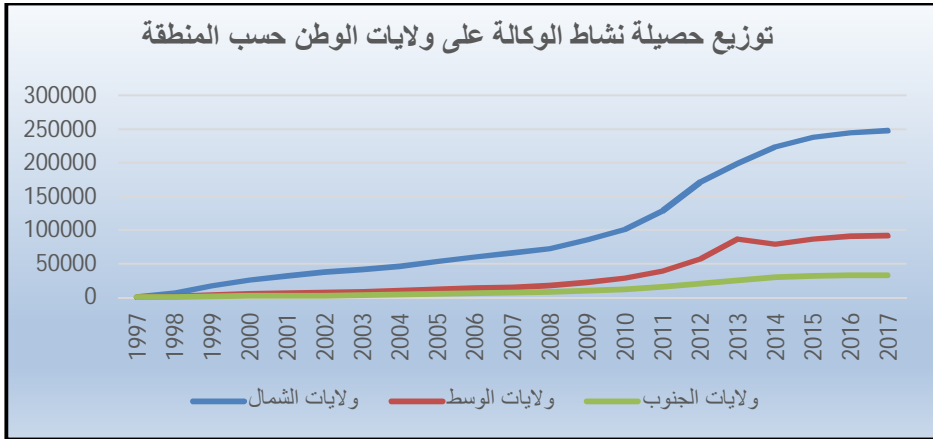
	قسنطينة	عنابة	سطيف	الجزائر	مستغانم	وهران
2000	820	514	486	6315	480	2056
2001	1381	678	557	7445	677	2335
2002	1791	798	620	8266	821	2651
2003	2047	921	710	8851	929	2918
2004	2342	1077	803	9592	1070	3167
2005	2864	1268	988	10750	1340	3780

2006	4313	1527	11704	1243	1414	3299
2007	4716	1702	12597	1494	1580	3829
2008	5205	1921	13586	1917	1790	4374
2009	5946	2486	15404	3016	2407	5072
2010	6594	3191	17713	4261	2904	5747
2011	8537	4032	21164	5933	3830	6574
2012	11337	5238	26787	8180	5009	7601
2013	12855	6632	30080	9709	6191	8759
2014	14345	7529	33427	11136	6968	9903
2015	15235	8240	35257	11995	7456	10546
2016	15792	8465	36142	12440	7762	11062
2017	15907	8529	36543	12688	7828	11315

المصدر: قسم الدراسات، الإحصائيات والإعلام الآلي، المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

في تطور عدد المشاريع الممولة حسب المنطقة، يتضح أن وتيرة تمويل المشاريع خلال سنوات نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى نهاية سنة 2017، ليست هي نفسها في منطقة الوسط والجنوب الجزائري، فهي بطيئة جدا مقارنة بالشمال، الشكل 1 إلا أن المناطق التي عرفت تخلفا عن هذا الركب بدأت فيما بعد تظهر.

الشكل 1. توزيع حصيلة نشاط الوكالة على ولايات الوطن حسب المنطقة



المصدر: قسم الدراسات، الإحصائيات والإعلام الآلي، المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

وهذا بفضل الجهود المبذولة والمتواصلة لتشجيع المبادرات المقاولاتية، إضافة إلى تقديم تدابير تحفيزية لإعادة التوازن الإقليمي والاقتصادي. لكن وعلى الرغم من ذلك، تبقى المبادرات المقاولاتية ضئيلة العدد في مناطق الجنوب مقارنة بأخرى مع ضرورة تكثيف الجهود لإنشاء مشاريع مصغرة تساهم في خدمة المجتمع المحلي والهوض بإمكانياتها الاقتصادية.

3.2. توزيع حصيلة نشاط الوكالة حسب طرق التمويل

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقديم صيغتان للتمويل وهما:

- التمويل الثنائي: في هذه الحالة يكون التمويل بين طرفين هما الوكالة وصاحب المشروع حيث تكون المساهمة المالية للشباب المتعاملين والجزء الآخر عن طريق تقديم قرض دون فوائد من طرف الوكالة.
- التمويل الثلاثي: يكون بين ثلاث أطراف وهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، البنك وصاحب المشروع وهنا تكون الصيغة مكتملة عن طريق قرض بدون فائدة يقدم من الوكالة وكذلك قرض بنكي (جدول 2).

جدول 2. حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	توزيع المشاريع الممولة حسب المرحلة			توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل		
	عدد المشاريع الممولة	عدد المشاريع الممولة مرحلة الإنشاء	عدد المشاريع الممولة مرحلة التوسع	تمويل ثنائي %	تمويل ثلاثي %	عدد مناصب الشغل %
قطاع الخدمات	121439	119938	1264	35,40	28,42	285527
قطاع النقل	95221	93464	1757	27,76	39,51	174570
قطاع الصناعة	47210	46619	597	13,76	13,42	14407
قطاع الفلاحة والصيد البحري	46576	46375	201	13,58	4,52	116100
قطاع البن الحررة	12017	11517	500	3,50	11,24	24151
قطاع الحرف	20599	20471	128	6,00	2,88	51128

المصدر: قسم الدراسات، الإحصائيات والإعلام الآلي، المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3.3. توزيع المشاريع الممولة حسب المرحلة

3.3.1. توزيع المشاريع الممولة حسب عدد المشاريع

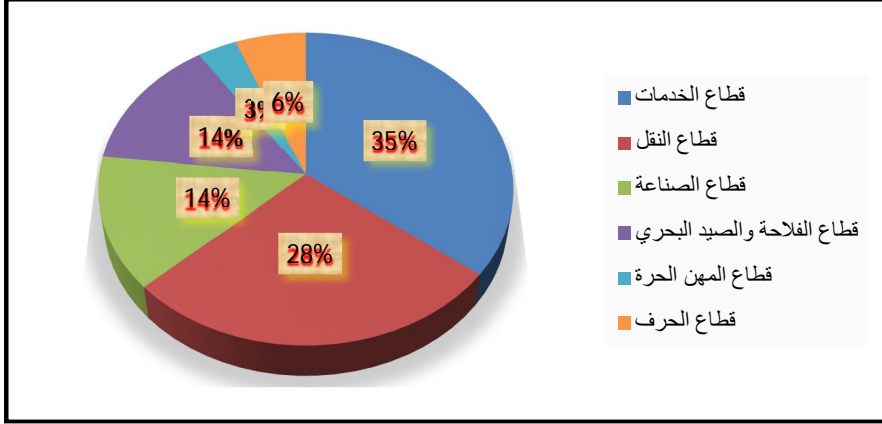
يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الكلية الممولة خلال الفترة 2000-2017 بنسبة 35% ويرجع سبب ميول الشباب أصحاب المشاريع إلى هذه الوجهة بسبب بساطته يليه قطاع النقل بنسبة 27% أما قطاعات الحرف والمهن الحررة فلم تتجاوز 5%.

3.3.2. توزيع المشاريع الممولة حسب عدد المشاريع الممولة مرحلة الانشاء

بالنسبة للمشاريع الممولة في مرحلة الانشاء نجد ان قطاع الخدمات يحتل أيضا الرتبة الأولى بنسبة 35% يليه قطاع النقل ثم الصناعة والفلاحة والصيد البحري الشكل 2، ويرجع ارتفاع نسبة التمويل في

قطاعي الخدمات والنقل لإقبال الشباب الكثيف على هذين القطاعين بالنظر الى سهولة العمل فيهما نسبيا وكذا العائد السريع منها، فاعلّب الشباب اصبح يميل الى القطاعات الخدمانية وما نلاحظه هو اهمال او الابتعاد نسبيا عن القطاعات التي من المفروض ان تكون أولوية نظرا للقيمة المضافة التي تخلقها والتي ستساهم في الرفع من الإنتاج وبالتالي الناتج المحلي الوطني خاصة قطاعات: الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري.

الشكل 2. توزيع المشاريع الممولة حسب عدد المشاريع الممولة مرحلة الانشاء



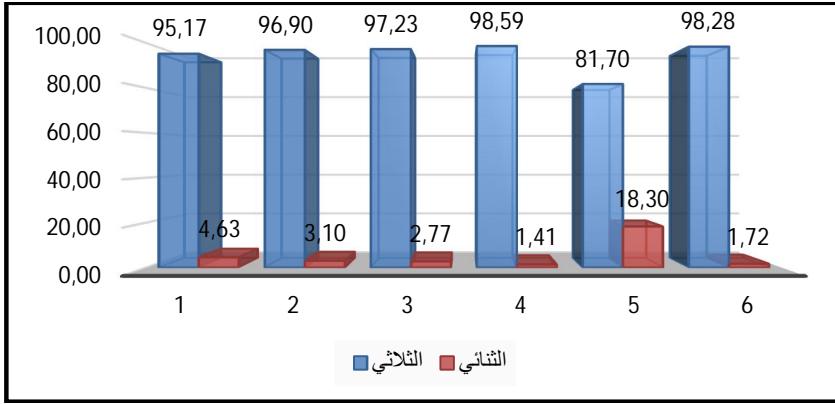
المصدر: من إعداد الباحثان بناء على إحصائيات. Erreur ! Argument de commutateur inconnu.

3.3.3. توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل

يمكن ملاحظة من الجدول أن:

- بلغ عدد المشاريع الممولة حوالي 343062 مشروع
- يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى من حيث نوع التمويل الثلاثي بنسبة 97% و3% تمويل ثنائي ثم يليه قطاع الخدمات بما نسبته 95.17% و4.63% بتمويل ثنائي (الشكل 3)
- بالنسبة للقطاعات التي تلقت أكبر نسبة من التمويل الثنائي (عن طريق الوكالة وصاحب المشروع) نجد قطاع المهن الحرة الذي بلغت نسبته ما يقارب 19% مقارنة بالقطاعات الأخرى التي لم تتعدى نسبة 5%

الشكل 3. توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل

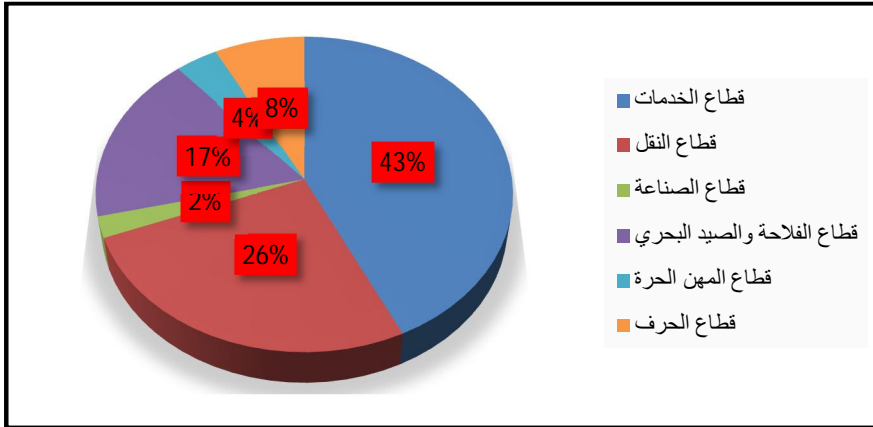


المصدر: من إعداد الباحثان بناء على إحصائيات جدول 2

3.3.4. توزيع المشاريع الممولة حسب مناصب الشغل

يتضح لنا من خلال جدول 2 إن إجمالي عدد مناصب الشغل التي تم خلقها من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 2000-2017 بلغ حوالي 665883 منصب عمل في كل القطاعات، حيث احتل قطاع الخدمات والنقل المراتب الأولى بنسبة 43% و26% على التوالي باعتبارهما القطاعين الأكثر تمويلا من طرف الوكالة وكذا البنك (الشكل 4)، يليهما قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 17% ثم تأتي القطاعات الأخرى بنسب محصورة بين 7% و2%

الشكل 4. توزيع المشاريع الممولة حسب مناصب الشغل



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على إحصائيات جدول 2

خاتمة:

لقد سعت الدولة من خلال خلق المؤسسات الصغيرة والمدعمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الى ترقية الاقتصاد الوطني وزيادة الانتاج وخلق الثروة خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة (الزراعة، الصناعة، الحرف..) بالإضافة الى خلق مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة. لقد استفاد أصحاب المشاريع من عدة مزايا قدمتها الدولة في إطار دعم ومرافقة المشاريع عن طريق التمويل. وفي هذا الإطار يبرز دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كإحدى اجهزة الدعم من خلال الاعانات المالية والاعفاءات وغيرها.

من خلال الدراسة المقدّمة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- في مجال تطور عدد المشاريع الممولة حسب المنطقة، يتضح أن وتيرة تمويل المشاريع خلال سنوات نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى نهاية سنة 2017، متباينة بين منطقة الوسط والجنوب الجزائري، حيث نجد أن حصة الأسد استولت عليها مناطق الشمال عنها في الجنوب؛
- يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الكلية الممولة خلال الفترة 2000-2017 بنسبة 35% ويرجع سبب ميول الشباب أصحاب المشاريع الى هذه الوجة بسبب بساطته؛
- يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث حجم التمويل المقدم؛
- اهمال الشباب وأصحاب المشاريع للقطاعات الاستراتيجية التي تخلق القيمة المضافة خاصة قطاعات: الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري؛
- احتل قطاع الخدمات والنقل المراتب الأولى من حيث مناصب الشغل التي تم خلقها، باعتبارهما القطاعات الأكثر تمويلًا من طرف الوكالة وكذا البنك وبالتالي بات لزاما على الجهات الوصية إعطاء قيمة أكبر في التمويل للقطاعات المنتجة خاصة القطاع الفلاحي والصناعي والحرفي.

قائمة المراجع:

- مشري م، (2010-2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. 7 جامعة فرحات عباس، سطيف.
- Christian , M. (2003). **L'appui à la création de PME**, Point de vue du créateur. Agence des PME.

- أحسن طيار، وأيوب مسيخ. (2019). معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة حالة ولاية سكيكدة. مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، 13(1)، 91-120. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96303#:~:text=>
- بن عباس س، & معيوف ه. (2018). العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (13-1) pp. الوادي: جامعة حمه لخضر الوادي <https://www.univ-eloued.dz/images/pdf/>. Récupéré sur
- جيلالي ب، & بوخيزة ف. (2014). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني. مجلة الإستراتيجية والتنمية. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7844>، 4(6)، 170-202.
- دراجي راق، و محمد الامين زروقي. (2020). المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. Journal of Contemporary Business and Economic Studies، 3(3)، 92-110. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123192>
- دروم ا، هزرشي ط، & بن احمد ا. (2021). تقييم أداء أجهزة الدعم و المرافقة المقاولاتية: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجلفة. مجلة أبحاث. 379-393، 6(2)، Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/174343>
- سميرة عبد الصمد، و سهام شوشان. (2020). المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "مشتلة المؤسسات- محضنة باتنة نموذجاً". Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، 2(3)، 54-69. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/612/3/1/122254>
- شنشونة م، & رحال ف. (2014). دور المرافقة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ansej" فرع المدينة. Revue des Economies financières bancaires et de management، 3(1)، 1-21. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135500>
- عبد الله الطيبي، و احمد صديقي. (2022). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستراتيجية البديلة لدعم و تنوع الصادرات لتحقيق التنمية الشاملة - الجزائر نموذجاً. مجلة التحليل و

الاستشراف الاقتصادي، (2)2، 152-134. تم الاسترداد من
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/180232>

- عليوات ح، &، صديقي ا، (2019). المقاولاتية كاسلوب فعال للنهوض بالمشاريع الصغيرة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البويرة. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، 4(1)، 134-148. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/83678>
- قوجيل م، (2015/2016). دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر. اطروحة دكتوراه، 15. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- محمد الصغير قريشي . (2012-2013). واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 176. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- محمد حامدي، و بلال محنش. (2019). مساهمة ANSEJ في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية باتنة. مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، 5(10)، 203-188. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105391>
- محمد علي الجودي. (2015/2014). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي دراسة على عينة من الطلبة جامعة الجلفة. اطروحة دكتوراه. جامعة محمد خضربسكرة، الجزائر.
- نجاة شادلي. (2020/2019). دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توجيه المبادرات المقاولاتية نحو تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. اطروحة دكتوراه. العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1. تم الاسترداد من

<http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3790>

دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة عينة مجموعة من أصحاب المشاريع في ولاية تبسة

The role of entrepreneurship in achieving sustainable development a study of a sample group of entrepreneurs in Tebessa

د. صورية بوطرفة، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر

ط.د. نجوى نصره، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر

Abstract:

Businesses are Algeria's bet and the best option to emerge from economic dependency and diversification. It has become the best mechanism for achieving the dimensions of sustainable development. This is what this research paper aims to highlight. A group of 37 entrepreneurs were selected as a study sample in Thebes state. One of the most important results obtained after the analysis of the survey based on spss v22 is that contracting has a significant impact on sustainable development, especially from the economic and environmental aspects of the sample members

Keywords: entrepreneurship, development, sustainable development

Jel Classification Codes: M13.

ملخص:

تعد الأعمال المقاولاتية رهان الجزائر وخيارها الأمثل للخروج من التبعية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي. إذ باتت تشكل الآلية الأفضل لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة. وهذا ما تهدف هذه الورقة البحثية إبرازه. حيث تم اختيار مجموعة من أصحاب المشاريع في ولاية تبسة تتكون من 37 فرد كعينة دراسة. ومن أهم النتائج المتحصل عليها بعد تحليل الإستبيان بالإعتماد على spss v22 هي أن المقاولاتية تؤثر بشكل كبير على التنمية المستدامة خاصة من الجانب الإقتصادي والجانب البيئي لدى أفراد العينة

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية؛ التنمية؛

التنمية المستدامة

تصنيف JEL: M13.

مقدمة:

لقد حظي موضوع المقاولاتية في الآونة الأخيرة باهتمام الكثير من الباحثين وذلك لدورها في خلق القيمة والرفع من مستويات الإنتاج خاصة مع تزايد المكانة التي أصبحت تحتلها المشاريع المقاولاتية في اقتصاديات هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، وللمقاولاتية أهمية كبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط على خلق الثروة والرفع من مستويات الإنتاج بل يتعدى ذلك ليشمل دورها في النهوض بالمؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الهام في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة، من أجل النمو والاستمرار الذي يعتمد أساسا على التطور والتجديد.

إذ تسعى هذه الأخيرة لتحقيق أبعاد التنمية (البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي) من خلال قدرتها على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي دوليا ووطنيا، غير أن المشاريع المقاولاتية وما لها من آثار إيجابية، ورغم ما تحققه من نتائج إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تحول دون نجاحها وإستمرارها، الإشكالية: ومن خلال ما تم طرحه يمكن تحديد معالم الإشكالية التالية:

ما علاقة المقاولاتية بتحقيق التنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع في ولاية تبسة؟

الفرضيات: وللإجابة على الإشكالية السابقة نضع الفرضية الرئيسية التالية

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المقاولاتية والتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع في ولاية تبسة

وتتفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة فرضيات فرعية وهي

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المقاولاتية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة،

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المقاولاتية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة،

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المقاولاتية والبعد البيئي للتنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى إستعراض وتعدد مختلف المفاهيم المتعلقة بمصطلحي المقاولاتية والتنمية المستدامة، إضافة إلى توضيح العلاقة بينهما من خلال تحديد دور المشروعات المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية تبسة.

منهج الدراسة: قصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة النظرية والتي يتم فيها وصف المفاهيم العامة للمتغيرين، كما تم الإعتماد على أسلوب الدراسة الميدانية من خلال استمارة الاستبيان التي تم توزيعها لإستقصاء آراء أصحاب المشاريع عن المقاولاتية والتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

- دراسة منصف بن خديجة، عبيد وهيبة، بعنوان "المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة"، 2019: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المشاريع المقاولاتية في اقتصاديات الدول بصفة عامة، والمشاريع المقاولاتية البيئية بصفة خاصة، وأسفرت نتائج الدراسة على إبراز الدور الذي تلعبه المشاريع البيئية المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة، مما أدى بالإهتمام المتزايد بها على المستوى العالمي والوطني؛

- دراسة العربي حجام، سميحة طري، بعنوان "التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، 2019: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بمصطلح التنمية المستدامة بإعتبارها مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثروات الإقتصادية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وكذلك تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوائق التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، والعمل على إيجاد حلول لمعالجتها من خلال رسم معالم تنمية من طرف الحكومة الجزائرية؛

- دراسة زاوية رشيدة، بعنوان "أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر"، 2019: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمصطلح التنمية المستدامة وتوضيح أبعادها على المستوى الإقتصادي والبيئي والإجتماعي، وكذلك مؤشرات التنمية المستدامة، حيث أسفرت نتائج الدراسة على أن التنمية المستدامة في الجزائر تواجه العديد من المعوقات والتحديات، عملت الجزائر على تأطير سياسة اقتصادية لمواجهةها؛

- دراسة شقرون محمد بعنوان " دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة"، 2015: حيث تناولت الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمقاولاتية والمقاول، بالإضافة حاضنات الأعمال ودورها في تنمية هذه المشاريع مع تقديم تجارب لبعض الدول في هذا المجال، ومن بين النتائج المتوصل إليها ضعف الاهتمام الأكاديمي بدراسة موضوع المقاولاتية على المستوى الوطني حيث تم ملاحظة قلة الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بالموضوع، تبين أن معظم المشروعات الصغيرة المنتجة لم تعاني من صعوبات في تسديد مستحقات قروضها، إلا في حدود نسبة ضئيلة نسبيا من إجمالي مشاريعها وهذا يعكس الحالة المالية الجيدة لمعظم هذه المشاريع .

العنوان 1. ماهية المقاولاتية

يحتوى هذا الجانب من الدراسة المفاهيم النظرية لمصطلح المقاولاتية

العنوان الفرعي 1. مفهوم المقاولاتية

تعرف المقاولاتية بأنها ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الإقتصادية والإجتماعية نتيجة للمبادرة والإبتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع محيطه (Michel, 2009, p. 19)، كما تعرف بأنها حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة (صكري ، سمير ، و علي ، 2017، صفحة 13)

العنوان الفرعي 2. العوامل المشجعة على المقاولاتية

تتمثل هذه العوامل في مجموعة من المتغيرات البيئية المشجعة للعمل المقاولاتي، والتي بتوفرها تدفع المقاول للجوء إلى المشاريع المقاولاتية، وهي كالآتي: (بوطورة، بوطورة، وهواري، 2018، صفحة 03)

- العوامل الإقتصادية: تتمثل العوامل الإقتصادية في الموارد البشرية، المعرفية، التكنولوجية، المالية والمادية التي بدونها لا يمكن فعل أي شيء ولا يمكن تحقيق أي شيء، هذه العوامل حتى إذا كانت تبدو متداخلة فيما بينها إلا انه يمكن إنشاء مؤسسة دون القدرة على البحث على الوسائل والموارد والحصول عليها وتعبئتها لمصلحة المشروع؛

- العوامل الإجتماعية والثقافية: يتم التركيز هنا بشكل خاص على نظام القيم والمعايير المتبعة في مختلف المجتمعات، فالبيئة الاجتماعية والثقافية غالبا ما تعتبر عامل محدد للتوجه والفعل المقاولاتي، فالمقصود بالعوامل الاجتماعية والثقافية هي العوامل المرتبطة مباشرة بمختلف البيئات التي لها تأثيرات ايجابية سلبية على توجه الأفراد نحو المقاولاتية من بينها العائلة، المدرسة، الجامعات، المؤسسات، الدين، قبول تحمل المخاطرة، الفشل، أنظمة التعليم والتكوين في المدارس والخبرة المهنية؛

- العوامل التشريعية: تركز على العديد من العوامل أهمها: السياسات العمومية: تعمل على دعم المؤسسات الأقل فعالية، المؤسسات المصرفية: تشكل البنوك في الواقع عنصرا مهما في الحصول على رأس المال من أجل تغطية مشروع مقاولاتي، النظام التعليمي: أكد العديد من الباحثين أهمية التعليم في تنمية التوجه نحو المقاولاتية من خلال التريصات والدورات التكوينية وكذلك تهمين الصورة الديناميكية للمقاولين.

العنوان 2. مدخل نظري للتنمية المستدامة

شاع مصطلح التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة شيوعا كبيرا كونه يتعلق بمستقبل الإنسان ومصيره، ما جعلها نقطة إهتمام للباحثين الإقتصاديين

العنوان الفرعي 1. مفهوم التنمية المستدامة

- تعريف التنمية: عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد (العربي وسميحة، 2019، الصفحات 2-3).

- تعريف التنمية المستدامة: لقد استخدم مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى سنة 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (مراد، 2010، صفحة 3)، وحسب اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987 فإن التنمية المستدامة تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجاتها (سليمة و ساسية، 2016، صفحة 2)، ويمكن القول أن التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط تلبية احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير حاجاتها (ناجي، 2008، صفحة 2).

العنوان الفرعي 2. أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف ننضح فيما يلي:
(الجودي ص..، 2016، صفحة 3)

- إحترام البيئة الطبيعية من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات الأفراد لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الإهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية؛

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد باعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن. لذا تعمل التنمية المستدامة على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على إستخدامها بشكل عقلاني؛

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي؛

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بإتباع أساليب تلائم إمكانيته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية؛

- تحقيق نمو إقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، لتصل في النهاية إلى تحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة؛

- مراعاة حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتسعى أيضا إلى العمل على إستخدام تكنولوجيا أنظف تعمل على محاربة التلوث.

العنوان الفرعي 3. أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد متكاملة بنفس المستوى والأهمية وذات ترابط وثيق، تتمثل في

الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي والجانب البيئي:

- البعد الإقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج، استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالإستهلاك وكذلك الشروع في تجسيد إستراتيجيات وتوجهات تشارك فيها جميع الشرائح، هذه النظرة أكدت من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992، والذي قرر أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الإقتصادية لا تتطلب التأكيد المطلق على الاعتبارات الاقتصادية، دون الأخذ بعين الإعتبار العدالة الإجتماعية، محاربة الفقر، حماية البيئة والموارد الطبيعية، ووفقا للبعد الاقتصادي فإنها تعمل على تطوير التنمية الاقتصادية بالأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد (رشيدة، 2019، صفحة 5).

- البعد الاجتماعي: تعتبر التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي وضرورة اختصار الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد الإقتصادي والبيئي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد وتمثل أهم عناصر البعد الاجتماعي في: المساواة في التوزيع، الحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات (رشيدة، 2019، صفحة 7).

- البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها: الطاقة، التنوع البيولوجي، القدرة على التكيف، الإنتاجية البيولوجية، وتمثل أهم الإهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء (كريم، 2010، صفحة 10).

العنوان 3. المقاولاتية مفتاح تحقيق التنمية المستدامة

ينتج عن التوسع في إقامة المشاريع المقاولاتية وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها، آثارا اقتصادية وإجتماعية وبيئية، فكلما كان التوجه لهذا النمط مدروسا كلما توسع نطاق إيجابياته، إذ أن العامل الرئيسي والأساسي هو ذوي الأفكار الريادية والمبتكرة وأن أهم محرك للنمو الإقتصادي هو المقاولين أصحاب الأفكار الإبتكارية الجديدة والمتميزة، وفي هذا الصدد يشار إلى أن دعم المشاريع المقاولاتية له دور كبير في تعجيل التنمية المستدامة إذ يحقق الأهداف التالية: (منصف وهيبة، 2019، صفحة 8).

العنوان الفرعي 1. على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة

- زيادة الناتج المحلي: تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المشاريع المقاولاتية في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناخا مناسباً للتجديد والإبتكار، مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أن إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أن المقاولاتية تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة (الجودي م.، 2014-2015، صفحة 44)؛

- تعمل المقاولاتية على معالجة الإختلال في انخفاض معدلات الإيدخار والإستثمار نظرا لإنخفاض تكلفة إنشاءها، كما تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها (رزيقة، 2020، صفحة 6)؛

- تؤدي الأعمال المقاولاتية دورا هاما في تنوع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها، مما يعمل على إنشاء العديد من المشروعات المقاولاتية التي تعمل على تلبية

الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الإستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها (نور الدين، 2020، صفحة 11)، إضافة إلى خلق الفرص
العنوان الفرعي 2. على مستوى البعد البيئي للتنمية المستدامة

والتي تعبر عن التزام إدارة المؤسسة بمراعاة الجوانب البيئية في عمليات في ممارسة نشاطها الإقتصادي، وذلك من خلال (منصف وهيبية، 2019، الصفحات 10-11):

- التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع التلوث، ومن أهم فوائد الإنتاج الأنظف استرداد الموارد الطبيعية، الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه، الإلتزام بالقوانين البيئية، والملاحظ لطريقة الإنتاج الأخضر أن دورة حياة المنتج ستكون مسؤولة اجتماعيا من خلال معالجة المدخلات والمخرجات بحيث لا تؤدي إلى هدر أو تلف بيئي؛

- على ضوء التطورات العالمية بدأت منظمات الأعمال بإعادة النظر في ممارساتها التسويقية، إذ بدأ الإهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق الأخضر كمنهج يقدم حلول لتلك الأثار الاجتماعية والبيئية السلبية للأسلوب القديم من التسويق، ويتمحور حول الإلتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية للمؤسسة، وعليه فهو عملية تطوير وتوسيع وترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة؛

- أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى، وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية أي أن المهم هو ليس ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلعا بدون نفايات؛

- مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الإلتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات بعد إنتهاء إستخدامها؛

- جعل التوجه البيئي أمرا مربحا: لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة، خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضرو وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا خاصة في المدى الطويل.

العنوان 3. الجانب التطبيقي للدراسة

العنوان الفرعي 1. مجتمع وأداة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب المشاريع لولاية تبسة، في حين أن عينة الدراسة تتكون من 37 صاحب مشروع تم إختيارهم بطريقة عشوائية وزعت عليهم 37 استبانة تم استرجاع 31 منها صالحة للتحليل، أما أداة الدراسة فتم الاعتماد على استبانة تضمنت قائمة من الأسئلة استنادا إلى التأطير النظري الذي تم اعتماده في الدراسة وذلك من أجل اختبار الفرضيات وتحقيق الهدف من الموضوع، وعليه فقد تضمنت الاستمارة 29 سؤالا مقسمة إلى:

جزء خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية وذلك للتعريف بالعينة.

جزء اشتمل على محورين أساسيين هما

المحور الأول: يشمل العبارات الخاصة بالمقاولاتية، وتضمن 15 عبارة.

المحور الثاني: يشمل العبارات الخاصة بالتنمية المستدامة، وتضمن 14 عبارة.

ولتحويل إجابات عينة الدراسة إلى بيانات كمية تم استخدام مقياس "ليكرت الخماسي"، ويمكن توضيح الدرجات الخمس للموافقة في الجدول رقم (01) الآتي:

الجدول 1: طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة الأولى	من 1 إلى 1.80	غير موافق	ضعيفة جدا
الدرجة الثانية	من 1.81 إلى 2.60	غير موافق	ضعيفة
الدرجة الثالثة	من 2.61 إلى 3.40	محايد	متوسطة
الدرجة الرابعة	من 3.41 إلى 4.20	موافق	عالية
الدرجة الخامسة	من 4.21 إلى 5	موافق بشدة	عالية جدا

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج spss v22

العنوان الفرعي 2. تحليل النتائج

- قياس صدق أداة الدراسة: بهدف التحقق من صدق الأداة وفعاليتها للتحليل الإحصائي، تم الاعتماد على حساب معامل (Alpha Cronbach) وتتراوح قيمة هذا المعامل ما بين القيمتين 0-1 لتكون أصغر قيمة مقبولة للمعامل هي 0.6 أما معامل الصدق (validity) فيقصد به مدى اتساق العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل، والذي يحسب من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات المتمثل في معامل ألفا كرونباخ لكل محور، وكانت النتائج مبنية في الجدول رقم (02) الموالي:

الجدول 2: نتائج اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد	معامل الثبات	معامل
المقاولاتية	15	0.514	0.716
التنمية المستدامة	14	0.463	0.680
الإجمالي	29	0.678	0.823

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج spss v22

وتعتبر نتائج هذا الاختبار مقبولة، مما يشير إلى علاقة ثبات وترابط بين عبارات الاستبيان والوثوق في النتائج التي تم التوصل لها، كما تشير إلى إمكانية الحصول على نتائج نفسها فيما لو تم تكرار القياس في ظل ظروف مشابهة وباستخدام نفس الأداة.

- تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة: من خلال الجدول التالي

الجدول 3: الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

الخصائص	التكرار	النسبة المئوية%
الجنس		
ذكر	21	67.7%
أنثى	10	32.3%

16.1%	5	أقل من 30 سنة	العمر
83.9%	26	من 30 إلى أقل من 40 سنة	
0%	0	من 40 إلى أقل من 50 سنة	
0%	0	من 50 سنة فما فوق	
32.3%	10	ثانوي	المؤهل العلمي
3.2%	1	تقني سامي	
35.5%	11	ليسانس	
0%	0	ماستر	
0%	0	مهندس	
29.0%	9	ماجستير	
0%	0	أخرى	الخبرة المهنية
64.5%	20	أقل من 05 سنوات	
29.0%	9	من 05 إلى أقل من 10 سنوات	
3.2%	1	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
3.2%	1	15 سنة فما فوق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج spss v22

تبعا للبيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد العينة تم الحصول على المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه، والملاحظ منه أن نسبة توزيع الإناث تقدر بـ 32.30% تقريبا من العينة في حين شكلت نسبة الذكور 67.70%. وأن أغلب أفرادها من الفئة العمرية التي تتراوح بين 30 و 40 سنة وذلك بنسبة 83.9%. وهو ما يدعم أن نسبة 64.5% من أفراد العينة يتمتعون بخبرة تقل عن 05 سنوات، كما توزعت العينة حسب مختلف المؤهلات العلمية، وكانت الأغلبية من الجامعيين بنسبة 64.5% بين الليسانس والماجستير، وهذا ما يؤكد تأثير المؤهل العلمي الجامعي في نشر الوعي والثقافة المقاولاتية.

- تحليل إجابات أفراد العينة نحو متغير المقاولاتية: من خلال الجدول التالي

الجدول 4: إجابات أفراد العينة أفراد العينة نحو متغير المقاولاتية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
01	تسعى كصاحب مشروع على الاحتفاظ بالأفراد ذوي المهارات والمعارف المتنوعة	3.97	0.180	عالية
02	يتوفر لديكم القدرة على تحمل مسؤوليات أكبر في العمل	3.42	0.620	عالية
03	تركز في اختيار العاملين على الاستفادة من ذوي الخبرات	3.48	0.851	عالية

			العلمية والفنية في تحقيق هدف المشروع.
عالية	0.677	3.52	تمتلك القدرة على الإبداع في العمل والقيام بحل المشاكل بشكل فعال
	0.250	3.94	تكرس كقائد أساليب العمل الجماعي وروح الفريق بين أفراد المشروع
عالية	0.715	3.61	يمثل المورد البشري أحد العوامل الإقتصادية المشجعة على العمل المقاولاتي بالنسبة لك
متوسطة	0.670	3.13	يعتبر استغلال الفرص المتاحة أساس قيام مشروعكم المقاولاتي
متوسطة	0.910	3.19	تنشأ أعمالكم بدرجة عالية من المخاطرة في بيئة الأعمال
متوسطة	0.739	3.29	يرتبط نجاح نشاطكم بالمعرفة الجيدة للتهديدات التي تواجهكم
عالية	0.497	3.77	يتسم مشروعكم مقاولاتي بالفردية وروح المبادرة
عالية	0.617	3.77	تساهم أعمالكم في حركية وانتعاش اقتصادي باعتبارها مشاريع جديدة
متوسطة	0.706	2.97	يعتبر مشروعكم المقاولاتي أكثر قدرة على تحديد حاجات المستهلك
متوسطة	0.798	3.35	تنشأ المشروعات المقاولاتية في بيئة تتسم بالتغير المستمر
متوسطة	0.739	3.29	تشجع أعمالكم المقاولاتية على تشجيع وتطوير المهارات الفردية
عالية	0.454	3.84	باعتبارك مقال تهم بدراسة تغيرات البيئة التنافسية لتبقى مواكبة لتطوراتها
عالية	0.627	3.50	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج SPSS V22

من خلال الجدول السابق يتضح أن إجابات أفراد العينة نحو المقاولاتية تتجه في الغالب نحو الموافقة بنسب عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال 3.50، وهو مستوى عالي، هذا المتوسط ينتمي للمجال الرابع في قيم المتوسطات المطبقة على سلم "ليكارث الخماسي" 3.41-4.20، كما أن هناك فروق ضعيفة في إجابات أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لكافة فقرات المجال 0.627، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن وسطها الحسابي، وهذا يعني أن الأفراد المستهدفين في الدراسة لديهم إجماع على انتشار وتطور الأعمال المقاولاتية.

- تحليل إجابات أفراد العينة أفراد العينة نحو التنمية المستدامة:

من خلال الجدول التالي

الجدول 5: إجابات أفراد العينة أفراد العينة نحو التنمية المستدامة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
01	تهدف مؤسستكم على تنوع خطوط الإنتاج	3.97	0.180	عالية
02	تسعى مؤسستكم لتحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة	3.10	0.597	متوسطة
03	يساهم مشروعكم من خلال أنشطته في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير مناصب عمل	3.39	0.844	متوسطة
04	يشجع عملكم على الابتكار ويحفز على إقامة مشاريع إنتاجية	3.29	0.643	متوسطة
05	تشجع مؤسستكم العاملين على تبادل الخبرات والمهارات فيما بينهم.	3.90	0.396	عالية
	البعد الاقتصادي			
06	تسعى مؤسستكم إلى تحسين نوعية حياة السكان بالإهتمام بمقاييس الحفاظ على أسلوب التهيئة العمرانية	3.87	0.428	عالية
07	كصاحب مشروع توظف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع	3.23	0.617	متوسطة
08	يعمل مشروعكم من خلال نشاطه على الحد من نسبة الفقر في المجتمع	3.35	0.798	متوسطة
09	تشجع مؤسستكم على التنوع الثقافي والتشارك الشعبي	3.26	0.729	متوسطة
10	تسعى مؤسستكم من خلال أنشطتهم إلى دعم الجهود الرامية لنبذ العنف وإقامة مجتمع مسالم	3.68	0.653	عالية
	البعد الإجتماعي			
11	تحتزم مؤسستكم البيئة من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات الأفراد لتصبح علاقة تكامل وانسجام	3.97	0.180	عالية
12	تعمل مؤسستكم على عدم استنزاف أو تدمير الموارد البيئية بل تعمل على إستخدامها بشكل عقلاني	3.32	0.541	متوسطة
13	يسعى نشاطكم للتقليل من الأزمات والمشاكل البيئية و العمل على إستخدام تكنولوجيا أنظف تعمل على محاربة	3.68	0.653	عالية

			التلوث
عالية	0.551	3.65	تعمل كصاحب مشروع على نشر الوعي البيئي بين المستهلكين والسعي إلى تحويلهم التدريجي إلى مستهلكين خضر
عالية	0.481	3.65	البعد البيئي
عالية	0.552	3.54	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج SPSS v22

يظهر الجدول أعلاه المبحوثين أن هناك مستوى مرتفع نسبيا فيما يتعلق بالمقاولاتية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 3.54، هذا المتوسط ينتمي للمجال الرابع في قيم المتوسطات المطبقة على سلم "ليكارث الخماسي" 3.41-4.20، وهو مستوى عالٍ، كما تم تسجيل مستوى عالٍ فيما يتعلق بجميع المحاور الفرعية، وتبين النتائج المسجلة في الانحرافات المعيارية أن هناك فروق ضعيفة في إجابات أفراد العينة بمعنى أن إجاباتهم تتفق في مجملها، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور 0.552، مما يعني أن الأفراد المستهدفين في الدراسة لديهم إجماع على أن مشروعاتهم تسعى لتحقيق التنمية المستدامة.

العنوان الفرعي 3. اختبار الفرضيات

الجدول 6: تحليل تباين خط الانحدار للفرضيات الفرعية

مستوى الدلالة sig	درجات الحرية (df)	قيمة F المحسوبة	قيمة t المحسوبة	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	معامل الانحدار a	ثابت الانحدار b	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.000	1	17.271	4.156	0.373	0.611	0.727	0.982	البعد الاقصادي	المقاولاتية
	29								
	30								
0.087	1	3.135	1.771	0.98	0.312	0.403	2.067	البعد الإجتماعي	
	29								
	30								
0.048	1	4.259	2.064	0.128	0.358	0.375	2.339	البعد البيئي	
	29								
	30								

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج SPSS v22

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المقاولاتية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع قيد الدراسة.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمقاولاتية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.727) في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.611)، وذلك يدل على وجود ارتباط بين المتغيرين. أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.373) مما يعني أن نسبة 37.3% من التغيرات في البعد الاقتصادي تعود للمقاولاتية ويؤكد معنوية نموذج الانحدار قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (17.271) وهي دالة إحصائية حيث بلغ مستوى دلالتها (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، كما أنها أكبر من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (4.18)، وبناء على هذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الأولى.

- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المقاولاتية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع قيد الدراسة.

يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم عدم وجود علاقة تأثير موجب ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمقاولاتية على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.403) في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.312) وذلك يدل على وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرين. أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.98). ويؤكد عدم معنوية نموذج الانحدار قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (3.135) وهي غير دالة إحصائية حيث بلغ مستوى دلالتها (0.087) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، كما أنها أقل من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (4.18). وبناء على هذه النتائج ترفض الفرضية الفرعية الثانية.

- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمقاولاتية والبعد البيئي للتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع قيد الدراسة.

يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمقاولاتية على البعد البيئي للتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.375) في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.358)، وذلك يدل على وجود ارتباط ضعيف بين المتغير والبعد، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.128) مما يعني أن نسبة 12.8% من التغيرات في البعد البيئي تعود للمقاولاتية. ويؤكد معنوية نموذج الانحدار قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (4.259) وهي دالة إحصائية حيث بلغ مستوى دلالتها (0.048) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، كما أنها أكبر من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (4.18)، وبناء على هذه النتائج تقبل الفرضية الثالثة.

الجدول 7: تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة المحسوبة	قيمة المحسوبة f	درجات الحرية (df)	مستوى الدلالة sig
المقاولاتية	التنمية المستدامة	1.757	0.511	0.576	0.332	3.795	14.404	1	0.001
								29	
								30	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج SPSS V22

يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة فيما إذ كان هناك تأثير بين المقاولاتية والتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع قيد الدراسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتغيرين في المؤسسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.511) في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.576)، وذلك يدل على وجود ارتباط بين المقاولاتية والتنمية المستدامة. أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.332) مما يعني أن نسبة 33.2% من التغيرات في بعد التنمية المستدامة تعود للمقاولاتية ويؤكد معنوية نموذج الانحدار قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (14.404) وهي دالة إحصائية حيث بلغ مستوى دلالتها (0.001) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، كما أنها أكبر من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (4.18)، وبالتالي وبناء على النتائج السابقة تقبل الفرضية الرئيسية للدراسة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المقاولاتية والتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع قيد الدراسة"

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا التعرض لأساسيات المقاولاتية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة لدى فئة من أصحاب المشاريع في ولاية تبسة، حيث أن نجاح هذه المشاريع المقاولاتية من شأنه تعزيز الأهداف التنموية، إذ يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى العمل على تحقيق الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية، حيث عملت الجزائر كغيرها من الدول على تحقيق هذه الأبعاد التنموية من خلال أصحاب المشاريع المقاولاتية تحديدا في ولاية تبسة، وعليه وبناء على ماسبق تجدر الإشارة إلى مجموعة النتائج والمقترحات المتوصل إليها فيما يلي:

- تعتبر المقاولاتية بوابة الخروج من الإقتصاد الريعي في الجزائر؛
- تساهم المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية؛
- يساهم أصحاب المشاريع في ولاية تبسة في تحقيق البرامج التنموية؛
- يسعى أصحاب المشاريع في ولاية تبسة باطلاق مبادرة إستدامة التنمية الاقتصادية؛
- تشجيع ودعم الشباب المبتكر أصحاب المشاريع المقاولاتية الناشئة؛

- ربط المشروعات المقاولاتية بتحقيق الأهداف الاقتصادية التنموية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمقاولاتية البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع قيد الدراسة؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمقاولاتية البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع قيد الدراسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمقاولاتية البعد البيئي للتنمية المستدامة لدى أصحاب المشاريع قيد الدراسة

قائمة المراجع:

- Michel, C. (2009). *entrepreneuriale*. Paris, France: pearson education France.
- أيوب صكري ، محمد جلاب سمير ، وشطة علي . (30 ديسمبر، 2017). واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر الإنجازات والطموحات. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، (04)01، صفحة 13.
- بن حسين ناجي. (2008). التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد. مجلة الإقتصاد والمجتمع(5)، صفحة 2.
- بن حليلة سليمة، و خضراوي ساسية . (سبتمبر، 2016). واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة دفاتر بوادكس(06)، صفحة 2.
- بن خديجة منصف، و عبيد وهيبة. (31 ديسمبر، 2019). المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة - عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة -. مجلة إقتصاد المال والأعمال، (04)03، صفحة 8.
- بوالشرش نور الدين. (7 أوت، 2020). المقاولاتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، (1)2، صفحة 11.
- بوطورة ف، بوطورة ف، & هوارى ا. (2018). أهمية ودور المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية دراسة حالة دار المقاولاتية جامعة تبسة. الملتقى الوطني حول الجامعة المقاولاتية-التعليم المقاولاتي والابتكار. (p. 03) -معسكر:جامعة مصطفى اسطنبولي.
- حجام العربي ، و طري سميحة . (28 فيفري، 2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، (02)06، الصفحات 2-3.
- زاوية رشيدة. (01 نوفمبر، 2019). أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، (01)20، صفحة 5.
- زمان كريم. (جوان، 2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، صفحة 10.

- صاطوري الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث(16)، صفحة 2.
- محمد علي الجودي. (2014-2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مخوخ رزيقة. (26 سبتمبر، 2020). المقاولاتية كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 4(2)، صفحة 6.
- ناصر مراد. (جوان، 2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل(26)، صفحة 3.

آليات الانتقال الى المقاولاتية المستدامة: دراسة تحليلية لمشاريع سامسونغ الكترونيك

Mechanisms of transition to sustainable entrepreneurship: an analytical study of Samsung Electronic projects

ط.د. زينب مريب، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. فتحية يحيوي، جامعة أم البواقي، الجزائر

Abstract:

This paper aims to examine the sustainable entrepreneurship and its important dimensions, foundations, and mechanisms for the transition of enterprises, both emerging and existing, to sustainability. It also demonstrates that leading institutions are undertaking sustainable projects through which they try to move to sustainability;

This study focus on the theoretical analysis of the important concepts of sustainable entrepreneurship, and the field analysis of sustainability projects in Samsung, the study concludes that the traditional approach of contracting needs to change and be replaced by a more sustainable approach that takes into account the three dimensions of sustainable development (economic dimension, environmental dimension, social dimension), and the need to transform the industry into sustainability and introduce open innovation for the transition to sustainable entrepreneurship.

Keywords: Sustainable Entrepreneurship; Sustainability; Sustainable Dimensions; Industry Transformation; Open Innovation.

Jel Classification Codes: M10, M11, M13, M14, M19.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على المقاولاتية المستدامة وأهم أبعادها ومرتكزاتها، وآليات انتقال المقاولات سواء الناشئة أو القائمة الى الاستدامة كما توضح قيام المؤسسات الرائدة بمشاريع مستدامة تحاول من خلالها الانتقال الى الاستدامة.

تم الاعتماد على التحليل النظري لأهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية المستدامة، وعلى التحليل الميداني لمشاريع الاستدامة في سامسونغ الكترونيك، لتخلص الدراسة الى ضرورة تغير النهج التقليدي المتبع من طرف المقاولات واستبداله بنهج أكثر استدامة يأخذ بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي)، وضرورة تحويل الصناعة الى الاستدامة وإدخال الابتكار المفتوح المستدام من أجل الانتقال الى المقاولاتية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية المستدامة، الاستدامة، أبعاد الاستدامة، تحويل الصناعة، الابتكار المفتوح.

تصنيف M10,M11,M13,M14,M19:JEL

مقدمة:

التطور الاقتصادي والنمو السريع الذي شهده العالم أدى الى حدوث تفاوتات متصاعدة وفجوات كبرى بين الأفراد والشعوب في أزمنة وأماكن مختلفة، هذا الأمر خلق أزمات لمجتمعات بينما شكل فرص لمجتمعات أخرى، حيث ظهرت مقاولات وأسواق جديدة، لكن الاستمرار على هذا النحولن يكون منصفاً. و تبادياً لذلك ظهرت التنمية المستدامة بأبعادها الأساسية الثلاثة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) كحل لجعل التنمية أكثر عدلاً في توزيع الفرص وتكافئها، سواء بين أفراد المجتمع الواحد أو بين مجتمعات مختلفة أو حتى أجيال مختلفة، فالجميع له الحق بالانتفاع بموارد الأرض الناضبة بقدر متساو وعادل. ولطالما نظر الى المؤسسات بأنها من يستنزف موارد الأرض دون النظر الى العواقب بذريعة تلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد وتعظيم الأرباح، فهي القلب النابض للاقتصاد ويقاس تطوره وقوته بتطورها وقوتها، فنمو الاقتصاد من نمو مؤسساته لكن تغير الظروف في العالم استدعى تغيير النهج المتبع في التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة، وهذا استوجب على المؤسسات تغيير سلوكها التقليدي.

التحول الى المقاولاتية المستدامة أصبح حتمية تقتضيها الأهداف الخاصة والعامه، فلم يعد الأمر كالسابق فنضوب الموارد وشح الإمكانيات وتراجع الفرص الربحية، استدعى إيجاد طرق ابتكارية تشارك بها المقاولات سواء الناشئة أو القائمة في التنمية المستدامة، تنتقل الى مرحلة جديدة من مقاولات تقليدية الى مقاولات مستدامة تركز استراتيجيتها على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) تبحث من خلالها على حلول ابتكارية مستدامة.

تعتبر سامسونغ الكرونينك مؤسسة رائدة عالمياً في مجال الاليكترونيات، أخذت على عاتقها تحويل نهجها التقليدي الى نهج مستدام باتخاذها لمجموعة من التدابير المستدامة وربط استراتيجيتها بالاستدامة من خلالادخال ريادة الاعمال(المقاولاتية) الى نشاطها عن طريق إيجاد حلول ابتكارية مستدامة وإطلاقها لمشاريع ابتكارية مستدامة، تطمح من خلالها الى إيجاد مكانة ريادية مستدامة من جهة والمساهمة في التنمية المستدامة من جهة أخرى.

أسئلة الدراسة

بناء على ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيس التالي:

ما أهمية المقاولاتية المستدامة ؟ وكيف ساهمت في تطوير مشاريع سامسونغ الحالية؟

يتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة الدراسة الفرعية التالية:

- ماهي المقاولاتية المستدامة؟ وما هي أبعادها؟
- ماهي خطوات وآليات التحول نحو المقاولاتية المستدامة؟
- ماهي التدابير والأبعاد التي تركز عليها سامسونغ الكرونينك في تحقيقها للاستدامة؟
- هل المشاريع التي تقوم بها سامسونغ الكرونينك تنقلها الى الاستدامة؟

أهمية وأهداف الدراسة

تعتبر كل المواضيع التي تفتقر بالتنمية المستدامة مواضيع بالغة الأهمية من الناحية العلمية والعملية، ويعد موضوع هذه الدراسة احدها حيث نتناول فيه آلية انتقال المقاولات التقليدية الى مقاولات مستدامة، اما قيمتها العملية تتجسد في عرض وتحليل مشاريع سامسونغ الكترونيك المستدامة حيث تساهم في الاستدامة بإطلاق مشاريع ابتكارية مستدامة تساهم من خلالها بنقل الصناعة الى الاستدامة ، وبذلك تعتبر نموذجاً في تطبيق الاستدامة يمكن الاحتذاء به والاستفادة من خبرته، كما تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على المقاولاتية المستدامة؛
- ابراز ابعاد المقاولاتية المستدامة؛
- توضيح خطوات وآليات الانتقال الى المقاولاتية المستدامة؛
- توضيح التدابير والابعاد التي تركز عليها سامسونغ الكترونيك في تحقيقها للاستدامة؛
- عرض وتحليل مشاريع سامسونغ الكترونيك المستدامة.

1. الإطار النظري للمقاولاتية المستدامة

يتم في الإطار النظري توضيح أهم الأسس النظرية للمقاولاتية المستدامة، أبعادها وأهدافها بالإضافة الى اليات وخطوات التحول الى المقاولاتية المستدامة.

1.1 المقاولاتية المستدامة

عند البحث في المقاولاتية المستدامة نجد هناك تنوع في التعاريف، هذا التنوع تشكل بشكل أساسي عن مقاربتين رئيسيتين يتم من خلالهما دراسة المقاولاتية المستدامة هما: (Eduardo, Gema María, María, & Maria, 2020, p p. 3)

- مقارنة الإدارة المستدامة:

الباحثون المتأثرون بهذا المنظور يسلطون الضوء على أهمية مفاهيم TBL والتنمية المستدامة في حين الأنشطة المقاولاتية تخضع لها، حيث يركز هذا المنظور الأكاديمي على أن المقاولاتية المستدامة لا تركز على استغلال الفرص في السوق بل يذهب الى تحليل التأثير الحقيقي على المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية و على المقاولين اعتبارها فرصة عمل فريدة تساعد على تحويل الاقتصاد الحالي الى اقتصاد مستدام. من رواد هذا النهج نجد Crals, Vereeck حيث عرفا المقاولاتية المستدامة على أنها: "الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف بشكل أخلاقي و المساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة و عائلاتهم و المجتمع المحلي و العالمي وكذلك الأجيال القادمة" (Crals & Vereeck, 2005, p p. 1).

- مقارنة ريادة الأعمال:

الباحثون المتأثرون بهذا المنظور يرون أن المقاولة المستدامة هي مزيج بين TBL وريادة الأعمال (المقاولة)، ويسلطون الضوء على أهمية العلاقة بين رواد الأعمال (المقاولين) و الفرص بحجة أن رواد الأعمال (المقاولين) يدركون تأثير أعمالهم على البيئة، وينص هذا النهج على أن التنمية المستدامة هي الأساس لإنشاء نماذج أعمال مستدامة لأن رواد الأعمال (المقاولين) يمكنهم التعرف على الفرص الطويلة المدى. ومن رواد هذا النهج Cohen & Winn حيث يعد تعريفهما الأكثر استشهاده، وقد عرفا المقاولة المستدامة بأنها: "دراسة كيفية اكتشاف الفرص و الحاجات المستقبلية حيث يتم اكتشاف السلع والخدمات من قبل وانشاؤها و استغلالها مع مراعاة الجوانب و الأثار الاقتصادية، البيئية والاجتماعية" (Cohen & Winn, 2007, pp. 35).

إذا جمعنا بين المقاربتين وحاولنا استنتاج تعريف شامل نجد أن المقاولة المستدامة هي خلق مقاولات قائمة على الاستدامة بحيث تلتزم بشكل مستمر على تطبيق أبعاد الاستدامة في نشاطها اليومي من جهة وتعمل على إيجاد حلول ابتكارية مستدامة، بحيث تخلق فرصا تلي بها الحاجات المستقبلية وتحقق بها ميزة مستدامة تضمن لها البقاء والاستمرار وتساهم في التنمية المستدامة.

2.1 ابعاد المقاولة المستدامة

الباحث في أدبيات المقاولة المستدامة يجد العديد من المصطلحات منها المقاولة التقليدية، المقاولة الاجتماعية، المقاولة البيئية، و المتعمق في البحث يجد أن المقاولة التقليدية ترتبط بالبعد الاقتصادي، المقاولة الاجتماعية ترتبط بالبعد الاجتماعي و الاقتصادي و المقاولة البيئية ترتبط بالبعد البيئي و الاقتصادي، حيث أن المقاولة المستدامة تجمع الأبعاد الثلاثة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) (Amir, Shahryar , & Noor, 2016, p. 2)، وهذه الأبعاد هي أهم الأركان التي تقوم عليها المقاولات المستدامة و تعمل على الالتزام بها و تحقيقها بحيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة و تتمثل في: (مريم، 2018، الصفحات 121-125)

- تحقيق المقاولات المستدامة للبعد الاقتصادي يتمثل في العديد من الممارسات منها:
- استخدام التنمية المستدامة كدافع للابتكار والاستثمار من أجل فتح أسواق جديدة وجلب المستثمرين والمراقبة المالية للأعوان الاقتصاديين:
- تشجيع تصميم وسائط انتاج مسؤولة من خلال تطوير الفعالية الاقتصادية وضرورة تقليل الهدر ورفع الجودة:
- جعل الجودة الشاملة من الأولويات؛
- تحسين إدارة المخاطر؛
- تطوير وتحسين الإدارة الفعالة عن طريق الشفافية والافصاح المالي، والاخلاقيات في التعامل مع أصحاب المصلحة.

- تحقيق المقاولات المستدامة للبعد البيئي من خلال العديد من الممارسات منها:
- الإدارة السليمة للنفايات والمنتجات في نهاية دورة حياتها وتصميم منتجات صديقة للبيئة؛
- مكافحة التغير المناخي بتقليل الانبعاثات والغازات الدفيئة والحفاظ على المياه؛
- استخدام سلاسل توريد وتوزيع أكثر استدامة؛
- استخدام الطاقات المتجددة؛
- نشر الوعي البيئي في بيئة المنظمة وإشراك أصحاب المصلحة؛
- تشجيع الابتكار البيئي المستدام.
- تحقق المقاولات المستدامة للبعد الاجتماعي من خلال مجموعة من الممارسات منها:
- توفير الظروف المواتية للعمل، تطوير المهارات والكفاءات، تدريب العمال على العمل المستدام وربط المكافآت بالاستدامة؛
- تشجيع التماسك الاجتماعي والتنوع الثقافي وتشجيع العدالة والمساواة بين الأعراق والاجناس داخل وخارج المؤسسة؛
- تحسين وتشجيع الحوار بين جميع الأطراف،
- تشجيع الممارسات الأخلاقية.

3.1 ابعاد المقاولاتية المستدامة

إن الهدف من الانتقال الى المقاولاتية المستدامة هو تحويل الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد مستدام، فرواد الأعمال المستدامين (المقاولين المستدامين) هم الأساس في عملية التحويل حيث أثبتت الأبحاث التجريبية أنهم يتميزون بقدرتهم على تحقيق أهداف تنافسية (Parrish, 2010, p p. 531). فهم وكلاء التغيير الذين يلتزمون بالسعي لتحقيق توازن بين الجدوى الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة (Frank & Julia , 2015) وانشاء قيم بيئية واجتماعية واقتصادية والتي تركز على ضمان رفاهية الأجيال القادمة (Anderson, 1998, pp. 135-138). بالإضافة الى تحسين قاعدة المجتمع بناء على الأبداع الكفؤ (Christian & Johanna , 2004)، فالتماسك بين المقاولاتية والاستدامة هو عمل ريادي يتطلب تضمين قابلية التطوير في استراتيجية المقاولات من الأساليب التقليدية الى الأساليب المستدامة (Shepherd & Patzelt, 2011, pp. 138-142)، فالمقاولاتية المستدامة ترتكز على فكرة شومبيتر حول التدمير الخلاق وخلق عدم التوازن في السوق (James & Jelmer , 2012, p. 16) وبالتالي يمكن للمقاول المستدام التعرف على الفرص من خلال اختلال التوازن في السوق وفشله بيئيا واجتماعيا واستغلال هذه الفرص يتجسد في شكل مقاولات مستدامة تهدف الى حل مشاكل الاستدامة (نجاة، 2018، صفحة 17).

4.1 الانتقال الى المقاولاتية المستدامة

للانتقال الى المقاولاتية المستدامة يتم تحويل الصناعة الى الاستدامة ولمعرفة كيفية التحول يمكن اتباع الخطوات التالية: (James & Jelmer , 2012, p. 16)

- الخطوة الأولى: يقوم المقاول المستدام باعتباره الشخص المبادر المثالي ذو الحافز العالي بإطلاق ابتكار مستدام ويبدأ في تحويل الصناعة الى الاستدامة:
- الخطوة الثانية: يبني المقاول المستدام أعماله المستدامة ويتبعه مقاولين آخرين الذين يلحقون بالاتجاه المتنامي بغية التقليد أو البحث عن أفكار مكملة وهنا يزداد عدد المقاولين في هذا الاتجاه ويستمر تحويل الصناعة الى الاستدامة:
- الخطوة الثالثة: في هذه المرحلة يظهر مقاولون مستدامين مهتمين بالعمل مع الشركات الناشئة، حيث يفهمون مكانتهم جيدا في السوق ويمكنهم ابتكار العمليات والمنتجات المستدامة يحققون بها نموا مربحا ويستمررون في توسيع حصصهم السوقية والدفاع عنها ضد الشركات الحالية:
- الخطوة الرابعة: هنا تصل العملية الى مرحلة النضج حيث ترى المؤسسات الكبرى ذات العلامات التجارية المعروفة التهديد التنافسي المتزايد من قبل رواد الأعمال المستدامين، وستحاول هي أيضا الحصول على حصة في السوق لينتج عن ذلك تحويل الصناعة الى الاستدامة.
- تتم عملية تحول الصناعة الى الاستدامة بطريقة آلية، تتطلب الدقة من قبل المقاولين المستدامين والتحديد الجيد لنوع الابتكار الذي تدخل به السوق المستدام، حيث توجد عدة نماذج تصف عملية انشاء مقاولات ودخول أسواق مستدامة.

1.5 إنشاء مقاولاتية مستدامة

تتم عملية انشاء مقاولاتية مستدامة عبر ستة مراحل: (Frank & Julia, 2015, pp. 11-14)

- المرحلة الأولى: تبدأ بالتعرف على المشاكل حيث يواجه رواد الأعمال المستدامين مشاكل بيئية واجتماعية على نطاق محلي أو عالمي في حياتهم الشخصية أو المهنية.
- المرحلة الثانية: التعرف على فرصة اجتماعية أو بيئية حيث أن عيوب السوق وإخفاقاته في ايجاد حلول للمشاكل البيئية والاجتماعية ينظر على أنها فرصة من قبل المقاولين المستدامين (مثلا النفايات التي تعتبر مشكلة، فإنها تعتبر فرصة ربحية للمقاول المستدام في إعادة تدويرها):
- المرحلة الثالثة: تطوير حل مزدوج للخط السفلي عن طريق حل مزدوج يجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي أو بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي ذلك لتحديد احتياجات السوق بدقة أكبر، حيث يتم التركيز على الأنشطة الرئيسية في تطوير حل مزدوج نهائي يجمع بين الأهداف الاجتماعية أو البيئية مع القيم التي يتوقعها العملاء من المنتج (مثلا انتاج منتج عالي الجودة بأسعار معقولة مع صفر نفايات):
- المرحلة الرابعة: تطوير حل ثلاثي للخط السفلي، بحيث لا بد من ترابط الابعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أن عملية الدمج بينهما تبقى صعبة لنقص المعرفة وعدم اليقين فيما يخص مشاكل الاستدامة وتعدد الأهداف، لذلك لا بد ان تكون العملية متوالية وليس في وقت واحد لتقليل تعقد المهمة:

- المرحلة الخامسة: تمويل وتشكيل مقاولاتية مستدامة، حيث يلقي المقاولين المستدامين صعوبة في التمويل بسبب النظرة التقليدية من قبل البنوك والمستثمرين، لذلك يستلزم عليهم تنوع مصادر التمويل من الأسر والأصدقاء والقروض المصرفية والتمويل الجماعي والتمويل العام؛
- المرحلة السادسة: انشاء أو دخول السوق المستدام بتقديم المنتج أو الخدمة للعملاء، ولكن يواجه المقاولين المستدامين ثلاث وضعيات في السوق فالوضعيات الأولى لا يمكن الاستمرار في السوق فبالرغم من عدم وجود منافسة لكن توجد حواجز دخول عالية من العملاء بسبب قلة وعيهم بقضايا البيئة أو التشكيك في القيمة المتوقعة من المنتج المستدام في اشباع الحاجة، أما الوضعية الثانية فيكون الدخول أسهل ذلك أن حواجز الدخول بالنسبة للعملاء منخفضة لكن حواجز الدخول بالنسبة للمنافسين تكون مرتفعة، أما الوضعية الثالثة نجد فيه السوق المستدام تدخله الشركات مدفوعة بتغير الطلب أو بسبب اللوائح والقوانين (مثلا سوق الطاقات المتجددة)، العرض في هذا السوق يكون في الجزء العلوي، فعلى المقاولين انشاء وتركيز نشاطاتهم في قطاعات جديدة مستدامة أو الدخول الى قطاعات مستدامة قائمة في الطرف الأعلى من السوق.

قدرة المقاولين على انشاء مقاوله مستدامة يرتكز بشكل أساسي على قدرتهم على الابتكار فهو عنصر مهم لإيجاد حلول ابتكارية مستدامة (Amir, Shahryar, & Noor, 2016, p. 2)، ونظرا للطبيعة المعقدة للابتكارات المستدامة يمكن اعتبار الابتكار المفتوح هو الأنسب لتعزيز المقاولاتية المستدامة، فهي عملية تقوم على تدفق المعرفة المدارة بشكل هادف عبر حدود المقاوله المستدامة من خلال استخدام آليات مالية وغير مالية تتماشى مع نموذج الأعمال المستدام وذلك عن طريق عملية ابداع جماعي باعتبار أن المقاوله المستدامة لا يمكنها معرفة كل الاثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. (اسية، 2022، صفحة 206).

2. الدراسة الميدانية: عرض وتحليل تجربة سامسونغ الكرتونيك

يأتي في هذا العنصر عرض وتحليل تجربة سامسونغ الكرتونيك باعتبارها تجربة رائدة في مجال الاستدامة كما أنها تطلق مشاريع مستدامة تنقل من خلالها الصناعة الى الاستدامة وترتكز في ذلك على الابتكار المفتوح وتبرهن بذلك أنها من المؤسسات الكبرى القادرة على القيام بريادة الأعمال (المقاولاتية)، حيث استطاعت التغلب على الفخاخ الاستراتيجية الثلاث (فخ الألفة، فخ النضج، فخ القرابة) التي تمنع الشركات الكبرى من إدخال ريادة الأعمال (المقاولاتية) الى نشاطها بإنشاء ابتكارات غير مسبوقه (AHUJA & CURBA MORRIS, 2001, pp. 526-528)، كما أنها تفتح بذلك المجال للأفراد والمؤسسات للولوج الى الاستدامة، ومن أجل توضيح ذلك أكثر يتم إبراز ابعاد الاستدامة التي ترتكز عليها في نشاطها، وعرض وتحليل لبعض المشاريع المستدامة التي تقوم بها.

1.2 التعريف بسامسونغ الكرتونيك

هي شركة كورية خاصة بالإلكترونيات تأسست سنة 1969 مقرها الرئيسي في كوريا الجنوبية، في عام 2022 وصل عدد مواقع الإنتاج ومكاتب المبيعات و مراكز البحث والتطوير مجتمعة الى 230 موزعة عبر العالم حيث تضم 15 مكتب إقليمي رئيسي لأعمالها في أمريكا واسيا وافريقيا، توظف 266673 موظف

وتتعامل مع 224 مورد موزعة على 74 دولة؛ تنقسم الى فرعين هما على التوالي : DX تجربة الأجهزة نشاطها الرئيسي انتاج الشاشات و الأجهزة المنزلية الرقمية، الأجهزة الطبية، الهواتف المحمولة، الشبكات حققت رقم مبيعات سنة 2021 قدر بـ 166259,4 بليون وون كوري، اما الفرع الثاني هو DS حلول الأجهزة نشاطها الرئيسي هو انتاج الذاكرة، أنظمة LSL و المسابك، حققت رقم مبيعات سنة 2021 قدره 95387,2 بليون وون كوري، كما قدرت نفقات البحث و التطوير بـ 22,4 ترليون وون كوري. (Samsung_Electronics, 2022, pp. 1-7)

2.2 ركائز الاستدامة في سامسونغ الإلكترونيك

ترتكز سامسونغ الإلكترونيك في عملها المستدام على خمسة ركائز أساسية تتمثل في: (Samsung_Electronics, 2022, pp. 22-58)

- البيئة

تعمل سامسونغ الإلكترونيك جاهدة على استدامة بيئتها من خلال:

- حوكمة الإدارة البيئية: عن طريق انشاء استراتيجية بيئية متوسطة وطويلة الأجل تسعى الى تقليل التأثيرات على المناخ، إدارة النفايات، كفاءة الطاقة للمنتجات، الحفاظ على الموارد المائية وهذا بالإشراف المباشر ومشاركة مجلس الإدارة، ومجلس الاستدامة ومجالس البيئة والصحة والسلامة ولجنة الاستدامة.
- العمل المناخي: بإعداد استراتيجية استجابة للتغير المناخي تركز على توسيع استخدام الطاقات المتجددة وتقليل الانبعاثات والغازات الدفيئة طوال دورة حياة المشروع والمنتج؛
- تعظيم تعميم الموارد: حيث تسعى الى التحول الى الاقتصاد الدائري من خلال وضع مبادئ الاقتصاد الدائري في جميع مراحل دورة حياة المنتج مثل تطوير المنتجات الدائرية وتحسين قابلية الإصلاح وضمان قطع الغيار مدى الحياة واستعادة النفايات والمنتجات المنتهية الصلاحية مع الاستخدام الفعال للموارد المسترجعة المعاد تدويرها.

- تمكين المجتمعات

- استنادا الى شعار "الأشخاص أولا والرءاء المشترك" تقوم سامسونغ اليكترونيك لتمكين المجتمع بمايلي:
- تعاونية المواطنين: حيث تطبق المسؤولية الاجتماعية لمعالجة القضايا الاجتماعية مثل البطالة وعدم المساواة، مشروع تربية الأجيال القادمة، برنامج الاعتماد على الذات للشباب، منع العنف السيبراني للشباب، مسابقات للشباب في العلوم والتكنولوجيا والرياضيات حيث شارك فيها 160150 طالب من العالم و38516 معلم.
- دعم المؤسسات الناشئة: حيث تم دعم 2812 مؤسسة بإرسال 200 خبير في الجودة واللوجستيات وذلك لإنشاء نظام انتاج وإيجاد حلول مستدامة.

- مبادرة زراعة تكنولوجيا المستقبل: تم إنفاق 1,5 ترليون وون كوري سنة 2013 لدعم البحث والتطوير الإبداعي في سنة 2022 تم إنفاق 973,8 مليار وون كوري، كما تم دعم 735 مشروعاً بحثياً، وتم إيداع 1161 براءة اختراع، كما يتم تبادل الخبرات والبحث والتطوير واستشارت خبراء.

- المسؤولية الرقمية

- تقوم سامسونغ الكترونيك من أجل حماية المستخدمين بما يلي:
 - الخصوصية: توفير حلول لحماية خصوصية المستخدمين،
 - الامن الاليكتروني: تعزيز الامن السيبراني بسبب الهجمات الاليكترونية تقدم حلول امنية مسبقة.
 - الأخلاق: تقديم منتجات مفيدة ومتطورة من خلال التعلم المستمر مع إمكانية الوصول الى المنتجات فالعدالة والراحة حق للجميع.
 - الرفاهية الرقمية: اتخاذ إجراءات لضمان الرفاهية للجميع من خلال مساعدة المستخدمين في اتباع نهج متوازن في استخدام الأجهزة الرقمية.

- الموظفين

- تحت مبدأ "الناس أولاً" تسعى سامسونغ الكترونيك الى احترام حقوق الانسان، التنوع والاندماج في جميع أنشطتها، القضاء على المخاطر، تحقيق رضا الموظفين، التطوير الشخصي، الصحة والسلامة المهنية تحسين الحياة في العمل وضمان الإدارة الصارمة للموارد الكيميائية، حيث تحصلت على شهادة ايزو 45001 للصحة والسلامة المهنية، كما احتلت المرتبة الأولى في احترام الحقوق من بين الشركات التي تم قياسها من قبل global child form.

- سلاسل التوريد المستدامة

- تسعى سامسونغ اليكترونيك الى جعل سلاسل توريدها أكثر استدامة من خلال:
 - سلسلة التوريد المسؤولة: وذلك بإنشاء نظام بيئي للأعمال التجارية ونظام إدارة للموردين، ووحدة تنظيمية مكرسة لإدارة سلاسل التوريد الشاملة تعتمد على مدونة قواعد سلوك الشراء العالمية، ونظام الشراء المتكامل.
 - النمو المتبادل في سلاسل التوريد: حيث يتم التبادل مع الموردين فتحت شعار "نشترى القيمة وندفع الثقة" تتعاون سامسونغ اليكترونيك مع مورديها في تكاليف الإنتاج، التصنيع، الجودة، دعم الابتكار التكنولوجي، تدريب الموارد البشرية، الدعم المالي، حيث يتم اختيار عشر موردين سنوياً لدعمهم.
 - سلسلة التوريد المستدامة: يتم التعاون مع الموردين لجعل السلسلة أكثر استدامة في تخفيف المواد الضارة والانبعاثات.
 - الإدارة الشفافة للمعادن المسؤولة: حيث تستخدم المعادن المسؤولة فقط وذلك بالامتثال الصارم لإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسلاسل التوريد المسؤولة.

3.2 مشاريع سامسونغ الكترونيك

في عملية انتقالها الى الاستدامة تطلق سامسونغ الكترونيك مشاريع في غاية الأهمية تقوم عن طريقها بتحويل الصناعة الى الاستدامة كما أنها تعتمد على الابتكار المفتوح بدرجة جد عالية، تستثمر هذه المؤسسة الرائدة في الاستدامة سواء بتطوير مشاريع قائمة، او استحداث مشاريع جديدة أو عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال العرض الموالي سنقوم بتقديم بعض المشاريع التي تقوم بها سامسونغ الكترونيك:

- أكاديمية سامسونغ الكترونيك

الوعي المتزايد لدى سامسونغ الكترونيك ومعرفتها أن المورد البشري هو أهم عوامل الإنتاج وأقوى ركائز الاستدامة، ودرايتها بأن انجح استثمار هو الاستثمار في العقول والمعرفة بالإضافة الى ظهور مشاكل الاستدامة المرتبطة بهذا المورد، جعلها تبحث عن حلول مستدامة فكان النتيجة انشاء أكاديمية سامسونغ حيث وجهت نشاطها الى الشباب والأطفال من خلال:

● أكاديمية سامسونغ للشباب (SSAFY): (Samsung_Electronics, 2022, pp. 43-44)

جاءت فكرة أكاديمية سامسونغ للشباب من مشكلة البطالة والنقص الحاد في المبرمجين و مطوري الجودة المطلوبين بقوة على ضوء ذلك تم اطلاق هذا المشروع سنة 2018 حيث يتم من خلالها تعليم الشباب في تكنولوجيا المعلومات، يتم الاعتماد على التعليم التفاعلي عن بعد أو الحضوري داخل المراكز، تحرص على توفير كافة الضروريات بناء على خطة طويلة الأمد من خلا انشاء مراكز تابعة لها مراكز في الجامعات و مراكز في معاهد التكوين المهني ومع مؤسسات أخرى، يعتبر هذا المشروع نقلة نوعية في مجال التعليم و التدريب بحيث تربط بين المناهج والمقررات التعليمية بالبرامج التدريبية يتم الاستفادة من مشاريع التخرج ورسائل الدراسات العليا، كما قامت بالتعاون مع وزارة التوظيف و العمل في كوريا عن طريق تقديم التدريب النظري و التطبيقي لمساعدة الشباب على تعزيز قدراتهم التنافسية كمطورين محترفين، حيث يتم تعليمهم في الخوارزميات و الترميز وغيرها في الأطوار التمهيديّة تلمها أطوار متقدمة ترتكز على تنمية الكفاءات، استقبلت الأكاديمية 2785 متدرب نجح 2326 في الحصول على الوظائف مسجلة بذلك معدل توظيف عالي بـ 84% حتى أفريل 2022. في سنة 2022 يتم تدريب 1700 في الصف السادس والسابع، تم تطوير العديد من الأعمال التي قدمت كمشاريع التخرج تجاوزت التوقعات، كما أن 100 شركة تعطي الأولوية في التوظيف للمتخرجين من هذه الأكاديمية. تستمر سامسونغ الكترونيك في هذا المشروع على أمل تخريج المزيد من الشباب الأكفاء القادرين على إيجاد حلول مستدامة.

● أكاديمية سامسونغ جونيور (SW): (Samsung_Electronics, 2022, p. 42)

جاءت فكرة هذا المشروع من ضرورة اعداد الأطفال للمستقبل، حيث تم اطلاقه اول مرة سنة 2013 من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التعليم الكورية من أجل توسيع افاق تعليم البرمجيات، تقوم سامسونغ اليكترونيك بتدريب المعلمين الذين يقومون بتعليم البرمجيات في المدارس الابتدائية والمتوسطة، في سنة 2021 اعيد تصميم المنهج الدراسي ليصبح مقرا يرتكز على الذكاء الاصطناعي، تم تدريب المعلمين

على المحتوى المرتبط بالذكاء الاصطناعي و الذي طور بالتعاون مع خبراء في هذا المجال. يتم على اثرها تزويد الطلاب ببرامج و مجموعات تدريب، تساعد المناهج المطورة على نمو فهم الاطفال وتطوير مهاراتهم واكتشاف مواهبهم.

تمكنت سامسونغ الكترونيك من خلال هذا المشروع بالمساهمة في تحقيق للاستدامة بالاهتمام بالتعليم والتدريب الموجه للشباب والأطفال و الذي تعود فائدته على المجتمع كما ساهمت به بالقضاء على البطالة، وخلق وتطوير كفاءات ساهمت به في معالجة مشكل نقص المبرمجين، واعداد الأجيال لولوج عالم الذكاء الاصطناعي، كما قدمت نموذجا يحتذى به في استدامة المورد البشري وكيفية استغلال الطاقات التي كانت يمكن أن تهدر بعالم للمشكلة قبل حدوثها حيث أن أخطر هدر هو هدر المورد البشري وتعتبر نتائجه السلبية صعبة المعالجة، كما عزز هذا المشروع الاستدامة من خلال الابتكار المفتوح حيث يساهم الطلاب في تقديم حلول مستدامة تمكّنهم من انشاء مقاولات مستدامة أو نقل خبراتهم الى مؤسسات أخرى عند توظيفهم مما يساعد تلك المؤسسات للانتقال الى الاستدامة.

- مشروع الجزئيات البلاستيكية الدقيقة (Samsung_Electronics, 2022, p. 39)

ظهرت مشكلة الجزئيات البلاستيكية الدقيقة في المحيطات كخطر يهدد الحياة البحرية ليتطور هذا الخطر ويصل الى الانسان من خلال سلسلة التغذية حيث، تبدأ المشكلة بتلويث مياه المحيطات بسبب مياه الصرف الصحي المحتوية على الجزئيات البلاستيكية الدقيقة حيث تتغذى العوالق على الجزئيات و الأسماك تتغذى على العوالق و الانسان يتغذى بالأسماك والتي تشكل خطر متزايد على حياته، ومن اجل المساهمة في إيجاد حل لهذه المشكلة قامت سامسونغ اليكترونيك بإطلاق مشروع تطوير غسالة على اعتبار أن 35 % من الجزئيات البلاستيكية الدقيقة الملوثة للمحيطات تتساقط من الملابس والمنسوجات الصناعية أثناء دورات الغسيل، يتم تطوير هذا المشروع بالتعاون من العلامة التجارية العالمية للملابس بتاغونيا batagonia، مزال هذا المشروع في المرحلة الأولى من حياته حيث يهدف الى اطلاق غسالة عالية الجودة بتطوير تقنية لتصفية الجسيمات من مياه الصرف الصحي.

قدمت سامسونغ الكترونيك بهذا المشروع فكرة يمكن من خلالها توليد مجموعة من الأفكار لإنشاء مقاولات مستدامة كما ساهمت به في نشر الوعي على ضرورة استدامة الحياة البحرية التي لها تأثير في الأخير على حياة الانسان، اما تعاونها مع مؤسسات أخرى يبرهن ضرورة العمل مع من هم أكثر خبرة ويقدمون إضافة وهذا ما يتأسس عليه الابتكار المفتوح الذي يتطلب الاستعانة بالخبرات خارج المؤسسة في عملية إيجاد حلول مستدامة.

- مشروع LAB ECO-LIFE مشروع لتحليل العناصر المتعلقة بالصحة والنظافة (samsung, 2022)

انطلاقا من مشكلة الرائحة و الميكروبات الناتجة عن الأجهزة الالكترونية و من أجل تلبية تطلعات المستهلكين الباحثين عن الجودة وتحقيق رضاهم وتقديم منتجات صحية و آمنة، تم تأسيس " مخبر التحليل البيئي " سنة 2004 لتحليل ستة مواد رئيسية محظورة من قبل الاتحاد الأوروبي بالإضافة الى

تحليل مواد اخرى، سنة 2005 تم اعتماده من قبل الموقع الرسميللاختبارUL حيث منح المختبر شهادة تأهيل للتحليل الدقيق للمواد، سنة 2006 تحصل المختبر على شهادة KOLAS على قدرة المختبر على اختبار الضرر و تحليل دقة المادة و التحليل الدقيق لمثبطات اللهب، سنة 2007 تحصل على شهادة BAM من المعهد الفيدرالي الألماني للأبحاث المواد و اختبارها لتحليل المركبات العضوية المتطايرة، سنة 2019 تم إضافة التحليل الدقيق للرائحة، سنة 2020 تم تأسيس مختبر التحليل الميكروبي الذي اعيد تسميته الى ECO-LIFE LAB وفي نفس السنة تحصل المختبر على شهادة TÜV من مؤسسة الاختبارات و الشهادات الدولية حيث تم الاعتراف بخبرة وموثوقية المختبر. جيز هذا المختبر بغرف مخصصة للروائح و أدوات تحليل دقيقة كما تم توظيف خبراء حاصلين على درجتي الماجستير و الدكتوراه لتحليل الميكروبات المتعلقة بالإلكترونيات كما يتم تعزيزه بأنظمة تحليل احترافية.

إطلاق سامسونغ الكترونيك للمختبر وجعل الصحة والنظافة من أولوياتها هو عمل رائد بامتياز، فالتفكير الدائم بجودة المنتجات وتحقيق رضا العملاء وفي نفس الوقت العمل على تحقيق الاستدامة هو امر صعب و معقد ولكن إصرار سامسونغ الكترونيك على إيجاد حلول لكل المشكلات جعلها تبحث عنها قبل حدوثها نتج عن ذلك مشاريع مستدامة سهلت من تعقيد مهمة الانتقال الى الاستدامة.

- مشروع معالجة القلق والاكتئاب أثناء وباء كورونا (Samsung_Electronics, 2022, p. 42)

بسبب الوباء و المكوث في البيت و التباعد الاجتماعي انشر القلق و الاكتئاب لدى كبار السن، ومن أجل حل المشكلة و البقاء على اتصال بالعالم الخارجي و التغلب على الشعور بالوحدة تم تطوير تطبيق GEN-BRIDGE للأجهزة اللوحية وانشاء موقع وايب، يوفر مكالمات فيديو و ألعاب سهلة الوصول موجّهة خصيصا لكبار السن، تم هذا المشروع بالتعاون مع ثانوية بورتر في تكساس الولايات المتحدة الأمريكية، سعت من خلال هذا المشروع الى تقديم أفضل تعليم للطلاب و معلمي الثانوية و توفير كل ما يحتاجونه، وهذا من أجل مساعدة الشباب بشكل استباقي على متابعة نموهم الفكري و تحديد أهدافهم الخاصة حيث أن اصغر تغيير في طريقة التفكير يؤدي الى الابتكار وتحسين الحياة. فكانت النتيجة القيام بتجارب علمية غير مسبوقه التي ساعدت الطلاب على احداث تغيير في حياتهم الشخصية و مجتمعهم، وكذلك كبار السن الذي تم تحسين حالتهم.

قدمت سامسونغ الكترونيك بهذا المشروع فكرة عظيمة هو أن الاستدامة تخدم كل الأجيال، فلم يعد الأمر منحصر على كيف نحافظ على الموارد للأجيال القادمة بل تعداه الى كيفية خدمة الأجيال لبعضها، حيث تبرز فكرة تعاون وتكامل الأجيال لتحقيق الاستدامة، بالإضافة الى ذلك كيف يمكن أن تجعل الأفراد يبتكرون و يغيرون طريقة تفكيرهم و حياتهم.

خاتمة:

تعتبر المقاولاتية المستدامة ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعتمد على المقاولين المستخدمين المبادرين ذوي الحافز العالي القادرين على حل مشاكل البيئة و المجتمع و الاقتصاد وتحويلها الى

فرص، الرهان على هؤلاء كان صائبا خاصة وأنهم يخلقون مقاولات مستدامة يحولون بها الصناعة الى الاستدامة بطرق ابتكارية عالية الابداع، خلق مقاولات مستدامة ليس بالأمر السهل فهو يتطلب الجهد والوقت و الموارد كما أن تحقيق الاستدامة لن يكون دفعة واحدة بل يتطلب التدرج في العمل عند دمج الابعاد الثلاثة معا (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، فالجمع بين الاستدامة والمقاولة وخلق مقاولة مستدامة يعتبر عمل ريادي في حد ذاته، استوجب الاهتمام بها لما لها من عوائد مهمة وكذلك التكفل بالصعوبات التي تعترضها في تحقيق أهدافها.

من خلال عرض وتحليل لبعض مشاريع الاستدامة لسامسونغ الكترونيك نجد أنها تعتمد على عدة آليات لتحقيق الاستدامة كما انها تركز على عدة مرتكزات جمعت بها بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، بحيث تظهر جليا الروح الريادية المستدامة لدى صناع القرار فيما فنجد أنها تستثمر في مشاريع ابتكارية مستدامة مستخدمة في ذلك الابتكار المفتوح، تحل بها مشاكل الاستدامة وتخلق بها ميزة تنافسية كما أنها تنقل بها الصناعة الى الاستدامة وتساهم في تحقيق الاستدامة.

- نتائج الدراسة

- الانتقال من المقاولة التقليدية الى المقاولة المستدامة يتطلب استبدال النظرة التقليدية القائمة على المنفعة الاقتصادية الفردية فقط الى النظرة التي تؤمن بضرورة تعميم وتنوع المنافع؛
- لم تعد المقاولة محصورة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل أصبحت المؤسسات الرائدة تنشئ مشاريع ابتكارية تغلب بها على الممارسات المألوفة،
- اثبتت سامسونغ الكترونيك قدرتها عن انشاء مشاريع مستدامة عن طريق توظيف عنصر الابتكار المفتوح في عملية خلقها للمشاريع حيث نجحت من خلالها في نقل الصناعة الى الاستدامة وساهمت في إيجاد حلول مستدامة؛
- سدامة المقاولة لن يكون دفعة واحدة فهي عملية معقدة تتطلب الكثير من الوقت والجهد لذلك يجب مراعاة التدرج في عملية الانتقال؛
- تنتقل سامسونغ الكترونيك الى الاستدامة تدريجيا بإدخال منتجات وعمليات مستدامة عن طريق الابتكار المفتوح والتعلم ورفع ميزانيات البحث والتطوير ومشاركة أصحاب المصلحة والعالم الخارجي؛
- التحول الى المقاولة المستدامة هي عملية مستمرة فكما وجد حل لمشكلة تظهر مشكلة أخرى وهذا راجع لتغير نمط الحياة وتغير نوع الحاجات المراد اشباعها،
- يستمر ظهور المشاكل وتستمر سامسونغ الكترونيك في إيجاد الحلول فمثلا من قبل لم يكن هناك مشكلة الأمن السيبراني لكن التطور التكنولوجي جعل منها مشكلة استوجب حلها وأصبحت فرصة استغلها سامسونغ الكترونيك ما أعطاهها ميزة لمنجاتها؛
- المقاولة المستدامة تثبت قوتها أوقات الأزمات، فالاستراتيجية المتبعة في تعميم المنافع سيشكل تغذية رجعية تستفيد منها المقاولات المستدامة،

- قدرة المقاولاتية المستدامة على إيجاد الحلول الابتكارية وخلق أسواق مستدامة يجعلها عنصر جذب للمقاولات التقليدية الى تحويل نهجها خاصة إذا ارتبطت بها أو استهدفت نفس العملاء؛
- استطاعت سامسونغ الكترونيك تغيير نهج مورديها عن طريق فرض شروط مستدامة عليهم، فاستمرار سامسونغ اليكترونيك على هذا النهج سيمكثها من تغيير الصناعة الى الاستدامة؛
- تتطلب المقاولاتية المستدامة لاستمرارها التعلم والتطوير والابتكار المفتوح؛
- تعمل سامسونغ اليكترونيك على طريق رصد ميزانيات مرتفعة للبحث والتطوير، وكذلك انفتاحها على العالم الخارجي في جلب الأفكار وتشجيع الشباب لإيجاد حلول عن طريق مسابقات فمي تنبني الابتكار المفتوح لتطوير منتجاتها.

- الاقتراحات والتوصيات

- يمكن تقديم اقتراحات يمكن العمل بها سواء لسامسونغ اليكترونيك أو مقاولات مستدامة أو جهات أخرى
- توصي هذه الدراسة بالتحول الى المقاولاتية المستدامة لما لها من عوائد على الاقتصاد والبيئة والمجتمع؛
- توصي هذه الدراسة بتدريس المقاولاتية المستدامة في الجامعة والمؤسسات التعليمية واستبدال مقياس المقاولاتية بالمقاولاتية المستدامة؛
- توصي هذه الدراسة باشارك المقاولات المستدامة في الحياة السياسية وذلك لما يمكنها أن تحدثه خاصة عند سن القوانين واللوائح المتعلقة بالاستدامة حيث يمكن أن يستفيد من خبرتها صناع القرارات السياسية؛
- الأسواق المستدامة هي أسواق ممتازة نوصي بالاستثمار فيها؛
- توصي هذه الدراسة بالاستمرار في عملية الاستدامة خاصة بعد خروج آراء تشكك في نجاحها؛
- توصي هذه الدراسة بضرورة تعميم الفكر المقاولاتي المستدام وعدم حصره في فئة معينة فلم يعد الامر يرتبط فقط بخصائص معينة، بل استوجب الأمر إيجاد طرق لتحفيز ودفع الجميع الى انشاء مقاولات مستدامة.

- افاق بحثية

- عند اعدادنا لهذه الدراسة ظهرت بعض الأفاق البحثية منها:
- الانتقال من نموذج أعمال تقليدي الى نموذج أعمال مستدام.
- الاستراتيجيات المتبعة في الأسواق المستدامة.
- دور الابتكار المفتوح في تحقيق الاستدامة.
- ريادة الأعمال المستدامة في الشركات الكبرى.

قائمة المراجع:

- AHUJA , G., & CURBA MORRIS , L. (2001). ENTREPRENEURSHIP IN THE LARGE CORPORATION: A LONGITUDINAL STUDY OF HOW ESTABLISHED FIRMS CREATE BREAKTHROUGH INVENTION. *Strategic Management Journal*, pp. 521-543 .
- Anderson, A. (1998, April). Cultivating the Garden of Eden: environmental. *Journal of Organizational Change Management*, 11(2), pp. 135-144.
- Amir, A., Shahryar , S., & Noor, A. (2016, march). Research Gap in Sustainopreneurship. *Indian Journal of Science and Technology, Vol 9(12),, 9(12)*, pp. 1-6.
- Christian, S., & Johanna , M. (2004, June). SOCIAL ENTREPRENEURSHIP THE CONTRIBUTION OF INDIVIDUAL ENTREPRENEURS TO SUSTAINABLE DEVELOPMENT. *SSRV Electronic Journal*, pp. 1-16.
- Cohen , B., & Winn, M. (2007). Market imperfections, opportunity and sustainable entrepreneurship. *Journal of Business Venturing*, 22, pp. 29- 49.
- Crals , E., & Vereeck, L. (2005). The affordability of sustainable entrepreneurship certification for SMEs. , *International Journal of Sustainable Development &World Ecology*, 12, pp. 173-183.
- Eduardo, T.-Y., Gema María , M.-C., María , d.-B., & María , d.-U. (2020). Sustainable entrepreneurship: Review of its evolution and new trends. *Journal of Cleaner Production*, 252, pp. 1-21.
- Frank, M., & Julia , K. (2015). Sustainable Entrepreneurship: A Convergent Process Model. *Business Strategy and the Environment*, pp. 1-17.
- James, B., & Jelmer , J. (2012). *Sustainable Entrepreneurship: The Motivations & Challenges of Sustainable Entrepreneurs in the Renewable Energy Industry*.
- Parrish, B. (2010). Sustainability-driven entrepreneurship: Principles of organization design. *Journal of Business Venturing*, 25, pp. 510–523.
- samsung, s. (28, 8,2022). <https://www.samsung.com/ps/sustainability/environment/eco-conscious-products/>.
- Samsung_Electronics, S. (2022). *A journey towards A sustainable future*. juin.
- Shepherd, D., & Patzelt, H. (2011, January). The New Field of Sustainable Entrepreneurship: Studying Entrepreneurial Action Linking “What Is to

BeSustained" With "Whats to Be Developed". *Entrepreneurship: Theory and Practice*, 35(1), pp. 137-163.

- شادلي نجات. (30 جوان، 2018). المقاولاتية المستدامة ألية تمكين الفرد المبادر في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية*، 4(8)، الصفحات 1-37.
- شنة اسية. (افريل، 2022). دور الابتكار مافتوح فيتعزيز استدامة المؤسسة الاقتصادية التجربة السنغافورية (Singapore Entreprise) نموذجاً. *مجلة الاقتصاد والبيئة*، 5(1)، الصفحات 195-215.
- قطوش مريم. (2018). التوجه نحو تحقيق أبعاد الاستدامة كمدخل لتعزير المؤسسات المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية و العاوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1.

دور الإبداع المقاوالاتي في تحفيز الفكر الابتكاري بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The role of entrepreneurial creativity in stimulating innovative thinking in small and medium enterprises

د. محمد كريم قروف، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر
د. يونس عنانة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى محاولة معرفة الدور الذي يقوم به الإبداع المقاوالاتي من أجل تحفيز الفكر الابتكاري بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتمدنا في ذلك استخدام المنهج التحليلي المبني على وصف مفهوم متغيرات هذه الدراسة، وقد خلصت نتائج البحث إلى أن الإبداع المقاوالاتي يشكل الميكانيزم الفعال الذي يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتأقلم مع المستجدات وهذا عن طريق القدرة على اكتساب المعلومات والتكنولوجيات وبناء الأفكار الخلاقة من أجل خلق منتجات تتمتع بالجاذبية والتميز.

الكلمات المفتاحية: الإبداع المقاوالاتي، الابتكار، التحفيز، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاوالاتية.

تصنيف JEL: O11، O15.

Abstract:

The research paper aims to try to know the role that entrepreneurial creativity plays in order to stimulate innovative thinking in small and medium enterprises, and we have adopted the analytical approach based on describing the concept of the variables of this study, and the results of the research concluded that entrepreneurial creativity constitutes the effective mechanism that allows small enterprises and medium-sized companies to adapt to developments, and this is through the ability to acquire information and technologies and build creative ideas in order to create attractive and distinguished products.

Keywords: Entrepreneurial creativity, innovation, motivation, small and medium enterprises, entrepreneurship.

Jel Classification Codes: O11، O15.

مقدمة:

أصبح موضوع المقاوлатية محل اهتمام كبير سواء من قبل المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية أو الدولة، وذلك بسبب مكانة هذه المؤسسات المقاولة باعتبارها المحرك الرئيسي لعجمة التنمية وقدرتها على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي. بالإضافة إلى كونها مزود للمؤسسات الكبرى بأغلب حاجياتها ومتطلباتها الأساسية، حيث تعمل على إمداد هذه المؤسسات بكل ما تحتاج إليه وبشكل يسمح لها بالتواجد في كل الأنشطة وفي شتى المجالات، مما يزيد من قدرتها على تخصيص الموارد وتخفيض التكاليف من خلال تقليل النفقات بما يسمح بتحويلها إلى استثمارات في مجالات أخرى على غرار البيئي التحتية.

ولبلوغ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لغايتها، يجب عليها التعامل بفكر جديد وأساليب مختلفة لتحرير الطاقات الإبداعية ومن ثم تنمية القدرة على الإبداع والابتكار المقاوлатي لدى فرق العمل والأفراد وتوفير البيئة المشجعة والملائمة من أجل توفير المنتجات والخدمات أو الحلول التي تخدم العملاء وتلبي احتياجاتهم، وبذلك تضمن المؤسسة ولاء العميل مما يجعلها تكسب حصص سوقية إضافية وميزة تنافسية. كما يجب عليها العمل على تكريس هذا الفكر الإبداعي الحديث القائم على استقلاليتها، والذي يمكنها من القيام بمبادرات وابتكارات تخدم البنية التنموية الاقتصادية للدولة، من خلال حسن استخدام رأس المال وريعه، وكذلك توفر جو من المرونة يساعدها في اقتراح واختيار أفضل المشاريع ذات الخطوات التنفيذية الايجابية لتفعيلها على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق، تبرز لنا إشكالية البحث، والتي يمكن صياغتها كمايلي: ما مدى أهمية ودور الإبداع المقاوлатي في تحفيز وتطوير الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وللإجابة على التساؤل المطروح في البحث، تضمن هذا الأخير المحاور الآتية:

- مفهوم الإبداع المقاوлатي ومحدداته بالمؤسسة.

- علاقة الإبداع المقاوлатي بالابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- عوائق الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I. مفهوم الإبداع المقاوлатي ومحدداته بالمؤسسة:

إن التحول نحو الإبداع المقاوлатي والمنافسة القائمة على الابتكارات لم يأت بالصدفة وإنما كانت نتيجة تطور كبير حسب خصائص كل مرحلة زمنية، ويعود السبب في ذلك إلى حقيقة أن المؤسسات أصبحت تمتلك الإمكانيات الكبيرة والتقنيات العالية والخبرات الفنية والإدارية المتعلقة بالإبداع باعتباره نشاطاً مميزاً، والأهم من ذلك هو امتلاك هذه المؤسسات رؤية إستراتيجية للابتكار تحققها من خلال مزاياها التنافسية.

I.1 تعريف الإبداع المقاولاتي:

يعرف الإبداع في المؤسسة على أنه: " تبني فكرة جديدة أو سلوك جديد بالنسبة لمجال صناعتها وسوقها وبيئتها العامة " (Richard.L, Daft, 2006, p35)، أي أن الإبداع هو موهبة نظرية يولدها الإنسان مع مجموعة من المهارات المكتسبة واستخدامها من خلال حل المشكلات اليومية". (جاومان، 2004، ص 1)

وجاء في الموسوعة الفلسفية تعريف الإبداع على أنه: إنتاج شيء جديد أو صياغة عناصر موجودة بصورة جديدة في أحد المجالات كالعلوم والفنون والآداب، أما الموسوعة البريطانية الجديدة فتعرف الإبداع على أنه القدرة على إيجاد شيء جديد كحل لمشكلة ما أو أداة جديدة أو أثر فني أو أسلوب جديد. (جروان، 2002، ص 20)

وتاريخياً ينسب مصطلح الإبداع إلى النمساوي "Joseph Schumpeter" منذ 1912، الذي يعد المنظر الأول للإبداع، حيث يعرفه بأنه: النتيجة الناجمة من إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه. (Kerorguen, Anis Bouayad; 2004; p 197)

كما يعرف على أنه: "قدرة عقلية تظهر على مستوى الفرد أو الجماعة أو المنظمة، وهو عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكر أو عمل جديد يتميز بأكبر قدر من الطلاقة والمرونة والأصالة والحساسية للمشكلات والاحتفاظ بالاتجاه ومواصلته، يتميز بالقدرة على التركيز لفترات طويلة في مجال الاهتمام، والقدرة على تكوين ترابطات واكتشافات وعلاقات جديدة، وهذه القدرة الإبداعية من الممكن تنميتها وتطويرها حسب قدرات وإمكانات الأفراد والجماعات والمنظمات." (الجعبري، 2008، ص 11)

وعليه، فإن الإبداع هو قدرة الشخص على استخدام المهارات العقلية لإيجاد أفكار جديدة، خارجة عن المألوف، وهو القدرة على خلق وإيجاد أفكار جديدة ومبتكرة.

كما أن الإبداع ليس سلوكاً وراثياً، وإنما سلوك قابل للتعليم والتطوير لدى الأفراد، وهو مهارة إيجاد الأفكار وحلول للمشكلات، على أن تكون أفكاراً نادرة وفريدة من نوعها.

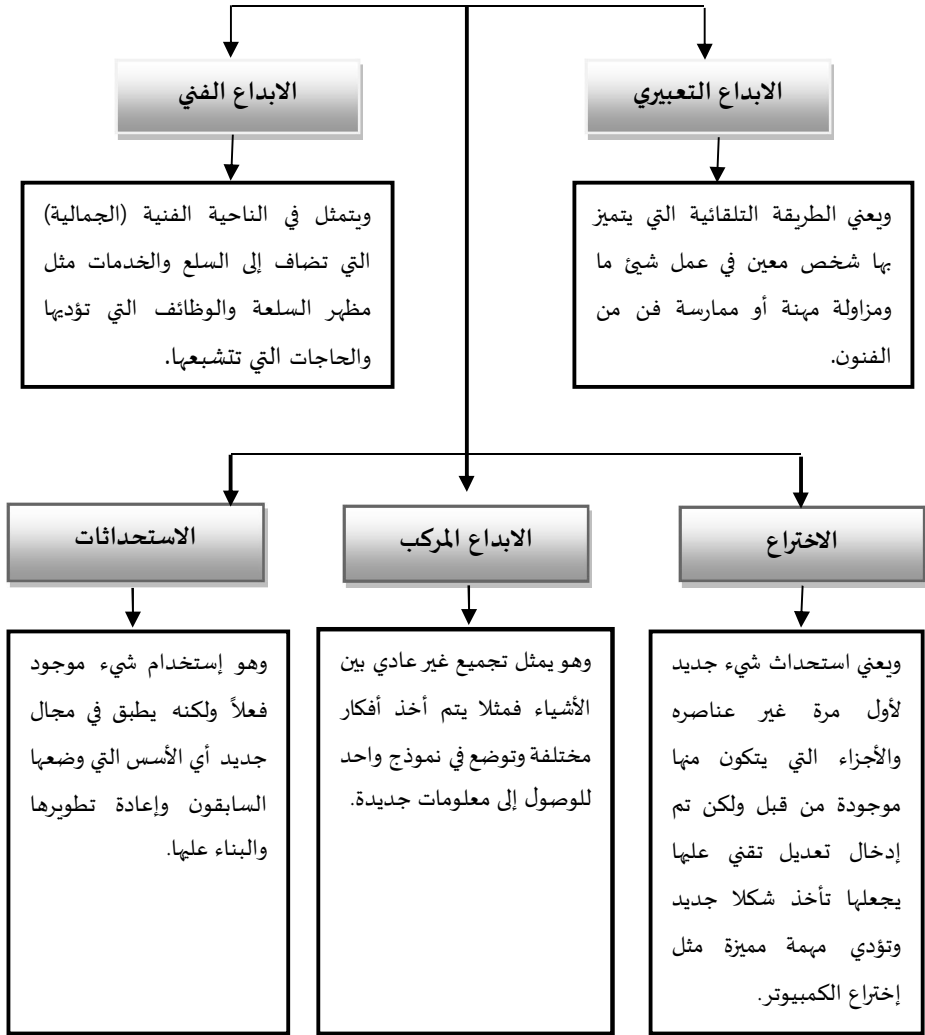
وللاشارة فإن مجال الإبداع المداولاتي غير محدود من حيث المكان والزمان والفئات، والرغبة والقدرة على الإبداع ليست قاصرة على مكان دون مكان أو زمن دون زمن، وليست قاصرة على فئة دون غيرها، وهذا ما يؤكد أهمية وضرورة أن يتم التعامل مع الإبداع كمنظومة متكاملة تتطلب بيئة محفزة داعمة.

وعليه، فإن الإبداع هو عملية نسبية تقع بين مرحلة المحاكاة والتطوير إلى مرحلة الابتكار الأصيل وهي عملية تتضمن النظر إلى الظاهر والأشياء والمشكلات بمنظور وعلاقات جديدة غير مألوفة، يتفاعل فيها الفرد والعمل وبيئة المنظمة والبيئة العامة ويقوم الفرد أو الجماعة بالبحث والاستقصاء والربط بين الأشياء بما يؤدي إلى إنتاج شيء جديد وأصيل ذو قيمة للمجتمع، وقد يتعلق هذا الشيء الجديد بسلعة أو خدمة أو أسلوب عمل جديد. (جلدة، 2006، ص 184)

2.1 أنواع الإبداع المداولاتي:

إن الإبداع ظاهرة متعددة الأبعاد وواسعة المجالات، وهذا ما جعل المفكرين والكتاب يختلفون في وصفهم وتحليلهم لأنواعه، مما جعله يتصف بعدة أنواع متباينة، ويمكن أن نميز الأنواع التالية للأبداع، والتي سوف يتم اجمالها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): أنواع الإبداع.



المصدر: سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، إدارة الإبداع والابتكار، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 55.

3.1 أهمية الإبداع المقاولاتي في المؤسسة:

في ظل التحديات المتنامية التي تفرضها ظاهرة العولمة والتغيرات التقنية المتسارعة والمنافسة الشديدة وثورة المعلومات والاتفاقيات الدولية بشأن إتفاقية التجارة الحرة وغيرها، تزايد الاهتمام بموضوع الإبداع المقاولاتي. حيث

أصبح يمس مختلف المجالات ويساهم في تطويرها، وبالأخص المؤسسات. ويمكن تلخيص أهميته في مايلي: (خيري، 2012، ص 46)

- يطور قدرة الفرد على استنباط الأفكار الجديدة وتقديم حلول لمشكلاته ومشكلات الآخرين بطريقة أصلية وفريدة.
- يعتبر مهارة حياتية أو نمط حياة وطريقة لإدراك العالم، يمكن تطوير هذه المهارات والمواهب الفردية من خلال التعلم والتدريب وتوظيفها في البيئة المناسبة.
- يعد طريقة للاستماع واكتشاف حلول للمشكلات بنظرة إيجابية.
- يؤدي إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة واستيعاب الفرص المتاحة ومسؤوليات إدارة المخاطر المرتبطة بها.
- يساهم في تفعيل التعاون الجماعي بين الأفراد وتحفيزهم على اكتشاف الأفكار الجديدة والأصلية، الأمر الذي يعني مواهبهم وميولاتهم.
- يعد الإبداع الأداة الأكثر قوة التي تجلب النجاح في إنتاج وتسويق السلع ذات الجودة الأفضل وتساعد على توفير فرص وأسواق جديدة.

مما سبق، يمكن الاستدلال على أهمية الإبداع وانسجامه مع خصائص المقلاتية سواء على مستوى الفرد المبدع الذي لا تختلف سماته على سمات المقل، أو على مستوى الجماعة التي قد ينتمي إليها هذا المقل إذا ما اختار العمل ضمن فريق من أجل إنشاء مؤسسة مقلاتية مبدعة تتناسب ورؤيته وطموحاته.

II. علاقة الإبداع المقلاتي بالابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الإبداع والابتكار في المؤسسات المعاصرة، على إختلاف أنواعها لا يعد مسألة ترف أو شيئا كماليا وإنما هو أمر ضروري لا غنى عنه إذا أرادت المؤسسة البقاء والازدهار وعلمها أن تجعل مهما أسلوب عملها وممارستها اليومية.

لقد اتضح أنّ الإبداع يمثل الميكانيزم الفعال الذي يسمح للمؤسسة بالتأقلم مع المستجدات وهذا عن طريق القدرة على اكتساب المعلومات والتكنولوجيات وبناء الأفكار الخلاقة من أجل خلق منتجات تتمتع بالجاذبية والتميز،

كما أن كل عامل داخل المؤسسة قادر على أن يكون مبدعا ومبتكرا وكل فرد يتمتع بالخبرة في نطاق ما قام بإنجازه، وتحسين القدرة على تحقيق أي تطور هام يتطلب قيام القيادة بمحاولة تحديد التوقعات.

II.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدد من المعايير التي يمكن التميز على أساسها بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات وهذه المعايير تختصر في معايير كمية ومعايير نوعية، إلا أن المعايير الأكثر استخداما هي المعايير الكمية وذلك لوضوحها وسهولة استخدامها، وأكثرها استخداما على الإطلاق هي معيار العمالة (عدد العمال) (شعباني، 2003، ص 60). وأدى إختلاف درجة النمو الاقتصادي من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها، إضافة لتعاريف بعض الهيئات الدولية.

وبتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 02-17 الصادر في 15 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمم المعدل للقانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001. والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال وهو كالآتي: (الجريدة الرسمية، 2017، ص 6)

II.1.1 المؤسسة الصغيرة جدا:

جاء تعريف المؤسسة الصغيرة في المادة العاشرة من القانون بأنها " مؤسسة تشغل ما بين 9/1 أفراد وتحقق رقم أعمال يقل عن 40 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دج".

II.2.1 المؤسسة الصغيرة:

تم تعريف المؤسسات الصغيرة في المادة 9 من القانون السابق ذكره بأنها: " مؤسسة تشغل ما 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية بين 200/10 مليون دينار جزائري".

II.3.1 المؤسسة المتوسطة:

وتطرق المادة 8 من نفس القانون إلى تعريف المؤسسات المتوسطة على أنها: " مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص يكون رقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 مليارات دينار جزائري"، أو مجموع حصيلتها السنوية مليون جزائري إلى مليار دينار جزائري.

وفي المادة 5 جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها " مؤسسات إنتاج السلع أو الخدمات وتشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية".

جدول رقم (1): تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري.

نوع المؤسسة المواصفات	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	9/1	49/10	250/50
رقم الأعمال (دج)	40 مليون	400 مليون	400 مليون/1 مليار
الحصيلة السنوية (دج)	20 مليون	200 مليون	200 مليون/1 مليار

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي 02-17 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 2017/02، ص 6.

II.2 مفهوم الابتكار المقاواني:

لقد قدمت مفاهيم مختلفة للابتكار باختلاف مناحي الباحثين واهتماماتهم العلمية وكذا انتماءاتهم الفكرية المتباينة.

II.1.2 تعريف الإبتكار:

عرف الإبتكار على أنه: "المبدأة التي يبدئها الفرد في قدرته على التخلص من السياق العادي للتفكير، وإتباع نمط جديد من التفكير" (خيري، 2012، ص 67). والإبتكار كذلك هو القدرة على خلق أو جلب شيء إلى الوجود، واختراعه في شكل جديد، كما أنه القدرة على إنتاج أو جلب شيء جديد إلى الوجود بالاعتماد على مهارة التخيل، فالإبتكار لا يعني القدرة على خلق شيء من لا شيء، ولكن القدرة على توليد أفكار جديدة من خلال جمع، تغيير، إعادة تطبيق الأفكار الموجودة.

ويُعرف الإبتكار بأنه: "قدرة الفرد على إيجاد أفكار، أو أساليب، أو مفاهيم جديدة، وتنفيذها بأسلوب جديد غير مألوف لدى الأفراد الآخرين، على أن تتناسب مع موقف معين، كما تعبر عن قدرة الفرد على استخدام الأفكار والمعلومات والأدوات الموجودة، بطريقة مستحدثة وفريدة". (عبد الفتاح، 2013، ص 17)

II.2.2 أنواع الإبتكار:

ينقسم الإبتكار إلى ثلاث أنواع رئيسية، وهي: الإبتكار التكنولوجي، والإبتكار الاقتصادي أو الريادة، والإبتكار الثقافي والفني، وتعتمد هذه الأنواع الثلاث للإبتكار على بعضها البعض. فمن أجل توليد الريادة (والمثلية في إنشاء أعمال جديدة)، يجب أن تتوفر الظروف الملائمة التي تحفز الإبداع، الفنون، والثقافة، فالأنواع الثلاث للإبتكار تحفز وتعزز بعضها البعض. (شريف، 2018، ص 13)

II.3.2 مصادر الإبتكار:

على أساس التجارب والبحث في المشاريع التجارية ومجموعات تطوير المنتجات في مختلف الصناعات في جميع المؤسسات عبر أنحاء العالم، يدرج الباحثون العديد من مصادر الإبتكار التي يمكن استخدامها من قبل المبتكرين الراغبين في أي وظيفة أو دور، من خلال الضبط بشكل دوري لهذه المصادر والعمل بطريقة منهجية من خلالها، يمكن لأي فرد تركيز الخيال وتنظيم التفكير وتحفيز الإبداع وإيجاد الأفكار القيمة للنمو. فمعظم الأفراد لديهم القدرة على الإبتكار طالما تم تحفيزهم بالطريقة الصحيحة، أو من خلال التحرك للقضاء على مشكلة لم يستطيع شخص آخر حلها. وعليه فإن الإبتكار هو وظيفة تضم ثلاث مكونات رئيسية هي: (شريف، 2018، ص 14)

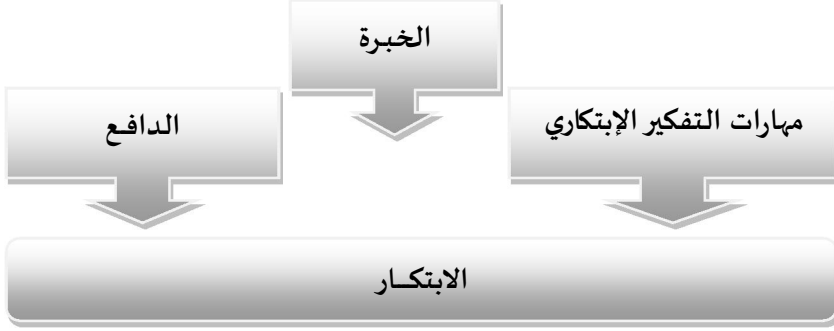
- مهارات التفكير الإبتكاري: فالخصائص الشخصية المرتبطة بالإبتكار تتمثل بشكل أساسي في: الذكاء، الاستقلالية، الثقة بالنفس، المخاطرة، التسامح، الغموض، التحكم والرقابة... الخ.

- الخبرة: عندما تكون القدرات التقنية، المعرفة، وغيرها من الكفاءات المطلوبة متوفرة في الفرد.

- الدافع الذاتي: الرغبة في الانخراط في العمل من أجل مواجهة التحدي والتمتع به، فالعمل في حد ذاته يعتبر دافع.

ويمكن تلخيص هذه المصادر ضمن الشكل الموالي، والذي يبين تقاطع مختلف المصادر لإنشاء وتجسيد الإبتكار.

الشكل رقم (2): مصادر الإبلكار.



المصدر: إعداد البابلان إعمال على المعطفال السابلقة.

II.4.2 أهمية الإبلكار الماؤلالي:

فكلسب الابلكار أهمفله من مكللف الاسبامال الال فقدمها للمؤسسة والال فمكن إبلالها ففما فلف:

- إبلال مملالل الللدة واملورها باسملرار: اللل ففرض بفئة الأعمال المعاصرة على المؤسسة ابلكار المملالل والالل ماملل بشكل أسرع من أفل وقل ماضى، ولسعى لل هذه المؤسسة للللصول على برامج للللللسن الملسملر لهذه المملالل وابلكار اللللل مملها.

- اللل نفلال وامللسن لللدة المملالل والالل مامللة: وهو ما فسلهم فف للللسن فنافسلية المؤسسة.

- إبلال أسواق الللدة: إن الإبلكار فقلود المؤسسة إلى الللل عن أسواق الللدة للللصرف مملاللها من المملالل.

- الللسن أداء المؤسسة: فعمل الابلكار على الللسن الأداء فف اللللالل الإدارية وفلزل من لللدة اللللالل المملللة للل المشكلال الال اللللها فف مكللف المالللال الفنفة والمالللة والللسلوقفة.

- اللل فرص عمل الللدة ومكلللة: فملل الابلكار فرصة للالفراد لللل خلق مؤسسة الللدة وفتح الللوط إنتاج واملال الللدة اللل طلب فدل عاملة ذال ملسلوى وائلل معفلنل لإلارلها واصلانلها والعمل على الللورها باسملرار.

II.3 الفرق بفن الإبلال والابلكار:

إن الإبلال ما هو إلا ولادة الللدة من الأفكار المملزة، بفنما الابلكار هو شلف مالل لل على أرض الواقع ولكنله الللل نوعاً ما. وعللما اللللع فكرة الللدة لا اللللل تكالفل لللرة للللفللها فف الإبلال ذائماً فكلن فف

البساطة والتميز، بينما الابتكار يحتاج إلى تكاليف من أجل التنفيذ. ويمكن تلخيص الفرق بينهما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): الفرق بين الابداع والابتكار الماوالاتي.

العناصر	الابداع	الابتكار
المفهوم	يتمثل بالقدرة على إيجاد فكرة غير عادية.	يتمثل بالقدرة على تنفيذ الأفكار بأسلوب محدث غير عادي.
المصدر	الإبداع ناتج عن المخيلة.	الابتكار ناتج عن العمليات الإنتاجية.
القياس	من الصعب قياس نسبة نجاح الإبداع.	من الممكن قياس درجة الابتكار ونسبة نجاحه؛ حيث إنه يتعلّق بالإنتاج.
المعالجة	ولادة لأفكار جديدة.	إيجاد شيء على أرض الواقع يكون جديداً وفريداً مثل السلع في السوق أو الخدمات.
التكلفة	لا تحتاج عملية الإبداع إلى تكاليف مالية.	بما أنّ الابتكار يتمثل بعمليات التنفيذ، فمن الطبيعي أن يحتاج إلى تكاليف مالية.
المخاطر	لا يخشى فيه من الوقوع في المخاطر.	هناك احتمالية للوقوع في المخاطر، كفشل تنفيذ الفكرة الإبداعية مثلاً.

Source: Surbhi. S, "Difference Between Creativity and Innovation", keydifferences.com, Retrieved 14-12-2020.

إن الابتكار هو تنفيذ الإبداع، قد يكون هذا إيضاح مختصر لذلك الفرق القائم بينهما. إذ أنه لن يكون ممكناً الحديث عن ابتكار من دون الحديث عن الإبداع؛ بمعنى أنه لا سبيل إلى تنفيذ فكرة إبداعية ما لم تكن هذه الفكرة موجودة من الأساس. كما أنه يجب أن يكون الإبداع معتمداً على الابتكار هو الآخر، فكل فكرة رائدة يجب أن تجد طريقها إلى العالم الواقعي، سوى أن المبدع لا يهجم التنفيذ قدر ما يهجم العثور على الفكرة الجيدة ذاتها.

وما يمكن استنتاجه من العرض السابق، أن الفرق بين الإبداع والابتكار يكمن في أن الأول يشير إلى توليد فكرة أو خطة جديدة وجديدة، بينما يشير الثاني إلى بدء خدمة أو منتج أو اختراع جديد في السوق، كلاهما مرتبط بالآخر ومبني عليه، لكنهما لا يحملان المعنى ذاته.

II.4 سبل دعم الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمأوسطة:

- من أهم الطرق التي ينصح باأباعها لدعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمأوسطة: (عادي، 2020)
- تحفيز العاملين الذين يستخدمون طرقهم الخاصة والإبداعية في العمل.
 - تحفيز العاملين وفسح المجال أمامهم ومنحهم الإمكانيات لإيجاد أفكار إبداعية جديدة.
 - تخصيص الوقت للقاء مع العاملين ومناقشة أفكارهم الجديدة بشكل جماعي.
 - السعي لاكتشاف العاملين الذين يمتلكون القدرة على الابتكار.
 - اكتشاف المعوقات التي تواجه العاملين في إيجاد الأفكار الإبداعية وتنفيذها، ومحاولة التخلص من هذه المعوقات.
 - تعزيز العاملين لإيجاد الأفكار الجديدة، من خلال معالجة المشكالات التي تقع في المؤسسة: لتجنب تبعاتها.
 - تحفيز العاملين الذين يقدمون الإنجازات في المؤسسة، ومكافأهم وتكليفهم بمهام جديدة.
 - اهتمام مدير المؤسسة بزيادة إدارته الإبداعية لتحفيز العاملين على زيادة الإبداع والابتكار في عملهم.
 - تشجيع العاملين على تنفيذ الأفكار الإبداعية، أكثر من الكلام عن هذه الأفكار.

II.5 تأثير الإبداع والابتكار على النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمأوسطة:

- إن تأثير الإبداع والابتكار على النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمأوسطة كأثير التكنولوجيا على عالمنا وتأثيرها على التحول من التسويق التقليدي إلى التسويق الرقمي، فالإبداع والابتكار أصبحا من الضروريات في عالم الأعمال، ويمكن ذكر بعض نقاط الأثير المهمة كمايلي:
- الإبداع والابتكار يساعدان على اسأمامة أواؤك في السوق وعلى خلق علامة تجارية مميزة. إذ أن التسويق التقليدي لمنأك أو خدمأك أصبح لا يؤذب أذهان وعيون المسأهكين لك.
 - يساهم الإبداع بشكل فعال ورنيسي في خلق ريادة الأعمال والسلوك الريادي، حيث أصبحت الكفاءة والخبرة لا تكفيان بقاء وديمومة المنأ واسأمراره فب السوق، وهناك العديد من أمألة على الإبداع والابتكار في المؤسسات التجارية، والتي أصبح الإبداع هو محتواها الأساسي حيث يتألى الإبداع من بداية الإنتاج وصولاً للتسويق والتوزيع.
 - كشفت العديد من الدراسات أن ولادة الأفكار الجديدة أي وجود الإبداع والابتكار يؤثر بشكل كبير على زيادة الإنتاج، وخلق منأجات جديدة، وأن الشركات التي تبأع هي أكثر الشركات فتأاً لأسواق جديدة، وتحقق عوائد أفضل، وتوفر فرص عمل مما يؤثر على اقتصاد الدولة بشكل إيجابي.
 - حأمية إدراج نوعين من الإبداع بالمؤسسات، وهما الإبداع التقني، والإبداع الإداري، التقني هو المألق بعمليات الإنتاج والطرق المسأمة فيه والعمليات التسويقية وكيفية الترويج للمنأ، الإداري هو

المتعلق بطريقة إدارة المؤسسة واستراتيجياتها. ويعتبران الأكثر تأثيراً في القرارات الإبداعية والابتكارية التي تتخذها المؤسسة.

ومن الأمثلة على الإبداع والابتكار وتأثيرهما على النشاط الاقتصادي وعالم الأعمال نذكر: (أحمد، 2020)

- حملة باندورا للمجوهرات (Pandora Jewelry Campaign):

شركة "Pandora" هي شركة دنماركية تأسست عام (1982)، أسسها كل من "Winnie Liljeborg" و "Bear Envoldsen"، تعمل تلك الشركة في مجال تصنيع وتجارة تجزئة المجوهرات في أكثر من (100) دولة. قامت الشركة بعمل حملة تسويقية من أجل الترويج لمنتجاتها وتعد تلك الحملة من أقوى أمثلة على الإبداع والابتكار حيث جمعت الشركة العديد من الأمهات وأطفالهن، ثم قاموا بتعصيب أعين الأطفال، وطلب من الأطفال محاولة التعرف على أمهاتهم. الطفل الذي استطاع التعرف على والدته قام باختيار قطعة مجوهرات لوالدته من أحدث تصميمات "باندورا"، سميت الحملة بـ: "Every woman is unique".

- شركات السيارات (Cars Companies):

والشركتين المعنيتين في هذا المثال هما، شركة "BMW" وهي شركة ألمانية، تعد من أكبر ثلاث شركات في ألمانيا في مجالها، تعمل الشركة في تصنيع السيارات والدراجات النارية وكانت تصنع محركات الطائرات، تأسست عام 1916. شركة "Audi" هي أيضاً شركة ألمانية تعمل في صناعة السيارات، تنتج السيارات الفاخرة والرياضية، تأسست عام 1909، وهي إحدى شركات مجموعة "Volkswagen"، مؤسس الشركة هو "August Horch".

قدمت الشركتين حملات إعلانية باستخدام لعبة الشطرنج. وقامت شركة "BMW" بهنئة غريمها الأكبر شركة "Audi" على الفوز بلقب "أفضل سيارة في جنوب أفريقيا" وذلك في عام 2006، ولكن كانت شركة "BMW" تهكم في هذا الإعلان حيث ذكرت في نهاية الإعلان (من الفائز بجائزة أفضل سيارة عالمية في عام 2006؟).

وبالمقابل ردت شركة "Audi" على هذا التهكم بوضع لافتات عن حملة إعلانية جديدة كانت اللافتة تحمل العبارة التي استخدمتها غريمها في آخر حملة تسويقية لها "أفضل السيارات قيادة" وقامت بسؤال شركة "BMW" هل تلعب الشطرنج؟، حان دورك.

وهنا يكمن الإبداع، حيث قامت شركة "BMW" بالرد بلافتة إعلانية ضخمة مقابلة للوحة إعلانية لشركة "Audi" وكانت اللافتة تحمل عبارة "كش ملك"، وهذا ما جعل شركة "Audi" تشعر بالإهانة وتتحول الحرب إلى السوشيال ميديا باستخدام تعبيرات ساخرة.

III. عوائق الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكننا تصنيف المعوقات التي تحول دون السلوك الإبداعي والابتكاري في المؤسسة إلى قسمين، معوقات السلوك الإبداعي للأفراد العاملين بالمؤسسة، أما القسم الثاني فيتمثل في معوقات تخص المؤسسة عامة.

1.III معوقات السلوك الإبداعى والابتكارى للأفراد العاملين بالمؤسسة:

والمتمثلة في معوقات إدراكية، معوقات وجدانية وشخصية إضافة إلى معوقات ثقافية أو إجتماعية. (الأخضر، 2011، ص 65)

- معوقات إدراكية: وتمثل في عدم إدراك الأفراد العاملين لجوانب المشكلة بالشكل الصحيح وذلك بسبب عزلها عن سياقها، أو تضيق نطاقها أو لصعوبة إدراك بعد العلاقات المتضمنة فيها.

- معوقات وجدانية وشخصية: والمتمثلة في الخوف من المبادرة ومن الوقوع في الخطأ، والجهود في التفكير والرغبة في تحقيق النجاح السريع.

- معوقات ثقافية أو إجتماعية: وهي تلك التي تعود إلى الضغوط الإجتماعية المختلفة التي تتدخل في تشكيل حياة الأفراد وتصرفاتهم وتؤدي بهم إلى تبني إتجاه المجاراة لما هو شائع.

2.III معوقات الإبداع والابتكار التي تخص المؤسسة عامة: تواجه المؤسسات في غالب الأحيان ستة عوائق تقف في طريق الإبداع والابتكار والمتمثلة في الثقافة، الإستراتيجية، الإجراءات (العمليات)، الطرق، الأدوات والوقت. (جوبتا، 2008، ص 113)

- الإستراتيجية: إذ يعد إختيار المشروع الناجح هو ذا أهمية كبرى ولا يجب أن يترك لعامل المصادفة. لذا لا بد على المؤسسة أن تبني بوضوح عملية البحث والتطوير بما يسمح بزيادة احتمالات النجاح.

- الإجراءات: يجب أن تركز المؤسسات على الإستراتيجية التي تدعم إبتكار المنتجات المنشودة، فالإهتمام بالإجراءات الأساسية يضمن للمؤسسة إمكانية إدارة تلك الإجراءات بأسلوب صحيح والحد من إستهلاك الوقت.

- الطرق: ينبغي على الإدارة أن توقف العمل في مشروعات البحث التطوير بمجرد إدراكها أن ذلك المشروع لا يحقق تطلعات المؤسسة، لأن إيقاف الأنشطة غير القياسية يتيح إعادة توجيه الموارد نحو المشروعات الأكثر نفعاً، وغالباً ما ترى المؤسسات الأساليب غير القياسية معطلة بسبب الإفتقار إلى المعايير الواضحة وإلى المعلومات التي تدعم عملية إتخاذ القرار.

- الأدوات: إن المعرفة هي المدخل الأساس للنجاح، لذا فإن المؤسسة الناجحة تستثمر المشاركة الداخلية للمعرفة وتتعلم من خبراتها بالمشروعات وبوجه خاص من أخطائها، كما أنها تقوم بتعديل بنائها ونظامها لتتجنب تكرار تلك الأخطاء، أما المؤسسات الأقل نجاحاً فهي لا تجيد إستخدام الوسائل الضرورية لممارسة إدارة المعرفة المهنية.

- الوقت: هناك العديد من الأمثلة التي تظهر كيف يتم تحفيز الإبداع تحت ضغوط الوقت والكثير من الأشخاص يعتقدون أنهم يعملون بشكل أفضل تحت الضغط أما الأبحاث لا تثبت ذلك تماماً، رغم ثبوت بعض الحالات.

خاتمة:

يعتمد النجاح في الوقت الراهن وفي ظل بيئة الأعمال التي تتسم بزيادة حدة التنافس العالمي على مدى ازدهار وتطور مفهوم المداولاتية باعتباره متمثلاً بالتفكير الاستراتيجي وسلوك اتخاذ المخاطرة الذي ينتج عنه خلق فرص جديدة للأفراد أو المؤسسات. وذلك من خلال تحمل المخاطرة في إنشاء أعمال جديدة.

لذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة اليوم بلعب دور ريادي فيما يخص دعمها لعملية الإبداع والابتكار، بما يسمح ذلك بإعادة تشكيل أو إحداث ثورة في طرق وأدوات الإنتاج، واستغلال الاختراعات أو التقنيات الحديثة. ومن خلال عرضنا لدور وأهمية الإبداع المداولاتي في تحفيز الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يمكن أن نخلص ببعض النتائج والتوصيات المهمة، ومنها:

1. يعتبر ضبط سلوك الإبداع أمر حيوي لنجاح التنظيم ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنه يسمح للمؤسسة بالتأقلم مع المستجدات وهذا عن طريق القدرة على اكتساب المعلومات والتكنولوجيات وبناء الأفكار الخلاقة من أجل إنتاج منتجات تتمتع بالجاذبية والتميز.

2. إن الدور الرئيسي للمؤسسة المبدعة يكمن في تحقيق عامل الإبداع على أرضية الواقع مع عدم تجاهلها لإستراتيجية المنافس ومختلف التقنيات المستعملة لديه، حيث يعتبر الإبداع أفضل وسيلة لتحقيق مكانة جيدة في السوق مقارنة مع المنافس وأمثل أداة لضمان صورة جيدة للمؤسسة ومنتجاتها.

3. يعد الابتكار أمر في غاية الأهمية في المؤسسة لكي تستطيع الاستمرار والتميز، وملازمته للعمل المداولاتي يعتبر عملية جوهرية ومدى فعالية هذه العملية تعكس مدى وصول هذه المؤسسات لأهدافها المنشودة وبمستوى عالي يكفل لها البقاء والاستفادة من الفرص التي تقدمها البيئة التي تتفاعل فيها المؤسسات الخاصة والنشاط المداولاتي.

4- إن الابتكار هو تنفيذ الإبداع، إذ أنه لن يكون ممكناً الحديث عن ابتكار من دون الحديث عن الإبداع؛ بمعنى أنه لا سبيل إلى تنفيذ فكرة إبداعية ما لم تكن هذه الفكرة موجودة من الأساس.

5- لا بد على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تعتمد على امكانياتها ومهاراتها وقدراتها الذاتية، والاستخدام الأمثل للموارد وكفاءاتها البشرية وتشجيعها على الإبداع والابتكار، فالتميز بالنسبة للمؤسسة انطلاقاً من امكانياتها الخاصة يصعب على المنافسين تقليدها.

6- ضرورة تخصيص إحصائيات لدى برامج الدولة المتكلفة برصد النشاط المداولاتي والابتكاري في الدولة بالنشاط المداولاتي ونسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر قطاع حساس وإستراتيجي.

7- إقامة ورش عمل وندوات دورية متخصصة تعرض فيها التجارب والآليات الكفيلة بالتوظيف الأمثل للأفكار الإبداعية والابتكارية وربطها بجاعات المؤسسات الصغيرة بطريقة علمية وعملية وذاتية الإكتفاء.

قائمة المراجع:

1. Richard.L, Daft, Organization Theory and Design, 4 th ed, New York Westen Publishing cp; 1992, P 245.
2. جاومان، كارول، الإبداع في العمل دليل عملي للتفكير الإبداعي، بيروت، دار المعرفة للتنمية البشرية، 2004، ص 01.
3. فتحي عبد الرحمن جروان. الإبداع مفهومه، تدريبه، ط 1، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 20.
4. Yan deKerorguen, Anis Bouayad, La face cachée du management Paris ; DUNOD, 2004, p 197.
5. طارق عبد الفتاح الجعبري، دور الادارة العليا في تحقيق الابداع المؤسسي في المنظمات الأهلية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين، مذكرة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2008، ص 11.
6. سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، إدارة الإبداع والابتكار، عمان، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2006، ص 184.
7. أسامة خيري، إدارة الإبداع والابتكارات، الطبعة 1. عمان، دار الياة للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص 45، 46.
8. اسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ودورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص 60.
9. الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي 02/17 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 17/02، ص 6.
10. أسامة خيري، نفس المرجع، ص 67.
11. إسماعيل عبد الفتاح، الابتكار وتنميته لدى أطفالنا، ط 1، القاهرة، مكتبة دار الكتاب، 2013، صفحة 16، 17.
12. عمار شريف، مطبوعة محاضرات في مقياس الماؤولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2018، ص 13.
13. عمار شريف، نفس المرجع، ص 14.
14. نور عادي، 2020، الفرق بين الإبداع والابتكار، <https://mawdoo3.com>، بتاريخ: 2022/08/20.
15. هالا أحمد، 2020، أمثلة على الإبداع والابتكار وتأثيرها على عالم الأعمال، <https://promediaz.com>، بتاريخ: 2022/08/20.
16. خراز الأخضر، دور الإبداع في إكتساب المؤسسة ميزة تنافسية دراسة حالة مؤسسة EGTت مركب حمام ربي (سعيدة) نموذجاً، مذكرة ماجستير مالية دولية، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2011، ص 65.
17. برافين جوبتا، ترجمة أحمد المغربي، الإبداع الإداري في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 113.

الابتكار إستراتيجية أساسية للمقاولاتية ودوره في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

Innovation is a basic strategy for entrepreneurship and its role in achieving a sustainable competitive advantage for small and medium enterprises

د. عبد الحميد قادم، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. محفوظ عرابي، جامعة البويرة، الجزائر

Abstract:

The study sought to show the role of innovation as one of the entrepreneurial strategies in the success and sustainability of small and medium enterprises, through achieving sustainable competitive advantages that mainly stem from keeping pace with the needs and desires of customers by bringing new and out of the ordinary. The researchers used in this paper the descriptive analytical approach based on Monitoring the elements of the phenomenon and subjecting them to analysis and interpretation.

The study came out with a number of results, the most important of which are: that innovation in our time has become the most important strategic options that achieve greater effectiveness in the performance of the enterprise's business and the main key to any competitive advantage and the driving force towards the growth and sustainability of small and medium enterprises.

Keywords: innovation; entrepreneurship; small and medium enterprise; sustainability.

Jel Classification Codes:O350, O310.

ملخص:

سعت الدراسة إلى تبين دور الابتكار كإحدى استراتيجيات المقاولاتية في نجاح واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تحقيق المزايا التنافسية المستدامة المتأتية أساسا من مواكبة حاجيات ورغبات الزبائن عن طريق الإتيان بالجديد والخروج عن المألوف، هذا وقد استخدم الباحثان في هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد عناصر الظاهرة وإخضاعها للتحليل والتفسير.

وخرجت الدراسة بجملة من النتائج أهمها: أن الابتكار في وقتنا الراهن أضى أهم الخيارات الاستراتيجية التي تحقق فعالية أكبر في أداء أعمال المؤسسة والمفتاح الرئيسي لأي ميزة تنافسية والقوة الدافعة اتجاه نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وديمومتها.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، المقاولاتية، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الاستدامة.

تصنيف O310:JEL، O350.

مقدمة:

برزت الظاهرة المقاولاتية وعملية إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الراهن بشكل واضح واستحوذت على اهتمام كبير من قبل دول العالم في ظل التغيرات والتحولت الاقتصادية العالمية سواء أكان ذلك بالنسبة للاقتصاديات الصناعية المتطورة أو النامية. كما أضحت الفكر المقاولاتي موضوع طلب اجتماعي من قبل عدة أعوان (الأفراد، المؤسسات، الدولة، الهيئات والتنظيمات...)، وذلك لما له من تأثيرات إيجابية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كدوره البالغ الأهمية في الإنتاج وفي التنمية، وخلق فرص العمل والثروة، إضافة إلى الابتكار والتقدم التكنولوجي...

وعلى اعتبار أن السمة الأساسية التي تميز بيئة الأعمال المعاصرة هي المخاطرة وعدم التأكد، من خلال اشتداد المنافسة وصعوبة السيطرة على الأسواق والمحافظة على الميزة التنافسية، أصبح من الصعب على المؤسسات خاصة الصغيرة منها والمتوسطة السيطرة على حركة النمو والاستمرارية إلا إذا تمكنت من التأقلم مع الشروط المتغيرة للمنافسة وتحكمت في استراتيجياتها ومدخلها وأساليبها. وعلى اعتبار أن البيئة الحالية تشهد تزايداً كبيراً وغير مسبوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تحول الأسواق وتطور التكنولوجيا هذا فضلاً عن تقادم المنتجات وسرعة تغير العمليات، فإن الاستمرارية والتميز والنجاح هي فقط للمؤسسات التي تكون قادرة على مقاومة كل التحديات السابقة، وهنا تبرز العديد من العوامل التي تمكن هاته المؤسسات من البقاء والاستمرار ولعل من أبرزها تركيز المؤسسة على الابتكار.

مما سبق تبدأ معالم إشكالية هذه المداخلة تتضح إذ أن اعتماد المؤسسة على الفكر المقاولاتي من خلال تشجيع الابتكار والتجديد ودوره كمنشآت مهجي ومنظم وأساسي في التوصل إلى منتجات، أسواق، عمليات، تكنولوجيا، وأساليب إنتاجية أو إدارية جديدة يعمل على إنجاز المشاريع بصفة عامة والمشاريع المتوسطة والصغيرة على وجه الخصوص ويكسب المؤسسة ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والنمو وتضمن لها استمراريتهما وعلى ضوء هذا النقاش نطرح التساؤل التالي:

كيف يساهم الابتكار كاستراتيجية أساسية للمقاولاتية من خلال التجديد في إنجاز المشروعات وضمان استمرارية المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة؟

وينجر عن هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية نطرحها كما يلي:

- ما مفهوم المقاولاتية، وما هي خصائصها ومنافعها للمؤسسة؟
- ماهي استراتيجيات المقاولاتية، وكيف لها أن تسمح للمشروع بالنجاح والاستمرارية؟
- كيف يؤثر الابتكار والإبداع كاستراتيجية للمقاولاتية في خلق ميزة تنافسية مستدامة للمشاريع بصفة عامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؟

ومن أجل الإجابة عن الأسئلة السابقة نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

- يعد الابتكار من أهم استراتيجيات الفكر المقاولاتي التي تسمح باستدامة واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- اتباع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجية الابتكار يمكنها من كسب ميزة تنافسية مع المحافظة على هذه الميزة.

. أهمية الدراسة:

تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية الظاهرة المقاولاتية بصفة عامة وعنصر الابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، حيث أضحى الابداع والتجديد المفتاح الرئيسي لنجاح المشاريع في ظل بيئة راهنة يسودها الكثير من الاضطراب والتغير ويكتنفها الغموض وعدم التأكد. فهذه الدراسة تبحث في إشكالية ذات أهمية كبيرة تتمثل في معرفة أثر الابتكار والإبداع كاستراتيجية من استراتيجيات المقاولاتية على المحافظة على استمرارية المؤسسة ونموها ومعرفة عوامل الابتكار المساهمة في ذلك.

. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة ما يلي:

- معرفة مفاهيم المقاولاتية واستراتيجياتها؛

- معرفة مدى مساهمة الابتكار كاستراتيجية للمقاولاتية في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

- توضيح الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الإبداع في تكوين ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- محاولة تسليط نتائج الدراسة والاستفادة منها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

. منهج الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث والإحاطة بكل جوانبه، وتحقيقاً لأهدافه، تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام الجانب الوصفي بهدف تكوين القاعدة النظرية اللازمة للدراسة، وذلك بعرض مختلف التعاريف المتعلقة بالمقاولاتية، وبدور الابداع والابتكار في استدامة المؤسسات الصغيرة.

1. أساسيات حول المقاولاتية

إن الفكر المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الحفاظ على استمراريتهما يعتبر ذو أهمية كبيرة، إذ أضحت المقاولاتية واحدة من أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه لما لها من أثر على مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد...

1. تعريف المقاولاتية

إن أصل مفهوم المقاولاتية هو من الكلمة الفرنسية "entrepreneur" واشتق منه مفهوم كل من المقاول entrepreneur ومفهوم المؤسسة entreprise، التي تقابلها في اللغة العربية مصطلحات كـ "المنظم" و"المقاول" و"الريادي".

هناك عدة تعاريف أسندت إلى مصطلح المقاولاتية أو ما يعرف بريادة الأعمال، وفي هذا الصدد يعتبر "Churchill" بأن كثرة وتباين تعاريف المقاولاتية تعد من بين عوائق الكثير من الأبحاث والدراسات المثمرة، فيقول " ما نقول حقًا بخصوص المقاولاتية".

وفيما يلي نذكر جملة من التعاريف كما يلي:

عرفها كل من "عبد الستار محمد العلي" و "فايز جمعة صالح النجار" على أنها عملية إنشاء شيء حديث ذو قيمة. وتخصيص الموارد اللازمة لهذا المشروع من مال وجهد ووقت، وكذا تحمل المخاطر المرافقة والحصول على المكافئة الناتجة. حيث أنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، هذه الأخيرة يتم تقديمها من خلال الأشخاص المتحملين للمخاطر في رؤوس أموالهم المستثمرة والملتزمين بالتنفيذ بغية خلق قيمة مضافة (Value-Added) إلى المنتجات التي قد تكون جديدة أو مألوفة أو فريدة (Unique). لكن الأهم في هذا الأمر هو أنه ينبغي على المقاول إضافة قيمة عن طريق تخصيص الموارد والمهارات اللازمة اللازمة (صالح النجار ومحمد العلي، 2006، الصفحات 5-6)

وذهب كل من "طاهر محسن منصور الغالبي" و "وائل محمد صبيحي إدريس" إلى تعريف المقاولاتية على أنها: "مجموعة الخصائص المتعلقة ببدء الأعمال والتخطيط لها وتنظيمها وتحمل المخاطر والإبداع في إدارتها" (منصور الغالبي ومحمد العلي ، 2009، صفحة 561).

هذا وقد حاول جملة من الباحثين تحديد مفهوم المقاولاتية، وذلك كما جاء في الكتاب المحرر من قبل "Burger-Helmchen"، حيث عرفها "Gartner" على أنها: "إنشاء منظمات، وهي العملية التي من خلالها تأتي منظمات جديدة إلى حيز الوجود"، وعرفها "Drucker" أيضا على أنها ذلك العمل الذي ينطوي على الابتكار والإبداع ومنح الموارد المتوافرة إمكانات إنتاجية جديدة. ويقول "Fenkataraman" أن المقاولاتية: "تعنى بالكيفية، وعلى يد من، وبأي الفرص تمت التضحية لإيجاد واكتشاف وإنشاء منتجات المستقبل". (علي مهدي ، 2014، صفحة 109).

ومن خلال كل ما سبق يمكن تعريف المقاولاتية على أنها عملية إنشاء شيء جديد قيم (منظمة جديدة أو تطوير منظمة قائمة) من خلال تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية والوقت اللازم، إضافة إلى الأخذ بالمبادرة والعمل الحر والرغبة في تحقيق الذات، والإبداع والابتكار، والميل والاستعداد نحو المخاطرة، بهدف خلق قيمة مضافة من خلال المنتجات والخدمات المطروحة والحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة في رؤوس الأموال المستثمرة، وذلك كله في إطار بيئة مضطربة ومعقدة يسودها الغموض ويكتنفها حالات عدم التأكد.

2. خصائص المقاولاتية

يمكن ذكر أهم سمات وخصائص المقاولاتية في النقاط التالية:

- القيادة، إذ أن المقاولاتية تمثل القوة الدافعة وراء اكتشاف الحقائق الاقتصادية؛
- المقاولاتية هي رؤيا شاملة واضحة مدعومة بالعديد من الأفكار الإبداعية القوية المحددة والتميزة، أي الجديدة في السوق؛
- روح المقاول (Spirit of the Entrepreneur) هناك رؤية لما هو أحسن من الوضع الحالي؛

- عن طريق العملية المقاولاتية أيضا يتم إيقاظ الحدس والبصيرة التي تضرب بجذورها في الخبرة، حيث يعمل المقاول على تطوير الرؤية المنبثقة عن الروح المقاولاتية وكذا الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ؛
 - يعمل المقاول على تنفيذ هذه الرؤية بسرعة وحماس، حيث أن هذا العمل يمكن أن يوفر له الشعور التام بالمعيشة والارتياح والرضا في خدمة المجتمع؛
 - المقاولاتية تمثل العمل الشخصي الحر الممارس من طرف الفرد انطلاقاً من جملة عناصر رئيسية هي: الابتكار والإبداع والرغبة في التفرد وتحمل المخاطر، وهذا كله بهدف تقديم أشياء جديدة والخروج عن المألوف
3. منافع المقاولاتية

يمكن ذكر أهم منافع الظاهرة المقاولاتية من خلال الآتي:

- فرصة لتحصيل أرباح جيدة: حيث تمثل الأرباح والعوائد المادية عنصراً تحفيزياً فعالاً في قرارات المقاولين بشأن تقديم مشاريع جديدة للسوق.
- فرصة تحقيق أقصى الإمكانيات: فعلى عكس نظرة غالبية الأفراد الذين يرون بأن بداية الأعمال خالية من الصعوبات والعراقيل، فإن المقاول ينظر إلى أن العمل يتطلب الجد والمثابرة والعمل المكثف والاستعداد لتحمل المخاطرة، إضافة إلى المبادرة. فالعمل بالنسبة للمقاول يمثل أداة لتحقيق الذات.
- زيادة في متوسط دخل الفرد: فالمقاولاتية في أغلب المواقع تكون مصحوبة بزيادة المخرجات، وهو الأمر الذي يسمح بتكوين الثروة للأشخاص من خلال زيادة عدد المشاركين في التنمية.
- العمل على تطوير الاقتصاد: فالمبادرات الفردية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والنواة الرئيسية التي تمد الاقتصاد الوطني فيما بعد بالمشروعات الكبيرة. حيث نجد على سبيل المثال بأن حوالي 3,6 مليون مشروع مقاولاتي في الصين تساهم بحوالي 56% من PNB، و 75% من القيمة المضافة الصناعية، و 62% من الصادرات، و 75% من التشغيل خارج الزراعة، و 80% من المنتجات الجديدة (Djemai, 11 et 12 Mars 2013, p. 52).
- إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي: إذ تصاحب المقاولاتية في الكثير من الأحيان سيرورات التحولات الهيكلية وتغيرات المحيط الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي وحتى التنظيمي، حيث أن هذه التحولات تولد من حالات عدم التأكد وعدم الاستقرار والتي ينجم عنها ظهور فرص إنشاء نشاطات اقتصادية ومؤسسات جديدة، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تنوع في النسيج الاقتصادي بين الغرب والشرق، إضافة إلى الانفتاح على الصعيد الدولي (Fayolle, le métier de créateur d'entreprise, 2003, p. 31).
- النمو في جانبي العرض والطلب: حيث أن تأمين رأس مال جديد سيوسع من جانب الزيادة في العرض، كما أن الانتفاع من الطاقات الجديدة والمخرجات في المشروع الحديث سوف يؤدي إلى زيادة في جانب الطلب.

- تجديد حظيرة المؤسسات: حيث تسمح الأنشطة والمشروعات المقاولاتية في تجديد حظيرة المؤسسات (Le Parc d'entreprises) بشكل متزايد من سنة لأخرى، والذي يكون على سبيل المثال في حدود 10% في فرنسا، الأمر الذي يسمح بضخ حوالي مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة (Fayolle & Filion , devenir entrepreneur , 2006, p. 25).

- الابتكار والتحديث: حيث يعتبر الإبداع والابتكار والخروج عن المألوف سمات لصيقة بالمشروعات المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، وهنا تعد المقاولاتية إحدى مصادر التجديد، لأن التطوير يتركز أساسا على عنصر الابتكار وذلك بالنسبة لتطوير المنتجات أو الخدمات الجديدة للسوق إضافة إلى الاهتمام بالاستثمار بغرض تأمين مشاريع جديدة.

- الفرصة للمساهمة في خدمة المجتمع: حيث أنه في الغالب ما يكون المقاول من الأفراد الموثوقين والمحترمين في المجتمع، وبالتالي فله فرصة كبيرة لخدمة المجتمع من خلال تنمية الاقتصاد وزيادة النمو وتأثير أعماله على وظائف الاقتصاد المحلي.

- خلق مناصب الشغل: حيث تعتبر المشاريع المقاولاتية مصدرا مهما للوظائف الجديدة في الاقتصاد، فقد أضحت عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية على العموم منذ سنوات السبعينات تبدو كحل لمشكلة البطالة ومصدر محتمل لتوفير مناصب العمل (Fayolle, entrepreneuriat: apprendre à entrepreneur , 2004, p. 11).

- الفرصة لتحقيق الذات: حيث أن امتلاك المقاول للعمل يمنحه الحرية والاستقلالية وإمكانية تحقيق ما هو مهم له.

- تساهم المؤسسات المقاولاتية في تقديم الخدمات والسلع: حيث تسهم المشاريع المقاولاتية في تحقيق أداء مالي ومردودية وربحية جيدة للفرد المقاول ومالك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بيد أنها من الجهة الأخرى تؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات الزبائن من السلع والخدمات المطلوبة.

2. استراتيجيات المقاولاتية

تعتبر استراتيجيات المقاولاتية من أبرز الاستراتيجيات الدافعة بالمؤسسات إلى الميل نحو تحقيق حاجيات ورغبات الزبائن والعملاء، إضافة إلى الوصول بهذه المؤسسات إلى تحقيق الميزة التنافسية والتميز والتفرد، وذلك لما تتميز به هذه الاستراتيجيات من أهمية بالغة في ظل المنافسة الشديدة في الأسواق ما بين منشآت الأعمال، وتمثل أهم هذه الاستراتيجيات أو الأبعاد فيما يلي (السكرانه ، 2008).

1. الابتكار

أشار (Van de Ven et al) بأن عملية الابتكار في المؤسسات تعبر عن تطوير وتطبيق الأفكار الحديثة من طرف الموظفين الذين يضمون على مدار الوقت الإجراءات مع الآخرين داخل ترتيب تنظيمي. هذا ويصف (Zhuang) الابتكار على أنه عملية عقلية ديناميكية تستوجب أن يكون التفكير الإبداعي ضمن مدخلاتها، وذلك بغرض تطوير أفكار جديدة أو خلق استعمالات حديثة لمنتجات قائمة أصلا، مع التأكيد على إلزامية أن يكون التجديد نحو الأحسن.

2. الإبداع

ظهر مصطلح الإبداع في الثلاثينات من القرن الماضي على يد الاقتصادي **Joseph Schumpeter** الذي عرف الإبداع كما يلي: "الإبداع هو الحصيلة الناتجة عن إنشاء طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلى التغيير في مكونات المنتج وكيفية تصميمه"، كما أشار إلى خمسة أنواع من الإبداع وهي:

- تقديم منتج جديد.
- تقديم طريقة إنتاج جديدة.
- دخول سوق جديد.
- مصدر جديد للمواد الأولية.
- تنظيم جديد للمواد الأولية. (Lachman Jean, 1993, p. 110_113).

يعرف (Schumpeter) الإبداع على أنه: "الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه".

كما يعرفه (LAELLUND) على أنه: "عمل شيء ما أفضل، وهو امتلاك رؤية بفكرة ما وتحديد الثغرات التي تعترض تلك الرؤية والوصول إلى نتائج مفيدة وعملي في نهاية الأمر".

ومن أهم العناصر المكونة لعملية الإبداع، نذكر الآتي:

- الطلاقة: وذلك من خلال إنتاج أكبر كم ممكن من الأفكار الجديدة خلال فترة معينة؛
- المرونة: بمعنى القدرة على التكيف حسب الموقف؛
- المخاطرة: بمعنى الميل نحو المخاطرة والاستعداد لها عنج تبنى الأفكار والأساليب الجديدة؛
- التحليل: وذلك من خلال تفكيك العمل الإنتاجي الابتكاري إلى وحدات بسيطة ليعاد ترتيبها؛
- الخروج عن المألوف: من خلال الإتيان بالجديد وهدم القديم والخروج عن التزعة التقليدية، وذلك بما يتوافق والحاجات والرغبات الحالية.

فالإبداع هو عملية مبتكرة لا يمكن قياسها ترتبط أساساً بتوليد أفكار جديدة وفريدة من نوعها، في حين الابتكار يعبر عن عملية منتجة يمكن قياسها هدفها تقديم شيء أفضل في السوق.

3. المخاطرة

تعرض المشاريع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعديد من الأخطار التي تستوجب على الماقل التعامل معها وإدارتها بطريقة علمية ومنهجية بغية تجاوزها وتحقيق الاستمرارية والديمومة لها. كما وتعتبر أخذ المخاطرة ميزة بالغة الأهمية في المقاولاتية، حيث تنشأ المخاطر عند عدم معرفة المحصلة النهائية واحتمال تعدد النتائج.

حيث ينوه "Bostjan" بأن سلوك أخذ المخاطرة غير محدود بين الأفراد والمؤسسات بالنسبة للمشاريع المقاولاتية الجديدة، حيث أن مستوى المخاطرة هو الذي يحدد صفة الشخص، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان عاملاً وكلما أخذت في الارتفاع اتجه نحو الماقل. حيث تقوم عملية الأخذ بالمخاطرة أساساً

على مبدأ المقامرة والمغامرة وكذا المخرجات المحصل عليها من هذه المخاطرة (الفوائد والعوائد المتوقعة). كما أنها متصلة بصفة قوية بعملية اتخاذ القرارات.

4. التميز والتفرد

والذي يقصد به تميز المؤسسة عن غيرها من المنافسين سواء في طبيعة المنتج أو الخدمة المطروحة في السوق أو نوعية الموارد المتوفرة للمنظمة أو فيما يتعلق بمدى قدرة منظمة الأعمال على الإتيان بالجديد من حيث أساليب الإنتاج الحديثة أو الطرق التسييرية الجديدة، والذي يكسبها موقعا تنافسيا قويا يمكنها من اكتساب مزايا تنافسية تحقق لها البقاء والاستمرارية على المدى البعيد. إضافة إلى أنها تمثل عملية تقديم منتجات وخدمات جديدة فريدة من نوعها يصعب محاكاتها من قبل الوسط المنافس، وذلك من خلال استراتيجي الإبداع والابتكار.

5. المبادرة

والتي تعد العنصر الرئيسي والمشجع للإتيان بالجديد وتبني المخاطرة والقيام بالعمليات الإبداعية. فالاستباقية أو المبادرة تمثل مختلف جهود المؤسسة لتحديد حجم المرفص المستقبلية، ومن ثم تولي زمام المبادرة بملاحقتها واقتناصها من خلال المشاركة الفعالة في مشاكل المستقبل والتغييرات والحاجات، إضافة إلى توقع الاحتياجات المستقبلية للسوق بغية تقديم الجديد المناسب وطرحه في السوق سواء تعلق الأمر بالمنتجات أو الخدمات أو طرق الإنتاج أو أساليب الإدارة، وهذا كله يهدف تحقيق التميز وكسب الميزة التنافسية بما يضمن لها الديمومة ويبلغها الأهداف المنشودة.

وفي هذا الصدد يشير "Caruana" بأن المبادرة هي قدرة الماقل على أخذ درجة عالية من المخاطرة تفوق الظروف البيئية المحيطة والتي يكون فيها مسؤولا عن النتائج في حال عدم بلوغ النجاح المرجو. ويتضمن بعد المبادرة ثلاث نقاط رئيسة نذكرها فيما يلي:

- إقرار ملاحقة المؤسسات المنافسة من عدمها عن طريق الابتكار والإبداع؛
- الاختيار بين المحاولات الفعلية فيما يخص الإبداع، النمو، والتطوير؛
- محاولة التعاون مع المنافسين من أجل احتوائهم.

3. دور الابتكار في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن التحولات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد العالمي مؤخرا أدت إلى إحداث تغيير هائل على مستوى رغبات وحاجات الزبائن، إلى جانب التطورات التكنولوجية الكبيرة، حيث أضفى المؤكد الوحيد في بيئة الأعمال هو حالة عدم التأكد والعنصر الثابت الوحيد هو التغيير، وحيث أن القاعدة الوحيدة في النمو والاستمرارية هي القدرة التنافسية القوية، تحول الإبداع إلى أداة جد مهمة للتعامل مع هذه التحولات وأحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي تحقق فعالية أكبر في أداء أعمال المؤسسة، كما أضفى المفتاح الرئيسي لأي ميزة تنافسية والقوة الدافعة اتجاه نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وديمومتها. حيث تشير معظم أدبيات إدارة الأعمال بأن الحل الوحيد من أجل بقاء وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل بيئة شديدة التنافسية يتمثل في الابتكار والتجديد، فعنصر الإبداع يمثل فرصة جد

مهمة بالنسبة للمؤسسة المقاولاتية، حيث أن النشاط الإبداعي المستمر يعتبر المصدر الرئيسي للنجاح المقاولاتي طويل المدى.

فمن خلال تحسين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لجودة منتجاتها الحالية أو تطوير وابتكار منتجات جديدة انطلاقاً من الإبداع سوف تخلق طلباً جديداً على هذه المنتجات، الأمر الذي يسهل عملية نموها ويخلق القيمة المضافة لها، ويكسبها سمة التميز عن منافسيها وولاء العملاء، إضافة إلى تميز الأداء وارتفاعه، ومن ثم تعظيم الحصة السوقية والربحية.

فالمؤسسات التي تبتكر منتجات جديدة أو أساليب إدارية وإنتاجية حديثة، هي بالضرورة مؤسسات تحقق مستويات أداء مرتفعة تمكنها من زيادة مبيعاتها بما يزيد من أرباحها وتوسيع حصتها السوقية مقارنة بالمنافسين. وفي هذا الصدد تشير دراسة **Soni & Lilien** التي تبحث في العلاقة الرابطة بين الإبداع الصناعي وأداء المؤسسة من خلال دراسة لعينة مكونة من أربعين (40) مؤسسة أمريكية ناشطة في مجال الصناعة الكيماوية بأن الابتكار يلعب دوراً محورياً في رفع أداء المؤسسة وتحسينه، إضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر إبداعاً وأداءً من المؤسسات الكبيرة. وعليه يمكن القول أن الابتكار والذي هو من أهم استراتيجيات الفكر المقاولاتي يسمح باستدامة واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يدعم محتوى الفرضية الأولى.

وفي دراسة أجراها **M. PORTER** على عينة من المؤسسات في عشر دول وهي: أمريكا، إنجلترا، السويد، السويد، إيطاليا، ألمانيا، الدانمارك، اليابان، كوريا، وسنغافورة، اكتشف أن المؤسسات التي تتمكن من اكتساب ميزة تنافسية وتستمر في الحفاظ عليها (ميزة مستدامة) في ظل المنافسة الدولية هي تلك التي تداوم على الإبداع والابتكار والتجديد والتطوير من خلال عمليات ديناميكية مستمرة، وكذا عن طريق الالتزام بالاستثمار المتواصل... وهذا ما يدعم الفرضية الثانية المتعلقة بتابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجية الابتكار يمكنها من كسب ميزة تنافسية مع المحافظة على هذه الميزة.

فنجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة واستمرار نشاطها مرهون باهتمامها بعنصر الابتكار والإبداع بشق أشكاله، نظراً للدور الفعال الذي يلعبه في مساعدة وتحسين أداء هذا الصنف من المؤسسات، حيث تسعى المؤسسة من خلال توجيهها نحو الإبداع إلى تحسين سلعتها أو خدماتها، الأمر الذي يعني تحسين صورة هذه المنتجات من وجهة نظر العميل. فإن استطاعت المؤسسة بلوغ هذا الأمر فإنها تكسب ميزة تنافسية، وبغية ضمان تنميتها واستمراريتها يتوجب عليها تجديد هذه الإبداعات بشكل متواصل وفق ما تفرضه ظروف بيئة المنافسة، بما يضمن ولاء المستهلكين لمنتجات المؤسسة (Bressy & Konkuyt, 2004, p. 295)، الأمر الذي يوجب على المقاول استخدام الكفاءات والقدرات المميزة في المؤسسة بالطريقة التي يصعب على المؤسسات المنافسة تقليدها، وهنا يعتبر الإبداع المستمر الحل الوحيد والمفتاح الرئيسي لذلك، حيث أن الحفاظ على الأداء الجيد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع مرور الزمن يلزم المقاول بإنتاج تيار متواصل من الميزات التنافسية التي تضمن لها البقاء من خلال إطلاق ميزة تنافسية جديدة قائمة على الإبداع قبل الانتهاء من

مسار الاستراتيجية الحالية، وهو ما تفعله أغلب المؤسسات المقاولاتية (Carlos, Petty, Palich, & Longenecker, 2010, p. 394).

هذا وفي ظل الاقتصاد العالمي، وحدة المنافسة، لم يعد الإبداع مجرد مصدر مهم لبناء الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنه أضى ضرورة ملحة للديمومة والاستمرارية، وذلك من خلال العمل على تطوير حلول إبداعية لمشاكل حديثة.

فالسرمقاولاتي الواقف وراء خلق القيمة في السوق هو الإبداع والابتكار، حيث يعتبر Ted levitt من جامعة harvard بأن المقاول النجاح هو المقاول الذي يفكر ويجسد أشياء جديدة أو أشياء قديمة بأساليب جديدة، كما يقول بأن المحور الأساسي وراء نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان بقائها هو الابتكار والتجديد.

ويتجلى الدور الذي يلعبه عنصر الإبداع في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل موجز من خلال التأثير على استراتيجيات التنافس كما يلي:

1. التأثير على التكاليف

يبرز تأثير الإبداع على التكاليف من خلال الإبداعات الجذرية أو من خلال ما يسميه Shumpeter بالهدم الخلاق حيث يؤدي مثلا وضع طريقة إنتاج جديدة الى تحقيق المؤسسة لميزة تفوق على منافسيها الحاليين، وخاصة إذا ما جلبت هذه الطريقة تخفيضات معتبرة في التكاليف، ومنه تحكم أكبر في الأسعار والهوامش.

هذا ويتمثل البعد الحقيقي للإبداع في تقليل التكاليف، فمن أكثر المناورات الاستراتيجية استعمالاً من طرف المؤسسات الاقتصادية هي التنافس على أساس الأسعار المنخفضة، مما يعني التنافس على أساس تخفيض التكاليف، وهو ما يتطلب الاهتمام بترشيد العملية الإنتاجية التي تسمح بتحقيق هوامش أكبر، وبالتالي ضمان البقاء والنمو عن طريق إعادة استثمار هذه الهوامش والنتائج المحققة.

2. التأثير على التميز

يتعين على المؤسسة بغية بناء استراتيجية التمييز تطوير الكفاءة المتميزة خصوصا في مجال البحث والتطوير وذلك بغرض إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات المبتكرة الخادمة لشرائح أكثر من السوق، أين تمثل الخصائص والتصاميم الإبداعية والأساليب الفنية الجديدة مصدراً لتمييز المنتجات وإنتاج سلع مميزة وجودة عالية وتقديم خدمات مميزة وسريعة تختلف عما يقدمه المنافسين، وهاته العوامل تعطي مبرراً يدفع العملاء لدفع أسعار عالية ومميزة لهذه السلع او الخدمات تغطي التكاليف التي تتكبدها المؤسسة.

3. التأثير على التركيز

يمكن الإبداع المؤسسات من التركيز على شريحة معينة من الزبائن، من خلال الاعتماد على الابتكار المستمر في المنتجات المقدمة للزبائن. حيث تصمم استراتيجية التركيز لمساعدة المؤسسة على استهداف فئة معينة داخل الصناعة، على عكس استراتيجية التكاليف المنخفضة والتمييز التي تصمم من أجل سوق

- أوسع أو أعلى مستوى الصناعة ككل، حيث أن استراتيجية التركيز تهدف إلى فئة ذات وضع معين من العملاء من خلال ما يلي:
- التركيز على التكلفة الأقل وبالتالي تصبح في منافسة مع رائد التكلفة:
 - التركيز على التميز حيث يصبح أمامها كل وسائل التميز في المنتج.
- وعليه يمكن القول أن الفرضيتين المتعلقةتين بهذا البحث والمتمثلتين في: يعد الابتكار من أهم استراتيجيات الفكر المقاولاتي التي تسمح باستدامة واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ واتباع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجية الابتكار يمكنها من كسب ميزة تنافسية مع المحافظة على هذه الميزة. صحيحتين أي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها البقاء في وضع السكون مهما كانت امكانياتها من أجل المحافظة على موقعها التنافسي في السوق، بل يجب عليها في ظل هذه المنافسة والتطور التكنولوجي أن تتميز بالتطوير والابتكار من أجل بناء ميزة تنافسية والتمكن من المحافظة عليها، فالابتكار يمكن المؤسسات من (حسام و محمد الهاشمي، 2022، صفحة 481):
- تقديم نماذج مستمرة ومتطورة من المنتجات الجديدة؛
 - إنتاج منتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وتسليمها في الأجل المحددة؛
 - تطوير وسائل وآليات ونظم الإنتاج السريعة والمرنة التي تسمح بتحسين جودة المنتج ووفرته؛
 - تطوير قنوات التوزيع وإيجاد منافذ جديدة للتوزيع تسمح بوصول المنتج إلى المستهلكين أينما كانوا وفي كل وقت...

خاتمة:

تعتبر ظاهرة المقاولاتية وعملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعًا بالغ الأهمية على كل الأصعدة وبالنسبة لكل الباحثين والمختصين وصناع القرار والحكومات، حيث تعتبر مصدرًا مهمًا لخلق مناصب العمل، الإبداع والثروة. وفي هذا الصدد اتجهت غالبية الحكومات نحو تشجيع الفكر المقاولاتي ودعم عملية إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي نتج عنه زيادة كبيرة في أعداد هذا الصنف من المؤسسات.

لكن الأهم هو نجاح وتميز ونمو وديمومة هذه المؤسسات والذي أضفى في وقتنا الحالي موهون بالأداء التنافسي الجيد الذي يكسب المؤسسة الميزة التنافسية المستدامة، حيث أن المؤسسة الناجحة هي تلك التي تركز أساسًا على الابتكار والتجديد من خلال تطوير منتجاتها بوتيرة أسرع من منافسيها وكذا من خلال قدرتها العالية على الاستجابة لحاجات الزبائن وتقديم قيمة حقيقية مكافئة لما يدفعونه. فالابتكار كعنصر أساسي في المقاولاتية وعملية الاستثمار فيه يعتبر النشاط المحقق للقيمة المضافة العالية والسلاح التنافسي في السوق الراهنة التي أبرز سماتها وربما تهديداتها هو انعدام ضمانة أكيدة في المحافظة على الحصة السوقية.

فالاكتفاء على الابتكار كاستراتيجية من استراتيجيات الفكر المقاولاتي من خلال التجديد في العمليات والإجراءات والمنتجات وأيضاً تبني الأفكار الجديدة يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى كسب ميزة تنافسية من المحافظة على هذه الميزة ويضمن بقاءها واستمراريتها، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث:

- اتباع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنهج المقاولاتية من خلال استراتيجية الابتكار يجعلها تتمكن من التأثير بصفة إيجابية على كل من: التكاليف، التميز، التركيز؛
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والإبداع يمكنها من كسب ميزة تنافسية مع الحفاظ عليها؛

- اتباع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للطرق والأفكار الحديثة للابتكار والإبداع يمكنها من تحديث وتطوير كل من: منتجاتها، طرق ووسائل الإنتاج لديها، قنوات ومنافذ التوزيع لديها، جودتها...
وأخيراً يبدو أن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والإبداع ضرورة حتمية لا بد منها، وعليه نوصي بضرورة تجديد هاته المؤسسات لمنتجاتها ووسائل إنتاجها ومنافذ التوزيع لديها... وكذا تبنيها لمختلف الأفكار الجديدة التي تسمح لها في ظل المنافسة الشرسية في الأسواق وتميز مناخ الأعمال بعدم الاستقرار، بكسب ميزة تنافسية إضافة إلى الحرص على المحافظة على هذه الميزة من خلال تكييف هاته المؤسسات مع التغييرات التي تحدث في محيطها وتأقلمها مع الظروف المختلفة للمنافسة.

قائمة المراجع:

- Bressy, G., & Konkuyt, C. (2004). *economie d'entreprise*. Paris: édition Dalloz.
- Carlos, M., Petty, W., Palich, L., & Longenecker, J. (2010). *Managing small business: an entrepreneurial emphasis*. South-western : cengage learning .
- Djemai , S. (11 et 12 Mars 2013). *les PME exportatrices: croissance économique hors hydrocarbures*. Université de Sétif 1, Algérie : colloque international: évaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, investissement, la croissance économique.
- Fayolle, A. (2003). *le métier de créateur d'entreprise*. Paris: édition organisation .
- Fayolle, A. (2004). *entrepreneuriat: apprendre à entreprendre*. Paris: édition Dunod .
- Fayolle, A., & Filion , I. (2006). *devenir entrepreneur*. Paris : édition organisation .
- lachman jean. (1993). *le financement des strategies de l'innovation*. paris: economica.
- السكازنه ,ب. (2008). *الريادة وإدارة منظمات الأعمال*. الأردن : دار المسيرة .

- صالح النجار, ف &, محمد العلي, ع. (2006). *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة*. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- علي مهدي, س. (2014). *متطلبات وتحديات ريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية*. السعودية: المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال.
- مسعودي حسام، و حجاج محمد الهاشمي. (2022). *الابتكار في المؤسسات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية والحد من المشاكل البيئية*. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 498_477.
- منصور الغالبي, ط &, محمد العلي, ع. (2009). *الإدارة الإستراتيجية*. الأردن: دار وائل للنشر.

الدور التنموي للقطاع السياحي في الجزائر من خلال المقاولاتية The developmental role of the tourism sector in Algeria through entrepreneurship.

د. سامي فؤاد براك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر

ملخص:

تعتبر السياحة ظاهرة عالمية أعمدت في الكثير من الدول نظرا لإيجابياتها في جميع المجالات خاصة كونها داعمة للتنمية. ومن هنا تطورت السياحة وأصبحت صناعة قائمة بذاتها متشعبة الأنشطة منها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وللجزائر طاقات سياحية هائلة كما انها تتمتع بمقومات تاريخية وثقافية وتنوع في العادات والتقاليد مما يشجع على دعم المقاولاتية في القطاع السياحي من خلال الصناعة التقليدية التي تساهم في ترقية السياحة الجزائرية، كما ان طول شريطها الساحلي وصحرائها الشاسعة تعتبر عامل لجذب الإستثمار في القطاع السياحي وبالتالي مساهمة هذه الأخيرة في التنمية الإقتصادية للوطن.

كلمات مفتاحية: السياحة، المقاولاتية، الإستثمار السياحي، التنمية الإقتصادية، الجزائر.
تصنيف JEL: K30، M19، N77.

Abstract:

Tourism is a global phenomenon that has been adopted in many countries due to its positive aspects in all fields, especially as it supports development. Hence, tourism has developed and has become a stand-alone industry with diverse activities, including economic, social and cultural activities. To support entrepreneurship in the tourism sector through the traditional industry that contributes to the promotion of Algerian tourism, and the length of its coastal strip and its vast desert is a factor to attract investment in the tourism sector and thus the latter's contribution to the economic development of the country.

Key words: Tourism, entrepreneurship, tourism investment, economic development, Algeria.

Jel Classification Codes:K30, M19, N77.

مقدمة:

إن السياحة تعد واحدة من أكبر الصناعات نمو في العالم فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية حيث تلعب دور مهما في زيادة الدخل الوطني ومصدرا لجذب العملات الصعبة مما يحسن في ميزان المدفوعات، وكذا القضاء على البطالة بتوفير يد عاملة، الجزائر لديها إمكانيات عديدة قادرة على جعلها قطبا سياحيا بإمتياز يعول عليه في النهوض بقطاع السياحة، ونظرا لوجود تشابك كبير بين قطاع السياحة وباقي القطاعات يساهم هذا الأخير تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للوطن، هناك مجهودات مبدولة من طرف الدولة لتفعيل هذا القطاع الا انها تبقى متواضعة ولا ترقى بالسياحة الجزائرية الى مصف الدول السياحة في العالم بصفة عامة ولا الدول المجاورة بصفة خاصة، كما نجد ان حجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع ضعيفة مقارنة بكبر مساحة الجزائر، وعليه تم ادراج السياحة في المخططات التنموية وجعل هذا القطاع من الاولويات وبديلا لقطاع المحروقات.

ما مدى مساهمة القطاع السياحي من خلال العمل المقاولاتي في التنمية بالجزائر؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قسمنا دراستنا إلى:

أولا: إطار مفاهيمي حول السياحة.

ثانيا: الدور التنموي للسياحة.

ثالثا: الإطار القانوني الجزائري للإستثمار السياحي ومدى مساهمته في التنمية.

1-1- إطار مفاهيمي حول السياحة:

1-1-1 تعريف السياحة: للسياحة أكثر من تعريف واحد وكل منها يختلف عن الآخر فهناك من ينظر لها على انها ظاهرة إجتماعية وهناك من يرى انها ظاهرة إقتصادية، وعليه نقدم بعض التعاريف التالية:

* عرف الأستاذ أحمد هارون السياحة بأنها " مجموعة الأنشطة الحضارية والإقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الافراد الى بلاد غير اقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كان ماعدا العمل الذي يدفع اجره داخل البلد المزار". (كافي، 2009، ص14)

* العالم الألماني جوييرفرويلر 1905guyerfreuler وصفها بانها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والإستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتدوقها والشعور بالبهجة ومشاهدة الطبيعة"

اما العالم النمساوي شوليرنشر اتهمون 1910 schullard H.V "السياحة هي مصطلح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الاجانب واقامتهم المؤقتة وإنتشارهم داخل حدود منطقة أودولة معينة". (سعيدي والعمراوي، 2013، ص97)

ف نجد هذا التعريف ركز على الجانب الاقتصادي فضلا الى الاشارة السياحة الداخلية والخارجية.

قبل التطرق الى مفهوم الاستثمار السياحي نتطرق إلى مصطلح السياحة "TOURISM" وهي مشتقة من TOUR أي رحلة تبدأ وتنتهي في المنزل بعبارة أخرى هي إنتقال أي شخص من مكان إقامته إلى مكان آخر لمدة قصيرة نسبيا والانفاق من مذكراته وليس من العمل في المكان الذي يزوره، وقد تكون مجرد زيارة وبناء عليه ينتقل السائحون بصفتهم مستهلكين لا منتجين. (دعبس، 2007، ص13)

1-1-2 مفهوم السائح: عرفته الأكاديمية الدولية للسياحة بأنه "الشخص الذي يسافر من أجل المتعة ومن أجل تغيير روتين حياته والشعور بالبهجة والراحة"، فالسائح هو ذلك الشخص الذي يقيم برغبته خارج مسكنه الأصلي دون أن يهدف إلى مكتسبات اقتصادية في المكان الآخر، ومن هذا التعريف نجد ان السائح هو الشخص الذاهب للترفيه أو العلاج أو لأسباب أخرى ولا يكون يهدف العمل أوالإستقرار.

1-1-3- أنواع السياحة: هناك عدة أنواع صنفت وفقا للدوافع أوالموقع الجغرافي أو حسب مدة الإقامة: (قاشي وخذون، 2016، ص48)

أ- وفق الهدف أوالدافع: يضم هذا الصنف مايلي:

- السياحة الدينية: وهي التي تهتم بالجانب الروحي للإنسان تتمثل في زيارة المواقع الدينية من أجل الدعوة أوالقيام بعمل خيري أوالتعرف على التراث الديني لدولة ما مثل مكة والمدينة المنورة للمسلمين والفاتيكان بالنسبة للمسيحين.
- السياحة العلاجية: وهي السياحة في المناطق التي تتمتع بوجود عيون وأبار كبريتية التي تساعد في الشفاء من بعض الامراض وكذا استخدام حمامات الرمال وعيون المياه الساخنة وأشعة الشمس... وكذلك تعتمد على استخدام مراكز ومستشفيات وكوادر بشرية تسهر على خدمة الافراد الذين يلجؤون الى هذه المراكز.
- السياحة الثقافية: عرفها سميث بأنها "إمتصاص السائح لمظاهر الحياة الماضية لمجتمعات قديمة " وتمثل السياحة الثقافية نسبة 10% من حركة السياحة العالمية ترتكز في الدول ذات مقومات تاريخية وحضرية.
- السياحة الترفيهية: وهي الأكثر شيوعا وإنتشارا وتكون لغرض الإستمتاع والترفيه عن النفس ويعتبر هذا النوع أقدم انواع السياحة كما يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق اجتذابا للسياحة الترفيهية.
- السياحة الرياضية: وهي إنتقال الشخص من مكان إقامته الى مكان آخر لفترة معينة بغية ممارسة نشاط رياضي أوالإستمتاع بالمشاهدة مثل دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم.

ب- وفق الموقع الجغرافي: يضم هذا الصنف مايلي:

- السياحة الداخلية: وهي عبارة عن إنتقال الأشخاص داخل حدود دولتهم التي يقيمون فيها وليس لغرض العمل وإنما للإستجمام والترفيه وإنفاق العملة المحلية،

وهذا النوع من السياحة يعمل على وحدة المجتمع وتحقيق التوازن الإقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة.

- السياحة الخارجية: وهي إنتقال الأفراد مؤقتا من بلد إلى آخر وهذا ما تشجعه دول العالم لما يدره من عملات صعبة، كما تساهم السياحة الخارجية في تعزيز العلاقات الإقتصادية الدولية.

- السياحة الإقليمية: وهي السفر والإنتقال بين الدول متجاورة تكون منطقة سياحية مثل الدول العربية، دول المغرب العربي، دول جنوب شرق آسيا، وما يميز السياحة الإقليمية قلة تكلفتها الإجمالية نظرا لعنصر المساحة التي يقطعها السائح.

ج- وفقا لمدة الإقامة: يضم هذا الصنف ماييلي:

- السياحة الموسمية: يطلق عليها السياحة الموسمية لارتباطها بأوقات محددة من السنة، وتتميز بتوجه السائحين لمناطق محددة دون الأخرى وذلك في مواسم معينة مثل اتجاه السائحين إلى الشواطئ والجزر البحرية في فصل الصيف، أو زيارة أماكن مقدسة في مواسم معينة مثل: موسم الحج.

- السياحة العابرة: وهي سياحة غير مخطط لها مسبقا تكون أثناء توجه السياح الى بلد ما يمر ببلد معين ويبقى فيها لمدة يوم أو يومين فتقوم الشركات السياحية بتنظيم وتنفيذ رحلات سياحية قصيرة.

4-1-1- الإستثمار السياحي: فهو عبارة عن إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة بأشكالها المختلفة لبناء طاقة إنتاجية جديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيع الطاقات والنشاط السياحي مما يترتب عليه زيادة مساهمة هذا النشاط وتكوين القيمة المضافة الإجمالية وبالتالي زيادة رفاهية المجتمع ككل. (عوينان وطويطي، 2015، ص04)

5-1-1- أهداف الإستثمار السياحي: يهدف الإستثمار السياحي الى تحقيق ما يلي: (رميدي وملوك، 2015، ص10)

- تنوع مصادر تمويل الإقتصاد الوطني؛
- دعم ميزان المدفوعات؛
- زيادة الدخل الوطني؛
- المساهمة في تدفق رؤوس الأموال الاجنبية؛
- تطوير البنية التحتية؛
- تحقيق التوازن الجهوي؛
- المساهمة في توفير مناصب شغل؛
- المحافظة على التراث الوطني.

2- الدور التنموي للسياحة:

يمكن تلخيص دور السياحة الذي تلعبه في قضايا التنمية فيما يلي:

1-2- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة في سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصلت عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول وإيرادات أخرى المتعلقة بالفنادق والإنفاق اليومي مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة...، تظهر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة الأثر الإقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، وأصبحت السياحة تمثل مصدر للنقد الأجنبي لحوالي 38% من حول العالم ومن أكبر 05 مصادر لبقية الدول. (تبري والعمراوي، 2012، ص51)

2-2- تشغيل الأيدي العاملة: تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الإقتصادية في توفير فرص العمل فالإحصائيات تشير ان عدد العاملين في قطاع السياحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة 11% من قوى اليد العاملة في العالم وأصبح لها دور أساسي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 05 أشخاص بصورة غير مباشرة في قطاعات أخرى وبكونها قادرة على جلب تدفقات نقدية بنسبة تعادل أو تفوق مداخيل المحروقات. (معراج وجردات، 2004، ص22)

3-2- تنشيط الحركة التجارية والإقتصادية: إن السياحة تقوم بتنشيط الحركة التجارية والإقتصادية لأي بلد وكذا تطوير الخدمات المرتبطة به كالفنادق والمطاعم والنقل، وهذا الأخير يساهم في تحسين الظروف المعيشية للأفراد القاطنين بتلك المناطق من خلال التشجيع على العمل المقاولاتي في مختلف الخدمات المرتبطة بالسياحة، حيث نجد أن مصاريف السائح تتوزع كما هو موضح في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): مصاريف السائح.

نوع المصاريف	النسبة %
الفندق	41
المطاعم	15,66
محلات تسوق	15,33
المشروبات	7,45
المهرجانات	5,59
المواصلات المحلية	4,1
إيجار السيارات	1,92
المناطق السياحية	1,14
المسارح والسينما	1,77
مصاريف اخرى	6,01
المجموع	100

المصدر: كمال رزيق، بوكابوس مريم، الإستثمارات السياحية كأداة لتنمية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الاول حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم وإستشراف، جامعة غرداية، يومي 26 و 27 فيفري 2013، ص 05.

من الجدول السابق نجد ان السائح ينفق 41% من مصاريفه على الفندق و59% الباقية يتم صرفها على الطعام والمواصلات والأنشطة الترفيهية الأخرى بحث يخلق هذا الأخير حركة في إقتصاد المدينة.

4-2- المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الإقتصادي بين المناطق: إن الإستثمار في المواقع السياحية على كافة مناطق الوطن يساهم في تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن ويعمل على خلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة وكذا إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة في هذه الأقاليم.

وبما أن تحقيق تنمية إقتصادية لمختلف الأقاليم يساهم في تحقيق توازن وطني وتطوير هذا النشاط السياحي ينجر عنه مجموعة من المنافع كالتشجيع على إستثمار رؤوس الاموال وتنوع إستخداماتها وإستغلال الموارد الطبيعية، مما يسمح بارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات. (عوينان، 2013، 102)

كما تساهم السياحة في التنمية الإجتماعية والثقافية كالتالي: (حميدي وريحاني، 2015، ص34)

● التنمية الإجتماعية:

- تعمل على رفع مستوى المعيشة للمجتمعات؛
- تطوير الأماكن والخدمات العامة؛
- تعمل على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية في المجتمع؛
- تعمل على خلق فضاءات للترفيه والثقافة.

● التنمية الثقافية:

- تعمل على تنمية الوعي الثقافي للمواطنين؛
 - توفر التمويل اللازم للحفاظ على التراث والآثار؛
 - تعمل على تبادل وتنمية الثقافات والخبرات بين السائح وأصحاب المنطقة.
- حيث يعد الوعي الثقافي عنصر أساسي ومهم لتقارب المسافات الإجتماعية بين الشعوب ويعمل على دعم التراث الإنساني وإتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم وبالتالي

تصبح السياحة تعمل على إكتساب الإحترام والتعاون المتبادل وتبادل المعارف والقيم الثقافية، والإهتمام بالقيم الجمالية والمعالم الفنية بالإضافة الى إحياء بعض العادات الدينية والأنشطة التي تجذب السواح وتسمح بانتقال التراث الإجتماعي للأجيال. (مقابلة، 2009، ص24)

3- الإطار القانوني الجزائري للإستثمار السياحي ومدى مساهمته في التنمية:

نظرا لأهمية الإستثمار السياحي ولما تتمتع به الجزائر من مقومات سياحية وجب عليها تكييف منظومتها القانونية منأ جذب الإستثمار السياحي وتوسيع المناطق السياحية.

3-1- أهمية الإستثمار السياحي في الجزائر: يمكن أن نلخص أهمية الإستثمار السياحي فيما يلي: (عوينان وطويطي، 2015، ص06)

- مساهمة الإستثمار السياحي في تنوع موارد الإقتصاد الوطني كونه يمثل بديل حقيقيا لقطاع المحروقات إذا تم ترقيته فهو يساهم في جذب العملة الصعبة من السياحة الخارجية؛
- مساهمة قطاع السياحة في تقليل من حدوة البطالة وبالتالي توفير مناصب شغل؛
- فرص الاستثمار متاحة في السياحة الجزائرية اذ تعتبر نقائص العرض السياحي في الجزائر فرص مهمة للإستثمار خاصة في ظل الطلب السياحي المتزايد فهناك مناطق سياحية لكنها تفتقر للإمكانيات كالفنادق، المطاعم، النقل...
- تتوفر السياحية الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة يمكن أن تمتلك الجزائر حصة في الأسواق العالمية للسياحة من خلال تركيزها على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الاجنبية منها، وهذا من خلال منح تسهيلات وحوافز للمستثمرين وكذا الترويج لإمكانيات الاستثمار السياحي المتاحة وتقديم المساعدات الفنية، والأهم الامن الداخلي للبلاد.

3-2- الإطار القانوني للإستثمار السياحي في الجزائر: هناك مجموعة من التشريعات والقوانين التي تعمل على تسهيل وتنظيم اجراءات الاستثمار السياحي وهي:

1-2-3- قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض: سمح هذا القانون للأجانب والجزائريين الغير مقيمين بتحويل رؤوس اموالهم الى الجزائر والاستثمار في اي نشاط اقتصادي ووضعت شروط منها، ان يكون الاستثمار أداة لتحقيق مناصب الشغل.

2-2-3- القانون 93/12: يحفز ويشجع على الإستثمار المحلي والاجنبي نص على إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والفوائد المترتبة عنها، ومنح امتيازات جبائية وجمركية وعلى أن الأشخاص الاجانب يحضون بنفس المعاملة من حيث الحقوق والالتزامات بالإستثمار وغيرها من النصوص، وبعد صدور هذا القانون تم إنشاء وكالة وطنية للتهيئة السياحية تهدف إلى تهيئة المناطق السياحية وتهيئة المناطق المقترحة للوسع السياحي.

3-2-3- القانون 01/03 المتعلق بتطوير الإستثمار: من أهم ما نص عليه هذا القانون هو المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب وإلغاء التمييز في الإستثمار بين القطاع العام والخاص، وتم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI agence nationale de développement de l'investissement.

4-2-3- القانون 03/01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة: كان هذا القانون محفزا لتنمية وترقية السياحة وأهم ما نص عليه ما يلي:

- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- تطوير النشاطات السياحية؛
- تثمين التراث السياحي الوطني؛
- ترقية الإستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.

كما نص القانون علما أن الدولة تتكفل بالأعباء المترتبة عن اعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية وإنجازها داخل مناطق التوسع السياحي، من أجل ترقية الإستثمار السياحي.

3-2-5- القانون 02-03 المتعلق باستغلال الشواطئ: الذي حدد القواعد العامة للاستعمال واستغلال السياحين للشواطئ بهدف تامين وحماية الشواطئ للاستفادة منها وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة مع تحديد نظام تسليية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

3-2-6- القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسيع السياحي والمواقع السياحية: يهدف هذا القانون إلى:

- الإستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان تنمية مستدامة للسياحة؛
 - ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لهيئة الإقليم؛
 - المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال إستعمال وإستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض السياحة.
- 3-2-7- المرسوم 06-325 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها: نص على مجموعة من الإجراءات منها:

- يتم ترميم البنايات المصنفة كمعالم تاريخية طبقا لتقنيات وقواعد الترميم المعمول بها في هذا المجال؛
 - يجب إحترام مخططات التزين والنقوش والعناصر الاصلية خلال عملية الترميم؛
 - يجب إحترام القواعد المضادة للزلازل عند بناء كل مؤسسة فندقية
 - يجب أن تتوفر المؤسسة الفندقية على قاعات الإجتماعات ومطاعم وغيرها من المرافق.
- 3-2-8- المرسوم 07-23 المتعلق بتحديد كفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الإمتياز عليها: تقوم الدولة ببيع أو تخصيص

الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بإتفاق ودي بين وزير السياحة والمالية ومن ثم تقوم الوكالة بتهيئة هذه الأراضي بشكل كامل.

9-2-3- المرسوم 69-07 الذي يحدد شروط وكيفيات منح إمتياز إستعمال وإستغلال المياه الحموية: ينص هذا القانون على كيفيات منح امتياز استعمال المياه الحموية واستغلالها في كل الحالات موضوع امتياز ويقوم المستثمر بطلب الى الوزير المكلف بالمياه الحموية بعد موافقة اللجنة التقنية.

10-2-3- القرار المؤرخ في 10 سبتمبر 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات ومقاييس إستغلال الهياكل المعدة للفندقة: حيث يفرض على المستثمر طلب رخصة الإستغلال وتسلم الى مدير لسياحة الولائي مرفقة بمجموعة من الوثائق ويتم الرد بالقبول أو الرفض في ظرف لا يتعدى 30 يوم.

3-3- التحفيزات الممنوحة للإستثمار و/أو تشجيع العمل المقاولاتي: بغية النهوض بقطاع السياحة في الجزائر تم منح عدة تحفيزات منها:

- تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة لكل الخدمات المتصلة بنشاط السياحة والفندقة الى غاية 2019؛
- تخفيض نسب الفائدة على قروض الإستثمار في المشاريع السياحية وقروض توسيع وعصرنة المؤسسات السياحية بنسبة 3% من معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية لولايات الشمال و4.5% لولايات الجنوب؛
- تخفيض الحقوق الجمركية على تجهيزات المؤسسات السياحية المستوردة من الخارج؛
- التنازل عن الأراضي لإنجاز مشاريع سياحية 50% على مستوى الهضاب العليا و80% على مستوى الجنوب.

4-3- مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل خلال الفترة (2005-2018): إن دراسة نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

ومساهمته في التشغيل يعطي صورة عن واقع هذا القطاع في الجزائر، تم دراسة هذين المؤشرين خلال الفترة الممتدة بين 2005-2018 كما هو موضح في الجدول رقم (02).

الجدول رقم 02: مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال 2005-2018.

السنوات	مساهمة السياحة في التشغيل		مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي %
	العاملين المباشرين	إجمالي العاملين	
2005	180.5	379.3	3.3
2006	180.4	402.8	3.4
2007	227.5	518.1	3.6
2008	258.9	528	3.9
2009	239	576.3	3.3
2010	225.4	546.2	3.2
2011	227.7	515	3.1
2012	269.2	593.2	3.7
2013	254.1	539.4	3.4
2014	266.6	535.4	3.3
2015	292.2	583	3.3
2016	321.4	634.5	3.6
2017	305.9	604.4	3.3
2018	327.3	628.3	3.5

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2019، ص 79.

نلاحظ في هذه الفترة أن نمو الإقتصاد الجزائري كان كبير بسبب إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى غاية السداسي الثاني من سنة 2014 أي إعتد على قطاع المحروقات وأهمل باقي القطاعات خاصة القطاع السياحي التي كانت مساهمته لا تتجاوز 4%، كما أن ضعف مساهمة القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع إقتصاديا وعدم إهتمام الدولة بالسياحة لإعتمادها على قطاع المحروقات بإعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية على عكس العديد

من الدول العربية كالمغرب وتونس والأردن حيث وصلت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة تفوق 07%.

كما نلاحظ أن نسبة التشغيل في قطاع السياحة خلال هذه الفترة كان في تزايد ملحوظ حيث كان عدد العاملين سنة 2005 بما يقارب 379.3 ألف موظف ليصل سنة 2018 إلى 628.3 ألف موظف (منها 327.3 ألف عاملين مباشرين و300 ألف عمال غير مباشرين) أي تضاعف تقريبا مرتين بنسبة 1.6% لكن تبقى مساهمة هذا القطاع في التشغيل نسبة قليلة لأن الجزائر لديها إمكانيات سياحية كبيرة لم تستغل بالكامل.

خاتمة:

لترقية صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية وجعلها وجهة للسياح تتطلب عمل جاد ووضع سياسة واضحة وتوفير مورد بشري ذو كفاءة والأهم إتاحة مصادر لتمويل المشاريع السياحية مما يشجع على ترسيخ مبدأ المقاولاتية في هذا القطاع، لأن زيادة الإهتمام بقطاع السياحة يعني الإهتمام بقضايا التنمية، والنتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة هي كالآتي:

النتائج:

- يعاني قطاع السياحة في الجزائر من عدة نقائص خاصة ما يخص المؤسسات الفندقية وشبكة النقل والمواصلات؛
- ضعفاً قطاع السياحة يرجع إلى ضعف الإستثمار فيه؛
- لا يزال قطاع السياحة دون المستوى المطلوب رغم توفر الإمكانيات خاصة الطبيعية منها؛
- رغم الأطر التشريعية والإمتميازات الممنوحة نجد أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 03% خلال 20 سنة الأخيرة؛
- أولت السلطات الجزائرية إهتمام لقطاع السياحة خلال المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية.

التوصيات:

- تشجيع الشراكة والإستثمار من خلال بعث روح المقاولاتية لدى الأفراد في هذا القطاع بدل الإستثمار في قطاع المحروقات؛
- الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال السياحة؛
- إستغلال المناطق الصحراوية في تجسيد المشاريع الإستثمارية؛
- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية التي تدعم الصناعة السياحية؛
- منح تسهيلات للحصول على العقار وتقليل من المشاكل البيروقراطية؛
- توفير الأمن والمرافق الضرورية للسياحة؛
- إدراج وسائل التكنولوجيا لتسهيل عمليات الدفع والحجز وتحويل الأموال.

قائمة المراجع:

- 01- خالد مقابلة، فن الدلالة السياحية، (2009)، الطبعة الأولى، دارزهران، عمان، الأردن.
- 02- عبد الرزاق حميدي، أمال ريحاني، (2015)، القطاع السياحي كمدخل لتطوير التنمية بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الرابع، حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، جامعة البويرة، الجزائر.
- 03- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، (2019)، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 04، الجزائر.
- 04- عبد القادر عوينان، (2013)، السياحة في الجزائر - الإمكانيات والمعوقات 2025/2000 في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT-2025، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- 05- عبد القادر عوينان، مصطفى طويطي، (2015)، تشخيص ولقع الإستثمار السياحي بالجزائر التحديات، الاليات والمتطلبات، مداخله ضمن الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، جامعة البويرة، الجزائر.
- 06- عبد الوهاب رميدي، جهيدة ملوك، (2015)، الإستثمار السياحي كآلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة- دراسة تقويمية لولاية البويرة-، مداخله ضمن الملتقى الوطني الرابع، حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، جامعة البويرة، الجزائر.
- 07- القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 18.
- 08- القانون رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20 اوت 2001، الجريدة الرسمية العدد 47.
- 09- القانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة المؤرخ في 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة ب 19 فيفري 2003.
- 10- القانون رقم 02-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- 11- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- 12- القانون رقم 12/93 المؤرخ في 5 اكتوبر 1993، الجريدة الرسمية، العدد 4، الصادرة في 10 اكتوبر 1993.
- 13- القرار المؤرخ في 10 سبتمبر 2009، الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادرة في 28 اكتوبر 2009.
- 14- كمال رزيق، مريم بوكابوس، (2013)، الإستثمارات السياحية كأداة لتنمية في الجزائر، مداخله ضمن المؤتمر الدولي الاول حول التنمية السياحية في الدول العربية تقييم وإستشراف، جامعة غرداية، الجزائر.
- 15- المادة 07 من القانون 01/03، المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- 16- المرسوم التنفيذي رقم 06-325 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 58، الصادرة في 20 سبتمبر 2006.
- 17- المرسوم التنفيذي رقم 07-23 المؤرخ في 18 جانفي 2007، الجريدة الرسمية العدد 08، الصادرة في 31 جانفي 2007.

- 18- المرسوم التنفيذي رقم 69-07 المؤرخ في 19 فيفري 2007، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة في 21 فيفري 2007.
- 19- مصطفى يوسف كافي، (2009)، صناعة السياحة والأمن السياحي، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان، دمشق، سوريا.
- 20- هواري معراج، محمد سليمان جردات، (2004)، السياحة وأثرها على التنمية الإقتصادية العالمية - حالة الاقتصاد الجزائري-، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 21- يحي سعيدي، سليم العمراوي، (2013)، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر-، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36، العراق.
- 22- يسري دعبس، السياحة والبيئة، (2007)، الطبعة الأولى، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، مصر.
- 23- يوسف تيري، (2012)، الإستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية-دراسة حالة تجارب بعض الدول-.
- 24- يوسف قاشي، زينب خلدون، (2016)، الصناعة السياحية وأهميتها في دعم التنمية الإقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة"، جيجل.

قراءة في تحديات المؤسسات الناشئة الجزائرية

Reading in the challenges of Algerian startups

ط.د. زينب بلخير، جامعة أم البواقي، الجزائر

د. أمال بوسمينة، جامعة أم البواقي، الجزائر

Abstract:

Algerian startups have witnessed great interest during the last three years as a pillar of the new economic model. Despite the regulatory measures applied, these enterprises are facing challenges that negatively affect on Algerian economy.

This study comes to examine the challenges of the Algerian startups, and to propose solutions that allow these enterprises to overcome challenges and achieve aspirations.

Keywords: startups, challenges, Algerian economy.

Jel Classification Codes: M13, L26, F63.

ملخص:

حظيت المؤسسات الناشئة في الجزائر باهتمام بالغ خلال السنوات الثلاثة الأخيرة باعتبارها الركيزة الأساسية في النموذج الاقتصادي الجديد للدولة، وبالرغم من الإجراءات القانونية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال إلا أن هذه المؤسسات تصطدم بالعديد من التحديات التي من شأنها أن تؤثر سلبا عليها وعلى الاقتصاد الجزائري، لذا تأتي هذه الدراسة للبحث في طبيعة التحديات التي تقف في وجه المؤسسات الناشئة الجزائرية، وصولا إلى تقديم واقتراح الحلول المناسبة التي من شأنها أن تسمح لهذه المؤسسات بمواجهة مختلف التحديات وبلوغ التطلعات المنتظرة منها.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، تحديات، اقتصاد جزائري.

تصنيف JEL: M13، L26، F63.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة أحد التوجهات الحديثة في عملية التنمية الاقتصادية بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد ودورها الرائد في تقليص وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة حجم المبيعات إذ يمتلك هذا النوع من المؤسسات سرعة التأقلم التي تساعدها على مسابرة التحولات السريعة، من خلال ابتكار منتجات تستجيب للتطورات المستمرة الذي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، وهذا بدرجة أكبر من المؤسسات الأخرى.

والجزائر على غرار العديد من الدول النامية ومن أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية عملت على تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتعزيز مكانته ضمن النسيج الاقتصادي الوطني وذلك من خلال استحداث وزارة منتدبة للاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة، مع إقرار جملة من التحضيرات والترتيبات لدعمها وتمكينها من لعب دور هام وأساسي خلال المرحلة المقبلة في إطار النموذج الاقتصادي الجديد المعتمد، ورغم ما تتمتع به هذه المؤسسات إلا أنها ونظرا لحدثة عهدها في الجزائر تواجه العديد من التحديات نتيجة تبنيه للأفكار المستحدثة والابداعية، والتي عادة ما تكون عالية المخاطر، ما يجعلها تعاني من أجل الحصول على التمويل اللازم من جهة، وكيفية دمج المخرجات في الأسواق التي تنافس فيها، وصعوبة كسب ثقة الزبائن... إلخ من جهة أخرى.

- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول السؤال الآتي:

ماهي أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

- فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على الفرضية الآتية:

تواجه المؤسسات الناشئة الجزائرية تحديات عديدة منها نقص التمويل وضعف المرافقة والدعم.

- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مكانة المؤسسات الناشئة على الصعيد العالمي في ظل التحولات الرقمية وللدور الذي تلعبه في تنوع مصادر الدخل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارها طريقا للخروج من الأحادية القطاعية وطريقة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وهذا لا يمكن بلوغه إلا من خلال التغلب على مختلف التحديات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى توضيح مختلف تحديات المؤسسات الناشئة الجزائرية في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى تزويد راسمي السياسات الاقتصادية وصانعي القرار في الجزائر بالنتائج والتوصيات التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

منهج وتقسيمات الدراسة:

لتحليل موضوع دراستنا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة، خصائص، أهمية وأهداف هذا النوع من المؤسسات، فضلا على توضيح أبرز التحديات التي يواجهها في الجزائر، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى جزئين يتضمن الجزء الأول مراجعة الأدبيات النظرية، في حين يتطرق الجزء الثاني إلى تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر.

1.مراجعة الأدبيات:

1.1.الإطار النظري للمؤسسات الناشئة:

تعد المؤسسة الناشئة المصطلح الأكثر استخداما وشيوعا في السنوات الأخيرة كنموذج يتوافق مع ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة، وقصد الإحاطة بالجانب النظري لهذا المصطلح سنتعرض لكل من مفهوم المؤسسة الناشئة، خصائصها وأهميتها الاقتصادية.

1.1.1. مفهوم المؤسسات الناشئة:

لا يزال مفهوم المؤسسة الناشئة يشوبه الكثير من الغموض والتداخل مع المفاهيم الأخرى، وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت بأنه لا يوجد تعريف عالمي للمؤسسات الناشئة، فالتعريفات العامة فقط هي المتفق عليها من قبل معظم الأكاديميين، وحسب القاموس الإنجليزي "كامبريدج" تعرف المؤسسة الناشئة على أنها: "مشروع صغير في بداية مهده"، وتتكون من كلمتين Start المشيرة إلى فكرة الانطلاق و up التي تشير لفكرة النمو القوي (سلخ، 2021، صفحة 172)، بينما يعرفها القاموس الفرنسي بأنها: "تلك المؤسسات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة" (مزيان، 2021، صفحة 31). هذا ويعرفها *Paul Graham* في مقاله المشهور حول النمو على أنها: "شركة صممت لتنمو بسرعة" (بودالي، 2021، صفحة 80). وحسب *Eric Ries* أحد المنظرين لمفهوم المؤسسة الناشئة حيث يعرفها بأنها: "كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكيد شديدة" (بن.عياد، 2022، صفحة 159).

وبناء على التعاريف المذكورة أعلاه، يمكننا وضع تعريف للمؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تقوم على فكرة ريادية إبداعية لمنتج جديد أو خدمة مبتكرة، وتتميز بقابليتها للنمو السريع وبالمقابل تتحمل مخاطرة مالية عالية.

2.1.1. خصائص المؤسسات الناشئة:

تتفرد المؤسسات الناشئة بخصائص فريدة، تتمثل فيما يلي:

- مؤسسات حديثة النشأة تتطلب تكاليف منخفضة (دراني، 2022، صفحة 156):

- إمكانية النمو السريع: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد أرباح كبيرة جدا، حيث تتمتع بإمكانية زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة (قدري، 2021، صفحة 5):

- الاعتماد على التكنولوجيا: يعتمد أصحاب الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم باعتبار أنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية. كما تستخدم التكنولوجيا للحصول على التمويل وهذا من خلال المنصات على الإنترنت (بلقايد، 2021، صفحة 50):

- القدرة على المنافسة: فاعتمادها على المبادرات المبتكرة يحفز على الإنتاج وتطوير أساليب العمل وبالتالي رفع الأداء، مما يمنحها قدرة تنافسية عالية في السوق وسهولة الولوج والانسحاب منها (قدري، 2021، صفحة 5):

- قابلية التحول إلى مؤسسات كبرى: فبالرغم من انخفاض تكاليف تأسيسها إلا أن ذلك لا يمنع من قابليتها للتوسع والانتشار السريع والتحول إلى مؤسسات كبرى ناجحة في مدة قصيرة اعتمادا على التكنولوجيا التي تعزز من كفاءتها وفعاليتها (زروق، 2022، صفحة 6).

3.1.1. أهمية المؤسسات الناشئة:

تكتسي المؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية، وتبرز أهمية ومكانة المؤسسات الناشئة فيما يلي:

- المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية التي تعتمد على الموارد المحلية وتحقق قيمة مضافة عالية:

- دعم التنمية الإقليمية والمحلية إذ تتواجد في المناطق الريفية مما يساعد على تحقيق التوزيع العادل والمنصف للثروة:

- تزويد الصناعات الكبيرة بالمواد الخام وقطع الغيار وتوزيع منتجاتها المصنوع:

- تساعد على تنمية ريادة الأعمال والابتكار وإنتاج المنتجات الجديدة والعمليات التكنولوجية:

- تساهم في التنمية التكنولوجية من خلال تطوير وتسويق التقنيات الحديثة والاستفادة من نمو تكنولوجيا

المعلومات (سلام، 2022، صفحة 160) :

- توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن النمو السريع الذي يميز هذا النوع من المؤسسات، يجعلها قادرة على توليد فرص تشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة تبين أن المؤسسات الناشئة خلال عشر سنوات حققت مستوى توظيف أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للمؤسسات الأخرى؛

- إحداث تأثير إيجابي في المجتمع نظرا لأن المؤسسة الناشئة يمكن أن تنشر الإبداع في المجتمع، والمساهمة في تغيير القيم الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة؛

- فتح أسواق جديدة من خلال تقديم منتجات جديدة وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور؛

- تعزيز نشاط البحث والتطوير من خلال تعاملها مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للمؤسسة الناشئة تشجيع الطلبة أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل في المؤسسات الناشئة (بوزرب، 2021، صفحة 362).

2.1. الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر حسب الترتيب الزمني لصدورها في الآتي:

- دراسة "ديناوي أنفال عائشة" (2020) بعنوان: المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني: التحديات وآليات الدعم، الدراسة عبارة عن مقال هدف إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر والاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، وقد توصلت إلى أن هذا النوع من المؤسسات يواجه الكثير من المشاكل والمعوقات ولا يزال بعيدا عن المراحل التي بلغته هذه المؤسسات في الدول المتقدمة.
- دراسة "سارة بوعدلة" (2020) في مقالها: قدرات وتحديات المؤسسات الناشئة ومتطلبات نجاحها مع الإشارة لحالة الجزائر، المقال سلط الضوء على تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر ومتطلبات نجاحها، وقد خلص إلى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه تحديات كثيرة فمنها ما يتعلق بغياب إرادة سياسية وعدم توفير التمويل اللازم ومنها ما يتعلق بالافتقار للمورد البشري المؤهل.

- دراسة "ولد الصافي عثمان" (2020) في مقاله: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرافقتها، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، خصوصا ما يتعلق بالجانب التمويلي والمرافقة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدولة لم تدخر جهدا في سبيل ترقية ودعم الشركات الناشئة سواء من حيث المرافقة أو من حيث التمويل وحتى من حيث المنظومة القانونية والتشريعية.
- دراسة "بن سفيان الزهراء" (2020) في مقالها: المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وخلصت إلى أن هذه المؤسسات تواجه العديد من العراقيل والصعوبات على الأبعاد الاجتماعية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية وكذا التحديات المتعلقة بالدوارد البشرية والثقافة والوعي السائد في المجتمع.
- دراسة "بنوجعفر عائشة" (2021) تحت عنوان: المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات"، الدراسة عبارة عن مقال، سلط الضوء حول واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهها في الجزائر وقد توصلت إلى أن هذه المؤسسات تعاني كثيرا من معدلات الفشل بالرغم من أنها تشهد تناميا مستمرا إلا أنها مازالت تعاني من مشكل الاستمرارية.

وعلى العموم، فإن الدراسات السابقة المذكورة أعلاه تلتقي مع موضوع دراستنا في عدة نقاط منها إبراز التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة الجزائرية، وسبل مواجهتها، إلا أن الدراسات التي تمت الإشارة إليها أغلبها يركز على التحديات التي تواجهها عامة المؤسسات الناشئة في الدول النامية، كما أنها أهملت تحدي التحول الرقمي واقتصاد المعرفة بالرغم من الأهمية البالغة له.

2. التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر العديد من التحديات وعلى عدة مستويات، ويمكن توضيح هذه التحديات فيما يلي:

1.1.2. على المستوى المؤسسي والتنظيمي:

وهنا نسجل الآتي: (بن سفيان، 2020، الصفحات 320-321)

- ضعف منظومة المعلومات الاقتصادية حيث يعتبر توفر البيانات والمعلومات أمر أساسي سواء للمؤسسات الناشئة الناشطة لماكبة التطورات والتغيرات الحاصلة وبقائها على علم بكل ما يحصل بيئتها الخارجية والتأقلم معها، أو بالنسبة للمؤسسات الراغبة في دخول غمار المنافسة، لأن ذلك يقلل من نسبة المجهول

لديها لتكون على دراية بأوضاع ذلك القطاع وخصائص المستهلكين المحتملين؛ ويزيد قدرتها على المنافسة وبالتالي تقريرها الاستثمار من عدمه، غير أن المؤسسة الناشئة في الجزائر تجد نفسها أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأنه أن يضلها ويفقدها التوجيه السليم للحصول على ما تريده من معلومات، مما يترتب عنه عدم إدراكها للفرص المتاحة أو جدوى التوسع، ويضاف لذلك أن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان. فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الناشئة الجزائرية لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

- تعدد الهيئات التي تمنح التصاريح، فغالبا ما يضطر أصحاب المؤسسات الناشئة إلى طلب العديد من التصاريح من مصالح مختلفة، وهو ما يعرقل بشكل كبير نشاطهم؛

- البيروقراطية وهي من أكبر المشاكل التي يعاني من المواطن بشكل عام وأصحاب المؤسسات الناشئة بشكل خاص، ومن مظاهرها طول فترة معالجة الملفات على مستوى مختلف المصالح، تعقد الملفات الإدارية المطلوبة لاستخراج التصاريح والأوراق الإدارية اللازمة لممارسة النشاط؛

- نقص الأطر القانونية المعرفة والمنظمة للمؤسسات الناشئة ونشاطها وعدم وضوحها وافتقارها للمرونة؛
- صعوبة اللجوء إلى آليات ومراكز الدعم كحاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال... الخ، والتي تلعب دورا هاما في دورة حياة المؤسسة الناشئة؛

- غياب المرافقة الحقيقية والتوجيه الجيد لأصحاب المؤسسات الناشئة والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشلهم، فمعظم المؤسسات الناشئة تمتلك أفكارا و/أو منتوجات، ولكن ليس لديها الخبرة الكافية في الصناعة والأعمال لإيصال منتوجاتها إلى السوق.

2.2. على المستوى التمويلي:

يعتبر التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة الجزائرية، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أهم تحدي لهذه المؤسسات سواء كان تمويل للبدء في المشروع أو تمويل لتوسيع الأعمال أو تمويل تسريع لزيادة النمو (ولدالصافي، 2020، صفحة 472)، وهذا راجع لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة التي تتصف غالبا بإنخفاض حجم أصولها الرأسمالية، كما أن المؤسسة الناشئة تفتقد إلى العديد من العوامل التي من شأنها اكتساب ثقة مؤسسات التمويل، فالثقة تعتبر من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل وبالتالي فإن العلاقة بين هذه المؤسسات

والمؤسسة يشوبها الحذر الشديد، وهو ما يحول دون حصولها على التمويل الكافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد نقص خبرة المؤسسات الناشئة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال، وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية (بورنان، 2020، صفحة 135).

3.2. على المستوى التكنولوجي والتنمية المستدامة:

إذ تعاني الجزائر على المستوى التكنولوجي من عدة نقائص وصعوبات والتي تتمثل في: (بن.سفيان، 2020، صفحة 318)

- ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتي تعتبر حاجة ماسة للمؤسسات الناشئة نظرا للعدد المتزايد من المستهلكين عبر الانترنت؛

- غياب التكنولوجيا المالية والتي تعد من أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي، والتي تقدم تشكيلة متميزة من الخدمات في الجانب المالي اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة، إلا أن غياب البنية التكنولوجية الملائمة والتشريعات المواكبة لهذه التطورات، يؤدي إلى عدم استفادة هذه المؤسسات من هذه الخدمات ولعل أبرزها تحويل الأموال وسوق التمويل الجماعي؛

- افتقار سوق العمل إلى اليد العاملة العالية المهارة والتخصص، القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة خاصة مع التوجهات الحديثة في الصناعة؛ حيث لا يتوقف الأمر عند الإبداع بل على إبتكار جديد يتفوق على الابتكارات الموجودة في السوق؛ ما قد يسفر عن تحدي أكبر يتمثل في الحاجة إلى إعادة اختراع المؤسسة الناشئة لنفسها باستمرار لتظل قادرة على تلبية توقعات الزبائن؛

- تمتلك معظم المؤسسات الناشئة الجزائرية نموذج أعمال B2B (مؤسسة مؤسسة)؛ وهنا قد ترتفع المخاطر الالكترونية لأنها لا تدرك المخاطر المحتملة التي قد تنشأ بالنسبة لها خاصة مع عدم وجود خطط بديلة للحفاظ على مركز البيانات لضمان استمرارية عمل المؤسسة الناشئة.

وعلى مستوى التنمية المستدامة فيمكن تسجيل مايلي: (بن.سفيان، 2020، صفحة 322)

- صعوبة مواكبة المؤسسة الناشئة لمطلوبات التنمية المستدامة، نظرا لكونها تحتاج توفير إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية لتحقيقها، فعلى سبيل المثال التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستعمال الطاقات النظيفة والبديلة ذات تكلفة عالية؛

- ضعف الوعي والمعرفة بالنسبة لأصحاب المؤسسات الناشئة بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية التي كثيرا ما تجهل مواضعها وقضاياها؛

- غياب الدورات التكوينية والتأطير في مجال التنمية المستدامة لأصحاب المؤسسات الناشئة.

4.2. على مستوى المورد البشري:

إضافة إلى ما سبق يبرز تحدي آخر تواجهه المؤسسات الناشئة الجزائرية يتعلق بالمورد البشري ويمكن توضيحه فيما يلي: (ولدالصافي، 2020، الصفحات 473-474)

- نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة: فالمؤسسة الناشئة تحتاج توفر الخبرة والمستوى العلمي والتقني الكبير فضلا على الإلمام بأساسيات الإدارة، هذا ويتجسد نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة الجزائرية في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع المؤسسة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد أو الإستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.

- العمل بروح الفريق:

إن العمل الجماعي أو العمل كفريق له أهمية كبرى في المؤسسات الناشئة التي عادة ما تبدأ بفريق يتألف من أعضاء موثوق بهم مع مجموعات مهارات تكميلية، وعادة ما يكون كل عضو متخصصا في مجال معين من العمليات، وقد يؤدي الفشل في الحصول على فريق جيد في بعض الأحيان إلى فشل المؤسسة الناشئة. -صعوبة إيجاد المواهب الملائمة:

فكما هو معلوم أن معيار الرقي و التقدم ليس بامتلاك الثروات وإنما بامتلاك الإنسان القادر على التغيير و التحول من حال إلى حال أفضل و القادر على الاستثمار الأمثل لإمكانياته و للموارد و استغلالها استغلالا أمثلا، وفي هذا السياق يشكل توظيف المواهب العالية الجودة و الاحتفاظ بها، وخاصة في مجالات الإنتاج و التكنولوجيا تحديا رئيسيا للمؤسسات الناشئة، كون العديد من طالبي العمل لا يملكون المهارات الكافية؛ ويرجع ذلك لكون الانضمام إلى مؤسسة ناشئة ليس بالخيار الوظيفي الجذاب لطالب العمل، وذلك بسبب الخطر الكامن في فشل المؤسسة، فالغالبية تفضل العمل لصالح المؤسسات الكبيرة التي تعد بوظائف أكثر استقرارا، فضلا عن أن المؤسسات الناشئة نادرا ما يمكن أن تنافس المؤسسات الكبيرة في هياكل الأجور و التعويضات التي تقدمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى و باعتبار أن نظام التعليم الرسمي في الجزائر يعد من أهم مخرجات العمالة الماهرة فإن هناك فجوة بين المعرفة التي يتم تدريسها للطلبة في الجامعات و المعرفة المطلوبة للوظائف، و نتيجة لهذا عندما يتم توظيفهم تضطر المؤسسة إلى استثمار قدر كبير من الوقت و التكلفة لتأهيلهم و تطوير قدراتهم بالشكل الذي يسمح بتعزيز الأداء و استخدام تكنولوجيات الإعلام و التحكم في التقنيات الحديثة.

5.2. على مستوى التسويق:

مع تطور ونمو الأسواق من خلال تنوع وزيادة المنتجات، تغير ذوق المستهلك وعاداته الشرائية، فبعدها كان المستهلك يبحث عن المنتج انقلب المفهوم، وأصبح الأخير يبحث عن الأول مستعملا في ذلك شتى الوسائل لكسبه من خلال فهم حاجات المستهلكين وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج الشكلية والتقنية، حتى تستجيب أكثر لهذه الحاجات، وبالتالي تحقيق التوازن بين حاجات السوق وإمكانيات المؤسسة، إلا أن نجاح ذلك مرتبط بعدة عوامل أهمها أذواق المستهلكين، درجة المنافسة، خصائص السوق والمنتج ودورة حياة المنتج، وفي الجزائر تواجه المؤسسات الناشئة بعض التحديات المرتبطة بعملية التسويق والتي نذكر منها: (بن.سفيان، 2020، الصفحات 317-318)

- إشكالية هيكل الأسواق الجزائرية التي تعتبر أسواق غير منظمة ومجزأة إلى حد كبير مما يخلق حاجزا أمام المؤسسات الناشئة لتحقيق النجاح؛ فضلا عن غياب إستراتيجية فعالة للعلامة التجارية المحددة لهوية المؤسسة الناشئة مما يعيق وتيرة النمو؛

- تغير سلوك المستهلك الجزائري بتغير المنطقة التي يقطن فيها وفي المنطقة ذاتها لعدة اعتبارات، الأمر الذي جعل من الصعب على المؤسسات الناشئة أن تضع إستراتيجية تجارية لمنتجاتها وخدماتها، فأغلب المؤسسات الناشئة تعاني عموما من الركود والانغلاق التدريجي؛

- يعد موقع أعمال المؤسسات الناشئة من التحديات البارزة لكون الجزائر بلدا متنوع الثقافات والأذواق، وبالتالي قد لا يكون كل منتج موضع ترحيب بنفس القدر في كل منطقة.

خاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى، وتتمحور حول فكرة مبتكرة ومستحدثة تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية في مختلف الدول، كما أن دورها لا يقتصر فقط على رفع مستويات الإنتاج وزيادة المداخيل، بل يتعدى ذلك ليشمل التجديد في النسيج الإقتصادي من خلال تعويض المؤسسات التي أخفقت، والجزائر كغيرها من الدول لم تدخر جهدا في سبيل ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات، ولكن بالنظر للأهداف التي أنشأت من أجلها، فإنها لا تزال بعيدة عن المستوى المرجو حيث أن أغلبها لا يلبي احتياجات السوق ولا يخرج عن مجال التسويق الإلكتروني، كما أن هذه المؤسسات تعاني جملة من النقص، وضعف المقابل تواجه العديد من التحديات التي تقف حائلا أمام تطورها، كعدم توفر التمويل الكافي، ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا، صعوبة التسويق، قلة الخبرة في تسيير فترة الإنطلاق، نقص

الإستشارة المتخصصة إضافة إلى غياب نظام بيئي حقيقي خاص بها، وكل ذلك من شأنه أن يقوض بطريقة أو بأخرى ثقافة العمل المقاوлатي في الجزائر.

في الختام، توصي الدراسة بمايلي:

- بناء منظومة دعم متكاملة للمؤسسات الناشئة تتكون من حاضنات الأعمال و مسرعات الأعمال بالإضافة الى إنشاء صناديق سيادية وتوفير فضاءات للتسويق والترويج لمنتجاتها؛
- تشجيع الدولة على إقامة شركات رأس المال المخاطر وذلك بمنحها امتيازات مالية وجبائية لتساهم في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة مع ضرورة تسهيل إجراءات الاستفادة من التمويل اللازم؛
- ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- التركيز في إنشاء المؤسسات الناشئة على تلبية الاحتياجات الحقيقية للسوق المحلية؛
- العمل على توفير بيئة اقتصادية تخلو من البيروقراطية الإدارية وجميع أساليب الوساطة والمحسوبية وهذا من أجل تشجيع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات؛
- توفير البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتحول نحو الاقتصاد الرقمي؛
- الانفتاح على التجارب الناجحة والرائدة في مجال المؤسسات الناشئة للاستفادة منها وأخذ الدروس.

قائمة المراجع:

1. المقالات:

- الزهراء بن.سفيان. المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر. حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 03)، (2020)، 306-325.
- السعيد بن.لخضر. مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التنبئ والواقع. مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 04 (العدد 01)، (2020)، 25-35.
- أمينة عثمانية. المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهايكال الدعم. حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 03)، (2020)، 357-372.
- أمينة مزيان. الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها. الكتاب الجماعي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر، مخر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي -حلة منطقة البويرة: جامعة البويرة،(2021)،. الصفحات 29-50.
- خير الدين بوزرب. تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول. الكتاب الجماعي إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة جيجل. (2021)، (الصفحات 357-380).

أنفال عائشة ديناوي. المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للهوض بالاقتصاد الوطني "التحديات وآليات الدعم". *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، المجلد 07 (العدد 03)، (2020)، 340-326.

برودي مفروم. المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، المجلد 07 (العدد 03)، (2020)، 356-341.

ثورية بلقايد. دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، المجلد 08 (العدد 01)، (2021)، 67-48.

جليلة بن.عياد. دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية. *مجلة الدراسات القانونية* ، المجلد 08 (العدد 01)، (2022)، 174-157.

سارة بوعدلة. قدرات وتحديات حاضبات الاعمال ودوره في مرافقة المؤسسات الناشئة. *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية* ، المجلد 04 (العدد 02)، (2020)، 51-36.

شهلة قدري. نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، المجلد 08 (العدد 02)، (2021)، 17-01.

عائشة بنوجعفر. المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، المجلد 08 (العدد 01)، (2020)، 107-90.

عائشة زرواق. تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري-صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية* ، المجلد 07 (العدد 01)، (2022)، 989-970.

عثمان ولدالصافي. التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرفقتها. (جمعة بشار) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، المجلد 07 (العدد 03)، (2020)، 483-469.

ليندة دراني. استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة. *مجلة الدراسات القانونية* ، المجلد 08 (العدد 02)، (2022)، 165-151.

مبارك بن زاير. المؤسسات الناشئة بين مشروع التأسيس وتحديات الواقع. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، المجلد 08 (العدد 02)، (2021)، 39-18.

مخطار بودالي. الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، المجلد 08 (العدد 02)، (2020)، 92-77.

- مروى رمضان. تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 (العدد 03)، (2020)، 289-275.
- نبيلة بلغنامي. واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08 (العدد 01)، (2020)، 32-19.
- ياسين ميموني. اشكالية خلق وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 05 (العدد 01)، (2021)، 20-12.
- 2.المدخلات:

كرم سلام عبد الرؤوف سلام. الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. المؤتمر الدولي: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة، 04-05 جوان 2022، المركز الديمقراطي العربي برلين، ألمانيا.

محمد لمن سلخ. مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال. الملتقى الوطني الثاني عشر: المؤسسات الناشئة والحاضنات كلية الحقوق والعلوم السياسية: 15 فيفري 2021، جامعة الوادي، الجزائر.

مختار بكاري. تحديات المؤسسات الناشئة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر. التنوع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنوع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر، 03 جويلية 2021، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

هندسة التكوين المقاولاتي ودورها في تنمية التفكير الابداعي للخريجين

- دراسة عينة من نماذج مقترحة على مستوى ولاية أم البواقي-

engineering of entrepreneurial formating, and it role to develop
creative thinking for graduates

- studying a sample from suggested models in OEB state-

ط.د.قطراني زهيرة، جامعة أم البواقي، الجزائر
د.عيشوش رياض، جامعة أم البواقي، الجزائر

Abstract:

This study aims to demonstrate the importance of entrepreneurship training, in the development of university students' creative ideas, to accompany, support and to enable the student to successfully transform his idea into his own project.

And to achieve that, we adopt the descriptive analytical approach and highlighting the most important concepts related to: Entrepreneurship training Engineering, specialised entrepreneurship training programmes, creative thinking, creative thinking skills, which can create a spirit of creativity and develop ideas for university students.

Therefore, among the study's recommendations the need to include entrepreneurship in all disciplines at university level, and the necessity to move from theoretical entrepreneurship education to entrepreneurship training.

Keywords: Entrepreneurship training Engineering, Entrepreneurship education, Entrepreneurship training programmes, Creative thinking.

Jel Classification Codes: 126, 127

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التكوين المقاولاتي في تنمية الأفكار الإبداعية للطلبة الجامعيين، لمرافقة الطالب ودعمه وتمكينه من تحويل فكرته إلى مشروعه الخاص بنجاح ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتبسيط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة ب (هندسة التكوين المقاولاتي، برامج التدريب المتخصصة في المقاولاتية، التفكير الإبداعي، مهارات التفكير الإبداعي) والتي يمكن أن تخلق روح الإبداع وتنمي الأفكار للطلبة الجامعيين، وعليه ومن توصيات الدراسة ضرورة إدراج المقاولاتية في جميع التخصصات على مستوى الجامعة، وضرورة الانتقال من التعليم المقاولاتي النظري الى التدريب المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: هندسة التكوين المقاولاتي، التعليم المقاولاتي، برامج التكوين المقاولاتي، التفكير الابداعي.

تصنيف JEL: 126، 127.

مقدمة:

تزايد ظاهرة البطالة بين الشباب وخاصة خريجي مؤسسات التعليم العالي ونظرا لضعف مؤسسات الدولة بمختلف قطاعاتها في امتصاص ظاهرة البطالة فقد سعت العديد من الدول إلى صياغة جديدة في أنظمتها التعليمية والتكوينية، والتي من شأنها تقديم أساليب مستحدثة مهمتها إثارة اهتمام الخريجين وتنمية اتجاهاتهم نحو ابتكار مشروعات صغيرة من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أصبح للجامعة دور كبير في تأهيل الطلبة وتطوير مهاراتهم وإكسابهم خصائص المقاول المبدع، ولهذا قامت العديد من الجامعات العالمية بتعديل برامجها التعليمية والتدريبية لتكوين مقاول ناجح، في حين لا تزال الجامعة الجزائرية تعتمد على المفاهيم النظرية للمقاولاتية دون استخدام التدريب المقاولاتي والمرافقة الميدانية لجعل الخريج مفكرا قادر على تطوير أفكار إبداعية جديدة وحل مشاكله وتحقيق وتجسيد فكرته ليصبح مقاولا ناجح ويسير التقدم والتغيير والذي عبر عنه جي كرويلبي: إننا بحاجة لأن نكون قادرين على التكيف مع التغيير الذي يوصف بأنه سريع وكاسح، وهذا يعني أن التعليم العالي يجب أن يدعم المرونة، الانفتاح والقدرة على إنتاج غير المألوف من الأفكار.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن إشكالية الدراسة تتعلق بدراسة أهمية التكوين المقاولاتي في تنمية التفكير الإبداعي لخريج الجامعة الجزائرية، لتحقيق الهدف المني ومرافقته حتى يصبح مقاولا ناجحا، وفي موضوعنا هذا نريد الوقوف على أهمية هندسة البرامج التكوينية التي يتلقاها طلبة الجامعات وتمكنهم من ابتكار أفكار جديدة وإنشاء مشاريع خاصة وتسييرها وتطويرها.

وعلى هذا الأساس تبحت هذه الدراسة في المقاربات والدراسات السابقة للإجابة على الإشكالية التالية:

ما دور هندسة التكوين المقاولاتي في تنمية التفكير الإبداعي للخريجين؟

أسئلة الدراسة:

- ✓ كيف تساهم البرامج التكوينية في تهيئة الطالب الجامعي؟
- ✓ ما مدى مساهمة البرامج التكوينية في تطوير المهارات الإبداعية؟
- ✓ ما أهمية دمج البرامج التدريبية ضمن العملية التعليمية للجامعات الجزائرية؟

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية كبيرة خاصة في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية الراهنة على المستوى المحلي أو الدولي، فيعتبر التكوين المقاولاتي وجودة تدفق المعلومات أهم الركائز الأساسية التي تساهم في تنمية التفكير الإبداعي وإنشاء المشاريع واستدامتها، فالتركيز على مرحلة مهمة وهي المرحلة التعليمية التي تعد الخريج للانخراط في الحياة العملية التي تتميز بالتعقيد وتحتاج إلى أشخاص ذوي تفكير مبدع في مواجهة مشاكلهم.

أهداف الدراسة:

- ✓ تبيان أهمية التكوين المقاولاتي ومدى مساهمته في تنمية الأفكار الإبداعية للخريجين الجامعيين؛
- ✓ التعرف على أهم المشاكل التي تواجه الخريجين في إنشاء مشاريعهم؛

✓ محاولة الوقوف على أهم مهارات التفكير الإبداعي للطلبة الجامعيين.

منهج الدراسة:

حتى تتمكن من التوصل إلى الإجابة الواضحة للإشكالية المطروحة وأسئلة البحث، وبلوغ الأهداف المرجوة وتماشيا وهذا الموضوع تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب للدراسة، والذي يستعرض كافة المفاهيم والأفكار النظرية، ويقوم على تجميع المعلومات والبيانات وترتيبها وتصنيفها ثم تحليلها وتفسيرها ومحاولة الربط بينها.

الدراسات السابقة:

✓ دراسة (Ngozika A. Oleforo et al) ، 2013، "برنامج تدريب ريادة الأعمال في الجامعات وإنتاجية الخريجين في جنوب نيجيريا".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة التدريب المقاولاتي في الجامعات بإنتاجية الخريجين، ومن خلال استخدام برنامج تدريبي في شكل استبيان لعينة من 1200 خريج بجنوب نيجيريا، تبين أن هناك علاقة قوية بين برنامج التدريب المقاولاتي وإنتاجية الخريجين ومن التوصيات ضرورة تطوير مناهج التعليم المقاولاتي لتلبية الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل.

✓ دراسة Abdurrahman BENLi, Gökçe CEREV ، 2018، "أثر التدريب المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة فرات

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثار التعليم المقاولاتي الذي يستهدف الشباب على التوجه المقاولاتي لدى طلاب الجامعات، ومن خلال تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS لعينة مكونة من 271 طالب من طلاب كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة فرات، توصلت الدراسة إلى أن مستويات المقاولاتية أعلى للشباب الذين يتلقون التعليم المقاولاتي وأن التدريب المقاولاتي يؤدي إلى زيادة الميل المقاولاتي لدى الطلاب.

✓ دراسة محمد فلاق وآخرون، 2018، "أليات هندسة تكوين المقاولاتية في الوسط الجامعي".

تهدف هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كانت الجامعة الجزائرية تقوم على هندسة تكوين البرامج المتعلقة بالمقاولاتية، ومن خلال تحليل الإحصائي لبيانات 196 استبانة لعينة من الطلبة بجامعة وهران 2، تبين أن هندسة التكوين المقاولاتي تقوم على تأسيس خصائص المفاوض وعلى تحضيره لواقع المحيط الاقتصادي ومن التوصيات وجوب ضرورة التعديل في البرامج، كما يجب إدراج مقياس المقاولاتية في جميع التخصصات.

✓ دراسة خليل شرقي وآخرون 2021، "دمج برامج التدريب المقاولاتي في العملية التعليمية لتحقيق جودة الخريجين".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية دمج التدريب المقاولاتي ضمن العملية التعليمية في الجامعات الجزائرية، ومن خلال استخدام نماذج تحليل المسار (برنامج Amos) لبيانات 400 استبيان موزع على الأساتذة توصلت الدراسة إلى ضرورة توجه الجامعات الجزائرية من التعليم المقاولاتي النظري إلى التدريب المقاولاتي العملي لتحقيق جودة الخريجين وجودة العملية التعليمية.

وما يميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات هو أنها تركز على تبيان أهمية هندسة التكوين المقاولاتي في تنمية التفكير الإبداعي للخريجين، ومحاولة الإشارة إلى نماذج مقترحة من طرف الطلبة على مستوى ولاية أم البواقي والخروج بالتوصيات المناسبة.

محاور الدراسة:

من أجل تحقيق مختلف أهداف دراستنا والتمكن من بحث اشكاليتنا ارتأينا أن نعتمد على ثلاث محاور أساسية، سيتناول المحور الأول التأصيل النظري لهندسة التكوين المقاولاتي، ثم سنتطرق إلى دور هندسة التكوين المقاولاتي في تطوير التفكير الإبداعي للخريجين الجامعيين في المحور الثاني، وفي المحور الثالث تم عرض الدراسة الميدانية.

1. التأصيل النظري لهندسة التكوين المقاولاتي

إن إنشاء مشروع صغير (أو تطوير فكرة إبداعية) يحتاج إلى العديد من التدريبات والتي تهدف إلى توفير المعرفة الكاملة وتنمية الأفكار للخريجين مع توفر الإرادة والرغبة في إنشاء المشاريع، فالتعليم والخبرة له تأثير على أداء المشاريع، كما أن له دور فعال في تحسين وتطوير الأفكار الإبداعية للخريجين المقاولين.

1.1 تعريف هندسة التكوين المقاولاتي:

يمكن تعريف هندسة التكوين المقاولاتي على أنها: عملية مبنية على تنظيم دقيق يمكن من خلاله نقل الخبرات والمعارف لزيادة مهارات ومعلومات المستهدفين من التكوين أو تغيير سلوكياتهم وقناعاتهم للوصول إلى الأهداف الرئيسية للتدريب، والتي يتوقف تدريبها على درجة كفاءة هؤلاء المتدربين ومجهوداتهم المبذولة. يعتبر التكوين المقاولاتي نشاط مخطط يهدف إلى تأهيل الخريجين وتزويدهم بالخبرات والمهارات وطرق العمل ويشجع المقبلين على التخرج وينمي قدرتهم على تنمية الأفكار الإبداعية، فالتكوين المقاولاتي هو عملية تهدف إلى تغيير سلوك واتجاهات الطلبة من نمط إلى آخر أكثر ارتباطاً مع أهدافه وطموحاته. كما يمكن تعريفه بأنه: عملية منظمة، واعية ومدفوعة بالأهداف تستهدف الجمهور غير المماثل ليصبح مبدعاً، ويهدف هذا التدريب لنقل المعرفة والمعلومات لبدء عمل تجاري أو مؤسسة إضافة إلى تحسين وتطوير المهارات والقدرات للمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإقامة مشاريع جديدة أو تطوير أعمال تجارية صغيرة قائمة (Eslambolchi, 2012, p. 12090).

تختلف برامج التعليم المقاولاتي عن التدريب في العديد من المحاور الأساسية إلا أن الهدف المشترك بينهما هو دعم وخلق الإبداع، وتنمية روح المبادرة ومن أوجه الاختلاف بينهما نجد (بروال و خلوط، 2017، الصفحات 13-14):

✓ **التركيز:** تركز البرامج التعليمية على تزويد الطالب في مرحلة مزاولته للتخصصات المرتبطة بالمقاولاتية بالعديد من المعارف التي تجعل منه قادرا على بناء تصورات وخطط واستراتيجيات منظمة، بينما البرامج التدريبية تعمل على تهيئة المستهدفين لولوج البيئة المقاولاتية وإنشاء مؤسسة قادرة على بدأ نشاطها في السوق.

✓ **المستهدفون من البرامج:** تستهدف البرامج التعليمية الأكاديمية فئة الطلبة الجامعيين وحتى الثانويين، بينما البرامج التدريبية فتستهدف مختلف الفئات الاجتماعية كالمقاولين المحتملين، الخريجين العاطلين عن العمل، أصحاب رؤوس الأموال الراغبين في الاستثمار وكذلك المقاولين الحاليين بغية تحسين مستوى آدائهم.

2.1 أهداف التكوين المقاولاتي:

يهدف التدريب المقاولاتي إلى تطوير الكفاءات لدى الطلبة وخاصة الخريجين وتحفيزهم ليصبحوا رواد الأعمال وتحسين مهاراتهم في تطوير المشاريع، كما يعمل على التسهيل على إعداد تقارير المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية (Mohan & Revathi, 2012, p. 1).

✓ تحفيز الطلبة على التحول من باحثين عن عمل إلى مبتكرين للوظائف؛

✓ مساعدة الطلبة على تحديد الفرص التجارية واستغلالها؛

✓ تمكينهم من تحليل جدوى المشروع وإعداد تقريره؛

✓ تدريب الطلبة وإكسابهم المهارات التقنية والإدارية ليصبحوا مقاولين ناجحين؛

✓ تحقيق التنمية الصناعية في الدولة وحل مشكلة البطالة؛

✓ خلق الوعي بريادة الأعمال وتشجيع ثقافة العمل الحر؛

3.1 أفضل الجامعات المقدمة لبرنامج التكوين المقاولاتي:

إن تطوير برامج ريادة الأعمال يتطلب الصرامة، فهناك العديد من المعاهد والجامعات التي تقدم هذه البرامج باستخدام دورات تدريبية مناسبة للتأكد من الوصول إلى النتائج المرغوب فيها، ومن أهم الموضوعات التي يتم التطرق إليها التسويق، التمويل، التخطيط، القيادة لتحقيق أهداف قصيرة المدى كالمساعدة على فهم السوق، وأخرى طويلة المدى تتمحور حول جعل الفرد مستقلا لبدء أعماله التجارية الخاصة ومن أهم هذه الجامعات:

✓ **The Babson College**: تقع في الوم أ تركز على دراسة زيادة الأعمال، تعمل على الجمع بين العمل التطبيقي والتدريب الفعلي على الأعمال، ويعتبر رجال الأعمال المتمرسون أغلبية أعضاء هيئة التدريس لإعداد الطلاب بشكل أفضل لواقع عالم الأعمال، من خلال تمكين الطلبة من العمل في مشاريع جماعية وعروض تقديمية وقيام برحلات ميدانية إلى الشركات والمصانع واجتماعات مع المدراء التنفيذيين (Wikipedia, 2020).

✓ **Stanford Graduate School of Business**: تقع في كاليفورنيا هي كلية لإدارة الأعمال تقدم برنامج ملموس ومشجع للمساعدة في تشكيل رواد الأعمال مستقبلا وتطوير قادة مبتكرين ومبدعين بالتدريب وتصميم برامج لتعزيز المهارات القيادية (Wikipedia, 2016).

✓ **Cambridge Judge Business School**: هي كلية لإدارة الأعمال بجامعة كامبريدج وتعتبر إحدى أفضل الكليات في العالم، تم تصميم برنامج ماجستير في ريادة الأعمال يركز على تطوير رواد الأعمال كما يعلم الطلبة المعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها من خلال عدة دورات وأنشطة علمية عبر الانترنت، إضافة إلى دورة مالية لمنح الطلاب أساسا صارما في نظرية وممارسة التمويل (wikipedia the free encyclope, 2021).

4.1. البرامج التدريبية المتخصصة في المقاولاتية:

تتنوع البرامج التدريبية بين الجامعية والمهنية، الكثير منها يسعى إلى تكوين الأفراد ضمن إطار أكثر تخصصا يعمل على تزويد الأفراد بالمهارات والقدرات الخاصة التي تسمح بترجمتها إلى سلوك عملي وتعلق برامج التعليم المقاولاتي بثلاث محاور (Eslambolchi, 2012, p. 12090):

✓ **البرامج المتعلقة بإنشاء الأعمال**: يركز هذا المحور على الحصول على المعرفة في مجالات عديدة أهمها: المعلومات في عالم الأعمال، طبيعة المقاولاتية، وكذلك التفاعلات ونطاق الأنشطة المرتبطة بها.

✓ **البرامج المتعلقة بتطوير الأعمال**: يركز هذا المحور على المهارات والمواقف، ويقوم على اختيار الأسواق المستهدفة والربحية المستقبلية، التخطيط المالي، تحديد المنافسين وتصميم المنتجات الجديدة وغيرها.

✓ **البرامج المتعلقة بأداء الأعمال**: يركز هذا المحور على المعرفة العامة والعمليات التجارية، ويتضمن عدة إجراءات أهمها: التخطيط المالي، إدارة وتطوير السوق، وكيفية الحفاظ على السوق الحالي والتخطيط للمنتوق، مواقف المنافسين، نقل المعرفة من رواد الأعمال إلى المديرين.

وقد تم إعداد العديد من البرامج التكوينية التي تساهم في تنمية المهارات لحاملي الأفكار الإبداعية ومن نماذج البرامج التدريبية نجد:

أ. نماذج تكوين المقاولاتية دوليا:

✓ **برنامج think big**: من أجل تشجيع ومساعدة الشباب على إنشاء المشاريع، ويهدف إلى توعية الطلبة من خلال الحملات بالدور الايجابي للشباب في المجتمع، وإعطائهم فرصة لاكتساب الخبرات والمهارات الجديدة كمهارة القيادة، كما يقدم إعانات وحوافز أخرى لتنفيذ مشروعهم كالمعلومات والتدريب.

✓ برنامج مبادرة القيادة الريفية في و م أ: هو برنامج لتنمية قادة المستقبل الريفيين من خلال إنشاء برنامج يمكن الطلاب الجامعيين الريفيين من متابعة التدريبات وإقامة المشاريع (عمر و عبد الجليل، 2021، صفحة 261).

✓ برنامج رواد الأعمال الشباب: يتمثل في تعزيز فرص الأعمال للشباب وإنشاء شركات صغيرة وتحسين المجتمع من خلال تمكين الطلاب لتحقيق أهدافهم المالية والمهنية، وتوفير المعرفة والموارد والدعم الازم لنجاحهم.

✓ برنامج psybt اسكتلندا: هي شراكة بين قطاعين العام والخاص يوفر قروض صغيرة ومجموعة من الخدمات لدعم تنمية المؤسسات بما في ذلك التدريب والتأطير والتوجيه، يهدف إلى مساعدة الشباب على بدء وتنمية مشاريعهم الخاصة وخلق فرص العمل، كما يقدم خدمات التدريب قبل إطلاق المشروع،

ب. نماذج تكوين المقاوлатية في الجزائر:

لقد قام المكتب الدولي للشغل بتنظيم ملتقيات تكوينية للمكونين خصوصا في الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية، وعدد من الهيئات الوطنية المتخصصة ومنذ ذلك الوقت بدأت في تكوين المقاوطين ميدانيا.

تعريف البرنامج CREE CREME:

يعني أنشئ مؤسسة وسيرها بشكل أفضل، وهو منهجية تكوينية تهتم بدعم أو إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة وخلق فرص عمل جديدة عن طريق تطوير أداء المؤسسات، كما يركز على تطوير المهارات التقنية التسييرية للمقاوطين الجدد، ويتكون البرنامج من:

جدول 1: محتويات برنامج GERME

أوجد فكرة مؤسستك TRIE	أوجد مؤسستك CREE	حسن تسيير مؤسستك GERME
موجه للمقاوطين المحتملين الذين يريدون تطوير فكرة لمشروعهم أو مؤسستهم ومدة التكوين من 2-3 أيام	موجه للمقاوطين المحتملين الذين لديهم فكرة واضحة لمؤسستهم يريدون تجسيدها وبدأ عملهم الخاص، فترة التكوين قد تصل الى 5	موجه للمقاوطين الذين يرغبون في تحسين طرق تسيير مشروعاتهم ويهدف إلى تزويد المقاوطين أصحاب المؤسسات المصغرة

والصغيرة بتكوين يشمل المواد التي تمهمهم أكثر، ويتضمن 8 محاور: المؤسسة والعائلة، التسويق، حساب التكاليف، تسيير المخزون، التموين المحاسبية، التخطيط المالي، العمال والانتاجية.	أيام.	
--	-------	--

المصدر: (هارون، 2021، صفحة 105)

أهداف البرنامج:

الهدف من هذا البرنامج هو المساهمة في النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة مستقرة، وأيضا إشراك كل الهيئات والمنظمات المهتمة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول، من أجل تطبيق هذا البرنامج وربطه بنشاط المقاولين الحاليين أو المحتملين، وأيضا دعم صغار المقاولين وتمكينهم من بدأ مشاريعهم، ومن المستفدين من هذا البرنامج (حمزة، 2015، صفحة 124):

✓ المباشرون: هم المنظمات المحلية لتطوير المشروعات أو المنظمات التي تقدم مساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمكونون الذين يعملون مع هذه الأنظمة.

✓ الغير مباشرون: هم المقاولون الصغار الذين يريدون الانطلاق في مشاريعهم أو المقاولون الذين يريدون تطوير وتنمية مشاريعهم.

2. دور هندسة التكوين المقاولاتي في تطوير التفكير الابداعي

سيتم التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية قصد تقديم نظرة شاملة للامام بأهم النقاط الأساسية

لتفسير مصطلح التفكير الابداعي.

1.2 تعريف التفكير الإبداعي:

يرى Guilford بأنه عبارة عن إنتاج معلومات متنوعة ومتعددة دون أن يكون هناك اتفاق مسبق على محكات الصواب والخطأ، ودعا فيه لضرورة تركيز التعليم على التنمية، حيث يرى من خلال نظريته (نظرية بنية العقل) أن التعليم والتدريب ينميان هذه القدرات.

عرفه Williams مجموعة من القدرات والمواهب والمهارات المعرفية، وهذه القدرات موجودة لدى جميع الأفراد ولا تقتصر على فئة دون الأخرى إلا أنها تختلف في درجة الكم والنوع بين الأفراد فالجميع لديهم قدرات ومهارات إبداعية إلا أن البعض يمتلكها بشكل أكبر من الآخر، كما أن المبدع يكون مبدعا في مجال ما وليس مبدعا في مجال آخر (رليد، عثمانى، و خالف، 2021، صفحة 635).

العملية التي ينتج عنها حلول أو أفكار، تخرج عن الإطار التقليدي المعرفي المعلوم لدينا سواء بالنسبة لمعلومات الفرد الذي يفكر أو للمعلومات السائدة في البيئة بهدف ظهور الجديد من الأفكار. (زكية، عبو، و زروخي، 2019، صفحة 58).

2.2 مهارات التفكير الإبداعي:

تعتبر مهارات التفكير الإبداعي إنتاج جديد وهادف وموجه لتحقيق هدف معين، ألا وهو قدرة العقل على تطوير علاقات جديدة تحدث تغييرا في الواقع لدى الطلبة الجامعيين، وللتفكير الإبداعي عدة مهارات منها (Gafour & Walid A. S., 2021, p. 8) :

✓ التحليل: قبل التفكير بشكل خلاق في شئ ما، يجب أن يكون للطالب القدرة والرغبة لمعرفة، وذلك لتوليد عدد من البدائل والأفكار والسرعة والسهولة في توليدها بعناية لمعرفة ما تعنيه فيجب أن يكون جاهزا لتحليلها أولا:

✓ الانفتاح: يجب على الطلبة التفكير الإبداعي بطريقة جديدة والتخلي عن أي افتراضات أو تحيزات للقدرة على الإبداع وتنمية تفكيره بطريقة جديدة، للوصول إلى حل المشكلات بعقل متفتح فهذا يسمح له باحتمالية التفكير بشكل خلاق:

✓ حل المشكلات: المقصود بذلك الوعي والإحساس بوجود مشكلة بحاجة إلى حل وطرح الأسئلة عن أسباب عدم حلها وإمكانية حلها والمساهمة بإعداد حلها:

✓ التنظيم: التنظيم هو جزء حتمي جدا من الإبداع، إلا أنه قد تكون هناك لمسة فوضوية عند تجربة فكرة جديدة تماما، فيجب على الطالب المبدع تنظيم أفكاره حتى يكون الآخرون مستعدين للفهم والمتابعة رؤيته ووجهة نظره التي تتمتع بالقدرة على بناء فكرة عمل باستخدام أهداف واضحة ومواعيد نهائية:

✓ الاتصال: يجب أن يكون الطالب أو العامل قادرا على توصيل فكرته أو حله الإبداعي بفعالية إلى الأشخاص الذين يعملون معه، ويكون ذلك بامتلاك مهارات اتصال كتابية وسمعية قوية، كما يجب أن يكون مستعدا لفهم الموقف بشكل كامل قبل التفكير فيه بشكل خلاق، إضافة إلى الاستماع إلى طرح الأسئلة المناسبة وفهم الأمر، كل ذلك يؤدي إلى التوصل إلى حل فريد.

3.2 تنمية التفكير الإبداعي للطلبة من خلال هندسة التكوين الماؤلالي :

يعتمد مستوى التعليم والتدريب الماؤلالي المطلوب لتطوير كل المهارات بشكل كبير على مستويات رأس المال البشري التي قد يمتلكها الأفراد بالفعل قبل الشروع في إنشاء مشاريع، إن تطوير هذه المهارات سيولد أشخاصا مفاشرين يجب أن يكونوا مجهزين لتحقيق إمكانياتهم وخلق مستقبلهم الخاص (Kestenbaum, lan, & Brown, 2008, p. 21).

يتم اكتساب مهارات التفكير الإبداعي من خلال عدة طرق مختلفة: كحضور التدريب الخاص على تنظيم المشاريع، برامج الفصول الدراسية والندوات المقدمة في الجامعة، مؤسسات البحث، بهدف توفير الفرصة للخريجين العاطلين لاكتساب الخبرة العملية، وتعزيز قابليتهم للتوظيف في سوق العمل (Odia, 2013, p. 295).

إن الطابع التعليمي للإبداع كان موضوع جدل الكثير من الباحثين حول ما إذا كان المبدعون يولدون أو يصنعون، فهناك من يرى أن التفكير الإبداعي فطري والمقاؤلون المبدعون موجودون يكفي اكتشافهم فقط وهذا ما أكد عليه howitz الذي رفض إمكانية تدريس السمات الماؤلالية من الإبداع، الابتكار، المخاطرة بجزء من التأكيدات أن المقاؤلون يولدون ولا تتم تنشئتهم، وحسب جوي بول جيلفورد فالإبداع مهارة يمكن تحسينها بالتدريب المناسب، ليس ذلك فحسب بل أيضا الاستفادة من تقنيات معينة لإنشاء حلول مبتكرة والقدرة على الارتباط بوسائط مختلفة، تفكيك المشكلات للوصول إلى الإجابات المناسبة. (Is Creativity Innate or Learned?, 2020)

3. عرض الدراسة الميدانية: نماذج لمشاريع ماؤلالية إبداعية

في إطار دراسة هندسة التكوين الماؤلالي ودورها في تطوير وتنمية التفكير الإبداعي للطلبة الجامعيين وعلى افتراض أن لكل طالب فكرة وبناء على ما تم التطرق إليه من برامج تكوين الماؤلالية في الجزائر، قمنا بتجربة على مستوى طلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة أعمال بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي بن مهيدي.

1.3 نماذج كل فريق:

لقد تم تقسيم الطلبة إلى 05 أفواج حيث كل فوج اقترح مشروع يخلق قيمة مضافة في قطاع معين، وقد شملت: القطاع الزراعي، التجاري، الصناعي، والخدمي وذلك للنهوض بالتنمية في ولاية أم البواقي، وقد تم الاتصال بمكتب الدراسات التقنية للهندسة المعمارية وتقديم الاقتراحات وأماكن المشاريع للمهندس الذي قام بالتصوير وانجاز التصميم والتخطيط للمشاريع.

1.1.3. إنجازات الفريق الأول في القطاع الفلاحي :

تقع ولاية أم البواقي في شمال شرق الجزائر، بمساحة تقدر ب 618.75 كلم² أي ب 3٪ من المساحة الكلية للجزائر، كما أن لها خاصية مورفولوجية حيث أن السهول تغطي 50 ٪ من مساحة الولاية وهذا ما يؤهلها بأن يكون لها دور رئيسي وريادي في الاقتصاد الفلاحي حيث يقدر المنتوج السنوي للزيتون في بلديات أم البواقي حسب الجدول التالي:

جدول 2: إنتاج الزيتون في بلديات أم البواقي لسنة 2022

les communes	emblavé Superficie	Production(Qx)
oeb	287,3	3468
Ain Beida	67,5	408
Ain M'lila	112,5	2220
Bhir Chergui	85,68	1044
El Amiria	10	52
Sigus	41,25	254,25
El Belala	79,88	607,04
Ain Babouche	79,55	211,75
Berriche	262,45	1804
Ouled Hamla	24,3	530
Dhalaa	77,04	423,3
Ain Kercha	52,5	565
Hanchir toumgheni	20,5	188
El Djezia	53,65	217

Ain Diss	35	126,7
F'kirina	78,68	248
Souk Naamane	100	1012,25
Zorg	28,5	182
B S L	46	36,5
Ouled Zouai	62,5	382,5
Bir Chouhada	52,5	547,5
Ksar Sbahi	44,75	163,2
Oued Nini	44,34	64
Meskiana	131,5	2350
Ain Fakroune	52	175
R'hia	79,7	972
Ain Zitoune	128	1785
Ouled Gacem	21	318
Harmelia	29	255
Wilaya	2187,57	20609,99

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية أم البواقي

يتضح من خلال الجدول ان الزيتون يتم إنتاجه في كامل بلديات الولاية وأن بلدية أم البواقي تتصدر المجموعة في إنتاج الزيتون، ثم تلتها بلدية عين مليلة، نلاحظ أن نسبة الزيتون المنتجة معتبرة وهو ما يشجع على زيادة الاستثمار ومن هنا كان اقتراح الفريق الأول إنشاء معصرة في ولاية أم البواقي.

الشكل 1: مخطط عمل فوض المعصرة المقءرءة من طرف الفرفق الأول

القطء الفلاؤى	
	
	
	<p>الاسءءءار فى المءال الزراعى و ءلك بءءسبء معاصر زفءون ءءافىة لءءففة منءوءاء الزفءون فى ولاءة و منه ءوففء ءرفبى الءامءاء و مساهمءهم فى ءوففء معارفهم و الءقءفاء ءءءولوجفة الءءبفة لءءسفن الاءء</p>
<p>الزراعى و ءءقوق الاءءفاء الءافى، ءءق فرص ءءصفر، الاسءءاءة من العمءة الصعبة، ءءمىة فءر المءءءع الزراعى و الفلاؤى، لءقفل اءار الءوء الصناعى، ءءقوق ءوازن البىنى</p>	<p>الاءءراء: ءءءعم الفلاؤفن برءص ءفر اءار * عرس اشءار الزفءون و انشاء مرافء عصر الزفءون</p> <p>الءمءف: ءءمىة القطء الزراعى، ءءسلفن، الءشاب و الءء من البءءة، رفء الاءء</p>
<p>الوءع الءافى: 80 بالءمة من مساءة ام البواؤى ءعبء اراضى زراعىة ءاء ءربة ءصبة</p>	<p>ءصائص موءع المءروع: مساءة شامعة بءربة ءصبة فى مائء مناسب ءوسع القطء الفلاؤى و الاسءءار ففة</p>

المصدر: مءءب الءراءاء ءءقفة للهندسة المعمارية

2.1.3. انءاءاء الفرفق الءافى فى القطء الصناعى :

عبءر القطء الصناعى من القطءاء الاءءاءة فى الاءءءاء الءزائرى، و من ءلال ءءب ءءور مساهمة القطء الصناعى للولاءة ءبفن أن من أشهر الصناءاء فى ولاءة أم البواؤى فمكن أن ءنقسم إلى ءلاء قطءاء:

القطء الأول: الصناءة ءءقلفءة الفنىة:

القطء الءافى: الصناءة ءءقلفءة لإنءاء المواء:

القطء الءالف: الصناءة ءءقلفءة الءرففة للءءماء.

وبعرض النهوض بهذا القطء وءسفن مرءوءه اقءرء الفرفق إنشاء مصنع للسرمامف فى المنءقة الصناعفة فى ولاءة أم البواؤى.

الشكل 2: مخطط عمل يوضح مصنع السيراميك في المنطقة الصناعية المقترحة من طرف الفريق الثاني

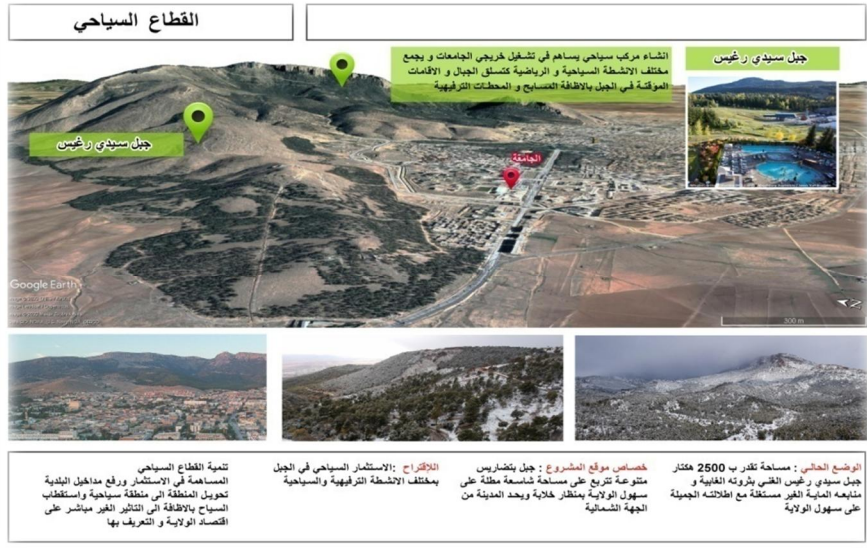


المصدر: مكتب الدراسات التقنية للهندسة المعمارية

3.1.3.1.3. إنجازات الفريق الثالث في القطاع السياحي :

تعتبر السياحة مصدر هام من مصادر الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحة والسلع المتعلقة بها، وقد حققت العديد من الدول أرقام كبيرة للنتائج السياحي، وتعتمد السياحة على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا، فكل الاستثمارات التي يقوم بها البلد السياحي كالمنشآت الفندقية، ووسائل النقل السياحي، ووكالات السفر وغيرها تؤدي إلى استيعاب قدر مناسب من اليد العاملة، فهي تهدف إلى تحقيق فرص عمل، كما أنها تساهم في اتساع الوعاء الضريبي حيث يمكن للدولة تحقيق زيادة كبيرة في إيراداتها. ونظرا لأهمية القطاع السياحي كان اقتراح الفريق الثالث إنشاء مركب سياحي في جبل سيدي أرغيس.

الشكل 3: مخطط عمل يوضح مركب سياحي المقترح من طرف الفريق الثالث



المصدر: مكتب الدراسات التقنية للهندسة المعمارية

4.1.3. انجازات الفريق الرابع في القطاع التجاري:



المصدر: مكتب الدراسات التقنية للهندسة المعمارية

5.1.3. انجازات الفريق الخامس في القطاع الخدماتي :

لقد تأكد لكل الاقتصاديات المعاصرة أهمية قطاع الخدمات في مسارها التنموي وعلى هذا الأساس أصبح من الضروري تهيئة المناخ المناسب الذي يساعد على تطور ونمو هذا القطاع وذلك بالتركيز على جودة الخدمة المقدمة والسعي وراء الأداء المتميز الذي يساهم في المفاضلة بين الخدمات المختلفة ولعل أهم الخدمات المقدمة للأشخاص فضلا عن الخدمات التقليدية النقل الصحة...وغيرها.

الشكل 5: مخطط عمل يوضح مقترحات مختلفة من طرف الفريق الخامس

القطاع الخدماتي	
	
	
<p>التشخيص مستشفي خاص بمرضى الأورام توسعة مستشفيات البلدية والتحصين من أوبائها</p>	<p>تطوير وتحسين خطوط التواصل داخل المدينة ونقل فروع العمل في مجال التواصل</p>
	
<p>تطوير شبكة الاتصالات وتوظيف خريجي التخصصات المتعددة في مجال التطوير</p>	<p>مجموع المحاريس التقنية وتوظيف خريجي التخصصات الخاصة على مستوى الاجهزة الجديدة</p>
<p>الوضع الحالي : بنية تحتية ضعيفة تعد ما بالنسبة للقطاع الخدماتي في أم البواقي</p>	<p>القطاع : قطاع الخدمات هو قطاع اقتصادي لا ينتج منتج ملموسة بل هو قطاع ينتج غير ملموسة تلبي احتياجات الجمهور المستهدف لهذا يتمثل بخدمات التخزين والنقل و الاتصالات والتعليم و خدمات الإدارة العامة</p>
<p>القطاع : مساحات واسعة تسمح بمختلف التطلعات من أجل ازدهار القطاع الخدماتي وتحسين المستوى المعيشي و اساليب الحياة وسط المدينة</p>	

المصدر: مكتب الدراسات التقنية للهندسة المعمارية

خاتمة:

تعتبر برامج التعليم والتدريب المقاولاتي ذات أهمية كبيرة في تمكين الطلبة الخريجين من تطوير أفكارهم الإبداعية، ومرافقتهم على تجسيد مشاريعهم الخاصة، ولذلك يتوجب على السلطات تسخير إمكانيات كبيرة للهوض بقطاع التعليم العالي وإعادة بناء البرامج التعليمية وتنوع المسالك ذات الطابع الميداني بهدف الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، كما يجب مراعاة انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي وذلك من خلال فتح المجال أمام الطلبة لإجراء التدريبات الميدانية لتشجيعهم على العمل الذاتي، وتنوع الاقتصاد وخلق نموذج اقتصادي وطني وفتح المجال لإبداعات الشباب وإطلاق أفكارهم ومرافقة مغامراتهم، ومن خلال ما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

- ✓ تعزيز دور دار المقاوانية في تشجيع وتعميم روح المقاوانية التي تجعل من الجامعي منسئ للمؤسسة بدل من طالب الشغل؛
- ✓ مرافقة الجامعيين الحاملين للمشاريع مع جميع الوكالات والتكفل بهم؛
- ✓ تنظيم أيام وملتقيات دراسية حول الشغل والتشغيل بمشاركة الوكالات الوطنية؛
- ✓ تطبيق دورات تكوينية متخصصة في هندسة التكوين المقاواني والجامعات؛
- ✓ اعادة النظر في طرق التمويل الذي يعتبر من أكبر العوائق أمام الطلبة لإنشاء مؤسساتهم؛
- ✓ تشجيع الخرجات البيداغوجية للطلبة لتقريب النظري من التطبيقي وتوضيح طرق العمل.

قائمة المراجع:

- Eslambolchi, M. (2012). *Entrepreneurship Training and Its Components in Organization: Journal of Basic and Applied*, 12090.
- Gafour, O. W., & Walid A. S., G. (2021). *Creative Thinking skills – A Review article. researchgate*, 8.
- Is Creativity Innate or Learned? (, 2020, January 31). Consulté le 03 10, 2022, sur <https://exploringyourmind.com/is-creativity-innate-or-learned/>.
- Kelley, D., Niels, B., & Amorós, J. E. (2011). *Global Entrepreneurship Monitor 2010 Global Report. Association (GERA)*.
- Kestenbaum, J., Ian, R., & Brown, R. (2008). *Barriers Developing Entrepreneurial Graduates. NESTA*, 21.
- Mohan, .. S., & Revathi, r. (2012). *Impact of Training on Entrepreneurial Development*. 1.
- Odia, J. (2013). *Developing Entrepreneurial Skills and Transforming Challenges into Opportunities in Nigeria. Journal of Educational and Social Research MCSEER Publishing, Rome-Italy*, 295.
- wikipedia the free encyclope. (2021). Consulté le 03 05, 2022, sur https://en.wikipedia.org/wiki/Cambridge_Judge_Business_School.
- Wikipedia, t. f. (2020). *Babson College*. Consulté le 03 06, 2022, sur https://en.wikipedia.org/wiki/Babson_College.
- Wikipedia, t. f. (2016). *Stanford Graduate School of Business*. (Consulté le 03 10, 2022), sur https://en.wikipedia.org/wiki/Stanford_Graduate_School_of_Business.

بروال هـ &، خلوط، ج. (2017). *التعليم المقاواني وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة. معهد العلوم الاقتصادية. المجلد 20، العدد 3، 13-14،*

- حمزة ل. (2015). دور التكوين في دعم الروح المفاوضية لدى الافراد. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 6، العدد 1، 124.
- وليد ع. ا.، عثمانى م. &، خالف ا.ك. (2021). التفكير الابداعي المفاوضي آلية لتوفير مناصب شغل لطلبة الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية تحليلية بالمركز الجامعي مرسلبي عبد الله بتبازة. دقاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، 635.
- زكية ر.ح.، عبو ع. &، زروخي ف. (2019). أثر التفكير الابداعي في التوجه المفاوضي لطلبات -دراسة ميدانية بجامعة برج بوعريريج. مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 5، العدد 9، 58.
- عمر ب. د. &، عبد الجليل ر.ح. (2021). هندسة تكوين المفاوضية في الجامعات. دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 261.
- هارون ع. (2021). دور التكوين في خلق الفعل المفاوضي في الجامعة بجامعة المدية نموذجا. *of Management and Social Security Research*، المجلد 2، العدد 1، 105.
- مديرية الفلاحة لولاية أم البواقي.
مكتب الدراسات التقنية للهندسة المعمارية.

تطور المقاولاتية الألمانية ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة: قراءة لمؤشرات نمو الصناعات الخضراء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**The development of German entrepreneurship within the
achievement of sustainable development goals: a reading of the
indicators of the growth of green industries and small and
medium enterprises**

د. شهرزاد نسيب، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2، الجزائر

د. نصيرة عليط، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2، الجزائر

Abstract:

This study aims to present the German experience of achieving the Sustainable Development Goals as the most important global trend aimed at protecting the environment and preserving the share of environmental wealth for future generations. On the basis of which German entrepreneurship has evolved by opening up new markets for green industries, which contributed to the development of SMEs, we have relied in this research on the descriptive approach in recounting the realities of the German experience by describing the dimensions of the sustainable development strategy applied in Germany and the green industries adopted, with a presentation of the growth of SMEs, and the study concluded a set of results. Germany's reliance on SMEs active in various fields is a sustainable development strategy that has pushed the economy towards development, particularly those active in the field of handling.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض التجربة الألمانية التي مفادها تحقيق أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أهم التوجهات العالمية التي تهدف لحماية البيئة والحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من الثروات البيئية. والتي تطورت على أساسها المقاولاتية الألمانية من خلال فتحها لأسواق جديدة للصناعات الخضراء مما ساهم في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في سرد حقائق التجربة الألمانية من خلال وصف أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة المطبقة في ألمانيا والصناعات الخضراء المعتمدة، مع عرض لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج. إعتقاد ألمانيا على الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مختلف المجالات استراتيجية التنمية المستدامة دفع الإقتصاد نحو التطور، خاصة الناشطة منها في مجال المناولة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة،
الصناعات الخضراء، المقاولاتية، التجربة

Keywords Sustainable Development, Green Industries, Entrepreneurship, German Experience..

Jel Classification Codes: Q01, Q5, L1

الألمانية.

تصنيف JEL: Q01, Q5, L1

مقدمة:

المقولة في إدارة الأعمال تعبر عن النشاط الذي يقوم على إنشاء مشروع أعمال جديد وإدارة الموارد بكفاءة. (Alloune Mohamed Lamine, Wassila Sebti, 2019). لذلك اقتناص الفرصة الاستثمارية هي الميزة الجوهرية لروح المقاولاتية التي تعمل على بناء اقتصاد قوي. وبما ان التوجه العالمي حالياً نحو تحقيق الاستدامة بتبني التنمية المستدامة على مستوى كافة القطاعات، وبحكم الظروف المتمثلة في وتيرة الاستهلاك غير العقلانية وديناميكية الأسواق العالمية أصبح هذا التوجه ضرورة حتمية.

من هذا المنطلق على رواد الأعمال مطوري الاقتصاد التعامل مع التغيرات واغتنام الفرص التي يخلفها تبني التنمية المستدامة. كون تحقيق أهداف هذه الاخيرة مع العمل على تحقيق التوازن الفعلي بين ابعادها الثلاثة (اقتصاد-مجتمع-بيئة) يتطلب ويساهم في فتح أسواق خضراء جديدة تعتمد في الأساس على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتطرق الدراسة لتجربة المانيا كونها من الدول السبّاقة في تطبيق التنمية المستدامة، فقد انطلق التعامل مع الأضرار البيئية الناتجة عن الصناعة منذ الستينات في شكل تخطيط بيئي استراتيجي، وخلال فترة السبعينات اعتمدت على عدة آليات لتجسيد أهداف التنمية المستدامة. مما ساهم في تطور المقاولاتية الألمانية في الأسواق الخضراء وعمل ذلك بدوره على تجسيد أهداف الاستراتيجية الألمانية للاستدامة.

حصة ألمانيا في السوق الأخضر العالمي بلغت 13.2% خلال سنة 2011م محتلة بذلك المرتبة الثانية كأكبر مصدر للمنتجات الخضراء بعد الصين. (Frauke Eckermann, 2014) بقيمة صادرات قدرت بـ 19.8 مليار يورو خلال نفس السنة. معتمدة في ذلك على الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مختلف المجالات في تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة نظراً لأهمية هذا الصنف من المنظمات في دفع الإقتصاد نحو التطور، خاصة الناشطة منها في مجال المناولة والتكنولوجيا، كما صرّح مكتب الإحصاءات الاتحادي في نفس السياق؛ أنّ أغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة تطورت منذ سنة 2010م معتمدة في ذلك على عدد الموظفين وحجم المبيعات كمعيارين لقياس النمو.

بناء على ما سبق تم الاعتماد على التجربة الألمانية لتكون موضوع الدراسة من خلال عرض خطواتها التي ساهمت في نجاح التجربة، وعليه تم تبني التساؤل الرئيسي التالي:

"كيف تطورت المقاولاتية الألمانية ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟"

وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بطرح التساؤلات التالية:

- ✓ ماهي أهم محاور استراتيجية التنمية المستدامة التي تم اعتمادها في ألمانيا؟
- ✓ كيف تطورت الصناعة الخضراء في ألمانيا؟
- ✓ كيف تطورت الشركات الصغيرة والمتوسطة الألمانية في مجال التنمية المستدامة؟

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ دراسة أبعاد المختلفة للتجربة الألمانية فيما يخص استراتيجية التنمية المستدامة التي اعتمدها، وكيف ساهم ذلك في تطور الصناعات الخضراء، وانعكاس ذلك إيجاباً على توسع الأسواق الخضراء وزيادة في حجم فرص العمل.
- ✓ التوصل إلى أهم النتائج وتقديم مجموعة من التوصيات فيما يخص طرق انتهاز سياسة محكمة لدعم المقاولاتية لدورها الفاعل في تحقيق الاستدامة، ولغرض الاستفادة واعتمادها في تجربة التبنّي والإصلاح المحلية.

محاور الدراسة: ولأجل إنجاح الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة، قمنا بتقسيمها للمحاور التالية:

أولاً: الإطار النظري للدراسة الذي تناول كل من المفاهيم التالية:

1. التنمية المستدامة.
2. استراتيجية الاستدامة.
3. الصناعات الخضراء.
4. المقاولاتية.

ثانياً: التجربة الألمانية التي تناولت النقاط التالية:

1. عرض الاستراتيجية الألمانية للاستدامة.
2. مؤشرات النمو الأخضر.
3. الصناعات الخضراء في ألمانيا.
4. نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية المستدامة.

1. الإطار النظري للدراسة

العنوان الفرعي 1. التنمية المستدامة وأهدافها

هي التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم... إنها عملية تغيير، حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الإستثمارات، وتكييف التنمية التقنية، والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم. (نوزاد عبد الرحمن الهبتي وآخرون، 2010) فالتنمية المستدامة هي نتيجة تفاعل مجموعة أعمال السلطات العمومية والخاصة في المجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفوائده والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي بغض النظر عن الاختلافات الثقافية، اللغوية والدينية، للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم. (شريف بقة، العايب عبدالرحمان،

2008) وعليه مفهوم التنمية المستدامة الشامل لمجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التقنية المناسبة للبيئة والأخذ بالاعتبارات البيئية بوصفها عاملاً حاكماً وأساسياً وذلك لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها في ظل سياسات وطنية ودولية للمحافظة على هذا التوازن خلال مدة زمنية محددة". (سحر قدوري الرفاعي، 2007) وتكمن أهداف التنمية المستدامة في: (بهاء شاهين، 2000)

الأهداف الاقتصادية: النمو، المساواة، الكفاءة.

الأهداف الإيكولوجية: وحدة النظام الإيكولوجي، القدرة الإستيعابية، التنوع البيولوجي، القضايا

العالمية.

الأهداف الإجتماعية: التمكين، المشاركة، الحراك الاجتماعي، التماسك الاجتماعي الهوية الثقافية،

التطوير المؤسسي.

العنوان الفرعي 2. استراتيجية الاستدامة

تعني استراتيجية الاستدامة خطة كيفية التعامل مع مواضيع الاستدامة. تمثل استراتيجيات الاستدامة نواة أدوات الإدارة المُستدامة. يدخل في نطاق استراتيجية الاستدامة العمليات المحورية في المؤسسة والسياسة، ويجب إدماج تلك الاستراتيجيات بشكل منظم في العمليات والإجراءات الخاصة بكافة المجالات. تصلح استراتيجيات الاستدامة كأداة للتحكم، إن وضعت فيها أهداف وإطار زمني للأهداف ومؤشرات محددة المقاييس، وإن رجعت تلك الاستراتيجيات بصورة دورية، وتم إصدار تقارير عام يحدث من تقدم أو تعثر في تحقيق الأهداف. (فلوريان هارلند وآخرون، 2020)

العنوان الفرعي 3. الصناعات الخضراء

هي تلك الصناعة التي تعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنمية الاجتماعية والإقتصادية دون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من خلال حس الاستفادة من المصادر المتجددة وتدوير المواد وتقليص النفايات وإعادة الإستخدم للتقليل من التلوث من ناحية وتحسين كفاءة الطاقة من ناحية أخرى مما يؤدي للحفاظ على الموارد الطبيعية ويحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع استخدام تكنولوجيا متوافقة بيئياً (طويل آسيا، مداني جميلة، 2020). لتتجلى أهميتها في التالي: (طويل آسيا، مداني جميلة، 2020)

- ✓ الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري؛
- ✓ الحد من انتشار النفايات الصلبة والسائل؛
- ✓ توفير بيئة صحية للأجيال الحاضرة والقادمة؛
- ✓ فتح مجالات جديدة في إستثمارات الإقتصاد الأخضر؛
- ✓ عمل توازن بين الموارد الطبيعية والتطور الصناعي؛
- ✓ إعادة استخدام المخلفات الصناعية؛
- ✓ التوافق بين الإنتاج والتكنولوجيا بما يوافق مع المعايير البيئة العالمية؛

✓ إنشاء الأعمال التي تمنح خدمات في الإنتاج الأنظف وتراعى المعايير البيئية وتوفر فرص عمل.

العنوان الفرعي 4. المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية على أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة، فالمقاوله هي نوع من الترابط بين مؤسستين توكل إحدهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محددة. وعليه المقاولاتية هي مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعيها وتجسيدها. (علي عزوز، حسناء قاسم، 2019) أساس المقاولاتية كمنشأ هو الفرص المتاحة أمام المؤسسات الناشئة التي تندرج ضمن الصيغة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تعريف هذا النوع من المؤسسات يختلف بحسب البلد أو الجهة المعرفة وأغلب التعاريف تعتمد على مؤشرين لتمييز هذا النوع وهما حجم المبيعات وعدد العمال. وبما أن الدراسة قائمة على التجربة الألمانية تم اعتماد تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يعتبرها كل مؤسسة تضم أقل من 250 عامل، ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة نسبة 25% من مؤسسة أخرى. (علي عزوز، حسناء قاسم، 2019).

2. التجربة الألمانية

العنوان الفرعي 1. عرض الاستراتيجية الألمانية للاستدامة

اثرى عدة محاولات لتحقيق التنمية المستدامة في ألمانيا -والتي انطلقت سنة 1971م- بنيت أرضية ثقافية لدى الفرد الألماني حول التنمية المستدامة، بعدها تم تبني استراتيجية التنمية المستدامة تحت عنوان "أفاق ألمانيا: استراتيجيتنا للتنمية المستدامة" وذلك بتاريخ 17 أبريل 2002م. (Martin Jänicke and al, 2001) هذه الاستراتيجية بنيت وفق مبادئ التنمية المستدامة والتي قسمت لأربعة محاور هي: حق الأجيال القادمة، جودة الحياة، التمسك الاجتماعي، المسؤولية الدولية ليتم قياسها من خلال 21 مؤشر كالتالي: (SEKEM, 2016)

✓ حق الأجيال القادمة: تقاس من خلال 09 مؤشرات هي: المحافظة على الموارد الطبيعية، حماية المناخ، الطاقات المتجددة، إستخدام الأراضي، التنوع البيولوجي، الديون الوطنية، توفير الاستقرار الاقتصادي مستقبلا، الإبتكار، التعليم والتدريب.

✓ جودة الحياة: تقاس من خلال 06 مؤشرات هي: الإزدهار الاقتصادي، التنقل، التغذية، نوعية الهواء، الصحة، الجريمة.

✓ التماسك الاجتماعي: تقاس من خلال 04 مؤشرات هي: التوظيف، أفاق العائلات، تكافؤ الفرص، دمج المواطنين الأجانب.

✓ المسؤولية الدولية: تقاس من خلال مؤشرين هما: التعاون التنموي، فتح الأسواق.

وقد اعيد صياغة الأربع محاور بالشكل التالي مع 20 مؤشر للقياس: (The German Council for

Sustainable Development, 2017)

- ✓ الاستراتيجية: التحليل الاستراتيجي والعمل، الأهمية، الأهداف، عمق سلسلة القيمة.
 - ✓ ادارة العمليات: المسؤولية، القواعد والعمليات، التحكم، مخططات الحوافز، إشراك أصحاب المصلحة الابتكار وإدارة المنتجات.
 - ✓ البيئة: استخدام الموارد الطبيعية، إدارة الموارد، الانبعاثات ذات الصلة بالمناخ
 - ✓ المجتمع: حقوق العمل، تكافؤ الفرص، المؤهلات، حقوق الإنسان، مواطنة الشركات، النفوذ السياسي، السلوك الذي يتوافق مع القانون والسياسة.
- استراتيجية آفاق ألمانيا للاستدامة تضم عدة خطوات التي تستلزم مشاركة وتعاون كل الجهات بهدف النجاح في تحقيقها، اعتمادا على ديناميكية العلاقات بين مختلف الهيئات الحكومية، الاقتصادية، المالية مما استوجب سن مراسيم قانونية تنظمها، دون إغفال أهمية دعم الطاقات النظيفة والصناعات الخضراء والتي تعتبر قاعدة صناعية تدعم الاقتصاد الأخضر للبلاد. بحيث تناول للشق القانوني للاستراتيجية الألمانية ثلاثة أساليب لتحقيق الاستدامة مما ساهم في جعل مناخ الاستثمار مناسب ويجذب المستثمرين نحو الأسواق الخضراء لإنشاء المشاريع المصغرة، والتي تتماشى واحتياج السوق الألمانية، هذه الأساليب هي:

- ✓ القانون المالي: يهدف توفير الأموال المعالجة للأضرار البيئية وردع السلوكيات المضرة، كما خصص لمصادر الطاقة المتجددة قانون خاص تحت ترميز EEG. (Joachim Wieland, LL.M, 2016)

- ✓ مشروع التوجيه المحاسبي com207 لسنة 2013م؛ (European Commission, 2013)
- ✓ قانون الاستدامة غير المالي؛ مبادرة قانون الاستدامة غير المالي وذلك لتحديد الشروط اللازمة للنجاح الإقتصادي وإنشاء معايير لمقارنة أداء الإستدامة وتحسينه باستخدام الحد الأدنى من المتطلبات القياسية ويهدف تحقيق الكفاءة داخل الأسواق عبر خلق طلب فعال مع ضمان الجودة، تدعم أيضاً ديناميكية الأسواق بالتركيز على مجموعات جديدة من المستثمرين، معززة بذلك فرص الإستثمار من خلال ضمان تدفق رؤوس الأموال إلى نماذج الأعمال المستدامة. (The German Council for Sustainable Development, 2015)

وقد تم اعتماد الاسلوبين الثاني والثالث لإبراز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات اتجاه مجتمعها، بالإضافة الى بناء قاعدة بيانات تدعم تنفيذ استراتيجية الاستدامة، ناهية عن كونها تخلق امتيازات تسويقية داخل الأسواق وترفع من تنافسيتها.

العنوان الفرعي 2. الصناعة الخضراء في ألمانيا

جاءت استراتيجية دعم الاستثمار الأخضر على مستوى مختلف الأسواق من خلال سياسة الدعم والتي خلفت عدة آثار على الاقتصاد الألماني، أهمها حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مختلف القطاعات من تقلبات الأسواق، فالشكل رقم (01) ترد فيه أهم القطاعات التي ركزت عليها ألمانيا في

مسارها نحو التنمية المستدامة من خلال إبراز النسبة المئوية في تغير حجم الإنتاج السنوي لطل القطاعات الخضراء والتي تعتبر أسواق خضراء تنشط على مستواها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل 1: نسبة المئوية لتغير حجم الإنتاج الموجه لحماية البيئة من 2009 إلى 2015م - ألمانيا.

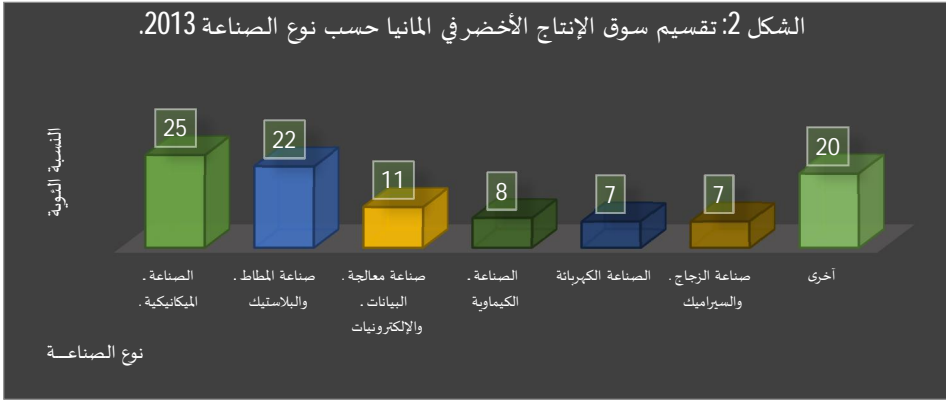


المصدر: من اعداد الباحثين اعتماد على تقارير المجلس الألماني للتنمية المستدامة: (Frauke Eckermann, 2014) و (Frauke Eckermann, 2017).

تعتبر هذه القطاعات الستة من أهم القطاعات الخضراء في ألمانيا، فمعظم الإنتاج الموجه لحماية البيئة يكون في تقنيات معالجة النفائات، وتقليل الضجيج وتنقية الهواء كما تضم حماية المناخ كل من المنتجات الخاصة بترشيد الطاقة وتحويلها والمنتجات الخاصة بالطاقات المتجددة حيث بلغت نسبة الإنتاج الخاص بحماية البيئة من الإنتاج الصناعي الكلي 6.36% خلال 2009، الا أن هذه النسبة انخفضت الى 6.19% خلال 2010 لتصل الى 3.58% خلال 2011. (Frauke Eckermann, 2014).

رغم تذبذب حجم الإنتاج الأخضر الا ان ذلك يمكن ان يفسر من خلال حساسية الأسواق الناشئة للازمات العالمية المعاصرة لها، على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والا ان ذلك لا ينفي جاذبية هذه الأسواق، فعلى سبيل المثال خلال سنة 2011 تراجع حجم الإنتاج الموجه لحماية البيئة من حجم الناتج الصناعي الكلي اذي يقدر بـ 1366 مليار اورو بنسبة قدرة بـ 3.58% (Frauke Eckermann, 2014)، لبلغ بذلك حجم الإنتاج الأخضر الموجه لحماية البيئة 48.21 مليار أورو.

الاستراتيجية الألمانية تركز على معالجة الصناعات الأكثر تلويثاً وإضراراً بالبيئة ودفعها نحو الإستدامة وذلك بتخصير مختلف نشاطاتها ومنتجاتها مما فتح المجال امام المقاولتين لاستغلال الفرصة الاستثمارية وخوض غمار المناولة. بحيث ووزع هذا الإنتاج الأخضر حسب نوع الصناعة بالنسب الواردة في الشكل رقم (02).

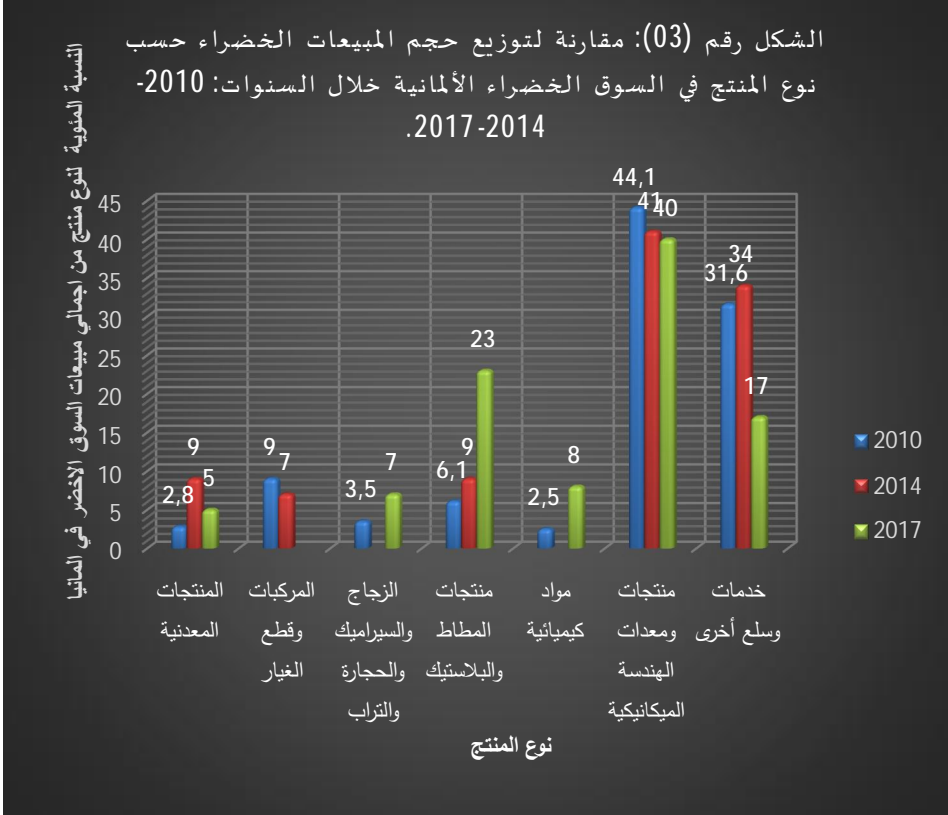


المصدر: من اعداد الباحثين اعتماد على: (Frauke Eckermann, 2014)

تصدرت الصناعة الميكانيكية سوق الإنتاج الأخضر بنسبة 25% بعدها صناعة المطاط والبلاستيك بنسبة 22%، تلتها صناعة معدات الخاصة بمعالجة البيانات والإلكترونيات بنسبة 11%، ثم الصناعات الكيماوية والكبريتية وصناعة الزجاج والسيراميك، وتجتمع باقي الصناعات كصناعة الغزل والنسيج والصناعة الغذائية... بنسبة 20%. وقد اعتمدت ألمانيا على تطوير الصناعات الخضراء لتحقيق التنمية من خلال رؤية طويلة المدى، بحيث بلغت نسبة المنتجات الخضراء فيها 6.2% من إجمالي الإنتاج الصناعي (Frauke Eckermann, 2014)، الأمر الذي ساهم في تطور القطاعات المستدامة وتوسعها، ويعتبر حجم المبيعات مؤشر دال على ذلك، فمن خلال في الشكل رقم (03) التالي توضح مقارنة لتطور الأسواق الخضراء حسب نوع كل منتج خلال ثلاثة سنوات هي: 2010-2014-2017، وذلك بالاعتماد على معطيات المجلس الألماني للتنمية المستدامة.

تطورت هذه الاسواق الخضراء على غرار منتجات المطاط والبلاستيك بحسب النسب المثوبة ففي 2010 كانت تبلغ نسبة مبيعاتها 6.1% من اجمالي مبيعات المنتجات الخضراء لتبلغ 23% سنة 2017، الزيادة في نسبة المبيعات مست كل من منتجات الزجاج والسيراميك، ومنتجات الكيماوية، على عكس

منتجات المركبات وقطع الغيار، والمنتجات الهندسية التي انكشفت نسبة مبيعاتهم في الأسواق بالتدرج خلال السنوات الثلاث محل الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلس الألماني للتنمية المستدامة:

(Frauke Eckermann, 2014) (Frauke Eckermann, 2017) (Frauke Eckermann, 2020)

قطاع الخدمات تحصل على أقل نسبة بلغت 8.8% برغم من أنه قطاع يفسح المجال للأفكار والإبتكار في مجال التنمية المستدامة خاصة القطاع السياحي وخدمات التكنولوجيا الخضراء كمقاولات الطاقة والتخلص من النفايات والنقل والإمداد والتوزيع،

قطاع البناء بنسبة 22% والذي يشمل المباني المستدامة وتجهيزاتها،

تصدرت المنتجات بنسبة 68.8% موزعة على ستة فروع حصدت فيها منتجات ومعدات الهندسة

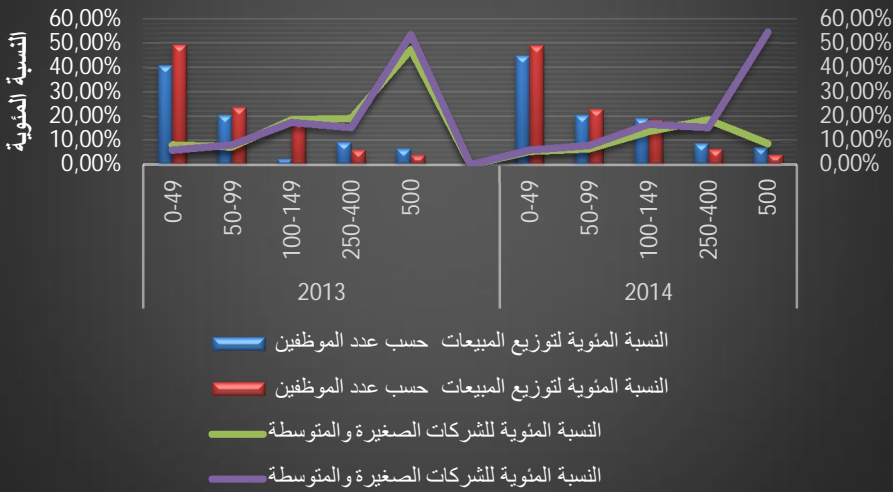
الميكانيكية الحصة الأكبر بـ 60.8% وقد شملت هذه الفئة من المنتجات كل من معدات إصلاح وصيانة

الألات ومعدات معالجة البيانات والمنتجات الإلكترونية والبصرية والكهربائية.

3. نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية المستدامة

حصّة ألمانيا في السوق الأخضر العالمي بلغت 13.2% خلال سنة 2011م محتلة بذلك المرتبة الثانية كأكبر مصدر للمنتجات الخضراء بعد الصين. (Frauke Eckermann, 2014) بقيمة صادرات قدرت بـ 19.8 مليار يورو خلال نفس السنة. معتمدة في ذلك على الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مختلف المجالات في تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة نظراً لأهمية هذا الصنف من المنظمات في دفع الإقتصاد نحو التطور، خاصة الناشطة منها في مجال المناولة والتكنولوجيا، فقد صرّح مكتب الإحصاءات الاتحادي أنّ أغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة تطورت خلال سنة 2010م معتمدة في ذلك على عدد الموظفين كمعيار لقياس النمو، والشكل رقم (04) التالي يوضح الإحصائيات المنشورة.

الشكل رقم (04): نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال
التنمية المستدامة حسب معيار عدد الموظفين في المانيا خلال
سنتي: 2013-2014.



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المجلس الألماني للتنمية المستدامة:

(Frauke Eckermann, 2014) (Frauke Eckermann, 2017)

بناء على الشكل السابق يتضح أن صناعة حماية البيئة تتأثر بشدة بالشركات متوسطة الحجم، حوالي 94% من جميع الشركات التي تقدم السلع أو البناء أو الخدمات لحماية البيئة كان لديها أقل من 250 موظفا في سنة 2014، أي 70% ضمن فئة الشركات بعدد موظفين أقل من 50 موظفا. ومع ذلك، فإن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإقتصاد البيئي ليست أكبر مما هي عليه في الإقتصاد ككل.

من جهة أخرى، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للاقتصاد البيئي نسبية باستخدام معيار توزيع على الرغم من أن الشركات التي لديها أقل من 250 موظفا تمثل ما مجموعه 94% من جميع شركات حماية البيئة، فإن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لديها مجموعة من خدماتها بشكل حصري تقريبا على البيئة.

خاتمة:

إن استراتيجية التنمية المستدامة الألمانية وطرق تنفيذها أثرت بشكل ملحوظ على السوق الألمانية والمتعاملين فيه، فقد عملت على قيام صناعات خضراء جديدة وكذا عملت ألمانيا على الرفع من تنافسيتها، مما دفع بعجلة الاقتصاد خاصة على مستوى المؤسسات الناشئة التي تكون على شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أكدته المكتب الفدرالي الألماني للإحصاء في تصريحات ان الاقتصاد البيئي في ألمانيا قائم بشكل أساسي على شركات متوسطة الحجم التي يقل عدد عمالها عن 250 موظف بنسبة 95%، و70% أقل من 50 موظف.

وعليه تم استخلاص الآتي من التجربة الألمانية والتي يمكن اعتبارها نموذج اقتصادي ناجح، يصلح

للعمل على منهجه لتحقيق التنوع الاقتصادي:

1. الدفع بتوجهات جديدة أمر يعمل بدوره على فتح آفاق اقتصادية جديدة، تتيح فرص استثمارية للمقاولين.
2. الرفع من جاذبية الأسواق البيئية من خلال سياسات الدعم للشركات التي تخوض غمار المنافسة على مستوى هذه الأسواق الخضراء.
3. العمل بغية الحفاظ على استمرارية الديناميكية في الأسواق وذلك من خلال السعي للحفاظ على استمرارية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون هذه الأخيرة هي الشركات المناولة بالدرجة الأولى.
4. ساهم سعي ألمانيا في تحقيق التنمية المستدامة من دعم الاقتصاد عبر تطوير المقاولاتية، التي بدورها عملت على تحقيق أهداف الاستراتيجية الألمانية لتحقيق الاستدامة. يقودنا ان المنفعة تمت على مستوى الطرفين.

قائمة المراجع:

بهاء شاهين. (2000). *مبادئ التنمية المستدامة* (المجلد الطبعة الأولى). مصر، مصر: الدار الدولية للإستثمارات والثقافة.

سحر قدوري الرفاعي. (2007). التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق. المؤتمر العربي الخامس: المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على لتنمية المستدامة. تونس: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

شريف بقة، العايب عبدالرحمان. (2008). العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة - حالة الجزائر.. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، 04، 113-98.

طويل آسيا، مداني جميلة. (2020). مناطق الصناعات الخضراء في الدول العربية وآفاق تطويرها نحو صناعة صديقة للبيئة. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(1)، 710-679. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/258/23/1/119191>

علي عزوز، حسناء قاسم. (2019). أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، 01(01)، 62-52.

فلوريان هارلند واخرون. (2020). اللائحة الألمانية مقاييس العمل الاقتصادي المستدام. berline: Rat für Nachhaltige Entwicklung. تم الاسترداد من [https://www.deutscher-nachhaltigkeitskodex.de/de-DE/Documents/PDFs/Sustainability-Code-\(1\)/SustainabilityCode_brochure_2020_A5_AR.aspx](https://www.deutscher-nachhaltigkeitskodex.de/de-DE/Documents/PDFs/Sustainability-Code-(1)/SustainabilityCode_brochure_2020_A5_AR.aspx)

نوزاد عبد الرحمن الهبيتي وآخرون. (2010). مقدمة في إقتصاديات البيئة. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

European Commission. (2013). *COM(2013) 207 final: amending Council Directives 78/660/EEC and 83/349/EEC as regards disclosure of non-financial and diversity information by certain large companies and groups*. European Commission. Strasbourg: European Commission. Retrieved April 16, 2013, from https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2014_2019/documents/com/com_com%282013%290207_/com_com%282013%290207_en.pdf

Federal Ministry for the Environment. (2015). *GreenTech made in Germany 4.0: Environmental Technology Atlas for Germany*. Nature Conservation, Building and Nuclear Safety. Berlin, Germany: Federal Ministry for the Environment.

- Frauke Eckermann. (2014). *Die Umweltwirtschaft in Deutschland, Fachgebiet I 1.4 - Wirtschafts- und sozialwissenschaftliche*. Umweltbundesamt. Berlin: Umweltbundesamt. Retrieved from https://www.umweltbundesamt.de/sites/default/files/medien/378/publikationen/hgp_umweltwirtschaft_in_deutschland.pdf
- Frauke Eckermann. (2017). *Die Umweltwirtschaft in Deutschland Entwicklung, Struktur und internationale Wettbewerbsfähigkeit*. Umweltbundesamt. Berlin: Umweltbundesamt. Retrieved from https://www.bvse.de/images/news/bvse/2017/12-Dezember/12-04_UBA_171201_uba_hg_umweltwirtschaftdl_screen.pdf
- Frauke Eckermann. (2020). *Die Umweltwirtschaft in Deutschland Entwicklung Struktur und internationale Wettbewerbsfähigkeit*. Umweltbundesamt. Umweltbundesamt. Retrieved from https://www.umweltbundesamt.de/sites/default/files/medien/1410/publikation/2020-01-23_umweltwirtschaft_in_deutschland2019_final_online.pdf
- Joachim Wieland, LL.M. (2016). *Verfassungsrang für Nachhaltigkeit: Rechtsgutachten erstellt*. Deutsche Universität für Verwaltungswissenschaften Speyer. Rates für Nachhaltige Entwicklung. Retrieved from https://www.nachhaltigkeitsrat.de/fileadmin/user_upload/dokumente/studien/20160603_Rechtsgutachten_Verfassungsrang_fuer_Nachhaltigkeit.pdf
- Martin Jänicke and all. (2001). *Governance for Sustainable Development in Germany: Institutions and Policy Making*. OECD. OECD. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/242457215_Governance_for_Sustainable_Development_in_Germany_Institutions_and_Poli
- SEKEM. (2016, november 27). *German Council for Sustainable Development – SEKEM*. Retrieved from <https://www.nachhaltigkeitsrat.de/en/>
- The German Council for Sustainable Development. (2015). *The Sustainability Code: An established standard for reports with non-financial parameters*. doi:10.1007/978-3-319-12142-0_19
- The German Council for Sustainable Development. (2017). *GREENING THE ECONOMY WITH THE SUSTAINABILITY CODE*. Berlin: German Council for Sustainable Development. Retrieved from https://www.nachhaltigkeitsrat.de/wp-content/uploads/2017/11/The_Sustainability_Code_-_flyer.pdf

Wilfried Lütkenhorst , Anna Pegels. (2014). *Development, Germany's Green Industrial Policy Stable Policies – Turbulent Markets: The costs and benefits of promoting solar PV and wind energy*. IISD. Germany: The International Institute for Sustainable Development. p 53. Retrieved from https://www.iisd.org/gsi/sites/default/files/rens_gip_germany.pdf

مداخل إعادة الهندسة في إنجاح العمل المقاولاتي وتحقيق استدامة التنمية

Entrances of re-engineering in the success of entrepreneurial work and the achievement of sustainable development

أ.د. جبار بوكثير - مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين - جامعة أم البواقي، الجزائر

<p>Abstract:</p> <p>This study aims to shed light on the role played by the method of re-engineering in the success of entrepreneurial work and the achievement of sustainable development .</p> <p>Re-engineering is considered one of the modern administrative methods that made a noticeable difference in the management of operations in economic institutions compared to the old administrative methods, and this is what constitutes a strong motive to push entrepreneurial work towards sustainability and development.</p> <p>The study concluded that the method of re-engineering is characterized by sufficient flexibility required by re-transformation and changing the course of entrepreneurial work in order to ensure survival and continuity, including achieving a sustainable contribution to economic development.</p> <p>Keywords: Re-engineering; Contracting work; Economical development; Sustainable development</p> <p>Jel Classification: O29, M13</p>	<p>ملخص:</p> <p>تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه أسلوب إعادة الهندسة في إنجاح العمل المقاولاتي وتحقيق استدامة التنمية.</p> <p>ويعتبر إعادة الهندسة من الأساليب الإدارية الحديثة التي شكلت farka ملحوظا في إدارة العمليات بالمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالأساليب الإدارية القديمة، وهذا ما يشكل دافعا قويا لدفع العمل المقاولاتي نحو الاستدامة وتحقيق التنمية.</p> <p>وقد خلصت الدراسة إلى أن أسلوب إعادة الهندسة يتميز بالمرونة الكافية التي يتطلبها إعادة التحول وتغيير المسار للعمل المقاولاتي من أجل ضمان البقاء والاستمرارية ومنه تحقيق استدامة المساهمة في التنمية الاقتصادية.</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <p>إعادة الهندسة؛ العمل المقاولاتي؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية المستدامة.</p> <p>تصنيف JEL: O29 ، M13.</p>
--	--

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل لكل المجتمعات في الوقت الراهن، فمكانة أي دولة في المجتمع الدولي تخضع لما يحضى به اقتصادها من إزدهار وتطور، بيد أن الانهيارات المتوالية للكيانات الاقتصادية يحتم البحث المستمر عن كيفية ضمان البقاء والاستمرارية للنمو الاقتصادي الذي يعتمد في الاقتصاديات المبنية على المعرفة على وحدات صغيرة تشكل اقتصاديات ضخمة.

في ذات السياق، يشكل العمل المقاولاتي الاتجاه الحديث لاقتصاديات الدول، التي أضحت تعتمد على هذا النوع من الأعمال لتحقيق إلزاماتها الانتاجية في اقتصاديات تعتمد على غلة الحجم لمجابهة المنافسة الخارجية.

غير أن ما يؤرق العمل المقاولاتي خاصة في البلدان النامية هو، قصر عمر المشاريع المقاولاتية وعدم قدرتها على الاستمرارية ناهيك عن النمو والتطور، ولعل من اهم أسباب اندثار هذه المشاريع وتوقفها ما يتعلق بعدم قدرتها على التكيف والتمحور حول المستجدات والتغيرات التي تحدث وبشكل متسارع في محيطها.

من جهة أخرى، تمخضت التطورات والتحولت في الأساليب الإدارية وأفرزت أسلوب جديد للإدارة يعمل على تميز الأعمال والوظائف بالمرونة الكافية لمجابهة التغيرات الطارئة التي يفرزها المحيط الداخلي والخارجي للمنشأة على المستوى الجزئي وللدولة على المستوى الكلي، وقد عرف هذا الأسلوب ب إعادة الهندسة.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة للبحث والتقصي عن مختلف الأدوار التي يمكن أن يلعبها أسلوب إعادة الهندسة في إنجاح العمل المقاولاتي وضمان بقائه واستمرارته في المساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة بشكل مستديم.

ومنه فقد طُرحت اشكالية هذه الدراسة في شكل تساؤل رئيسي مفاده:

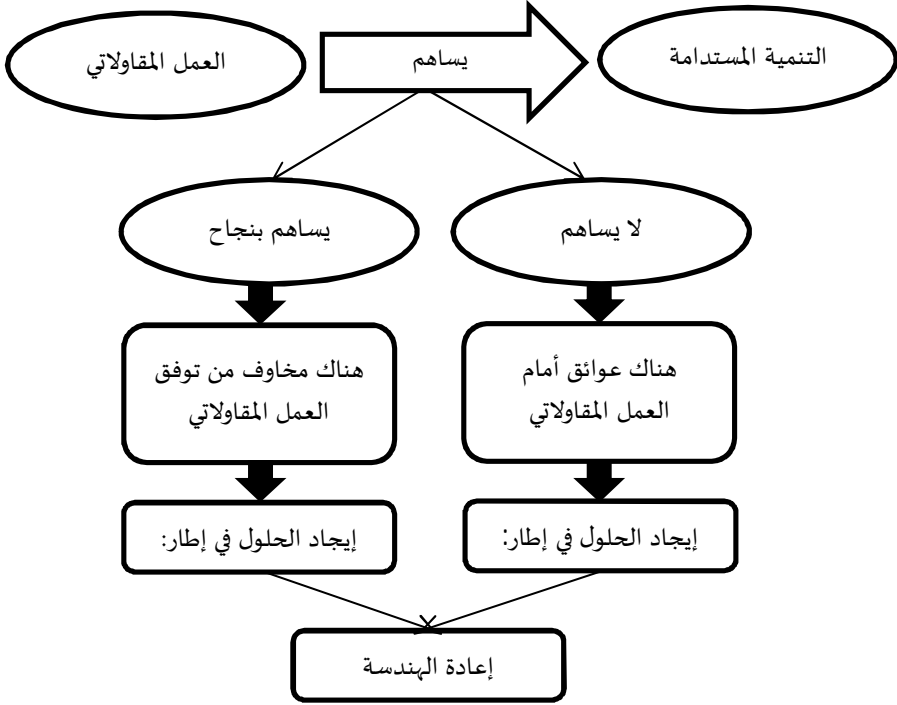
كيف يمكن لأسلوب إعادة الهندسة أن يساهم في إنجاح العمل المقاولاتي ومنه تحقيق استدامة التنمية؟

للإجابة عن هذا التساؤل، وجب إعداد نموذج للدراسة يعتمد على دراسة العلاقة بين ثلاثة مصطلحات أساسية، هي:

- ✓ إعادة الهندسة؛
- ✓ العمل المقاولاتي؛
- ✓ التنمية المستدامة.

وبالتالي يمكن التعبير عن النموذج والعلاقة التي سيتم البحث عنها من خلال هذه الدراسة بالشكل التالي:

شكل رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال نموذج الدراسة الموضح في الشكل رقم 01، يمكن إعداد خطة للدراسة تشتمل على ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة؛

المحور الثاني: مساهمة العمل المقاولاتي في تحقيق التنمية المستدامة؛

المحور الثالث: دور إعادة الهندسة في تدليل العوائق وضمان استمرارية العمل المقاولاتي.